حمّة الهمّامي

المجتمع التّونسي



دراسة اقتصاديّة اجتماعيّة



حمّة الهمّامي

المجتمع التّونسي

دراسة اقتصاديّة اجتماعيّة



الناشر : صامد للنشر والتوزيع
72 نهج القيروان 3000 صفاقس — تونس
الهاتف : 26447(04)

الطبعة الأولى جوان 1989
سحب من هذا الكتاب 5.000 نسخة
ISBN : 9973 — 729 — 11 — 2

مقدمة

ان هذا العمل الذي نقدمه اليوم الى القارىء كان أنجز خلال الاشهر الاخيرة من سنة 1984 وبداية 1985 وهو مخصص لدراسة المجتمع التونسي منذ القرن التاسع عشر بهدف استجلاء خصائصه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية في كل مرحلة من مراحل تطوره منذ ذلك التاريخ الذي ادمجت فيه تونس قسرا ضمن النظام الرأسمالي العالمي نتيجة سقوطها تحت الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

ويقدم هذا العمل للقارىء في صيغته الاصلية دون ان تكون اجريت عليه تغييرات هامة تمسّ بالمحتوى. ومن الاكيد انه بامكاننا اليوم ادخال تحسينات عليه بالنظر الى تحسن تملكنا لمعطيات المجتمع التونسي. لكن ضغط الوقت والحاح العديد من الاصدقاء يجعلنا ننشر هذا العمل كما هو ربحا للوقت واثراء للنقاش.

غير انه لابد من ابداء ملاحظة شكلية نتمنى ان ياخذها القارىء بعين الاعتبار وهي اننا اجتنبنا فيما يخص بعض الارقام والاحداث ذكر المرجع باعتبار انها معروفة ومتداولة في العديد من الوثائق والكتب والاحصائيات. وقد قمنا بذلك تخفيفا للنص مكتفين بذكر المراجع الهامة التي تخص اشياء قد تكون محل اشكال.

الفصل الأول

الخصائص الأساسية لأسلوب الانتاج الراسمالي

ان تاريخ المجتمع التونسي المعاصر لا يمكن فهمه الا في علاقة بتطور الاقتصاد الرأسمالي في مجمله، منذ مرحلة المزاحمة الحرة، الى المرحلة الاحتكارية او الامبريالية وسبب ذلك ما لهذا النمط الانتاجي من دور محدد في تطور مجتمعنا منذ ما يزيد عن القرن، اي منذ أن أخضعته البلدان البرجوازية الاوروبية وخاصة منها فرنسا، لهيمنتها الاقتصادية والسياسية والثقافية. لذلك يصبح من الضروري التعرض في هذه المقدمة ولو بصورة موجزة الى اهم خصائص نمط الانتاج الرأسمالي (1) حتى يتسنى لنا فهم آليات تطور تونس المعاصرة.

نشأت الرأسمالية في أحشاء المجتمع الاقطاعي الاوروبي وعلى الخصوص في انجلترا، وقد حصل ذلك على قاعدة تطور الانتاج السلعي واتساعه. ففي ظل المجتمع الاقطاعي تحسنت التقنيات الفلاحية مع تعميم استعمال المحراث الحديدي وأدوات حديدية اخرى كما تم استثمار زراعات جديدة وتطورت تربية الماشية وازداد الاهتمام بالمراعي وفي نفس الوقت تحسنت أدوات الحرفيين وطرق تكييفهم للمواد الاولية وظهر التخصص في الحرف القديمة اذ انفصلت مهنة الحدادة على مهنة صناعة المسامير والاغلاق والاسكافية. ولعب تحسين طرق صهر الحديد وتكييفه دورا محددا في تطوير وسائل العمل. وقد ظهرت أول الصهاريج في منتصف القرن الخامس عشر. وساهم اكتشاف البوصلة في تطوير الملاحة. وشيئا فشيئا اخذ الانتاج السلعي والتبادل الناجم عنه ينموان الامر الذي ادى، تحت تأثير ظروف الانتاج الخاصة بكل حرفي (القوة، الخبرة، السرعة...) الى حصول تمايز في صلب الحرفيين فتمكنت اقلية منهم من الاستثراء في حين تفقرت الاغلبية.

وعلى الصعيد السياسي، كانت البلدان الاوروبية في البداية مقسمة الى مقاطعات وهو ما شكل عائقا كبيرا في وجه تطور الانتاج السلعي، فقد كان الاقطاعيون يسطرون القوانين حسب هواهم ويضعون الضرائب على السلع القادمة من خارج مقاطعاتهم. وكانت المقاييس والمكاييل تختلف من مقاطعة الى اخرى. فعرقلت جميع هذه العوامل نمو التجارة وبات من الضروري ضربها. وقد نضجت الظروف المادية لذلك عندما مكن نمو الانتاج الحرفي والفلاحي وتقسيم العمل بين المدينة والريف اقامة علاقات اقتصادية نشيطة بين مختلف أنحاء البلاد وهو ما سمح بظهور سوق قومية.

ان هذا التطور الاقتصادي قد شكل قاعدة لمركزة السلطة السياسية وبروز الدولة القومية التي ترغب فيها البرجوازية واستند الملوك على شريحة النبلاء الصغار وعلى المدن الآخذة في النمو لتوجيه ضربة قوية للأرستقراطية الاقطاعية ومركزة السلطة بين ايديهم مما شكل عاملا اضافيا في خدمة نمو الراسمالية.

بالاضافة الى هذه العوامل الداخلية كان لتكون سوق عالمية اثره الكبير في تطور الرأسمالية. ففي سنة 1492 اكتشف «كريستوف كولومب» امريكا وفي عام 1498 اكتشف «فاسكو ديقاما» الطريق البحري المؤدي الى الهند. يقول انجلس بصدد هذين الاكتشافين: «**فالتجارة بين أوروبا والعالم الخارجي التي كانت محصورة في تجارة ايطالية مع دول المشرق فحسب اتسعت فشملت امريكا والهند وتجاوزت من حيث الاهمية جميع المبادلات القائمة بين مختلف بلدان اوروبا، وكل التداول الداخلي في كل بلد على حدة تجاوزا سريعا. لقد جاء ذهب امريكا وفضتها فأغرقا أوروبا وتسرّبا الى كل ما في النظام الاقطاعي من ثغرات وشقوق وصدوع، بصفتها عناصر تفسيخ وتهديم. ولما كان الانتاج الحرفي لم يعد يكفي لسدّ الحاجيات المتزايدة استبدل في البلدان المتقدمة عن غيرها بنظام العمل اليدوي**». (2).

أدّى تطور التجارة العالمية وظهور سوق عالمية الى الانتقال من الانتاج الحرفي الى الانتاج الرأسمالي القائم على استغلال العمل المأجور بحكم ان الحرف لم تعد قادرة على تلبية الطلب المتزايد من السلع. وقد تم الانتقال، تاريخيا، من الاقطاعية الى الرأسمالية بطريقتين. فمن ناحية أدّى التمايز بين المنتجين الصغار الى بروز رأسماليين ومن ناحية اخرى وضع التجار، الذين تراكمت لديهم كميات كبيرة من النقد، يدهم على الانتاج مباشرة وتحولوا الى رأسماليين.

شكل المعمل اليدوي (أو المانيفاتورة) أوّل ورشة رأسمالية تظهر الى الوجود ليجمع فيها المتعهد الحرفيين المفقّرين للقيام بأعمال يدوية وعلى ما يبدو يعود تاريخ ظهور اول معمل يدوي الى القرنين الرابع عشر والخامس عشر وكان ذلك بمدينة «فلورانس». وقد لعبت «المانيفاتورة» دورا هاما في دفع تطور القوى المنتجة.

وفي الريف اخذت العلاقات الاقطاعية في الانهيار والانخرام. فمع تطور الانتاج السلعي نما نفوذ النقد وبدا يغزو الارياف واصبح الفلاح في حاجة دائمة اليه لان الاقطاعي عوض الضرائب العينية بالضرائب النقدية. وادت هذه الحالة الى حصول تمايز بين الفلاحين وانقسامهم الى مجموعات اجتماعية. ففي حين تمكنت اقلية منهم من الاستثراء وكونت شريحة الفلاحين الاغنياء، تفقرت اغلبيتهم وتهمّشت.

لكن بالرغم من هذا التطور لم تستكمل الرأسمالية بعد شروطها كنمط انتاج بل يمكن القول انها مازالت في طورها البدائي، فالانتاج الرأسمالي يقتضي، مثلما برهن على ذلك ماركس، توفر شرطين اثنين، اولهما وجود جماهير من الناس تتمتع حقوقيا بحريتها الشخصية ولكنها لا تملك وسائل انتاج وعيش، الامر الذي يجعلها مستعدة بل مرغمة على بيع قوة عملها للرأسماليين والاشتغال لفائدتهم. وثانيهما تراكم ثروات نقدية كبيرة في مرحلة متقدمة من الانتاج السلعي. وهذه الثروات ضرورية لخلق مؤسسات رأسمالية كبيرة.

ولدفع تطوّر الرّأسمالية الذي ظلّ محدودًا في ظل الانتاج السلعي الصغير، وهو امر لا يتناسب وحاجيات السوق العالمية الناشئة على اثر اكتشافات القرن الخامس عشر، استخدمت الطبقات المستغلة اي الملاكون العقاريون والبرجوازيون اشرس صور العنف والنهب لعزل المنتجين الصغار (الفلاحون) عن وسائل انتاجهم (الارض وادوات الانتاج) قصد توفير الشرطين المذكورين سابقا، مستغلة جهاز الدولة الذي كان بين يديها.

ان هذه العملية التي تعد حقا عشية الرأسمالية يطلق عليها اسم **التراكم البدائي للرأسمال**. وقد شكلت تاريخيا انجلترا المثال الكلاسيكي لهذه العملية التي بلغت فيها الوحشية المستعملة ضد الفلاحين اقصى درجاتها : تقتيل بالجملة، تعذيب، تشريد الخ . . واتجه الفلاحون المطرودون من اراضيهم والمشردون الى المدن تصحبهم عائلاتهم، ليستقبلهم ارباب العمل ويشتروا قوة عملهم. وقد ساعدت الدولة، عن طريق ما سمي «بالتشريعات الدموية»، الرأسماليين على استغلال اليد العاملة هذه.

وفي امريكا جرت عملية التراكم البدائي على اساس القضاء على السكان الاصليين اي الهنود الحمر.

ومن جهة اخرى نظم التجار الأوروبيون صيد الزنوج وصاروا يتاجرون بهم ليستخدمهم الرأسماليون في المناجم ومزارع القطن.

كما لعبت التجارة الاستعمارية (او الكولونيالية) دورا هاما في تكديس الثروات والارباح لدى التجار الهولنديّين والانجليز والفرنسيين الذين كانوا يلقون المساندة من حكوماتهم.

تجمعت بهذه الطرق الوحشية واللاإنسانية ثروات نقدية كبيرة بين يدي حفنة من الناس، وقد تمكنت هذه الاقلية من توفير «خدم» لها وهم العمال او البروليتاريون حسب عبارة ماركس. ويتميز هؤلاء بكونهم محرومين من ملكية وسائل الانتاج من جهة ومضطرين الى بيع قوة عملهم من جهة اخرى. وقد قال ماركس واصفا سيرورة نشأة الرأسمالية : **«وصل رأس المال الى العالم راشحا الدم والطين من كل كيانه»** (3).

ادى تعاظم ثروة الرأسماليين الى تعاظم تأثيرهم السياسي. وهكذا لما حققوا سيطرتهم على المستوى الاقتصادي واصبحت علاقات الانتاج الاقطاعية تعرقل نمو قوى الانتاج الجديدة بشكل حر، ثاروا على الحكم الاقطاعي وقد شكل الفلاحون العمود الفقري لهذه الثورات البرجوازية، غير ان طبقة الرأسماليين استغلت نضالهم ووظفته لصالحها والحال انها كانت الطبقة المؤهلة تاريخيا اكثر من غيرها للعب دور قيادي.

لقد مثلت الثورات البرجوازية، من الناحية التاريخية، ظاهرة تقدمية باعتبارها **انجزت التناسب الضروري بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج**، الامر الذي انجر عنه دفع هام لتطور القوى المنتجة وزيادة انتاجية العمل بشكل لا مثيل له في السابق فضلا عن تحسن تقنياته.

واتسعت رقعة الانتاج الرأسمالي بصعود البورجوازية الى السلطة واصبح اسلوب الانتاج الرأسمالي مهيمنا في المجتمع في الصناعة وفي الفلاحة على حد السواء. وقد حدد لينين، ماهية الرأسمالية من الناحية الاقتصادية بقوله: «**الرأسمالية هي الانتاج البضاعي في مرحلة تطوره العليا التي تغدو فيها قوة العمل بضاعة كذلك. واتساع التبادل في داخل البلاد ولاسيما على الصعيد العالمي هو السمة الخاصة المميزة للرأسمالية**» (4).

تمثل وسائل الانتاج في ظل اسلوب الانتاج الرأسمالي ملكية خاصة للرأسماليين وهو ما يتيح لهم استغلال جمهور العمال المجردين من هذه الملكية والمجمعين في المصانع والمزارع قصد الانتاج مقابل اجر، ليس هو في الحقيقة سوى سعر **قوة عملهم** التي بتحدد قيمتها بقيمة وسائل العيش اللازمة لتجديد انتاجها. ويخلق العمال، فضلا عن انتاج قيمة قوة عملهم، **فائض قيمة خلال وقت عملهم غير الخالص** ويستولي الرأسماليون على هذا الفائض الذي تتكون منه مداخيل الطبقات المستغلة في المجتمع البورجوازي.

ان ماركس هو صاحب الفضل في اكتشاف قانون فائض القيمة باعتباره القانون الاقتصادي الاساسي للرأسمالية. فهو يقول في هذا الصدد: «**انتاج فائض القيمة ذلك هو القانون المطلق لأسلوب الانتاج هذا** (اي الرأسمالي - نحن)» (5).

ان اللهث وراء فائض القيمة هو الحافز الاساسي لتطوير القوى المنتجة في ظل النظام الرأسمالي. ومثل هذا الحافز لم يتوفر في ظل الانظمة الاقتصادية السابقة التي سعت الى الحفاظ على نفسها من خلال المحافظة على القوى المنتجة في نفس الحالة التي هي عليها. لذلك ظل الرأسماليون يستخدمون احدث التقنيات للزيادة في الانتاج وبالتالي في نسبة فائض القيمة. فلم يقف تطور الرأسمالية عند حد فعوضت المصانع الالية، التي سيتطور في صلبها تقسيم العمل تطورا كبيرا، المعمل اليدوي.

ان تطور القوى المنتجة قد دعم الروابط الاقتصادية بين مختلف المؤسسات وفروع الانتاج. وهكذا نما تمركز الانتاج فتحول الى عملية موحدة يشترك فيها ملايين الناس المرتبطين ببعضهم. لكن بقدر ما كان الطابع الاجتماعي للانتاج يزداد، ظل جهاز الانتاج ملكية خاصة لحفنة الرأسماليين يستغلونه للحصول على أعلى الأرباح.

ان هذا التناقض بين الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج والشكل الرأسمالي الخاص للملكية هو التناقض الجوهري للرأسمالية الذي يحكم تطورها ويحتم ضرورة تعويضها بنمط انتاج ارقى هو نمط الانتاج الاشتراكي. ويعبر هذا التناقض الجوهري عن التناقض بين العمل وراس المال وعن التناقض بين قوى الانتاج المتنامية باستمرار وعلاقات الانتاج الرأسمالية.

ان الاقتصاد الرأسمالي يتطور بصورة عفوية وفي نطاق الفوضى والتنافس الشديد بين مختلف الرأسماليين على النطاق القومي والعالمي. ولكسب هذا الصراع وجمع ارباح كثيرة يوسع الرأسماليون الانتاج ويستخدمون التقنيات الحديثة ويشددون استغلال العمال فيزداد بذلك حجم الانتاج. الا ان قدرة الناس الشرائية تبقى في الوقت ذاته متدنية والاجور منخفضة بالنسبة لقيمة قوة العمل نتيجة ازدياد جيش البطالين فينجر عن ذلك تخلف استهلاك الجماهير الشعبية عن نموح الانتاج. وهكذا فان ازدياد الثروة الوطنية في البلدان الرأسمالية يرافقه ازدياد الفقر الشعبي. انه قانون التراكم الرأسمالي الذي اكتشفه كارل ماركس.

ان التناقض المستمر بين الانتاج والاستهلاك يحدث ازمات فيض الانتاج الرأسمالية. وهذه الازمات تظل واردة طالما ان اسلوب الانتاج الرأسمالي موجود وهي تسبب مزيدا من الدمار والبؤس للشعب الكادح.

ان التناقض الجوهري للرأسمالية وما يولده من ازمات اقتصادية حادة تنعكس في احتدام الصراع بين الطبقتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالي، البرجوازية والبروليتاريا، يطرح موضوعيا ضرورة تحقيق التناسب بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج. ولا يمكن ان يتم ذلك الا بالاستعاضة عن الملكية الرأسمالية الخاصة بالملكية الاشتراكية. وهكذا فان هذا التناقض هو الذي يشكل القاعدة الموضوعية للثورة الاجتماعية في المجتمع البرجوازي. وقد اوكل التاريخ مهمة انجاز هذه الثورة الى الطبقة العاملة التي هي نتاج لأسلوب الانتاج الرأسمالي وهي في الوقت ذاته حافرة قبره.

ان المزاحمة الحرة بين مختلف الرأسماليين هي الميزة الاساسية للمرحلة الاولى من تطور الرأسمالية غير ان هذه المزاحمة ادت تدريجيا الى تعاظم ثروة البعض وانهيار البعض الاخر.

وبدا واضحا منذ الثلث الاخير من القرن الماضي ان مرحلة المزاحمة الحرة بدات تخلي مكانها تدريجيا لمرحلة جديدة، المرحلة الاحتكارية او المرحلة العليا للرأسمالية.

ان هذا الانتقال لم يتم الا بعد ان هيأت له عدة عوامل اقتصادية وتقنية. فقد تميز آخر القرن التاسع عشر بتحولات تقنية وصناعية كبيرة. فالصناعة الثقيلة تطورت بعد ان كانت الصناعة الخفيفة مهيمنة طوال المرحلة السابقة وتمت مركزتها بين ايدي قلة قليلة من الرأسماليين. كما انتشر اسلوب الانتاج الرأسمالي ليشمل العديد من الاقطار وظهرت قوى عالمية جديدة مثل الولايات المتحدة والمانيا وغيرهما. وخلق تراكم كميات هائلة من الرساميل لدى اهم البلدان الرأسمالية والحاجة الملحة الى المواد الاولية والاسواق والحصول على اقصى الارباح، النزعة الى التوسع على حساب البلدان الاخرى، الضعيفة التطور قبل كل شيء، حيث الاجور منخفضة وسعر الارض رخيص، والمواد الاولية كثيرة وباسعار زهيدة. وهكذا سارعت كل قوة رأسمالية الى خلق امبراطوريتها واصبحت سياسة الاستعمار والإلحاق خاصية اساسية للسياسة الخارجية للدول الرأسمالية.

ومع مطلع القرن العشرين تقريبا، أرست الامبريالية قواعدها نهائيا ويرجع الفضل الى لينين في تحليلها تحليلا علميا، في مؤلفه «**الامبرياليةاعلىٰ مراحل الرأسمالية**» الذي قدم فيه التعريف الكلاسيكي لسمات الامبريالية الاساسية وهي :

1) **تمركز الانتاج الرأسمالي تمركزا بلغ في تطوره حدا من العلو ادى الى نشوء الاحتكارات التي تلعب الدور الفاصل في الحياة الاقتصادية.**

2) **اندماج الرأسمال البنكي في الرأسمال الصناعي ونشوء الطغمة المالية على اساس «الرأسمال المالي» هذا.**

3) **تصدير الرأسمال.**

4) **تشكل اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية تقتسم العالم.**

5) **انتهى اقتسام العالم اقليميا فيما بين كبريات الدولة الرأسمالية**» (6).

الى جانب السمات الاقتصادية، للامبريالية قدم لينين ايضا، سماتها السياسية فقال :

«الامبريالية هي عهد الرأسمال المالي والاحتكارات التي تحمل في كل مكان النزعة الى السيطرة لا الى الحرية. ونتائج هذه النزعة هي الرجعية على طول الخط في ظل جميع النظم السياسية وتفاقم التناقضات لأقصى حد. كذلك في هذا الحقل يشتد بوجه خاص كذلك الظلم القومي والميل الى الالحاق اي الاعتداء على الاستقلال الوطني (ذلك لان الالحاق ليس الا اعتداء على حق الامم في تقرير مصائرها» (7).

تشديد اضطهاد الكادحين وقمع الحريات الفردية والعامة على الصعيد الداخلي واضطهاد الشعوب والامم الاخرى والعمل على الحاقها والتحالف مع قوى الظلم والتخلف فيها على الصعيد الخارجي، تلك هي السمة السياسية الاساسية للامبريالية التي تعبر عن تحول البرجوازية نهائيا الى قوة معادية للتاريخ.

حدد ستالين في مؤلفة: «**المشاكل الاقتصادية للاشتراكية في روسيا**»، القانون الاقتصادي الغام للامبريالية وهو: «**تحقيق الربح الرأسمالي الاقصى عن طريق استغلال اغلبية السكان في البلد المعين وتدميرها وتفقيرها وعن طريق الاستعباد والنهب المطلق لشعوب البلدان الاخرى وخاصة المتخلفة، واخيرا عن طريق الحروب وعسكرة الاقتصاد الوطني المستعملة لغرض تحقيق الارباح الاكثر ارتفاعا**» (8).

تلك هي خصائص الامبريالية، وذلك هو قانونها الاقتصادي الاساسي وقد حملت الامبريالية، مجمل تناقضات النظام الرأسمالي وفي المقام الاول، تناقضه الاساسي، بين الطابع الاجتماعي للانتاج والملكية الرأسمالية الخاصة الى اقصاها، نتيجة التمركز الهائل للثروة بين ايدي كمشة من البرجوازيين وخاصة الطغمة المالية، والتفقير المتزايد لاغلبية السكان.

وهكذا فان امراض الرأسمالية النابعة عن هذا التناقض ازدادت عمقا. فالمزاحمة لم تنتف بل احتدت متخذة اكثر الصور ضراوة ووحشية. وتزيد سيطرة الاحتكارات في فوضى الانتاج، وكل هذا يجعل ازمات الرأسمالية في عصر الامبريالية. اكثر عمقا وتدميرا.

يحكم تطور الامبريالية جملة من التناقضات الاساسية التي تسهم كل منها في اضعاف النظام الرأسمالي، وانضاج الظروف لتجاوزه وهذه التناقضات هي: التناقض بين العمل ورأس المال ـ الذي يتفاقم من جراء اشتداد استغلال الجماهير الكادحة. والتناقض بين مختلف الاحتكارات والدول الامبريالية بعضها مع بعض من اجل الاسواق ومصادر المواد الاولية والمصادر الاستراتيجية وينشأ عن اشتداد هذا التناقض صدامات حربية دامية تذهب بملايين البشر، وباجزاء هامة من القوى المنتجة. ان الحرب، تتحول في عصر الامبريالية الى سياسة اساسية بالنسبة للبرجوازية لحسم الصراعات بين مختلف كتلها واحلافها لاعادة اقتسام مناطق النفوذ، يقول ستالين: «**الامبريالية بحاجة الى الحرب لانها الوسيلة الوحيدة للقيام بتقسيم جديد للعالم: تقسيم جديد للاسواق ومصادر المواد الاولية ومناطق استثمار رأس المال**» (9).

وتضعف الصراعات بين الاحتكارات والدول الامبريالية النظام الرأسمالي وتخلق فيه فلولا ذات اهمية.

ويستعر في عصر الامبريالية، تناقض آخر، وهو التناقض الناجم عن سياستها الاستعمارية، والذي يقابلها بالشعوب والامم، ضحية اضطهادها وهو ما يحفز هذه الشعوب والأمم على النضال من اجل انعتاقها الوطني والاجتماعيّ، فتسهم ويتحول نضالها في دلك النظام الرأسمالي الى جزء لا يتجزأ من الثورة البروليتارية العالمية.

كل هذه التناقضات تنخر النظام الرأسمالي وتشكل قاعدة لمختلف أزماته ولنضج ظروف الثورة وستزداد تفاقما بصورة خاصة في اعقاب ظهور رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تشكل درجة اقوى من تمركز الانتاج. لقد قال لينين متحدثا عن المكانة التاريخية للامبريالية:

«**الامبريالية هي مرحلة خاصة من الرأسمالية، وهذه الخصوصية لها ثلاثة اوجه فالامبريالية هي : 1) الرأسمالية الاحتكارية. 2) الرأسمالية الطفيلية او المتعفنة. 3) الرأسمالية المحتضرة**» (10).

ويضيف في مقال اخر : «**الامبريالية هي فجر الثورة البروليتارية**» لانها خلقت الحاجة القصوى الى استبدال العلاقات الانتاجية الرأسمالية بعلاقات انتاجية جديدة، اشتراكية، تتماشى والطابع الاجتماعي للانتاج.

وسيؤدي احتداد التناقض بين الدول الامبريالية مع بداية هذا القرن الى اندلاع الحرب العالمية الاولى التي ستكون اهم نتيجة لها على الصعيد الدولي انتصار الثورة الاشتراكية البلشفية بقيادة لينين، في روسيا وظهور اول بلد لدكتاتورية البروليتاريا، مضيفة تناقضا اساسيا جديدا للامبريالية، وهو التناقض بينها وبين الاشتراكية، الذي سيسهم في تعميق ازمتها، وسيشكل خير حافز للانسانية المقهورة في البلدان الرأسمالية والمستعمرات وشبه المستعمرات والبلدان التابعة، لتشديد النضال من اجل تحقيق خلاصها.

وباندلاع الحرب العالمية الاولى وانتصار اول ثورة اشتراكية دخلت الرأسمالية مرحلة أزمتها العامة التي عرّفها لينين بكونها «**مرحلة انهيار الرأسمالية في نطاقها العام، وولادة المجتمع الاشتراكي**»

وتتمثل سمات ازمة الرأسمالية العامة في انقسام العالم الى نظامين متناقضين اجتماعيا واقتصاديا : النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي. وفي ظهور ازمة نظام الامبريالية الاستعماري، واشتداد مشكلة الاسواق، وعجز المؤسسات عن الاشتغال اشتغالا كاملا، وفي البطالة الواسعة الدائمة، وفي اشاعة النزعة العسكرية في الاقتصاد بصورة دائمة، وتفاقم الصراع بين الدول الرأسمالية، وفي نزوع الاسعار الى الارتفاع المستمر نتيجة للتضخم الذي يصبح ظاهرة ملازمة للرأسمالية. ثم ان مرحلة الازمة العامة للرأسمالية هي مرحلة تتسم بالحروب والثورات.

وقد اصبح التطور اللامتكافىء بين مختلف الدول الرأسمالية القانون العام الذي يحكم تطورها. ومثلما انه قاعدة لاندلاع النزاعات بينها في عصر الامبريالية من اجل اعادة اقتسام النفوذ في العالم، فانه يشكل ايضا الاساس المادي لامكانية قيام ثورة في بلد على حدة، او في مجموعة من البلدان دون اخرى نظرا لتباين تطورها الاقتصادي والسياسي ونضج عوامل الثورة فيها. وبذلك فان قيام الثورة الاجتماعية لم يعد مقصورا فقط على اكثر الدول تطورا من الناحية الصناعية والتي اصبحت فيها البروليتاريا الطبقة الاكثر عددا. ولكنه اصبح مرتبطا بالحلقة الاضعف ضمن السلسلة الرأسمالية، الحلقة التي تتوفر فيها الشروط الموضوعية والذاتية للثورة.

الهوامش

(1) تم الاعتماد في هذا الفصل بصورة اساسية على «كتاب الاقتصاد السياسي» الصادر باللغة الفرنسية عن «دار النشر الاجتماعية» 1956. وهو من تأليف مجموعة من العلماء السوفيات. وكان ج ـ ستالين تولى الاشراف على هذا العمل ـ صدرت اول طبعة منه سنة 1955.

(2) ف ـ انجلس «ضد دهرنغ».

(3) كارل ماركس.

(4) ف ـ إ ـ لينين «الامبريالية أعلى مراحل ا لرأسمالية»، المختارات (باللغة العربية). المجلد الخامس «دار التقدم موسكو» 1976 ص 491.

(5) ك ـ ماركس ورد هذا الاستشهاد في «كتاب الاقتصاد السياسي» وهو مأخوذ من «رأس المال» ص 122.

(6) ف ـ إ ـ لينين «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» المختارات (باللغة العربية) المجلد الخامس. دار التقدم موسكو 1976 ص 524 ـ 525.

(7) المرجع السابق ص 564.

(8) ج ـ ستالين «المشاكل الاقتصادية للبناء الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي» (باللغة الفرنسية) بيكين 1976 ص 39.

(9) المرجع السابق.

(10) ف ـ إ ـ لينين «الامبريالية والانشقاق في الاشتراكية» المختارات (باللغة العربية) المجلد السادس دار التقدم موسكو 1976 ص 218.

الفصل الثاني

تونس ما قبل الاستعمار

تونس في ظل حكم البايات العثمانيين

عندما كانت أهم البلدان الأروبية قد انجزت فيها الثورات البرجوازية ودخلت عهد الثورة الصناعية وبدأت توجه أنظارها الى الخارج بحثا عن الأسواق ومصادر المواد الأولية كانت تونس بلدا فلاحيا متخلفا يرزح منذ القرن السادس عشر تحت هيمنة البايات العثمانيين الذين تمكنوا من الافلات من سلطة الباب العالي واستقلوا فعليا عنه ولم تعد تربطهم به سوى روابط شكلية: دفع مساهمة للجيش العثماني وتقديم هدايا بالمناسبات الخ . . .

وتمثل الاقطاعية النظام الاجتماعي الذي كان سائدا في تونس آنذاك. فكانت ملكية الملاّك العقاري الكبير للأرض وسيطرته على المزارع تمثل قاعدة العلاقات الانتاجية في المجتمع. وكانت تتعايش مع الملكية الإقطاعية،الملكية الفردية للفلاح المستقل والحرفي القائمة على العمل الشخصي والملكية الجماعية القائمة على الاستغلال الجماعي للأرض في جنوب البلاد خاصة.

وتتشكل الطبقة الاقطاعية من أفراد العائلة المالكة ومن المماليك والوزراء والأعيان و«القياد» والخلفاء ورجال الدين («العلماء») ومشائخ القبائل والملاكين العقاريين الكبار والأولياء ووكلاء الزوايا. وتمتلك هذه الطبقة أحسن الأراضي وأخصبها (أراضي ملك وأراضي أحباس).

ولم تكن أدوات الانتاج المستعملة متطورة بل تقليدية للغاية: المحراث والحيوانات (بغال، بقر، جمال الخ . . .) بالنسبة للحرث والزراعة والمنجل و«المحشّة» واليد بالنسبة للحصاد و«المندرة» والحيوانات بالنسبة «للدّريسة». أما عنصر القوى المنتجة الاخر فقد كان يتمثل في المؤاكرين الذين كانوا ينتمون إلى أصناف تختلف باختلاف الجهات وبنوعية الانتاج فيها وكذلك الظروف المناخية. لكن كل هذه الاصناف تلتقي في ظروف الاستغلال الوحشية التي كانت تنتج فيها وتعيش. ويمثل نظام «الخماسة» الشكل الأساسي الذي اتخذه الاستغلال الاقطاعي في تونس، وكان منتشرا بصورة خاصة في الشمال. ويمتهن «الخماسة»

عامة أناس عليهم دين كبير وليس بامكانهم ارجاعه. كما ان العديد من الذين يريدون الزواج ولا دخل لهم يصبحون «خماسة» ليحصلوا على مورد ارتزاق.

فالملاك العقاري الذي يملك هناشير واسعة يقسمها الى «مواشي» (تعد الماشية 12 هكتارا) ينتدب لكل منها خماسا ويسلمه ثورين ومحراثا وكمية البذر. ويتولى الخماس الحراثة والزراعة وجمع المحصول، وفي النهاية يسلم الى مؤجره أربعة أخماس الانتاج ويحتفظ لنفسه بالخمس. ان ما يقدمه الخماس لمالك الارض هو ريع عقاري من صنف الريع العيني. لكن الخماس لم يكن يحصل في الحقيقة الا نظريا على الخمس، فالريع يبتلع له في أغلب الاحيان جزءا من منتوجه الضروري لقوته وقوت عائلته. فقد كان صاحب الأرض يقدم له تسبقات في شكل قوت وادباش خاصة، يخصمها في آخر الموسم من ذلك الخمس. وكان الملاك يخصم هذه التسبقات ويستولي على نصيب الخماس او على معظمه. وبهذه الطريقة يتركه في تبعية دائمة له.

وبالفعل كان الخماس ملتصقا بأرض سيّده ان صح التعبير وقلما يمكنه ان يفلت منه وحتى اذا افلت يتم ارجاعه اليه. وظلت مهنة الخماسة غير مقننة الى حدود سنة 1874 عندما جمع خير الدين باشا مجلسا من الملاكين العقاريين الكبار وضبط ما يسمى بدليل الخماسة. ينص هذا الدليل على أن يرتبط الخماس بسيّده وبألا يغادره الا اذا أصبح ملاكا، وهي حالة نادرة ان لم نقل مستحيلة اذا اخذنا بعين الاعتبار ظروف استغلال الخماس. جاء بالفصل 32 من الدليل المذكور ما يلي:

«لا يمكن للخماس ان يغادر مكانه الا اذا اصبح هو نفسه فلاحا. واذا لم يكن ذلك ممكنا بالنسبة له وغادر مكانه ليشتغل شغلا آخر او ليبقى عاملا فقط فعلى القايد (العامل) ان يرغمه او يلزمه باعادة العقد الذي يربطه بصاحب الارض الذي كان يشتغل عنده سابقا او يرغمه على ممارسة نفس المهنة عند مالك ارض آخر».

وفي كل النزاعات التي تنشأ بين صاحب الارض والخماس ينصّ الدليل على ان كلمة الاول هي المسموعة ولا يحتاج القايد او الخليفة او الشيخ (وعامة ما يكونون هم انفسهم اقطاعيين يشغّلون الخماسة) في حاجة الى شهود. لقد جاء بالفصل 55 بخصوص أجر الخماس ما يلي:

«يعتقد في كلام الفلاح او واقفه، دون الالتجاء الى شهود في خصوص مقدار الاجر الذي يسلمه للاجير اذا بدا ذلك الاجر معقولا»(!!)

وكذلك الامر بالنسبة لتقدير الدّين، فقد ورد بالفصل 56:

«عندما يضطر الخماس الى طلب المعاش واللّباس او شراء اشياء اخرى من مالك

الارض او واقفه فإنّ دعواهما ضد الخماس تُصدّق بمجرد اداء الشهادة، وشريطة ان يبدو مقدار الدين معقولا».

وينص الدليل في الفصل 57 على انه:

«عندما ينتهي الخماس من الحراثة ويرجع الى مالك الارض العدة فان هذا الاخير ليس مرغما على اعالته حتى يعود الى العمل من جديد».

وبما انه لا يمارس في بعض المناطق سوى نوع واحد من الانتاج، فان «الخمّاسة» ينهون اعمالهم في نفس المدة ويبقون عاطلين. وبما انه يمنع عليهم الابتعاد عن ارض سيدهم قصد تدبير شغل آخر فانهم يُدفعون الى الجوع والهلاك او السرقة كي يتحصلوا على قوتهم وقوت عيالهم.

ان دليل الخماسة جاء في الحقيقة ليقنن العلاقات الواقعية التي ظلت تربط صاحب الارض بالخماس منذ عدة قرون ولتحاول التحكم فيه اكثر ما يمكن.

يتعرض الخماس زيادة على الاستغلال الفاحش أثناء خدمة الارض لشتى !الانتهاكات الجسدية من قبل مالك الأرض، كما أن عائلته تقوم بشؤون عائلة هذا الاخير من اعداد «للعولة» وغزل الصوف والنسيج، وغسل الادباش الخ... والخمّاس عرضة أيضا لاستغلال السلطة إذ أنه يدفع شتى الاداءات منها «المَجْبَى» وكل ما يتبعها من اداءات لاقتضائها، بالاضافة الى ما يعانيه من قمع «القياد» و«الخلفاوة» و«الشيوخ».

كان «الخمّاس» يقاد الى ممثل السلطة لاتفه الاسباب، وحين يصل يظل صامتا واقفا بين ايدي شاوشين مطرقا الى دعوى سيده الذي يجلس محترما مبجلا على كرسي. ومن دون ان يفسح المجال للخماس للدفاع عن نفسه ينهال عليه القايد او الخليفة او الشيخ شتما ويلقي به في السجن. وزيادة على ذلك يحمّله دفع أجر الشاوشين اللّذين اوقفاه وزجّا به في السجن.

ويمثل «الربّاع» صنفا آخر من المؤاكرين لا يختلف عن «الخمّاس» من حيث نوعية العلاقة بصاحب الارض سوى انه يحصل على الربع عوض الخمس، ويعال خلال الموسم من قبل سيده دون ان يخصم ذلك من الجزء العائد له من المنتوج. وفي الموسم الذي لا تنتج فيه الارض يمنح الرباع الضروري من القوت: 50 كلغ من الشعير ولتران من الزيت شهريا. ويرتبط هذا النظام بظروف الانتاج بوسط البلاد اذ لا يمكن التعويل على الصابة الا بالنسبة لسنة على خمس سنوات الامر الذي يجعل «الرباع» غير قادر على العيش بالخمس. ويتعرض «الربّاع» الى نفس المظالم والجور الذي يتعرض له الخماس سواء من طرف مالك الارض او ممثلي السلطة.

وتمثل «المغارسة» نمطا آخر من المؤاكرة يمارس في المناطق التي تزرع فيها الاشجار. وتتمثل العملية في إبرام عقد بين مالك الارض و«الأجير» على اساس زراعة معينة في قطعة ارض يسلمها للمغارسي الذي يتعهد بغراستها اشجارا محددة وبرعايتها لمدة زمنية وبعد انقضاء هذه المدة يعود جزء من الارض المشجرة الى المغارسي ويستحوذ الملاك على البقية. وكما هو الشأن في نظام «الخماسة» و«الربّاعة» فإن «المغارسي» عرضة الى نهب صاحب الارض عن طريق الاقراض والتسبقات. ويتحوّل المغارسي في احسن الحالات الى مالك صغير.

ويشكل «الرعاة» شريحة من المضطهدين في تونس في المناطق التي تربى فيها الماشية والاغنام والابقار ويرتبط الراعي بقطيع سيده على أساس عقد يتم عند «عدول» وهو لا يتلقى في البداية الا مقدارا من المال على اساس قرض للحصول على الضروري من معيشته. ويعود كل ما ينتجه القطيع الى المالك الى أن يسترجع ثمنه كاملا، وقتها يقتسم مع الراعي القطيع والارباح. وفي صورة حدوث نزاعات بين الطرفين لا يرجع الى الراعي الا نسبة ضئيلة تصل في بعض الجهات الى حد العشر وربما أقل.

وفي الجنوب استخدم الملاكون العقاريون **العبيد** للعمل في الارض وهم عادة ما يختارونهم او يشترونهم من بين الزنوج ويعاملونهم معاملة وحشية، ويكتفون بتقديم المأكل والملبس لهم وأي مأكل وملبس!! مقابل القيام بكل الاعمال التي تطلب منهم.

والى جانب كل هذه الشرائح كان يوجد بالريف التونسي عدد كبير من **المزارعين الصغار**، وهم يكوّنون معظم سكان الريف. يمتلك هؤلاء المزارعون قطعة ارض يفلحونها لحسابهم بوسائل جد متأخرة كالمحراث والحيوانات. وهم لا يقومون بالحراثة التحضيرية ويزرعون الحبوب على الحشائش ثم يقلبونها. ويظل هؤلاء الفلاحون على هذه الحالة ابا عن جد. وهم عرضة الى اعتداءات الملاكين العقاريين الكبار الذين يفتكون منهم ارضهم ويجبرونهم على العمل فوق «هناشيرهم». ويضطر الفلاحون أحيانا بمحض ارادتهم الى هذا العمل ليكسبوا قوتهم.

وكانت تعيش بالجنوب التونسي قبائل فوق اراض جماعية. ولئن نجد في العلاقات الانتاجية بين افراد العرش مظاهر من نمط انتاجي مشاعي قبلي قائم على العمل المشترك وتقسيم المنتوج بينهم بصفة تقرب من المساواة، فاننا نلاحظ ايضا نوعا من التمايز قائما في صلب القبائل بين ارستقراطيتها المكونة من مشائخها الذين تربطهم علاقات وطيدة بالسلطة وبين عامة العرش.

لا يتعرض جمهور الفلاحين في الريف الى نهب الملاكين الاقطاعيين فقط ولكنهم عرضة ايضا الى نهب أشدّ وأمرّ من قبل السلطة البايوية التي تسلط عليهم شتى الاداءات والضرائب

وتغلّي عليهم أسعار بعض المواد الأساسية المحتكرة.

كانت الضرائب باهظة وكثيرة ومدمرة للفلاحين بمختلف شرائحهم، وكان كل باي جديد يوظف ما راق له من الضرائب والاداءات، همّه الوحيد أن يكون الصندوق ملآنا وأسباب الترف والبذخ متوفرة في القصر. ومن جملة هذه الأداءات والضرائب العشر على الحبوب والزيت والمجبى الذي يصل الى 36 ريالا، ستضاعف في فترة حكم الصادق باي، وفي الساحل يدفع الفلاحون بالاضافة الى العشر ضريبة، «القانون» على الزيت. ونفس هذه الضريبة سلطت على الفلاحين في مناطق النخيل (قانون التمور) ووضعت السلط البايوية أداء على بعض المواد كالخضر والغلال وعلى الدّواب التي تباع في اسواق البلاد، يصل أحيانا الى حدود ربع السّعر. وبالاضافة الى هذه الضرائب والاداءات يدفع الفلاحون أداءات لفائدة الجيش العثماني. ومن جملة ما يذكره المؤرخون ان الاداءات والضرائب كانت تمثل 60 بالمائة من مداخيل السلطة.

وكان الفلاحون عرضة الى النهب بواسطة وسائل جهنمية اخرى اهمها «الربا» عن طريق «الرهنية» و«السّلم» وكذلك «المشترى» ويشكل احتكار السلطة لبعض المواد الضرورية كالملح والجلد فرصة لاثقال كاهلهم عن طريق الرفع في الاسعار. والانكى من ذلك أن أغلبية الجبايات كانت موضوعة في شكل «لزمات». يدفع «الملتزم» الذي يكون عادة من بين المماليك أو الاعيان، مبلغا مسبقا للدولة اي انه يشتري الاداء او الضريبة ثم يتولى بنفسه اقتضاء الجباية المعلومة باسم السلطة. وهي فرصة للجباة لكي ينهبوا الفلاحين نهبا وحشيا. وكانت ضريبة «المجبى» لا توظف فقط على الاحياء البالغين بل حتى على الصغار والموتى. ولا يتورع الجباة (قيّاد وخلفاوة) على استعمال شتى أنواع التعذيب والتنكيل والارهاب ازاء الفلاحين لنهب منتوجهم الضعيف. فكان الفلاح المسكين يدفع في بعض الاحيان كامل محصوله وربما باع ايضا محراثه وماشيته ومع ذلك يبقى مدينا للجباة.

تستخلص السلطة الضرائب الراجعة اليها مباشرة (إن لم تمنحها في شكل لزمات) عن طريق ما يُسَمّى «بالمحلاّت» وكانت هنالك «محلّتان» في السنة، يقودهما ولي العهد، و«المحلّة» عبارة عن حملة عكسرية لاستخلاص الضرائب وهي وسيلة لنهب الفلاحين واخضاعهم وترهيبهم.

كانت هذه الضرائب والأداءات ذات الطابع الإقطاعي مدمرة للفلاحين الذين يهجرون أراضيهم ويهملونها حتى لا يدفعوها. كما تسببت في تحول جزء قار من السكان الى رحّل.

وزيادة على الضرائب والأداءات كان الفلاحون عرضة الى استغلال «القيّاد» و«الخلفاوة» والشيوخ ونهبهم. فهم يرغمونهم على دفع غرامات وذلك بان يلصقوا بهم جرائم او مخالفات

خيالية ثم تفرض عليهم غرامة حسب ثروتهم، لا حسب طبيعة المخالفة او الجريمة الوهمية الملصقة بهم. وفي حالة الامتناع عن دفع الغرامة يتعرض الفلاح الى عقاب بدني قاس.
وشكل شيوخ «الطرق» و«الزوايا» طرفا لعب دورا هاما في استغلال الفلاحين في الريف وهذه «الطرق» من امثال القادرية والشاذلية والعيساوية والتيجانية والرحمانية والتوهامية وغيرها ركيزة من ركائز السلطة البايوية وجهازا تأطيريا بالنسبة لسكان الريف، وينظم اعوان الطرق جولات هي عبارة عن بعثات نهب في موسم الحصاد او جمع الزيتون والغلال وفي الاحتفالات الدينية، فيبتزون الفلاحين، ويستغلون جهلهم ليعدوهم بنزول المطر في مواسم الجفاف وبانجاب الاطفال في حالة العقم. وعلاوة على ذلك يمثّل أصحاب الطرق ركيزة للحفاظ على الامن في الريف وترهيب الفلاحين زمن الانتفاضات وتسليم العناصر المتمردة المبحوث عنها الى السلطة المحلية أو الجهوية أو المركزية.

وكانت «الزيارة» (زيارة الزوايا) ضريبة اخرى يدفعها اتباع الزاوية، ويتجاوز مقدارها احيانا الاداءات الرسمية علاوة على ما يخصص «للأولياء» من ضحايا سنوية (الزردة) غنما أو بقرا.
الى جانب كل هذا ظل سكان الريف من الفلاحين يعيشون تحت رحمة الكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة التي كانت كلما حطت أوزارها في منطقة من مناطق البلاد إلا وذهبت بآلاف بل ربما بعشرات آلاف المواطنين.
هذه هي حالة الريف التونسي في النصف الاول من القرن التاسع عشر. أما بالنسبة للحياة الحضرية، فقد كانت تونس تمثل أهم مدن الايالة باعتبارها العاصمة، ويتمثل أهم نشاط اقتصادي فيها في المهن التقليدية المنظمة تنظيما حرفيا اقطاعيا شبيها بالتنظيم الاوروبي في القرون الوسطى. فعلى رأس كل حرفة يوجد أمين، دوره صيانة المهنة والحد من التنافس وتقرير انتقال الصنّاع الى معلمين. تتكون كل حرفة من معلم وقلفة وصانع ويمارس المعلّم على صنّاعه سلطة بطريرقية ويستغلهم أيما استغلال. وينتصب على رأس كل الحرف أمين وهو (أمين الشواشي) يستعين عند الحاجة بمجلس للعرف. والحرفيون شأنهم شأن باقي سكان البلاد يتعرضون الى عسف الباي ويدفعون اليه العديد من الضرائب كالمجبى وغيرها.
كانت صناعة **الشواشي** أهم الصناعات المزدهرة، حتى انها وصلت الى تشغيل قرابة 15 ألف نسمة في القرن التاسع عشر وتنقسم عملية الانتاج، إنتاج الشاشية، الى عدة مراحل تتم الاولى منها في الريف (تحضير الصوف، التنشيف، «التقرديش» ثم الغزل على يد

النساء) أما بقية المراحل فتنجز في الورشات ـ ولابد من الاشارة الى أن كل الادوات التي كانت مستعملة يدوية.

بالاضافة الى صناعة الشواشي، كانت توجد «صناعة الزرابي» غير أنها تمثل في الاساس صناعة أهلية، اذ يقوم النساء في كل عائلة بالغسيل والغزل و «الصبيغة» ثم النسج، وكانت الأشكال والرسوم تورث من جيل الى جيل على مستوى العائلة الواحدة، أما الادوات المستعملة فهي أدوات تقليدية : السدّاية العمودية والمشط الحديدي.

أما منطقة الجريد فقد اختصت بصناعة الاغطية، وقد كانت صناعة أهلية.

كانت صناعة النسيج إذن، أهم الصناعات في تونس في القرن 19 : الزربية في القيروان والاغطية في الجريد وجربة والشاشية في تونس الخ... وكان الانتاج التونسي يلقى رواجا كبيرا في المشرق وحتى في البلاد الاوروبية مما سمح للتجار بتجميع ثروات كبيرة. لكن هذا الانتاج سينهار أمام الغزو التجاري الاوروبي، وتنسد أمامه الآفاق، شأنه شأن انتاج الخزف الذي كان يشتغل به جزء من الحرفيين.

والى جانب أصحاب الحرف يوجد بالمدن التونسية تجار يتولون تسويق المنتوج التونسي داخليا وخارجيا أو تسويق مواد مستوردة (مسحوق الذهب، العاج الخ...) والمتاجرة بالعبيد. وشكلت التجارة مصدرا لأرباح طائلة بالنسبة للمماليك والاعيان الذين كان بعضهم يحتكر التجارة الخارجية للمملكة (مثل يوسف صاحب الطابع) ولكن ستنهار هذه التجارة مع بداية التدخل الاوروبي واستقرار تجار أوروبيين بالايالة.

هكذا يمكننا أن نستنتج من الوضع الاقتصادي الذي كان سائدا في تونس في مطلع القرن التاسع عشر أنّ عدّة أشكال اقتصاد اجتماعي تتعايش في ظلّ السّيطرة الإقطاعيّة.

- الإقطاع
- الاقتصاد العائلي البسيط (الفلاحون)
- الإنتاج البضاعي الصّغير (الحرف)
- الإنتاج القبلي المشاعي

إن مجمل هذه التركيبات كانت تقابلها مجموعات اجتماعية متشكلة من طبقات : فمن ناحية نجد الطبقات السائدة : الاقطاع المكوّن من الفئات التي ذكرناها سابقا ومن كبار التجار، وكبار موظفي الادارة البايوية، وعلماء الدين. ومن جهة أخرى : الطبقات المضطهدة المكونة من المؤاكرين (الخماسة خاصة) والفلاحين الصغار المستقلين والحرفيين والتجار الصغار.

لكن نمط الانتاج الاقطاعي السائد كان يعيش أزمة خانقة فعلاقات الانتاج الاقطاعية

تعرقل بصورة عميقة تطور القوى المنتجة. ففي الريف كان ثلث الارض موقوفا، ومعظم الثلثين الآخرين مقسّمين بين مناطق مخصصة للرعي (الرحل) وبين الاراضي «الملك» وكان الملاكون العقاريون في معظمهم متغيبين وأدوات الانتاج متخلفة وكان النهب والسلب المستمر الذي يتعرض له المؤاكر (الخماس وغيره) والفلاح المستقل من قبل الاقطاعيين والسلطة البايوية وأصحاب الطرق والزوايا يضعف انتاجيتهما ويقتل فيهما روح العمل بل ويدفع بالفلاح الى إتلاف أدوات إنتاجه أو بيعها وإهمال أراضيه والانتقال من حالة الاستقرار الى حالة الترحال.

أما في المدينة فقد كان التنظيم الاقطاعي للحرف والضرائب المسلطة على المنتجين وجور الباي وتسلطه على المنتجين الصغار والتجار (افتكاك أملاكهم وثرواتهم) يقف حاجزا امام نمو القوى المنتجة خاصة وقد فتحت امام الانتاج التونسي اسواق خارجية هامة كما أن الاموال المجمعة من الضرائب والاداءات لدى الدولة كانت تصرف في البذخ والترف بالاضافة الى عمليات تهريب العملة الى الخارج.

وعلى الصعيد السياسي، كانت سلطة الباي ملكية مطلقة. فالباي هو الحاكم والمشرع والقاضي الذي يتحكم في رقاب الناس وممتلكاتهم وهو يعتمد على العساكر وعلى القياد والخلفاوة والشيوخ للتحكم في الشعب. وكان العسف سائدا، والسكان مقسمين الى صنفين، من ناحية العائلة المالكة والمماليك والاعيان: المماليك ينتدب منهم الباي أعضاده، خاصة الوزير الاكبر والاعيان من سكان البلد يستشيرهم الباي ويعتمد عليهم في قمع «الرعية» ونهبها ومن ناحية أخرى عموم الشعب الذي يتشكل من مواطنين من درجة ثانية يستبيح الباي أعراضهم، وشرفهم وحياتهم وقد تحدثت العديد من كتب التاريخ عن الفظاعات التي ارتكبها البايات في حق الشعب التونسي. وكان هؤلاء يستمدون سلطانهم من الدين فهم «ممثلو خليفة المسلمين» في تونس، ومطبقو الشرع الاسلامي، ومن هنا يتحتم على الرعية أن تطيعهم، وقد وجدوا في رجال الدين و«علمائه» أحسن ركيزة لدعم غطرستهم وتسلطهم، فقد كان هؤلاء يروجون أن طاعة الباي من طاعة الله وان معارضته معارضة لله.

أما الحياة الفكرية والثقافية في الايالة التونسية فقد كانت متخلفة للغاية في ظل حكم البايات الاتراك، الذين لم يولوا أي عناية لتعليم الشعب وتثقيفه. فكانت المدارس الموجودة لا تعدو أن تكون مدارس دينية، أهمها جامع الزيتونة بتونس الذي يلقن دروسا في الدين والفقه والنحو والصرف خاصة... معتمدا أسلوبا دغمائيا متخلفا للغاية، ينبني على الحفظ الاعمى، ومعاداة تطوير التفكير والنقد، والى جانب جامع الزيتونة توجد «الكتاتيب» في

الزوايا وفي الديار التي يتولى فيها التعليم «المؤدبون» الذين يقتصر تدريسهم على تحفيظ القرآن وتلقين المبادىء الاولى للقراءة والكتابة بشكل سطحي وجامد

ولم تكن الحياة الثقافية بأفضل من الحياة التعليمية إذ أن انتشار الجهل ترك العلوم، والأدب والفن في حالة على غاية من التخلف.

لم يكن النصف الاول من القرن 19 مطبوعا فقط بجور البايات والاقطاعيين وخدمهم ولكنه شهد ايضا قيام الطبقات الكادحة وفي مقدمتها الفلاحون في وجه هذا الجور وعلى سبيل الذكر وليس الحصر عرفت باجة سنتي 1824 و 1837 انتفاضتين هامتين كان سببهما المباشر الاداءات المشطة. وفي سنة 1840 قامت انتفاضة في الجنوب سببها الاداءات أيضا وقد نادى المنتفضون الى رفض تسديدها غير أن السلطة البايويّة كانت تصل الى وضع حد لهذه الانتفاضات عن طريق اغراقها في الدم بواسطة البعثات التأديبية، ومناورة «القيّاد» و «الخلفاوة» والشيوخ والزوايا. لقد كانت الانتفاضات الفلاحية تفتقد الى قيادة لتوجهها ضد السلطة البايوية الاقطاعية الجائرة إذ لم تتطور في المجتمع التونسي طبقة برجوازية قادرة ومصمّمة على حسم التناقض مع هذه السلطة لفائدتها، أما الطبقة العاملة فلم يكن لها وجود بعد بالنظر الى غياب التطور الرأسمالي والى غياب البرجوازية نفسها.

بدايات التدخل الاستعماري في تونس

عندما كانت تونس تتخبط في هذه الاوضاع بدأت البلدان الرأسمالية الاوروبية توجّه اليها أنظارها وهي التي قطعت بعد طورا هائلا من التطور الاقتصادي والتقني. فمنذ بداية القرن 19 أي بعد الثورة الصناعية وبروز الحاجة الى المواد الاولية والاسواق، اخذت المطامع الاستعمارية لبلدان أوروبا تتجه نحو أقطار المغرب العربي الثلاثة : تونس والجزائر والمغرب.

فمنذ عام 1802 تحصلت فرنسا في عهد حمودة باشا على معاهدات تجعل منها «الأمة الاكثر امتيازا» في علاقاتها بالايالة التونسية، غير أن المطامع الاوروبية اصبحت اكثر جدية بعد أن عقدت البلدان الاوروبية اتفاقية سلم فيانا عام 1815 التي جاءت بعد صراعات هزت القارة لمدة سنوات عديدة، فعلى إثر هذه الاتفاقية في عهد محمود باي، حل اللورد أكسموث على رأس اسطول انجليزي وفرض على البلدان المغربية الثلاثة شروطا تقضي بإبطال القرصنة واستعباد المسيحيين، وكان من نتائج ذلك أن حرمت الدولة التونسية من جانب هامّ من مداخيلها.

وفي سنة 1819 التأم مؤتمر اوروبي بآكس لاشابال، وعين فرنسا وانجلترا لتهديد الدول

المغربية بالقضاء عليها في صورة مواصلتها للقرصنة واستعباد المسيحيين.

وفي سنة 1824 وقّع الباي على معاهدة مع فرنسا تؤكد الامتيازات التي حصلت عليها سابقا وتمنحها أخرى جديدة في الميادين القضائية والتجارية على وجه الخصوص.

أما الاتفاقية التي ستشكل منعرجا هاما في علاقة فرنسا بتونس فهي اتفاقية 1830 التي جاءت على إثر احتلال الجزائر، والتي علاوة على تذكيرها بالاتفاقيات السابقة، فسحت المجال أمام الاوروبيين لممارسة التجارة بالبلاد دون أي حاجز، ودون أن يمكن للدولة التونسية الاستيلاء على التجارة أو احتكارها وقد أضيف لهذه المعاهدة فصل سري باقامة معلم ديني على شرف لويس التاسع في المكان الذي توفي فيه.

مثلت هذه الاتفاقية التي وقّعها الباي قاعدة لفتح السوق التونسية امام الغزو التجاري الاوروبي في مرحلة الرأسمالية التنافسية، الامر الذي سينجر عنه مزاحمة البضائع الاوروبية للبضائع التونسية وتدمير الصناعات التقليدية المحلية تدريجيا والحيلولة دون تطورها بشكل طبيعي ونتيجة لذلك انخرم الميزان التجاري التونسي وأفلس العديد من التجار الكبار خاصة وان الدولة أسقطت أداء التصدير على التجار الاوروبيين. يضاف الى كل هذا نزيف العملة التونسية الى الخارج عن طريق تحويل التجار الاجانب لارباحهم الى بلدانهم وتهريبهم للذهب. وهكذا سيطر التجار الاوروبيون، بفضل التسهيلات الممنوحة اليهم من طرف السلطة البايوية المعادية للوطن، على التجارة المحلية وأصبحوا يساهمون مباشرة في نهب الفلاحين التونسيين واستغلالهم عن طريق الربا و«السّلم» وغيرهما كما سيطر الاوروبيون على بعض المصانع التي ظهرت بالبلاد، مثل مصنع البارود (1826) ومصنع الاقمشة العسكرية بالبطان ومصنع الجلد بالمحمدية وكذلك المطحنة والمسبكة (مدافع الحفصية) الخ...

ومنذ ذلك الوقت بدأ التدخل الاوروبي يتكثف الى أن جاءت سنة 1858 التي فرضت فيها فرنسا على الباي ميثاقا جديدا (عهد الامان) غنم منه الاوروبيون غنما كبيرا وأحدث شرخا جديدا في الاستقلال السياسي للبلاد إذ أنه نص على توفير الامان لسائر سكان الايالة (بمن فيهم الاوربيون) ولممتلكاتهم وعلى المساواة بين المسلم وغيره. وأكد على تمتع «الذميين» بحقوقهم المدنية : عدم تبديل دينهم وحقهم في ممارسة شعائرهم الدينية. كما تم تحديد مدة الخدمة العسكرية، ووقع التأكيد على تحرير التجارة وعلى حرية احتراف الصنائع والخدم وبيع وشراء الاراضي والدور والاجنة بالنسبة للاجانب، كل هذه الاصلاحات التي تتجه ظاهريا نحو إدخال شيء من التحرر على النظام البايوي الاقطاعي ليس لها من هدف سوى فتح الابواب أمام تسرب الرأسمال الاجنبي، وتوفير الضمانات القانونية لصيانته. وقد قبل

الباي بذلك، وهو الحاكم الذي لا تهمه سوى مصالحه الانانية، والذي تربطه بالوطن رابطة النهب والابتزاز ليس إلاّ !!

بهذه الصورة وجدت تونس نفسها منذ حوالي منتصف القرن 19 تحت قبضة البلدان الاوروبية وتحولت شيئا فشيئا الى بلد شبه مستعمر.

تحوّل تونس الى شبه مستعمرة

منذ حوالي 1860 اصبحت تونس شبه مستعمرة وقد امتدت هذه المرحلة الى سنة 1881 وحالة شبه الاستعمار هي في تاريخ البلدان التي عرفت الهيمنة الامبريالية حالة انتقالية تكون فيها البلاد المعنية قد وقعت اقتصاديا وسياسيا تحت مراقبة الدولة المستعمرة ولكنها لا تزال شكليا تحتفظ بنوع من الاستقلال، ستعمل الدولة الاستعمارية على ضربه حتى تحكم قبضتها على تلك البلاد وتستثمرها كما تريد. يقول لينين بهذا الصدد :

«أما فيما يخص الدول «شبه المستعمرة» فهي مثل الاشكال الانتقالية التي تصادف في جميع ميادين الطبيعة والمجتمع. فالرأسمال المالي هو قوة كبرى ويمكننا أن نقول فاصلة في جميع العلاقات الاقتصادية والدولية بحيث إن في استطاعتها أن تخضع لنفسها وهي تخضع في الواقع حتى الدول التي تتمتع باستقلالها السياسي الناجز (. . .) ولكن من البديهي ان ما يعطي الرأس مال المالي الوضع الافضل والنفع المؤكد هو ذلك الخضوع الذي يتبع فقدان البلدان والشعوب المستعبدة لاستقلالها السياسي، والبلدان شبه المستعمرة هي نموذجية باعتبارها «بين بين» في هذا المضمار»[1].

منذ مطلع الستينات بدأت ملامح السياسة الاستعمارية للبلدان الرأسمالية تتضح أكثر فأكثر فقد كانت السلع تتراكم في المخازن ورؤوس الاموال تتكاثر بشكل كبير للغاية في لندن وباريس والحاجة الى المواد الاولية تشتد. إن هذه الفترة هي مثلما سبق أن ذكرنا في المقدمة مؤشر على بداية نهاية مرحلة المنافسة الحرة ونسج خيوط المرحلة الاحتكارية.

في هذا الاطار انطلق الصراع حول تونس من قبل البلدان الرأسمالية الاوروبية وخاصة منها فرنسا وبريطانيا للسيطرة عليها وإدخالها تحت هيمنتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وقد كان يشد تلك البلدان الى تونس أرضها الخصبة غير المستغلة ومواردها المنجمية وموقعها الاستراتيجي.

إن الهدف من الصراع بين الدول الامبريالية الاوروبية على المستوى الاقتصادي هو الجري وراء الحصول على امتيازات لنهب الخيرات الفلاحية وبناء المواني والسكك الحديدية من أجل خلق الظروف الملائمة لتطوير الاستغلال الرأسمالي وتمكنت كل من هذه القوى

المتصارعة فرنسا وأنجلترا وايطاليا، كل منها عن طريق أعوانها في السلطة البايويّة من استدراج الباي لمنحها امتيازات فحصلت انجلترا مثلا على امتياز بناء خط ت.ج.م وخط تونس باردو، وفرنسا على استغلال الخطوط الهاتفية وبناء سكة حديدية وايطاليا على رخصة استثمار منجم جبل الرصاص.

واتسمت هذه المرحلة على المستوى المالي بإغراق بلادنا في التبعية عن طريق توريد رؤوس الاموال خاصة من فرنسا، المرابية. فالباي بعد أن تداين من الداخل التجأ الى الدول الاوروبية ليقترض منها أموالا طائلة. وصدرت أهم هذه القروض عن دار «آرلنجي»، في سنة 1863 و 1865 (37 مليون فرنك) وعن «بينو» و «كونتوار ديسكونت» سنة 1865 و 1866. ولم تكن هذه القروض تصرف في مصلحة معلومة. فقد كان لا يصل منها سوى جزء قليل نتيجة عمليات التهريب، وحتى هذا الجزء يصرف في البذخ والترف وفي تكوين الثروات الشخصية. وهكذا تراكمت الديون وأصبحت الدولة غير قادرة على إرجاعها وتسديد فوائدها. فكان الافلاس منذ عام 1866، ولم يُجْدِ نفعا اللجوء من جديد الى الاقتراض فاستغلت البلدان المُقرِضة تحت ضغط الاوساط المالية هذا الافلاس لتخطو خطوة جديدة نحو السيطرة على تونس. فكونت لجنة مالية برئاسة «فيلّي» سنة 1869 وأناطت بعهدتها مهمة مراقبة الحسابات وضمان عائدات المقرضين المالية وقد كان مجموع ديون الدولة وفوائدها يبلغ وقت انتصاب اللجنة المالية 175.000.000 فرنكا.

وعلى المستوى التجاري تميزت مرحلة شبه الاستعمار بإغراق السوق التونسية بالبضائع الاوروبية وتسديد ضربة قوية للصناعات التقليدية التي لم تقدر على مزاحمة البضائع المصنعة، كما أنها تميزت بقطع تونس نهائيا عن سوقها التقليدية مع البلدان العربية المجاورة، وإخضاعها الى تبعية اقتصادية الى درجة أن تجارة الايالة الخارجية مع البلدان الاوروبية الثلاثة : انجلترا وفرنسا وايطاليا اصبحت تمثل 92 بالمائة من مجموع تجارتها الخارجية في تلك الفترة.

وعلى المستوى السياسي تكثف تدخل الدول الرأسمالية الاوروبية، فكانت وراء دستور 1861 الذي خلق إطارا ملائما لها لحماية مصالحها ثم إنها تدخلت سنة 1864 الى جانب السلطة البايوية الاقطاعية لقمع الانتفاضة الفلاحية العامة التي قادها علي بن غذاهم، ضد القهر والاستغلال البايوي وضد تسلط المماليك لاخضاع مجموع الشعب التونسي لهيمنتها المباشرة.

المراجع

ـ ابن أبي الضياف : **اتحاف أهل الزمان** (8 أجزاء)

ـ خير الدين التونسي : **أقوم المسالك**

— **Mustapha Kraiem, La Tunisie pré-coloniale** (2 tomes)

GANIAGE J. **Les origines du protectorat en Tunisie** (1861 - 1881), Paris Puf. 1959

— Ali Mahjoubi : **L'établissement du protectorat français en Tunisie**
Publication de l'Université de Tunis 1977

Béchir Tlili : **Etudes d'histoire Sociale Tunisienne du XIXe siècle** Publication de l'Université de Tunis 1974.

الفصل الثالث

دخول الاستعمار الى تونس
ـ تونس المستعمرة ـ

الخصائص الأساسية لتونس المستعمرة

لم تكن مرحلة شبه الاستعمار بالنسبة لبلادنا سوى مرحلة انتقالية نحو الاستعمار المباشر وفقدان آخر مظاهر الاستقلال السياسي.

كان مؤتمر برلين الذي انعقد عام 1878، وضم البلدان الاوروبية، مؤتمر تقسيم لمناطق النفوذ وكانت تونس من بين البلدان التي شملتها المساومات. فتنازلت عنها أنجلترا وألمانيا لفائدة فرنسا. الاولى لكي لا تعترض فرنسا على سيطرتها على قبرص والثانية لكي تنسيها موضوع «الالزاس لورين». وهكذا خلا الجو لفرنسا ولم تبق تنافسها سوى ايطاليا لكنها تمكنت من إزاحتها بفضل ما كسبته من نفوذ اقتصادي وسياسي في بلادنا.

أصبح تحويل تونس الى مستعمرة بعد هذه الخطوة مسألة وقت: تهيئة الرأي العام الفرنسي وكسب أغلبية برلمانية. وما هي إلا ثلاث سنوات حتى نضجت كل المعطيات ونفذت الدولة الفرنسية مشروعها تحت ضغط الماليين فاستغلت مناوشات مع قبائل خمير من جهة الحدود الجزائرية ليتدخل جيشها بقيادة «جول فيري» ويفرض بتاريخ 12 ماي 1881 معاهدة الحماية (معاهدة باردو) التي أمضاها الصادق باي. الذي كان مستعدا للاستجابة لكل ما تطلبه منه فرنسا شريطة أن يبقى في السلطة ويحافظ على مصالحه ومصالح عائلته وحاشيته. وفي سنة 1883 أردفت معاهدة الحماية بمعاهدة جديدة (معاهدة المرسى) وضعت تونس نهائيا تحت السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لفرنسا. وتواصلت هذه السيطرة المباشرة الى حدود منتصف القرن العشرين (1955 ـ 1956).

إن لهذه المرحلة من تاريخ المجتمع التونسي خاصياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والايديولوجية والثقافية.

فعلى **الصعيد الاقتصادي**، تتمثل الخاصية الاساسية لهذه المرحلة في تطوير الرأسمالية في بلادنا وتفكيك وتفسيخ أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية في حدود هامة، الامر الذي سيحدث تغييرات على صورة التركيبات الاقتصادية الموجودة في العهد ما قبل الاستعماري.

إلا أن هذا التطور الرأسمالي سيكون خاضعا لا لحاجيات نمو المجتمع التونسي بل لصالح الرأسمال الاحتكاري الفرنسي ونهبه للخيرات الطبيعية والمواد الاولية واستثمار رؤوس الاموال في ظروف تدر عليه فوائض وأرباح أعظم، وهو ما سينجر عنه حتما تعطيل تطور القوى المنتجة وتدميرها بصورة مستمرة. أما الخاصية الثانية التي ترتبط بهذه المرحلة فتتمثل في الدور الذي ستلعبه الاحتكارات بالذات في نهب البلاد واستغلال سكانها. فكون الاستعمار هو سياسة الرأسمالية الاحتكارية فإن ذلك سيتكرس في الواقع من خلال هذا الدور. إن الرأسمال الاحتكاري سيتدخل بشكلين : عن طريق الدولة التي أصبحت دولة الاحتكارات بل ولها دور في الحياة الاقتصادية (رأس مال الدولة الاحتكاري) وعن طريق الشركات الاحتكارية وسيكون هذا التدخل مدعوما بالرأسماليين الخواص.

ففي القطاع الفلاحي وعلى قاعدة جملة من الاجراءات والاوامر والقرارات والقوانين التي امتد اتخاذها وسنها على فترة زمنية هامة (القانون العقاري ـ قانون 1888 و 1904 ـ قرار ديسمبر 1935 الخ)... تمكن الاستعمار من وضع يده على مساحات شاسعة من أخصب اراضي البلاد وقد قدرت هذه المساحات سنة 1950 بـ 850 ألف هكتار أي ما يعادل خمس الاراضي المستغلة مقسمة الى 3 أو 4 آلاف ضيعة.

إن الطريقة الاساسية التي استعملها الاستعمار هي مصادرة أراضي الفلاحين وطردهم وتحويلهم الى جمهور غير مالك ولعبت الدولة الاحتكارية الفرنسية دورا اساسيا في توطيد الاستعمار الفلاحي. ففي مرحلة أولى سنت القوانين واتخذت الاجراءات وافتكت الاراضي ومركزتها وفي مرحلة ثانية فوتت فيها للمعمرين الفرنسيين وقدمت لهم كل التسهيلات (تسهيلات في الدفع، منح قروض طويلة المدى بفائض طفيف لا يتجاوز 2 بالمائة، تيسير تسويق المحاصيل الزراعية)، وبهذه الطريقة استحوذ بضعة آلاف من المعمرين (ما بين 3 و 4 آلاف) على قرابة 700 ألف هكتار. أما الشركات الاحتكارية المالية فإنها استولت على ما يقارب 131 ألف هكتار ويتميز حضور هذه الشركات بمركزة قوية للملكية العقارية. فقد كانت أربع شركات مالية خفية الاسم تستغل لوحدها خمس الاراضي الاستعمارية وهذه الشركات هي : الشركة الفرنسية الافريقية التي تستغل هنشير النفيضة : 51 ألف هكتار وشركة الضيعات الفرنسية : 27300 هكتار وشركة صفاقس قفصة : 23 ألف هكتار وشركة الاومينيوم العقاري التونسي 28500 هكتار.

إن أهم نتائج الاستعمار الفلاحي، يتمثل في ظهور قطاع رأسمالي في الريف التونسي وتفسيخ بناه التقليدية، فلئن كانت التغييرات في الريف خلال العقود الاربعة الاولى من الاستعمار سطحية الى حد ما، إذ ظل المعمرون يؤجرون الاراضي للفلاحين، ويستعملون

وسائل إنتاجية متخلفة، ويستخدمون المؤاكرة : الخماسة والرباعة وغيرهما، فإن فترة العشرينات والثلاثينات ستكون بالغة التأثير عليه لانها ستعمق تغلغل الرأسمالية فيه، في فترة كانت فيها المتروبول تهزها الازمات الاقتصادية، والرأس مال الاحتكاري يبحث عن موطن لتوظيف رساميله للربح الاقصى وأسواق لترويج سلعه.

إن أهم عنصر سيدفع بالاستغلال الرأسمالي الى الامام سيكون بلا منازع المكننة، ففي خلال عشر سنوات فقط بين 1920 و 1931 سيحصل القطاع الفلاحي على قرابة 3000 جرار، وألف آلة حصاد وسيتواصل الاستيراد خلال الثلاثينات أيضا، مما سيفضي الى معدل جرار واحد لكل 150 هكتار (بالنسبة لاراضي المعمرين) وهو معدل يفوق ما كان موجودا بالمتروبول نفسها وستتطلب هذه المكننة بدورها الاستحواذ على مزيد من الاراضي وهو ما سيتم عن طريق مصادرة أملاك الفلاحين الصغار والمتوسطين، وتفكيك أراضي الحبس والاراضي الجماعية (قرار ديسمبر 1935) كما ستتطلب أيضا الالتجاء الى مزيد من اليد العاملة المأجورة التي سيوفرها عزل جزء هام من المنتجين الصغار (الفلاحين) عن وسائل إنتاجهم الاساسية عن طريق مصادرة أراضيهم أو ببساطة تفقيرهم نتيجة للنهب الذي تمارسه ضدهم السلطة عن طريق الاداءات، وللازمات الاقتصادية وخاصة أزمة 1929. لذلك سيشهد الريف التونسي خلال الثلاثينات تطورا هاما لعدد العمال الفلاحيين (184505 عاملا يوميا سنة 1936 مقابل 347099 فلاحا)، وسينعكس تطور رسملة القطاع الاوروبي في مستوى مساهمته في الانتاج الفلاحي العام التي ستبلغ ثلثه.

إن ظهور الرأسمالية في الريف التونسي وتطورها بهذا الشكل سيفكك أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية نتيجة إدخال انتاجية متطورة وخلق علاقات استغلال رأسمالية، وتوسيع رقعة الانتاج البضاعي وما صاحبه من انتشار لتداول النقد. فمن ناحية سينحسر الاقتصاد الاقطاعي من حيث حجمه نظرا لاستيلاء المعمرين على العديد من الاراضي المستغلة استغلالا اقطاعيا ومن حيث دوره ومن ناحية أخرى سيظهر قطاع رأسمالي فلاحي تونسي يستخدم أساليب الاستغلال الرأسمالي : المكننة واليد العاملة المأجورة. وقد تم عشية 1955 إحصاء قرابة الالف رأسمالي فلاحي محلي، لكن هذا القطاع سيظل خاضعا للقطاع الاستعماري من كل النواحي : طريقة الانتاج، التمويل والتسويق ومن ناحية ثالثة ستتزعزع الملكية الزراعية الصغيرة نتيجة تغلغل الانتاج البضاعي وتداول النقد في الريف والمصادرة، وسيتدمر من جراء ذلك عدد كبير من الفلاحين ويغادرون قراهم من دون أن يتمكن معظمهم من إيجاد شغل لكن هذه الملكية لن تزول وستبقى مسيطرة من ناحية المساحة : ما بين 2،5 و 3 ملايين هكتار مقسمة على قرابة 350 ألف عائلة. وتعتمد

الملكية الفلاحية الصغيرة أساسا على العمل الشخصي أو العائلي، لكنها رغم سيطرتها الكمية فإنها ضعيفة أمام القطاع الرأسمالي الاستعماري نتيجة لتشتتها وتخلف أدوات الانتاج المستعملة فيها، وضآلة محصولها، كما أن الاقتصاد الفلاحي الصغير سيتحول في ظل الاستعمار من اقتصاد طبيعي في أساسه الى اقتصاد شبه طبيعي لان الفلاح سيصبح مضطرا الى تسويق جزء من محصوله لكي يشتري بعض البضائع من السوق ويدفع الضرائب.

هكذا يمكننا أن نستخلص أن التركيبات الاقتصادية التي أصبحت متواجدة في الريف في ظل الهيمنة الاستعمارية هي التالية : تركيبة رأسمالية، تركيبة اقطاعية، وتركيبة بضاعية صغيرة وشبه طبيعية وستظل هذه التركيبات متعايشة على أن السّمة العامة لنمط الانتاج في الريف ستكون شبه رأسمالية شبه اقطاعية مع تطور في اتجاه ضرب الرأسمالية لكل أنماط الانتاج التقليدية وينبغي البحث في سبب عدم سيادة نمط الانتاج الرأسمالي في الريف وبقاء أنماط انتاجية ما قبل رأسمالية في أن الرأسمالية لم تكن نتيجة طبيعية لتطور القوى المنتجة الوطنية وخاصة في الصناعة (القطاع الرأسمالي مائة بالمائة) وانعكاس هذا التطور في الفلاحة ولكنها كانت ناجمة عن دخول الرأسمال الاجنبي ثم ان الرأسماليين الاوروبيين والتونسيين لا ينتجون للسوق الداخلية وإنما للتصدير أساسا وبهذه الصورة فإن عملية التراكم لا تتم إلا بشكل جزئي في الداخل بينما الجزء الاوفر من الفائض يتراكم في الخارج ويدعم الرأسمال الاحتكاري الفرنسي، وهو ما لا يمكّن من التوظيف في الصناعة لتطوير وسائل الانتاج ولا في الفلاحة نفسها. وبالرجوع الى الارقام فإننا نجد أن ثلث إنتاج الحبوب وأكثر من نصف زيت الزيتون و 60 بالمائة من الخضر و 55 بالمائة من الغلال و 60 بالمائة من الدقلة كانت تصدر الى الخارج. وهكذا فإن الاستعمار الفلاحي وما نجم عنه من تطور لعلاقات الاستغلال الرأسمالية في الريف ما كان له أن يطور القوى المنتجة أو ان يكون له تأثير إيجابي على تطوير الاقتصاد التونسي بل ان وظيفته في الاساس هي نهب الثروات الفلاحية التونسية وتدعيم اقتصاد المتروبول من جهة وتفقير سكان الريف التونسي و «وهبهم» البطالة والبؤس من جهة ثانية.

وفي الميدان **الصناعي** لم تختلف سياسة الاستعمار على ما هي عليه في الميدان الفلاحي، فكل الانشطة والوسائل التي سيدخلها ستكون موجهة نحو هدف واحد : نهب الثروات الطبيعية للبلاد. لذلك سيولي الاستعمار اهتمامه نحو الصناعة الاستخراجية لنهب المواد الاولية ولتطوير طرق المواصلات (سكك حديد وطرقات وموانى) في اتجاه المناطق الفلاحية الاساسية ومصادر المواد الاولية ليسهل نقلها وحتى بعض الصناعات الاخرى التي تم إحداثها فتكاد تنحصر في بعض الانشطة الصناعية الخفيفة. أما الصناعة الثقيلة التي تكوّن

قاعدة كل تطور اقتصادي مستقل سيعمل الاستعمار كل ما في وسعه للحيلولة دون نشوئها لانها ستطور القوى المنتجة وتحرمه من سوق لبضائعه ومصدر للمواد الاولية التي من شأن وجود قطاع صناعة ثقيلة أن يمكّن من تحويلها وتصنيعها على عين المكان. وكما هو الشأن بالنسبة للفلاحة بل وبصورة أقوى سيلعب الرأسمال الاحتكاري دورا أساسيا في استغلال مختلف الانشطة الصناعية.

ففي الصناعات الاستخراجية ستحتكر أربع شركات كبرى استخراج الفسفاط : شركة ڤفصة للسكك الحديدية والفسفاط (65 بالمائة من إنتاج الفسفاط بين 52 و 1954) وشركة جبل المظيلة (19 بالمائة من الانتاج العام) وشركة الفسفاط (14 بالمائة من الانتاج العام) وشركة عين كرمة وهي فرع من شركة الفسفاط بقسنطينة (2 بالمائة من الانتاج العام). وكان هذا الانتاج معدا للتصدير مما بوّأ تونس المكانة الثانية في العالم في تصدير الفسفاط. وتحتكر شركتان أخرتان هما شركة الجريصة والدوارية استغلال مناجم الحديد. كما تحتكر 85 بالمائة من إنتاج الرصاص والزنك 5 شركات احتكارية هي «بناروايا» (6، 67 بالمائة من الانتاج) والشركة الملكية الاستورية وشركة سيدي بوعوان (7، 10 بالمائة من الانتاج) وشركة المناجم المتحدة (2، 9 بالمائة من الانتاج) وشركة جبل حلوف (6، 8 بالمائة من الانتاج). أما صناعة الملح فإنها محتكرة من قبل شركتين هما الشركة العامة للملاّحات صفاقس - جيبوتي - مدغشقر، والشركة الملاحية للجنوب » وتسيطر شركتان أيضا على قطاع الكهرباء والغاز. كما تقع المقاطع تحت هيمنة عدد قليل من الشركات الفرنسية. أما الصناعات التحويلية فتكاد تقتصر على تصنيع مواد غذائية وهي واقعة في معظمها بين أيدي شركات احتكارية وخواص، وكذلك الامر بالنسبة لقطاع مواد البناء (شركة سويكس وليزو وفروعها) والصناعات الكيمياوية (الشركة الجزائرية للمواد الكيمياوية والاسمدة لتونس) و (شركة الفسفاط الرفيع) وتنحصر الصناعات الحديدية في ورشات للبناء الحديدي ومسابك بسيطة وهي في معظمها بيد الرأسمال الاجنبي الفرنسي والايطالي واحتكارات كبرى ويسيطر هذا الرأسمال أيضا على صناعة النسيج وعلى قطاع البناء والاشغال العمومية.

ويسيطر الرأسمال الاحتكاري الفرنسي بصورة مطلقة على قطاع النقل فالسكك الحديدية (2102 كلم) التي أنشأها الاستعمار لتسهيل نقل المنتوجات الفلاحية والمواد الاولية نحو المواني لتُصَدّر للمتروبول واقعة تحت سيطرة ثلاث شركات كبرى (شركة بون ڤالمة للسكك الحديدية التونسية، وهي شركة خاصة ثم أصبحت تابعة للدولة بنسبة 3 أرباع، شركة سكك الحديد والفسفاط صفاقس ڤفصة والشركة التونسية للكهرباء والنقل). أما النقل البري فتسيطر عليه شركتان : الشركة التونسية لسيارات النقل بالساحل والشركة التونسية

لسيارات النقل. وقد ظل النقل البحري حتى سنة 1937 بيد شركة ميناء بنزرت وشركة الموانى لتونس وسوسة وصفاقس ثم تولته الدولة فيها بعد أي أنه اصبح تحت تصرف الرأسمال الاحتكاري للدولة.

هذه حالة الصناعة والنقل في العهد الاستعماري وهي صناعة لها مميزات الصناعة الاستعمارية : التركيز على استخراج المواد الاولية وتطوير شبكة المواصلات وبعث صناعات خفيفة، لذلك فإن هذا القطاع لن يلعب أي دور في تطوير الاقتصاد التونسي والنهوض بالقوى المنتجة بل على العكس من ذلك سيشكل عائقا أمام هذا التطور والنهوض باعتبار أن عملية التراكم لا تتم أساسا في الداخل ولفائدة الاقتصاد الوطني بل تتم في الخارج ولفائدة الاقتصاد الامبريالي وينحصر دور تونس في هذه العملية في توفير المواد الاولية والفلاحية واليد العاملة الزهيدة الاجر. وبهذه الصورة يكون دور القطاع الصناعي بتونس تدعيم الصناعة الاحتكارية الفرنسية وتعزيز موقعها في علاقة بالرأسمال الاحتكاري للبلدان الاخرى.

ظهرت الى جانب الصناعات الاستعمارية انشطة صناعية تونسية أي على يد رأسماليين تونسيين. لكن هذه الانشطة ستنحصر في بعض القطاعات الثانوية مثل الصناعات الغذائية وورشات الجلد. وستكون هذه الصناعة التونسية ذيلا للرأسمال الاحتكاري الفرنسي وغير قادرة على مزاحمته. ولاخذ فكرة عن حالة هذه الصناعة يكفي الرجوع الى إحصاء سنة 1950 المتعلق بالمؤسسات التي تشغل أكثر من 50 أجيرا. يشير هذا الاحصاء الى وجود 12 مؤسسة تونسية فقط مقابل 89 أجنبية وتتوزع المؤسسات التونسية حسب الانشطة على النحو التالي : صناعة غذائية (9) نسيج (1) جلد (1) ورق (1).

والى جانب هذا القطاع الصناعي المتطور نجد قطاع الصناعات التقليدية (بين 20 و 25 ألف حرفيا سنة 1955) الذي يشغل أكثر من كل القطاعات الصناعية الاخرى. وقد ظل هذا القطاع قائما على الرغم من الضربات الهامة التي تلقاها نتيجة مزاحمة المنتوجات الاوروبية المصنعة، ويرجع سبب بقائه الى تخلف القطاع الصناعي العصري وعجزه وعجز المنتوجات المستوردة على تلبية كل حاجيات السكان التونسيين. لكن الحرفيين الذين يندرج إنتاجهم ضمن الانتاج البضاعي الصغير ظلوا باستمرار عرضة لاعتداء الرأسمال الاجنبي وللتفقير فكان جزء منهم يتحوّل الى أجراء أو عاطلين عن العمل. ومما زاد أوضاعهم ترديا القيود التقليدية الاقطاعية والبطريركية التي تتنظم على أساسها المهنة.

وفي المستوى المالي سيطر الرأسمال الاستعماري سيطرة مطلقة على القطاع محوّلا تونس الى جزء من منطقة الفرنك. وفي هذا الاطار فقد أصبح الاستعمار يتحكم في إصدار العملة

(عن طريق بنك الجزائر). كما صارت الخزينة التونسية مؤسسة تحت نفوذ الاحتكارات المالية الفرنسية. ففي مجلسها الاداري يحضر ممثلو المصرف القومي المالي بباريس والقرض الليوني. وبداية من سنة 1942 سيصبح الاصدار من مشمولات الدولة الاحتكارية الفرنسية على إثر تأميمها لبنك الجزائر الذي سيصير اسمه «بنك الجزائر وتونس». والى جانب هذا البنك توجد بنوك وفروع بنكية لشركات احتكارية مالية فرنسية مثل «الشركة العامة» و «قرض مرسيليا» و «المصرف القومي المالي بباريس» و «بنك تونس»... الخ. ومن الملاحظ أن القطاع المصرفي الفرنسي أي الرأسمال المالي سيلعب دورا محوريا في نهب خيرات تونس وثرواتها واستغلال سكانها عبر الرساميل التي سيوظفها في مختلف القطاعات: الفلاحة، الصناعة الاستخراجية، سكك الحديد. وبعبارة أخرى سيكون الرأسمال المالي المسؤول الاساسي عن هذا النهب.

وفي **الميدان التجاري** لن تكون تونس في العهد الاستعماري سوى ذيل لفرنسا. فأكثر من 90 بالمائة من مبادلاتها سيتم مع المتروبول. فهي تصدّر لها أساسا المنتوجات الفلاحية وتورد منها المنتوجات المصنعة. وهذا النمط التجاري يتلاءم والتقسيم الامبريالي للعمل بين المتروبولات والمستعمرات. ويسيطر على التجارة الخارجية التجار الاروبيون وخاصة الفرنسيون منهم الذين يحتكرون ثلثي الصادرات التونسية. أما التجارة الداخلية فقد كان ربع التجار من الاروبيين. وتساهم فئة من التجار الكمبرادوريين التونسيين ـ الذين يعدون ضمن البرجوازية التجارية ويقارب عددهم الـ 200 مقابل 500 تاجرا أروبيا ـ في التجارة الخارجية. ويشتغل بالتجارة الداخلية ما بين 35 و 37 ألف تونسيا يوجد معظمهم ضمن فئة التجار الصغار.

هكذا نكون أتينا على مجمل الاوضاع الاقتصادية في تونس المستعمرة. ويمكننا من خلال هذا العرض أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

1 ـ أدى الاستعمار على الصعيد الاقتصادي الى زعزعة الهياكل الاقتصادية المحلية وتفسيخها وان اهم عنصر جديد أقحمه هو نشوء وتطور قطاع رأسمالي. لكن هذا لم يؤد الى نمو القوى المنتجة بل كان سببا في تعطيلها. وهو عكس ما وقع في البلدان الاوروبية الاساسية حيث أدى الاستثمار الرأسمالي الى تطوير القوى المنتجة. ويرجع سبب تعطلها في تونس الى الطرق التي استعملها الاستعمار الفرنسي والمتمثلة في القيام بأقل ما يمكن من الاعمال وحصرها في تطوير الصناعة الاستخراجية وشبكة السكك الحديدية والطرقات لاحكام السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والجبائية والعسكرية، وفي مصادرة أراضي الفلاحين وإثقال كاهلهم بالاداءات والضرائب مما ادى الى تقهقر انتاجهم وتصدير معظم

المنتوج الفلاحي الى الخارج وتصنيع المواد الاولية بالمتروبول وتحويل أغلب الارباح التي يتم الحصول عليها الى المتروبول. وبالاضافة الى ذلك فقد عمل الاستعمار على إبقاء القوى العاملة التونسية متأخرة وغير متخصصة علاوة على تدمير جزء كبير منها بتركه في البطالة. . . لهذه الاسباب فإن كل تطوير للرأسمالية يقوم به الاستعمار لا تكون له من نتيجة سوى نهب الخيرات وامتصاص الطاقات البشرية وعرقلة نمو البلاد.

2 ـ ان كون الاستعمار لم يكن يهدف الى تطوير تونس بل الى نهبها بمختلف الطرق وعرقلة نمو قواها المنتجة بصورة اصطناعية قد أدى الى تشويه الواقع الاقتصادي للبلاد والى حصول قطيعة في التوازن بين مختلف القطاعات المنتجة. فمن ناحية لم يؤد ظهور قطاع رأسمالي الى سيادة نمط الانتاج الرأسمالي في المجتمع وقضائه على مختلف أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية مثلما وقع في أوروبا على قاعدة التراكم الرأسمالي وغزو رأس المال لمختلف الانشطة الاقتصادية. ولكن الذي حصل هو العكس فقد ظلت التركيبة الاقتصادية مشوهة ومختلّة، فالى جانب نمط الانتاج الرأسمالي ظلت تركيبات اقتصادية ما قبل رأسمالية موجودة : تركيبة اقطاعية واخرى جماعية قبلية (بالجنوب خاصة)، ومن ناحية اخرى فقد بقي الاقتصاد التونسي أحادي التطور مرتبطا بحاجيات المتروبول الى المواد الفلاحية والمواد الاولية.

أما على **المستوى الاجتماعي**، فقد أدى إقحام مجتمعنا في مدار الرأسمالية العالمية الى تغيّر هيكلته الطبقية، فتكونت طبقة برجوازية استعمارية أوروبية في القطاع الفلاحي والصناعي والمالي والتجاري، ويبلغ عدد أعضاء هذه الطبقة بضعة آلاف (بين 4000 و 4500) تسيطر على خمس الاراضي الفلاحية الصالحة للاستغلال وعلى معظم الانتاج الصناعي وكامل شبكة الطرقات والسكك الحديدية وعلى القسط الاوفر من النشاط التجاري وعلى القطاع البنكي. وتشكل هذه البرجوازية امتدادا للبرجوازية الاحتكارية الفرنسية ولدولتها الامبريالية وهي أداتها الاساسية في استغلال الشعب التونسي ونهبه واضطهاده والسيطرة عليه، وهي أيضا برجوازية عنصرية ومعادية لكل نهضة وطنية تونسية.

والى جانب البرجوازية الاوروبية تكونت على قاعدة تطور العلاقات الرأسمالية طبقة برجوازية تونسية. وبالنظر الى أن هذه الطبقة لم تنشأ بصورة طبيعية، والى أن الرأسمال الاجنبي وخاصة الاحتكاري منه كان يسيطر سيطرة مطلقة على مجمل ميادين النشاط الاقتصادي، فإن البرجوازية التونسية ستكون ضعيفة للغاية وخاضعة للبرجوازية الاوروبية. كما أنها لن تكون متجانسة بل ستنقسم الى شريحتين : الاولى كمبرادورية وتتكوّن من الرأسماليين التونسيين المرتبطين بمصالح الرأسمال والشركات الاجنبية. وهم

ينشطون في الفلاحة والتجارة على وجه الخصوص. وتمثل هذه الشريحة صنيعة الاستعمار الفرنسي وركيزة أساسية من ركائزه في الحفاظ على سيطرته على الشعب التونسي لان وجودها مرتبط عضويا بوجوده فهي تقوم بأنشطة مرهون بقاؤها بوجود الاستعمار (تصدير وتوريد الخ . . .) والثانية شريحة وطنية متكونة من رأسماليين متوسطين يقومون بنشاطات محدودة في الفلاحة والتجارة ولاحقا في بعض الصناعات الغذائية خاصة كالمطاحن والمعاصر والمصبرات والمشروبات الغازية. وقد كانت هذه الشريحة ضعيفة للغاية في موقع مزدوج. فمن ناحية لها تناقضات مع البرجوازية الاستعمارية التي تمنعها بمعية الارستقراطية الاقطاعية من التطور والفوز بالهيمنة الاقتصادية وبالسوق. ولكنها من ناحية أخرى تستخدم اليد العاملة المأجورة وبالتالي تساهم في استغلال رأس المال للعمل.

على الرغم من تقهقر النظام الاقطاعي نتيجة الاعتداء الرأسمالي الاستعماري (مصادرة أراضي عديدة، تفكيك نظام الاحباس الخ . . .) فإن الطبقة الاقطاعية لم تتفسخ نهائيا. فقد أبقى عليها الاستعمار وشكل منها الى جانب البرجوازية الكمبرادورية ركيزته في اضطهاد الشعب التونسي واستغلاله والحيلولة دون تقدمه الحضاري . . . وتنحصر هذه الطبقة في العائلة المالكة والملاكين الاقطاعيين الكبار وكبار رجال الدين أو ما يسمون بالعلماء والاعيان. وتتحصل العائلة المالكة على اعتمادات هامة من قبل الاستعمار علاوة على محافظتها شكليا على السلطة. أما الملاكون العقاريون فيملكون أراضي شاسعة وقطعانا كبيرة من الاغنام والبقر، وماشية كثيرة العدد. وهم يتمتعون بحماية السلطة الاستعمارية ويستغلون الفلاحين التونسيين ويستعملون مختلف أشكال المؤاكرة (الخماسة، الرباعة . . . الخ)، بالاضافة الى قيامهم بدور الوشاة.

وتمثل **البرجوازية الصغيرة** إحدى شرائح المجتمع التونسي في فترة الاستعمار. وهي كثيرة العدد نسبيا (بين 115 و 135 ألف)، وتنقسم الى شريحتين أساسيتين. تتركب الاولى من الحرفيين والتجار الصغار والثانية من المثقفين وأصحاب المهن الحرة والموظفين الصغار والمتوسطين في الادارة العمومية. ويملك الحرفيون ورشات صغيرة يعملون فيها بأنفسهم أو بمساعدة عائلاتهم (وفي أقصى الحالات يستعملون صانعا أو صانعين) ليحصلوا على وسائل عيشهم لا أكثر ولا أقل. والحرفيون فئة مضطهدة من قبل الاستعمار بسبب المزاحمة والاداءات والضرائب التي هم عرضة لها وهذا ما يتسبب في تفقيرهم ودمارهم، الامر الذي يجعل العديد منهم يفلسون ويلتحقون بصفوف العمال أو المهمشين. ويمتلك التجار الصغار أصولا تجارية تشكل مصدر عيشهم، وهم كثيرو العدد في فترة الاستعمار (قرابة 35 ألف) ولا تختلف حالتهم الاجتماعية عن حالة الحرفيين فهم يحصلون على معيشتهم بصعوبة كما

أنهم عرضة للاضطهاد الاستعماري بسبب الضرائب والاداءات والمزاحمة، لذلك يتعرض العديد منهم الى التفقير.

أما الشريحة الثانية من البرجوازية الصغيرة فقد نشأت مع الاستعمار وهي تعدّ عشية 1956 قرابة 60 ألف منها 40 بالمائة من الاجانب. وجل أفرادها من خريجي المدارس الاستعمارية التي تم تأسيسها والجامعات الفرنسية. وهم ينقسمون الى عدة أصناف منها الموظف والمدرس والمترجم والطبيب والصيدلي والمحامي والعدل. وقد عملت السلط الاستعمارية على أن تجعل من هذه الشريحة مرتكزا لها باعتبار دورها في الادارة وما يمكن أن يكون لها من إشعاع. لذلك وفرت لمختلف أصنافها وخاصة منها التي تعمل في الجهاز (الادارة مثلا) عدة امتيازات سواء كان ذلك على صعيد الاجر أو الضمانات المهنية (الاستقرار المهني، والعطل والمنح العائلية ومنحة التقاعد) ولكن بالرغم من هذه الامتيازات وفيما عدا أقلية من العناصر التي اندمجت في الهياكل الاستعمارية كليا وتحولت الى مجرد أعوان من أعوانها فإن معظم هذه الشريحة ظل يتعرض الى الاضطهاد الاستعماري. فقد كان يوجد ميز عنصري بين التونسيين وبين الموظفين الاستعماريين الذين كانوا يستأثرون بالمراتب العليا في الادارة ويحظون بامتيازات مادية كبيرة. أما أصحاب المهن الحرة من أطباء ومحامين وصيادلة وغيرهم، من خريجي الجامعات والمعاهد العليا الفرنسية فإن وضعهم الاجتماعي كان نسبيا ممتازا بالمقارنة مع عموم الشعب التونسي. ولكنهم كانوا في معظمهم يعانون من الضيم الاستعماري. فمهما بلغت درجتهم العلمية، كانوا في نظر المستعمر من أهل البلاد أي من درجة ثانية بالمقارنة مع زملائهم الاوروبيين. وهكذا وبالنظر الى مجمل أوضاعها فإن أغلبية فئات البرجوازية الصغيرة تندرج ضمن طبقات الشعب التي تتعرض للاستغلال والقهر.

ويشكل بروز **طبقة عاملة تونسية** أهم عنصر في تاريخ التحولات الاجتماعية التي عرفتها تونس المعاصرة باعتبار الدور المحوري الذي ستلعبه في مواجهة الاستعمار والرأسمالية. وشأنها شأن البرجوازية التونسية لم يكن تشكل الطبقة العاملة التونسية وليد نمو طبيعي للقاعدة الاقتصادية الوطنية، ولكنه ارتبط ارتباطا وثيقا بدخول الاستعمار ونمو قطاع رأسمالي نتيجة لذلك. لقد تكونت الطبقة العاملة التونسية من عمال أجانب قادمين من ايطاليا وفرنسا من جهة ومن تونسيين منحدرين من الحرفيين الصغار والفلاحين المفقرين الذين أصبحوا يعرضون قوة عملهم للمشترين الرأسماليين من جهة أخرى، والتصق وجود الطبقة العاملة التي أصبحت تعد عشية 1955 قرابة 157 ألف عاملا (دون العمال الفلاحيين الوقتيين) بالقطاعات التي طورها الرأسمال الاستعماري وهي المناجم والفلاحة

والنقل والمواني والصناعات الغذائية والجلد والغاز والماء وورشات تصليح البواخر. وهذا ما يفسر نسبة العمال التونسيين الضئيلة في علاقة بباقي الطبقات والفئات الاجتماعية وفي علاقة أيضا بعدد السكان النشيطين. فالصناعات الثقيلة التي تستوعب في البلدان الرأسمالية المتقدمة أكبر عدد من العمال ظلت مفقودة في تونس.

وتعاني الطبقة العاملة التونسية من اضطهاد مزدوج وطني واجتماعي. فهي عرضة لاستغلال الشركات الاحتكارية والرأسماليين الخواص الفرنسيين والاوروبيين عامة. كما أنها عرضة أيضا لاستغلال الرأسماليين التونسيين. ويوجد بين العامل الاوروبي والعامل التونسي ميز عنصري سهر الاستعمار على المحافظة عليه بمختلف الاشكال ليغرس في العامل الاوروبي الايديولوجية الاستعمارية التفوقية ويكسر بذلك وحدة الطبقة العاملة. لقد كان العمال التونسيون يعانون باستمرار من الاجور البخسة وظروف العمل الصعبة والنقص في التغذية، ومن الامراض، وضعف التخصص بالاضافة الى التعسف والقمع السياسيين، وبالمقابل فقد كان العامل الاوروبي يحظى بمراكز التخصص والتسيير في العمل بأجور مرتفعة نسبيا وبظروف عمل أفضل. في كلمة كان العمال الاوروبيون يشكلون ارستقراطية عمالية في تونس لها امتيازات تريد الحفاظ عليها.

ان ظروف الطبقة العاملة التونسية : عدم ملكيتها لوسائل الانتاج، والتصاقها بأكثر القطاعات الاقتصادية تقدما بالبلاد، وتمركزها في مراكز العمل الامر الذي يسهل وحدتها، وتضامن أفرادها مع بعضهم البعض وتنظيمها، كل هذه العوامل جعلت منها موضوعيا الطبقة المؤهلة أكثر من غيرها لمواجهة الاستعمار والرأسمالية لانها لا مصلحة لها في هذا ولا ذاك. وسيؤكد الصراع الوطني والاجتماعي مع المستعمر وحلفائه صحة هذه الحقيقة.

ويعد **الفلاحون** عشية 55 ـ 1956 قرابة 350 ألف (ملاكون صغار وخماسة) وهم عدديا أهم طبقة في المجتمع. وقد ظلوا طوال الهيمنة الاستعمارية عرضة لمختلف أنواع الاضطهاد والاستغلال، فهم عرضة باستمرار للتفقير نتيجة تعمد الاستعمار مصادرة أراضيهم والاستغلال المسلط عليهم من قبل الملاكين الاقطاعيين المحليين والاداءات المجحفة التي تثقل كاهلهم... كان معظم الفلاحين التونسيين والخماسة لا يقدر على كسب قوته فكان فريسة للموت من جراء الجوع وللأمراض والاوبئة. لذلك شكل الفلاحون طبقة مضطهدة، متضررة من الاستعمار ومن حلفائه المحليين.

الى جانب مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية المذكورة توجد فئة أخرى، وهي فئة **المهمشين** التي تشكل من الناحية العددية فئة هامة، إذ أنها تعد بضع مئات من الالاف عشية الاستقلال الشكلي. وتتركب هذه الفئة من الفلاحين والحرفيين الذين تم عزلهم عن وسائل

انتاجهم دون أن يتمكنوا من إيجاد شغل، ومن أبناء الطبقات الكادحة الذين كبروا في البؤس ولم تستوعبهم الحركة الاقتصادية، لقد كانت هذه الفئة من المحرومين تعاني من الخصاصة والبؤس والشقاء. واذا كان بعضها ظل في حالة بطالة، فقد احترف البعض الآخر الاجرام والسرقة، والبغاء (بالنسبة للنساء) ان البروليتاريا الرثة ضحية موضوعيا من ضحايا الاستعمار وايس لها أي مصلحة في بقائه.

هذه هي التغييرات الاجتماعية التي طرأت على تونس الاستعمارية. أما على **المستوى السياسي** فإن مرحلة الاستعمار المباشر تتميز باستلام زمام السلطة الفعلية من قبل الدولة الاستعمارية الفرنسية. فعلى قاعدة المعاهدات (خاصة معاهدة المرسى) والاجراءات والقرارات المتتالية سيطرت الدولة الاستعمارية على مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها.

أصبح المقيم العام يمثل السلطة الحقيقية بالبلاد وهو يجمع بين يديه السلطة التشريعية والتنفيذية، ولا يخضع إلا للدولة الفرنسية التي ينفذ تعليماتها. وعلى المستوى الجهوي شكلت الدولة الاستعمارية ادارة خاصة تتمثل في المراقبين المدنيين الذين يتولون شؤون الجهات. كما حققت الدولة الاستعمارية جهازا إداريا كاملا تحت اشرافها يتولى الشؤون الادارية والمالية والاقتصادية للبلاد. وبعثت جهازا قضائيا يحكم على أساس القوانين الفرنسية وتدخل تحت طائلته القضايا التي تمس المعمرين الفرنسيين والاوروبيين فيما بينهم أو بينهم وبين السكان المحليين...

لكن الاستعمار علاوة على الجهاز الذي كونه، أبقى على المُلكية والادارة القديمة (القيّاد، والخلفاوة والشيوخ) والجيش الملكي والقضاء التقليدي الشرعي. لكن هذا الابقاء شكلي للغاية هدفه الحفاظ على التحالف مع الطبقة الاقطاعية واستعمالها كواجهة لتسهيل سيطرته. فالمؤسسة البايوية بطبيعتها الاوتوقراطية الشرسة ومعاداتها لابسط مبادىء الحرية تشكل خير خادم للاستعمار لتكريس نفوذه.

بقي الباي موجودا، لكن دوره يتمثل في تزكية القوانين والاجراءات والقرارات التي يتخذها المقيم العام. فمنذ عام 1883 نصت معاهدة المرسى على ضرورة التزام الباي بتطبيق «الاصلاحات، الادارية والقضائية والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية صالحة» لتسهيل بسط نفوذ فرنسا الاستعماري. وبهذه الصورة أصبح الباي مجرد بيدق بيد الاستعمار، وقد قبل مختلف البايات هذا الدور مقابل بقائهم على رأس العرش والرشاوي التي يتلقونها من طرف الاستعمار. كما وقعت المحافظة على خطة الوزير الاول ولكن بصورة شكلية أيضا، إذ أن الكاتب العام للحكومة، الذي تعينه الدولة الفرنسية هو الذي يمارس السلطة الحقيقية على الحكومة والادارة. وأبقى الاستعمار على مؤسسات القايد والخليفة

والشيخ ولكنهم جميعا تحت نفوذ المراقبين المدنيين ولا يعينون إلا بموافقة السلطة الاستعمارية ومن بين الاعوان الذين تثق بهم وقد كان ممثلو السلطة الجهوية والمحلية التونسيون يؤدون دور عملاء للسلطة الاستعمارية، يؤطرون السكان المحليين ويشون لها بكل ما يقومون به، كما كانوا يتولون اقتضاء الجبايات. أما الجهاز القضائي المحلي فقد كان مكونا من محاكم الشرع التي تتولى النظر في قضايا أبناء البلاد التي لا علاقة لها بالاوروبيين.

وعلى **المستوى العسكري**، كانت السلطة الحقيقية بيد الجيش الفرنسي الذي انتصب في الاماكن الاستراتيجية بالبلاد وأقام فيها قواعد لحراسة مصالح الامبريالية الفرنسية وقمع الشعب التونسي في كل تحركاته الوطنية. وعلى الصعيد الخارجي اصبحت تونس موقعا ضمن الاستراتيجية العامة للامبريالية الفرنسية. وتحول الشعب التونسي الى مجرد طعم لمدافعها تستعمله في حروبها ضد الدول الامبريالية الاخرى (الحرب العالمية الاولى والثانية) وفي حروبها الاستعمارية ضد الشعوب والامم التي تضطهدها (استعمال جنود من شمال افريقيا لمقاومة الكفاح المسلح للشعب الفيتنامي)، أما الجيش الملكي فإنه انقرض شيئا فشيئا ولم يعد يلعب أي دور.

هكذا إذن كوّن الاستعمار جهازه الذي يتولى تكريس سيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية على البلاد، وهو في حقيقة الامر امتداد لجهاز الدولة الامبريالية الفرنسية، يجسّد سلطة الاحتكارات الامبريالية القائمة على الشوفينية والرجعية على طول الخط ومعاداة حق الامم في تقرير مصيرها. وليس تاريخ الاستعمار الفرنسي على المستوى السياسي غير تاريخ الاضطهاد الدموي والطعن في الذاتية الوطنية للشعب التونسي. فقد كان الاستعمار قائما على الميز القومي بين المعمرين الاوروبيين والسكان المحليين أي التونسيين، الصنف الاول يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، والصنف الثاني يعتبر من درجة ثانية ليس من حقه أن يتمتع بحرية التفكير، والتنظيم والتعبير والانتخاب، بل نصيبه الوحيد هو التعسف والقهر. واستخدم الاستعمار لهذا الغرض ترسانة من القوانين الجائرة والاستثنائية ومجموعة أجهزة قمعية ارتكبت في حق الشعب التونسي العديد من المجازر التي ذهب ضحيتها اعداد غفيرة من خيرة أبنائه الوطنيين.

وهكذا من محرر للامم تتحول البرجوازية في المرحلة الامبريالية الى مضطهد لها، ومن عدو للطبقة الاقطاعية ولسلطتها المطلقة تتحول الى حليف لها مستخدمة نفس طرقها البشعة لضمان استمرار سيطرتها على الشعوب المقهورة. ان الاستعمار مثلما هو الحال في الاقتصاد، قد حال دون تطور مجتمعنا السياسي في اتجاه التخلص من قيود الحكم المطلق وتحقيق الديمقراطية.

أما على **المستوى الثقافي والفكري** فقد عرف مجتمعنا في ظل الاستعمار نفس الازدواجية بين ثقافة تقليدية اقطاعية وثقافة امبريالية أجنبية، موجهتين كلاهما لاخضاع الشعب التونسي للاضطهاد الوطني والاستغلال وتركه فريسة للجهل. ارتكزت الثقافة والايديولوجيا الامبرياليتان على محاولة القضاء على كل مقومات الشخصية الوطنية للشعب من لغة وتاريخ وثقافة وتقاليد وتعويضها بلغة المستعمر وثقافته. وكان كل هذا يمر تحت غطاء ايديولوجي عنصري وشوفيني، يتمحور حول شعار «المهمة الحضارية» التي أوكلها الاوروبيون لانفسهم «لتحضير» الشعوب «المتخلفة» و «الهمجية»، هذه المهمة التي ليس لها من معنى في الواقع سوى رمي هذه الشعوب في تخلف مزمن أفظع وأمر.

لقد أصبحت تونس حسب الايديولوجيا الاستعمارية مجردة من كل انتماء قومي، دون حضارة ولغة وثقافة وتقاليد، أرضا تتخذ كل مرة قشرة غزاتها : من فينيقيين وقرطاجنيين ورومانيين وبيزنطيين وعرب وأتراك. لذلك يحق للفرنسيين حسب هذه الايديولوجيا أن يطبعوها بطابعهم أيضا ويخلفوا فيها الاتراك. وعلى هذا الاساس حاول الاستعماريون فرنسة سكان تونس عن طريق محاولة تجنيسهم ونشر نمط الحياة الغربي بينهم لعزلهم عن محيطهم القومي العربي وقتل ذاتيتهم. وقد كان للمدرسة الاستعمارية دور هام في بث الايديولوجيا والثقافة الامبرياليتين فمعظم المواد التي كانت تدرس موجهة لخدمة هذا الغرض : ترفع من شأن المستعمر «المتحضر»، وتحط من شأن المحلي «الجاهل»، و «البدائي» و «المتوحش»، و «الكسول» الخليق بكل أنواع الاهانات والتعسف. كما كانت الفرنسية لغة التدريس. ولا شك أن الذين تعلموا في المدارس الفرنسية مازالوا يذكرون تلك الجملة الشهيرة التي كان يقرأها المعلم ويرددها التلاميذ : «Nos ancêtres les gaulois» وشكلت سياسة التجهيل سلاحا فتاكا بيد المستعمر الفرنسي لتعميق تخلف الشعب التونسي. لذلك عمل على أن يبقى معظمه أمّيا. فلم يمس التعليم إلا فئة قليلة من التونسيين جلهم من أوساط الارستقراطية والبرجوازية والبرجوازية الصغيرة. ففي سنة 1955 لم يشمل التعليم الابتدائي سوى 20 بالمائة من الاطفال التونسيين الذين هم في سن الدراسة بينما لم يتعد عدد تلامذة المعاهد والكليات العصرية بعض المئات في سنة 1950.

لقد أدت الثقافة والايديولوجيا الاقطاعية دورا مكمّلا لما كان يهدف اليه الاستعمار من إخضاع للشعب التونسي. فالبرجوازية التي استهدفت الثقافة والايديولوجيا الاقطاعية عند ثورتها على الاقطاع في أوروبا وساهم مفكروها في تحرير العقول من التجهيل والقيود الغيبية وفصلت المدرسة عن الدين وأقرت اللائكية حافظت في تونس، في مرحلتها الامبريالية، على كل ما في المجتمع القديم من مظاهر تخلف من شأنها أن تبقي الشعب التونسي في ظلمات

عصور الانحطاط. فقد جعلت الدولة الاستعمارية من «علماء الدين» أحسن خدم لها ينشرون في صلب الجماهير روح الاستسلام والخذلان مقدمين الاستعمار على أنه اختبار ومحنة من الله لذا يجب القبول بها حتى يقرر الله رفعها. وفي هذا النطاق لابد من الاشارة الى بعض الفتاوي والاعمال العديدة المعادية للوطن والشعب التي قام بها «علماء الدين» بما فيهم شيوخ الزيتونة لفائدة الاستعمار. فقد اعتبر شيوخ الدين الاستعمار في مقام الإمام الذي يتولى شؤون الرعية لذلك أصبحت طاعته من الدين والخروج عنه كفر، ومن هذا الموقع ساندوا كل مشاريع الاستعمار كالتجنيس و«اصلاحات» عام 1922 التي ارتبطت باسم المقيم العام لوسيان سان. كما استعملهم الاستعمار لمواجهة المطالبة بدستور للبلاد فأفتوا بأن المطالبة به خروج عن طاعة الإمام وكفر بالله، وكان بعضهم يتنقل عبر أنحاء البلاد ليدعو للخضوع للاستعمار وعدم التصدي له. وكانت تهمة «الزندقة والالحاد» هي السلاح الذي يستعمله مشائخ الدين ضد الرافضين لسلطة الاستعمار والمنادين بتحرير البلاد وانعتاقها وبهذا الصدد يقول الطاهر الحداد:

«وقد أشهروا الالحاد في كل حادث كأن الذي قالوا نما وتكاثرا
فهذا كفور ملحد حسبما اشتهوا وذلك للاسلام يرصد ماكرا»[1]

وقد كان الاستعمار يرشي هؤلاء المشائخ علاوة على الخيرات التي يتمعشون منها وخاصة الاوقاف.

وحافظت الادارة الاستعمارية على تعليم «الكتّاب» و«الزوايا» والجوامع «جامع الزيتونة خاصة» وهو تعليم لا يرتكز على أي منهج بيداغوجي علمي. كما أن الاولوية فيه معطاة للمادة الدينية إضافة الى بعض المواد البلاغية والنحو وفيما عدا ذلك فلا مكانة في هذه البرامج للمواد العلمية التي لا تدرس منها في أحسن الحالات وفي جامع الزيتونة أساسا سوى بعض المعلومات البدائية.

ومن وسائل التجهيل الهامة التي استعملها الاستعمار مواصلة تشجيع الشعوذة والسحر عن طريق الطرق الدينية (العيساوية وغيرها) كما كان سائدا في تونس ما قبل الاستعمارية، وكذلك الزوايا التي كانت بدورها ركيزة من ركائزه تنهب السكان من جهة وتشدهم الى الوراء من جهة ثانية وفي ذلك خير خدمة للاستعمار.

وهكذا نلاحظ أنه كما هو الشأن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فإن الاستعمار شكل حاجزا أمام نهوض الشعب التونسي ثقافيًا.

هكذا كان استعمار تونس إذن، سيطرة شاملة على كل المستويات وحاجزا دون تقدم شعبنا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. وقد ولدت هذه السيطرة تناقضات موضوعية جديدة في

المجتمع. كان المجتمع التونسي في ظل الحكم البايوي الاقطاعي يشقه تناقض أساسي بين الجماهير الكادحة وخاصة منها الفلاحين والسلطة البايوية التركية الاصل المستندة الى الطبقة الاقطاعية المحلية، ومع تركيز الاستعمار أصبحت تشقه التناقضات التالية :

- تناقض أساسي أول ذو طبيعة وطنية بين الشعب التونسي بكل فئاته والدولة الاستعمارية وخدمها المحليين من إقطاعيين وبرجوازيين كمبرادوريين. وتناقض أساسي ثان ذو طبيعة اجتماعية بين الفلاحين والاقطاعيين، وتناقض أساسي ثالث بين العمال ورأس المال الاجنبي والمحلي. لكن التناقض الاساسي الاول هو الذي كان يشكل التناقض الرئيسي الذي طبع مرحلة الاستعمار لان الدولة الاستعمارية هي التي كانت تمثل الطرف الرئيسي في اضطهاد شعبنا وفي عرقلة نموه. وبالقضاء عليه يمكن حل بقية التناقضات الاخرى، ولكن المكانة الرئيسية لهذا التناقض لا تعني التقليل من أهمية التناقضات الاخرى كما لا تعني أن حسمه يجر آليا الى حسم هذه التناقضات، ان تحرر الشعب التونسي وطنيا واجتماعيا كان يتطلب صهر مختلف التناقضات المذكورة في تيار ثوري واحد تحتل فيه المسألة الوطنية الموقع الاول. إن هذه التناقضات الموضوعية وخاصة منها التناقض الرئيسي بين الشعب من جهة والاستعمار وعملائه من جهة أخرى ستشكل القاعدة المادية لنمو صراع قوي وعنيف بين هذين الطرفين.

تطور الصراع الوطني والاجتماعي في تونس المستعمرة

إن الاضطهاد الوطني والاجتماعي لا يمكنه أن يولّد سوى نقيضه أي الكفاح من أجل الحرية والانعتاق. هذا القانون التاريخي لم يشذ عنه الوضع في تونس، فالشعب التونسي جابه الاحتلال والنهب والمسخ الثقافي والحضاري بنهضة سياسية وثقافية وبانتفاضات ونضالات جماهيرية وطنية ثورية منذ اليوم الاول من الاحتلال.

فاذا كانت العائلة المالكة وسندها الاجتماعي الطبقة الاقطاعية قد خانت الوطن من الوهلة الاولى وأقامت معاهدة مع الاستعمار ليحتل البلاد فإن الشعب لم يركن الى الاستسلام، وواجه الغزو الاستعماري الامبريالي. وقد دامت هذه المقاومة في بعض مناطق البلاد (صفاقس مثلا) 3 سنوات متتالية استبسلت خلالها الجماهير في الذود عن الكرامة الوطنية وضحت بالعديد من خيرة أبنائها. لكن الاستعماريين الذين كانوا في ذلك الوقت مدججين بالاسلحة الحديثة وأكثر تنظيما وعددا من الناحية العسكرية (35 ألف جندي) تمكنوا من السيطرة على البلاد ومن إخماد نار المواجهة ولكن الى حين.

فالى حدود الحرب العالمية الاولى ستشهد الساحة التونسية احداثا هامة من ذلك تكوّن «الحزب التطوري» أو ما يعرف بحزب «تونس الفتاة» (سنة 1907) وقد اتخذ لسان حاله جريدة «التونسي» الاسبوعية. وكان من بين العناصر الناشطة في هذا الحزب علي باش حانبة مدير «التونسي» وعبد الجليل الزاوش ومحمد الغطاس والشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي انضم الى الجماعة سنة 1909. غير أن هذه الحركة الاولى من نوعها في تونس ستبقى محدودة جدا في توجهها السياسي، فهي لن تعارض مبدأ الاستعمار ولن تناضل من أجل تحرير تونس من نيره، ولكنها ستكتفي بالمطالبة بإدخال اصلاحات على دواليب الدولة الاستعمارية وخاصة فيما يتعلق بالمساواة بين التونسي والفرنسي في تسيير شؤون البلاد. وهو ما جعل سياسة هذه الحركة، التي ينحدر جل مؤسسيها من أرستقراطية المخزن ومن المتأثرين بما يقع في تركيا، تأخذ طابعا اندماجيا أكثر من أي شيء آخر. وعلى الرغم من ذلك سيقمعها الاستعمار وسيشتّت أهم منشطيها (باش حامبة وغيره) بعد قيام عدة تحركات جماهيرية، الاول سنة 1911 المعروف بأحداث الجلاز نسبة الى المقبرة الكبيرة بتونس والتي شكلت رد فعل شعبي على سياسة فرنسا الهادفة الى القضاء على الذاتية الوطنية للتونسي. وقد استشهد فيها العديد من المواطنين ومن بينهم الكتاري والجرجار اللذان أعدما أمام العموم وقد خلدتهما الذاكرة الشعبية في الاغنية.

والثاني سنة 1912 بمناسبة حادث التراموي. فقد أضرب سكان العاصمة عن ركوب التراموي احتجاجا على العمل العنصري الذي اقدم عليه سائق ايطالي والمتمثل في قتل شاب تونسي. أما التحرك الثالث وقد تم في الجنوب (ما بين 1915 و 1917) فإنه اتخذ طابعا مسلحا واستهدف خاصة حصون الجيش الاستعماري ولمع فيه «المشهور الدغباجي». وقد كانت هذه المقاومة تجري بتجاوب مع مقاومة الشعب الليبي للاحتلال الايطالي، ودفعت هذه الاحداث الاستعمار الفرنسي الى اتخاذ اجراءات استثنائية وإعلان حالة الحصار وتسليط قمع وحشي على السكان. وستعرف الحركة الجماهيرية والسياسية بعد ذلك شيئا من الانكماش ولكنها ستعود بقوة بعد الحرب العالمية الاولى مسجلة خطوات هامة. ولعبت عدة عوامل في ذلك دورا أساسيا.

لقد شكلت هذه الحرب أول صدام عالمي بين الدول الامبريالية محوره التنافس من أجل مناطق النفوذ بين كتلتين امبرياليتين نهّابتين (فرنسا وأنجلترا وحلفاؤهما من ناحية وألمانيا ومحورها من ناحية ثانية). كانت هذه الحرب نتيجة حتمية للتطور اللامتكافىء بين الدول الرأسمالية ولرغبة الدول الحديثة الصعود (ألمانيا خاصة) في إعادة تقسيم مناطق النفوذ ضد الدول السابقة التطور التي استحوذت بعد على تلك المناطق. كما كانت هذه الحرب مؤذنا

بدخول النظام الرأسمالي العالمي مرحلة أزمته العامة ووصوله الى درجة قصوى من التعفن. وقد استعملت شعوب المستعمرات الى جانب الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية كلحم مدافع في هذه الحرب التي كان من نتائجها تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الرأسمالية وفي المستعمرات وبداية ظهور وعي قومي حاد فيها. وقد سهل مهمة الامبرياليين في هذه الحرب خيانة زعماء الاممية الثانية لمبادىء الاممية البروليتارية وسقوطهم في الشوفينية القومية واصطفافهم وراء برجوازياتهم النهّابة بدعوى «الدفاع عن الوطن».

أما النتيجة الثانية ذات القيمة الكبيرة للحرب العالمية الاولى فهي انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية بقيادة البلاشفة وعلى رأسهم لينين الذين ظلوا متمسكين بمبادىء الاشتراكية العلمية وعرفوا كيف يستغلون الظروف القومية والعالمية ليمضوا بالشغيلة الروسية نحو الانتصار الساحق على البرجوازية الامبريالية وكل التيارات البرجوازية الصغيرة الانتهازية. وقد بينت ثورة أكتوبر التي اقامت الاشتراكية لاول مرة في التاريخ على سدس الكرة الارضية أن هنالك امكانية للخلاص من الاستغلال والاضطهاد والحروب الرأسمالية وهي طريق الثورة الاشتراكية التي تقودها الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي. ومن ناحية أخرى، فإن الثورة البلشفية بمنحها حق تقرير المصير لمستعمرات القيصر واعترافها باستقلال فنلندا وفضحها للمعاهدات السرية المبرمة بين القيصر وباقي الدول الامبريالية ووضعها حدا لسياسة الغزو واعلان مساندتها لشعوب المستعمرات وشبه المستعمرات قد أعطت مثالا حيا لهذه الشعوب عن الطريق الثورية لمعالجة المسألة الوطنية وربطت بين الثورة البروليتارية من جهة والثورة الوطنية الديمقراطية من جهة ثانية التي لا تجد حلها الصحيح إلا في نطاق الثورة الاشتراكية العالمية، وهكذا أصبح العالم يتميز بوجود معسكرين : **معسكر الرأسمالية** القائم على الاستغلال الاجتماعي والاضطهاد القومي وهو معسكر تنخره تناقضات عميقة بين رأس المال والعمل وبين الاحتكارات والدول الامبريالية نفسها وبين كمشة الدول الامبريالية والشعوب والأمم المستعمرة والتابعة، **ومعسكر اشتراكي** ينمو ويتعزز في كنف الحرية والعدالة ويقف الى جانب القضايا العادلة ويتصدى للامبريالية والاستعمار مشكلا عاملا من عوامل تعميق أزمة النظام الرأسمالي العالمي باعتبار أن الدولة السوفياتية ستصبح نموذجا لكادحي الارض جميعا تحرضهم على النضال من أجل الانعتاق وتساعدهم على ذلك وهو ما يجعل منها طليعة لنضال الكادحين جميعا. وبذلك انضاف الى جملة التناقضات السالفة الذكر للامبريالية تناقض رابع بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي الامبريالي.

وهكذا فقد كان للحرب الكونية الاولى ولثورة اكتوبر على حد السواء تأثيرهما الفعال على المسألة الاستعمارية إذ عرفت فترة ما بعد الحرب نهضة عامة لشعوب المستعمرات والبلدان التابعة من أجل التحرر الوطني. وقد كان للحرب وثورة أكتوبر تأثيرهما على تونس أيضا باعتبارها مستعمرة: الاولى بانعكاساتها السلبية، فالحياة المادية والمعاشية للجماهير تدهورت بشكل خطير، وعلى المستوى السياسي، شددت الامبريالية الفرنسية سيطرتها على الشعب بعد أن كانت تلوح بمنح المستعمرات حق تقرير مصيرها، والثانية أي ثورة أكتوبر بإلهامها الشعب التونسي النضال والمقاومة وفتح آفاق أمامه.

ومباشرة بعد انتهاء الحرب وإجراء معاهدة فرساي بين الدول الامبريالية المنتصرة، هذه المعاهدة التي خيّبت آمال العناصر الليبرالية الاصلاحية التونسية، تأسس أول حزب سياسي تونسي هو «**الحزب الحر الدستوري التونسي**» الذي يتزعمه الشيخ عبد العزيز الثعالبي. وتتكون التركيبة الطبقية لهذا الحزب من أغلبية من الملاكين العقاريين وأصحاب الحرف والتجار والمثقفين المنحدرين من الارستقراطية، وهو ما سيطبع خطه السياسي وأساليب نضاله بطابع برجوازي اصلاحي. فهذا الحزب لن يضع كهدف له ضرب الهيمنة الاستعمارية وتحقيق استقلال تونس ولكنه سيقبل بالحماية وسيركز مطالبه الاساسية على ضرورة منح التونسيين دستورا يضمن لهم الفصل بين السلطات واحترام الحريات الفردية وحرمة المسكن وحرية الاجتماع والتعبير والنشر وحق الملكية الخاصة، كما يضمن المحافظة على «حق المُلكِيّة في صلب العائلة الحسينية» التي يتولى أكبرها العهد ويكون من مهامه تعيين الوزير الاول، كما أنه يطالب بتكوين برلمان تونسي يمثل فيه التونسيون بنسبة الثلثين والفرنسيون بنسبة ثلث ويعكس هذا البرنامج التوجه البرجوازي الليبرالي الاصلاحي وحتى الاندماجي الذي يحرك مكوني «الحزب الحر الدستوري» الذين كانوا من البداية متجهين نحو الغرب، معلقين عليه الامال «لحل» مشاكل تونس. وقد علقوا بصورة خاصة آمالا عريضة عل ولسن رئيس الامبريالية الامريكية الذي كان يلوح بحق الشعوب في تقرير مصيرها في «مبادئه الاربعة عشرة» التي أعلن عنها بعد نهاية الحرب.

ولن تخرج الأشكال النضالية التي اتبعها هذا الحزب عن إيديولوجيته الليبرالية الاصلاحية. فقد ارتكز أسلوب عمله على إرسال الوفود الى المتروبول ومحاولة التفاوض معها من أجل تحقيق البرنامج المذكور، لذلك فإن هذا الحزب سيتقهقر حالما ستتطور الحركة الجماهيرية وتطرح مطالب أكثر تجذرا بطرق أكثر راديكالية.

وبالرغم من تواضع برنامج الحزب الحر الدستوري، فقد انسلخت عنه مجموعة حسن القلاتي التي اعتبرت هذا البرنامج «مشطا» و«**كونت الحزب الاصلاحي التونسي**» الذي

اتبع سياسة اندماجية وتواطئية مع الدولة الاستعمارية.

وفي نفس هذه الفترة ستتكوّن أول نواة شيوعية في تونس (**الشباب الشيوعي** 20 ماي 1920) ولكنها سرعان ما ستذوب (فيفري 1921) تحت وطأة القمع دون أن تترك أثرا كبيرا وقد تألف أعضاء هذا التنظيم الشبابي من تلامذة معاهد العاصمة. وهم ينتمون الى جنسيات مختلفة (فرنسيون، ايطاليون، تونسيون)... وكان على رأسهم تلميذ من معهد كارنو (موريس رانبو). وستتم إعادة تنظيم «**الشباب الشيوعي**» تحت اسم «**الشبيبة النقابية**» في شهر نوفمبر 1921 بقيادة الايطالي «أنريكو كوستا».

غير أن أهم محاولة لتكوين تنظيم شيوعي ستكون «**الفرع الفيدرالي للاممية الشيوعية**» الذي نشأ في أكتوبر 1922 على إثر مؤتمر تور «للحزب الاشتراكي الفرنسي الموحد» الذي انضمت أغلبيته الى الاممية الثالثة. بينما انشقت عنه أقلية اشتراكية اصلاحية. وسيتمكن هذا التنظيم من تحديد مواقف سليمة بصورة عامة من القضية الوطنية، إذ سيطرح بوضوح ضرورة التحرر الوطني من ربقة الاستعمار كخطوة لابد منها نحو تحقيق الاشتراكية. وعلى هذه القاعدة سيحاول أن يشكل تحالفات مع الحزب الحر الدستوري وسيتباين مع الاشتراكيين الاصلاحيين الذين يمثلهم حسن القلاتي، وسيكون خير سند للحركة النقابية التونسية، كما ستتوسّع قاعدته لتشمل عمالا وحرفيين إضافة الى المثقفين. وكان للفرع نشاط صحفي هام، فقد أصدر في البداية جريدة «حبيب الأمّة» فصادرها الاستعمار فأعاد إصدارها مرارا عديدة بعناوين مختلفة لكن دون جدوى. وبالرغم من ذلك سوف لن يتمكن هذا التنظيم من التحول الى حزب ماركسي لينيني حقيقي قائد للطبقة العاملة التونسية في نضالها من أجل الاشتراكية عبر تحقيق الخلاص الوطني.

فعلى **المستوى الايديولوجي**، لن يكون للفرع الفيدرالي للاممية خط نقي بل ستكون مفاهيمه خليطا من الافكار المادية والمثالية والميتافيزيقية ويتجلى ذلك خصوصا في موقفه من الدين الذي يشكل أرقى تعبيرة عن الفكر المثالي. فالفرع سيتخذ منه موقفا فلسفيّا توفيقيا مدعيا أن مبادىء الشيوعية تتطابق مع المبادىء الدينية، وعلى هذا الاساس سيخوض الصراع مع المشائخ لا من موقع المادية الجدلية ولكن من داخل الدين. متهما إياهم بتحريف المبادىء «الاسلامية السمحة» و «ملاءمتها مع الاستعمار». أما على المستوى السياسي فإن الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الوطنية الديمقراطية لم يكن واضحا في خط الفرع الذي كان يقيم شبه جدار صيني بين المهمة الوطنية والمهمة الاجتماعية التي كان يرى طرحها مسألة متعلقة بالمستقبل، وغير وارد التحضير لها في ذلك الوقت. كما أن تقييمه للحزب الحر الدستوري كان خاطئا إذ كان يرى فيه تعبيرا «عن البرجوازية الوطنية الديمقراطية» وكان

يذهب به الاعتقاد ان هذا الحزب سينهض معه في وجه الاستعمار. غير أن ما سيقع هو أن هذا الحزب سيتحالف مع الاستعمار ضد الفرع «الملحد» و«المنافق»... إلخ، وعلى المستوى التنظيمي سيكون الفرع اشتراكيا ديمقراطيا مفتوحا لكل الارهاط الايديولوجية. بعبارة أخرى لم يكن الانتداب يتقيد بمبادىء الايديولوجية الماركسية اللينينية، فكان يكفي أن يعلن العضو إيمانه بالمبادىء الانسانية المجردة كالعدل والحرية ومناصرة الضعفاء حتى يُنْتَدَبَ. وبالاضافة الى ذلك فقد كان الفرع تنظيما علنيا، على الرغم من عداوة الاستعمار للشيوعية وعلى الرغم من تعاليم الماركسيّة اللينينية في مجال التنظيم. **ففي بلد مستعمر مثل تونس يبقى الاعداد السري للثورة هو الاساس، لان الثورة لا يعد لها على مرأى ومسمع من الاعداء.** ومن جملة الامراض التي كان يعاني منها الفرع أيضا تبعيته المطلقة للحزب الشيوعي الفرنسي إذ كان عبارة عن فرع من فروعه. فمنشطو الفرع الاساسيون معظمهم فرنسيّون، وأحيانا أعضاء في الحزب الشيوعي الفرنسي وكان هذا الاخير يتدخل في شؤونه ويتصرف فيه كهيكل من هياكله الامر الذي سيحول دون تمكن الفرع من التجذر الفعلي في الواقع التونسي. **وهذه الحالة تتنافى والماركسية اللينينية، فحزب الطبقة العاملة يؤسس وفقا للواقع الموضوعي والذاتي للبلد المعني وليس بأوامر من الخارج أو من قبل أجانب حتى ولو كانوا شيوعيين.**

كل هذه النواقص ستجعل من الفرع مجرد نواة برجوازية صغيرة بالوطن ذات اتجاه وطني وديمقراطي وسيبقى رغم الرغبات الذاتية لمكونيه بعيدا عن الشيوعية.

وبالنظر للنشاط الذي كانت تقوم به تلك النواة تكالبت عليها الدولة الاستعمارية التي ضمنت تحالف القوى الرجعية المحلية والحزب الحر الدستوري معها ضد الفرع. فحظرت نشاطه سنة 1922. فما كان من أنشط العناصر مثل فينودوري ولوزان إلا أن التحقوا بالعمل النقابي وعزفوا عن مواصلة النضال من أجل حزب شيوعي حقيقي للطبقة العاملة التونسية.

وستشهد العشرينات أيضا تأسيس أول نقابة تونسية: «**جامعة عموم العملة التونسيين**» (ديسمبر 1924) بقيادة محمد علي الحامي. وقد وافق تكوين هذه الجامعة النهضة الطبقية والوطنية للطبقة العاملة التونسية، فبعد الحرب مباشرة (سنة 1919) هب العمال التونسيون للدفاع عن مصالحهم. وكان الاضراب سلاحهم الاساسي. ولكن بداية من سنة 1923 ستتكثف الحركة النضالية للعمال التونسيين وستشهد البلاد سلسلة من الاضرابات في بنزرت وتونس وستفضي هذه النضالات التي واجهها الاستعمار بعنفه الغاشم الى تكوّن أول نقابة تونسية منفصلة عن النقابات الاوربية التي كانت تتبع خطا شوفينيا. لكن طبيعة فكر

قائد هذه النقابة الاصلاحي والمتأثر بالاشتراكية - الديمقراطية سيكون وراء انحصار برنامج الجامعة في نطاق اصلاحي وعدم طرحه المسألة الوطنية من زاوية ثورية، فقد اعتنى محمد علي بالمطالبة بإصلاحات (تكوين التعاونيات العمالية خاصة) لكن بالرغم من ذلك ستزعج حركته السلطة الاستعمارية وستؤلب عليها الباي والاحزاب البرجوازية، منها الحزب الحر الدستوري، وستكسّرها وتعتقل أهم منشطيها وتشردهم بعد فترة قصيرة من تكوينها الذي لم يعمر أكثر من ثلاثة أشهر، وبعد تفكيك جامعة عموم العملة التونسيين ستلتفت السلطة الاستعمارية الى بقية الاحزاب الاخرى التي ساندتها في الهجوم على النقابة وستفككها في نطاق حملة قمعية واسعة ضد الحريات (1926).

ولئن ستخمد الحركة الوطنية والجماهيرية بضع سنوات بعد هذه الحملة القمعية فإنها ستعود في الثلاثينات بصورة أكثر تجذرا بارتباط باحتداد الأزمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي التي سيكون لها أسوأ الانعكاسات على تونس، ففي سنة 1929 ستهز هذا النظام أزمة فيض إنتاج عميقة ستبلغ آثارها الى تونس في بداية الثلاثينات حيث سينهار المنتوج الزراعي ولن تلقى الجماهير الفلاحية أي عون، وهو ما سيكون سببا في تفقيرها وتهميشها بأعداد كبيرة بينما ستتخذ حكومة المتروبول إجراءات مالية لدعم القطاع الاستعماري، وستضرب المجاعة تونس سنة 1937. وبالاضافة الى الازمة الاجتماعية سيعدّ الاستعمار اعتداءاته على الشعب التونسي محاولا خاصة تذويب هويته الوطنية. ففي سنة 1930 سينعقد بتونس المؤتمر الافخارستي، وفي سنة 1931 ستحيي السلطة الاستعمارية الذكرى الخمسين لانتصاب الحماية في تونس، وقد تم تمويل هذا الاحتفال من الميزانية التونسية. كل ذلك في ظل سيادة القمع الوحشي والمصادرة التامة للحريات.

كان من نتائج هذا الوضع أن حصل انشقاق سنة 1934 في الحزب الحر الدستوري بين تيار يمثله قادة الحزب الاوائل وعلى رأسهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي وتيار تمثله مجموعة من الشباب من بينهم محمود الماطري والحبيب بورقيبة وستشكل هذه المجموعة الحزب الحر الدستوري الجديد على إثر مؤتمر قصر هلال المنعقد في 2 مارس 1934.

يسيطر على الحزب الجديد العنصر البورجوازي الصغير المتكون من محامين وأطباء ومدرسين تلقوا في معظمهم تكوينهم بفرنسا وعادوا منذ أواخر العشرينات وانضموا الى حزب الثعالبي وأصدروا جريدتين الاولى «صوت التونسي» والثانية «العمل التونسي» (1932). أما من ناحية الخط والبرنامج السياسيين فلا يختلف هذا الحزب الجديد جوهريا عن الحزب القديم. فبورقيبة وجماعته **لم يضعوا الاستعمار الفرنسي محل سؤال ولم يطرحوا الاستقلال الوطني كهدف أساسي لهم بل كان شعارهم الرجوع الى «روح الحماية» وتمكين**

التونسيين من اصلاحات اجتماعية وسياسية من أجل مساهمة أنشط في الحياة العامة الى جانب الفرنسيين. وهذا واضح في تصريحات زعماء الحزب الجديد وقتها. فالماطري يقول قبل استقالته من رئاسة الحزب : «**هل نحن في حاجة من أجل التحرّر أن نضرب صفحا عن معاهدات الحماية ؟ ليس هذا رأينا بل إنه من الواجب حسب اعتقادنا العودة الى تطبيق صارم للمعاهدات التي تربط تونس بفرنسا. الابقاء على الحماية ؟ نعم لحرفية المعاهدة، نعم لروح المعاهدة**». وبنفس الصدد يقول بورقيبة : «**لقد أكدنا ما هو صحيح قطعا أننا لم نكافح أبدا مبدأ الحماية، نحن نعتبر فعلا أن معاهدة باردو اذا طبقت بصدق ومن غير خلفيات من جهة أخرى من شأنها أن تفضي حتما الى نتيجتين : ازدهار وتحرر الشعب التونسي وتعلقه بأكثر متانة بفرنسا**».

في نطاق الرجوع الى «روح الحماية» طرح الحزب الحر الدستوري الجديد مطالب «البرلمان» وتشريك التونسيين في الحياة السياسية والتخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية عليهم.

ومثله مثل الحزب القديم كان الحزب الجديد مادا يده باستمرار للدولة الفرنسية الامبريالية قصد التفاوض معها في شأن هذه الاصلاحات. إلا أن الاختلاف بين الحزبين يكمن في تركيبتهما الاجتماعية وفي طرق وأساليب العمل. فقد كان الحزب الجديد أكثر حركية واتصالا بالجماهير بحكم الانتماء الطبقي البورجوازي الصغير لعناصره. إلا أنه كان يستعمل الحركات الجماهيرية كعامل ضغط على الاستعمار ليس إلا، لتحقيق برنامجه الاصلاحي، فما ان تمد اليه الدولة الاستعمارية يدها حتى يتخلى عن تلك الحركات.

ولئن كانت تركيبة الحزب الجديد بورجوازية صغيرة أساسا فيمكن القول انه من حيث ايديولوجيته وبرنامجه يمثل مصلحة البورجوازية عموما. فمن الناحية الايديولوجية فإن هذا الحزب مكسوب للرأسمالية فقد تربّى جل القادة الدستوريين الجدد في المعاهد والجامعات الفرنسية وتأثروا بالايديولوجية الليبرالية. أما من الناحية السياسية فإن هذا الحزب لا يطرح أي شيء من شأنه المساس بمصالح البورجوازية، فلا إصلاح زراعي ولا تحديد للملكية ولا تأميم لمصالح الرأسمالية. وهو من ناحية السياسة الخارجية لا يهدف الى إخراج تونس من حلبة الديبلوماسية الامبريالية الغربية بل يعتبر أن مصيرها مرتبط بالغرب اقتصاديا وسياسيا. ولكن بالرغم من ذلك فإن غلاة الاستعمار الذين لم يكونوا يقبلون بأي معارضة لهم ولو كانت من موقع اصلاحي واجهوا الحزب الجديد بالقمع في أكثر من مرة غير أنهم عملوا في نفس الوقت على إبقاء الجسور مفتوحة مع قادته وخاصة مع بورقيبة تحسّبا للمستقبل.

وفي نفس الفترة التي كان يحصل فيها الانشقاق في الحزب الحر الدستوري تكون الحزب «الشيوعي» التونسي ـ الذي لا يزال موجودا الى اليوم ـ تحت رعاية الحزب الشيوعي الفرنسي (1932). وقد كانت قيادته متركبة خاصة من عناصر فرنسية على الرغم من توصيات الاممية الشيوعية الثالثة بضرورة تكوين الاحزاب الشيوعية في المستعمرات من بين أهالي البلاد، وسيكون لوقوع الحزب «الشيوعي» التونسي منذ نشأته تحت وصاية الحزب «الشيوعي» الفرنسي انعكاسات سلبية على خطه وممارسته. فقد كان الحزب الفرنسي يعاني من انحراف خطير على مستوى نظرته للمستعمرات ولمصيرها، انحراف مضاد للايديولوجية البروليتارية ولخط الاممية الثالثة. فهو لم يكن يؤمن بالرغم من مساندته اللفظية لشعوب المستعمرات بحقها في الانفصال عن المتروبول. وكان يرى مستقبلها مرتبطا بمستقبل هذه المتروبول. لذلك حاول الحزب الشيوعي الفرنسي أن يجعل من الحزب الشيوعي التونسي مجرد فرع له خاضع لسياسته لا يملك برنامجه واستراتيجيته الخاصة على ضوء المهمات الاساسية التي يطرحها الواقع التونسي، ولقد زادت مسألة مواجهة خطر الفاشية الداهم وصعود الجبهة الشعبية الى السلطة في فرنسا خط الحزب «الشيوعي» التونسي تعتيما. فقد أصبحت النقطة الاساسية الوحيدة في برنامجه وذلك تحت تأثير حزب المتروبول مواجهة الفاشية، فغضّ النظر عن مهمة النضال الوطني ضد المستعمر الذي يمثل العدو الرئيسي الجاثم على صدر شعبنا وحصر مطالباته في إدخال اصلاحات اقتصادية وسياسية على نظام الحماية مدعيا أن رفع شعار مقاومة المستعمر الفرنسي تخدم مصلحة النازية وتضعف معسكر الديمقراطية وكأن النازية هي التي أصبحت العدو المباشر لشعبنا وان الاستعماريين تخلوا عن استعماريتهم ومستعمراتهم لفائدة الفاشية وتحولوا الى قوى ديمقراطية لا يجب مقاومتها.

إن ربط النضال ضد العدو الخاص بالنضال ضد العدو أو الاعداء على مستوى عالمي مهمة أساسية في تكتيك واستراتيجية كل حزب شيوعي حقيقي. ومن شأن الاخلال بإحدى هاتين الواجهتين أن يقود حتما الى الانتهازية السياسية. وهو ما وقع فيه الحزب «الشيوعي» التونسي، فعدم رفعه لراية النضال ضد الدولة الاستعمارية وفي نفس الوقت التهيىء لصد أي تدخل للقوى النازية في بلادنا واستغلال حالة الازمة التي عليها المعسكر الامبريالي قاده حتما الى ارتكاب أفظع الحماقات. فقد وجد هذا الحزب نفسه في تعارض مع الحركة الوطنية والجماهيرية، فساند حكومة الجبهة الشعبية الامبريالية (سنة 1936) التي كانت تقمع الحركة الوطنية وناهض النضالات الوطنية التي خاضها الشعب التونسي ومن بينها نضالات افريل 1938 واعتبرها من وحي أوساط الفاشية، الامر الذي سهل مهمة الحزب الدستوري الجديد البورجوازي الاصلاحي في الاستيلاء على قيادة الحركة الوطنية. وعلى

مستوى نقابي ساند الحزب «الشيوعي» فرع الكنفدرالية العامة للعمال بتونس الذي كان يسيطر على قيادته العنصر الفرنسي بل الارستقراطية العمالية الفرنسية ذات النزعة الشوفينية وأهمل بل عارض تكوين نقابات وطنية بدعوى أنها تضرب «وحدة الشغيلة».

هذا هو الخط السياسي الذي سار عليه الحزب «الشيوعي» التونسي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وهو خط انتهازي. ومن الطبيعي جدا ان حزبا يتبع مثل هذا الخط لا يمكنه أن يطرح المهمات الثورية التي يحتمها الواقع : التحرر الوطني والاجتماعي ولا ان يحدد الوسائل السليمة لتحقيقها : الاطاحة بالدولة الاستعمارية وعملائها عن طريق العنف الثوري. اننا لا نعثر ولو على جملة واحدة في أدبيات الحزب «الشيوعي» التونسي في هذه الفترة تتناول قضية السلطة وطريق افتكاكها من عند المستعمر عن طريق العنف الثوري.

أما على المستوى الايديولوجي فلم يكن الحزب «الشيوعي» التونسي حزبا يعتنق مبادىء المادية الجدلية، فقد كان فكره شأن فكر الفرع الفدرالي للاممية الشيوعية ينبني على الوفاق مع الفكر المثالي. فلئن لم يكن مطروحا على المستوى السياسي خوض صراع مع الدين وهو أمر كان من شأنه أن يعزل الحزب «الشيوعي» عن الجماهير فلم يكن أيضا مطروحا عليه ليرد اتهامات غيره أن يتخذ مواقف فلسفية انتهازية توفيقية. فقد كان من واجبه ان يدافع عن الفكر المادي وينشره وعلى المستوى السياسي كان عليه أن لا يواجه الدين والمتدينين بصورة عامة ولكن كان عليه أن يواجه رجال الدين المتعاونين مع الاستعمار والمتغلفين بالدين ويكشف عن خيانتهم للنضال الوطني فيعزلهم عن الشعب ويكسب تعاطفه. لكن الحزب «الشيوعي» ظل يبعد عن نفسه تهمة «الكفر» و«الالحاد» ويحاول الظهور بمظهر الحزب المدافع عن الدين الامر الذي سهل مهمة خصومه الذين كانوا يخفون خيانتهم للوطن بالديماغوجية الدينية.

الى جانب هذين الحزبين وقعت محاولة لتكوين مركزية نقابية تونسية جديدة من قبل بلقاسم القناوي وعناصر أخرى (1937) إلا أن هذه المحاولة ستفشل لنهجها الاصلاحي الاقتصادي ولان الحزب الدستوري الجديد سيقوم بانقلاب داخلها ويفرض على رأسها أحد أعضائه وهو الهادي نويرة وستندثر هذه النقابة بعد حملة قمع أفريل 1938.

أما على الصعيد الجماهيري فلقد عرفت الحركة في الثلاثينات مدا خاصا. نهضت الطبقة العاملة من جديد الى النضال وقامت باضرابات مشهودة نذكر منها اضرابات المناجم بالجنوب سنة (1937) ومظاهرات (1934) وقد استشهد في هذه النضالات العديد من العمال، كما شهد شهر أفريل 1938 مظاهرات جماهيرية صاخبة طالبت بالاستقلال والحريات الدستورية وبتكوين «برلمان تونسي» لكن هذه الحركة الجماهيرية كما سبق أن ذكرنا

وقعت في أغلب الفترات تحت تأثير حزب الدستور الجديد أو كانت عفوية ولم تجد حزبا ثوريا حقيقيا يصهرها في تيار واحد للاطاحة بالدولة الاستعمارية وإقامة دولة وطنية ديمقراطية وشعبية.

وفي نفس الفترة عرفت الحياة الثقافية والصحفية نهضة هامة، فقد أصبح النضال الثقافي ضد المستعمر جزءا هاما من النضال العام للشعب التونسي. ومن بين الوجوه التي طبعت هذه المرحلة نذكر الشاعر الرومانسي **أبو القاسم الشابي** صاحب قصيدة «إرادة الحياة» والشاعر **سعيد أبوبكر**. كما برز **الطاهر الحداد** صاحب **«العمال التونسيون»** و **«امرأتنا في الشريعة والمجتمع»** الذي كان أول من نادى في تونس من بين المثقفين بضرورة تعليم المرأة وتمكينها من حقها في الشغل، وأول من شن حملة ضد التقاليد، والعادات البالية التي تبلد المرأة وتتركها تعيش في ظلمات عصور الانحطاط، وقد لاقى الطاهر الحداد مقاومة عنيفة من قبل رجال الدين الرجعيين والمتعاونين مع الاستعمار.

كما شهدت الحياة الصحفية فترة خصبة اذ ظهرت خلال الثلاثينات فقط قرابة 59 صحيفة ومجلة جديدة كان من بينها جرائد ومجلات وطنية تعبر عن هموم الشعب التونسي.

بعد المد الذي عرفته الحركة الوطنية والجماهيرية خلال الثلاثينات حصلت فترة جزر مع الحرب العالمية الثانية التي لحقت فيها تونس أضرار فادحة. فقد شكلت مسرحا للمواجهة بين القوى النازية التي كان يقودها الجنرال «رومل»، وقوات الحلفاء التي دخلت تونس سنة 1943 ولم يكن على الساحة أي حزب سياسي قادر على مواجهة الاوضاع وقيادة حركة تحرير الشعب التونسي من ربقة الاستعمار بمختلف أشكاله. فالحزب «الشيوعي» الذي كان يضع نظريا مهمة مواجهة النازية في المرتبة الاولى لم يدع الشعب التونسي الى رفع السلاح في وجه النازيين لما جاؤوا الى تونس بل كان عنقه مشرئبا دائما الى ما يقع في المتروبول. أما الحزب الدستوري فقد وجد فيه تياران أحدهما كان يدعو الى التحالف مع النازية لضرب الاستعمار الفرنسي واقعا بذلك في فخ الدعاية النازية التي كانت تستغل الاضطهاد الذي تعاني منه مستعمرات فرنسا قصد تعويضها، وكان التيار الثاني يدعو الى مؤازرة الحلفاء (فرنسا وأمريكا وانجلترا) خاصة لما بدا انتصارهم أكيدا، وانتظار ما سيقدمونه من جزاء له مقابل هذه المساندة.

وعلى إثر الحرب مباشرة ستشهد الحركة الوطنية الجماهيرية تطورا مشهودا ضمن المد العام الذي ستعرفه حركة التحرر الوطني في المستعمرات التي ستدفعها الويلات التي لحقتها خلال الحرب وتدهور أحوال الامبراطوريات الاستعمارية الاساسية (أنجلترا وفرنسا) وتوسع المعسكر الاشتراكي نتيجة تحرر عدة شعوب بقيادة أحزاب عمالية وشيوعية والتحاقها

به الى تكثيف نضالاتها من أجل الانعتاق النهائي من نير الاستعمار.

من أهم مظاهر التطور الذي عرفتها الحركة الوطنية والجماهيرية بعد الحرب تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946 تحت قيادة المناضل النقابي الوطني فرحات حشاد والذي سيلعب دورا هاما في النضال الوطني وفي تأسيس الاتحاد العام لطلبة تونس لاحقا. لكن بالرغم من الطابع الوطني لهذه المنظمة فإنها لم تكن منظمة نقابية بروليتارية، فقد سيطر عليها العنصر البرجوازي الصغير (الموظفون خاصة) وحشاد نفسه مؤسسها كان موظفا، وترجع مسؤولية خلق هذه المنظمة على أيد غير شيوعية الى «الحزب الشيوعي» نفسه الذي بحكم خطه الانتهازي كان عاجزا على تحقيق التفاف الطبقة العاملة التونسية حوله وخلق منظمات جماهيرية قوية تحت قيادته. لذلك بقيت المنظمة النقابية (فرع الكنفدرالية العامة للعمال) بالرغم من تغيير اسمها (اتحاد نقابات العمال التونسيين) عاجزة عن استقطاب العمال التونسيين الذين تجمّعوا بصورة أساسية في الاتحاد العام التونسي للشغل ووقعوا تحت تأثير الايديولوجيا البورجوازية الصغيرة القومية.

أما بالنسبة للاحزاب السياسية فسيطرح الحزب الحر الدستوري بعد الحرب (1946) ولاول مرة شعار «الاستقلال» لكن ذلك لن يعني تغيرا جوهريا في سياسته من زاوية موقفه من المستعمر، بل انه طرح الاستقلال، كما عبر عن ذلك بورقيبة «بمساعدة فرنسا ومع فرنسا» أي في نطاق البقاء في فلك الامبريالية الفرنسية. وسيدخل حزب الدستور منذ أواخر الاربعينات في حوار معها لادخال اصلاحات على النظام الاستعماري. وفي سنة 1951 سيعرض بورقيبة برنامجا في سبع نقاط لا توجد فيه أي اشارة الى الاستقلال الوطني بل يقف عند حدود المطالبة باصلاحات سياسية تضمن للتونسيين حق المشاركة في الحياة العامة، وسيعمل هذا الحزب مع اشتداد النضال الوطني واتخاذه شكل الكفاح المسلح على محاولة احتوائه واستعماله للضغط على فرنسا قصد الوصول معها الى مساومة.

وسيستمر الحزب «الشيوعي» التونسي بعد الحرب العالمية الثانية في خطه الانتهازي متخذا من المواقف ما سيكلفه العجز نهائيا عن أداء دور قيادي في حركة التحرر الوطني. فعلى إثر الحرب سيشارك الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة البرجوازية، بعد أن كان ترك خلال الحرب قيادة النضال ضد النازية للبرجوازية مفرّطا بذلك في فرصة الوصول الى السلطة وارساء دكتاتورية البروليتاريا وبناء الاشتراكية، وستبلور هذه الحكومة «الديمقراطية» مشروع «الاتحاد الفرنسي» الخاص بالمستعمرات، وهو مشروع استعماري جديد يراعي حالة الانهيار التي اصبحت عليها الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية. وكان الحزب الشيوعي الفرنسي من أكثر المدافعين عنه، الامر الذي سيكشف عن وجهه الامبريالي

الشوفيني وتخليه عن المبادىء الماركسية اللينينية. ان مشروع «الاتحاد الفرنسي» حسب ما جاء في الدستور المتبني سنة 1946 لا يمنح هذه البلدان سوى استقلال شكلي في فلك فرنسا، وبالتالي لا يعترف بحقها في الانفصال وتقرير مصيرها وهو الشعار الذي رفع لواءه لينين وستالين والاممية الشيوعية الثالثة.

ونظرا لتذيل الحزب «الشيوعي» التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي فإنّه سيؤكد شعار «الاتحاد الفرنسي» متصديا لشعار الاستقلال وحق الانفصال عن المتروبول معتبرا النضالات الشعبية المندرجة ضمن هذا المسار من قبل الاعمال الاستفزازية التي يقف وراءها غلاة الاستعمار الذين يريدون حسب زعمه افشال مشروع رابطة الاتحاد الفرنسي. وحتى عندما طرح أحد قادة هذا الحزب وهو على جراد ضرورة النضال من أجل تحقيق استقلال تونس عن الامبريالية الفرنسية فانه أطرد واعتبر شوفينيا ومعاديا للحزب الشيوعي الفرنسي والاتحاد السوفياتي.

وقد كان «الحزب الشيوعي» التونسي يوهم الشعب بأنه سيحصل على استقلاله عندما تصل البروليتاريا الفرنسية الى السلطة. أما ان يناضل من أجل هذا الاستقلال بنفسه ويفتكه بحد السلاح فذلك ما لن يخطر ببال قادة هذا الحزب الانتهازي. جاء في بيان اللجنة المركزية «للحزب الشيوعي» التونسي الصادر بتاريخ 31 جانفي ـ 1 فيفري 1948 بصدد الموقف من الاتحاد الفرنسي : «**بفضل حركة الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة اقترع الشعب الفرنسي في شهر اكتوبر 1946 على دستور تقدمي ديمقراطي يحكم على «الاستعمار المبني على الظلم» ويرتئي تسيير الشعوب المضطهدة والمستعمرة الى شعوب ذات سيادة متحدة مع الجمهورية الفرنسية على أساس الاختيار الحر والمساواة في الحقوق وبالنسبة لبلدان الحماية التي منها البلاد التونسية فالدستور يرتئي معاهدة[2] تحدد وضعيات انخراطه بالرابطة الفرنسية**» ويضيف : «**وهكذا فإن الرابطة الفرنسية كما عينها الدستور هي بالنسبة لشعبنا تقدم كبير وخطوة شاسعة نحو الديمقراطية لان تطبيق الدستور يعني القضاء على الاستعمار والغاء معاهدة الحماية والاعتراف بسيادتنا القومية وإبرام معاهدة جديدة من طرف حكومة تمثل الشعب التونسي معاهدة يقع فيها التفاوض مع الجمهورية الفرنسية. ولذا فإن لجنتنا المركزية ليوم 1 و 2 مارس 1947 كانت محقة في النداء الى الانخراط بالرابطة الفرنسية على أساس حرية الاختيار. ولذلك فإن لجنتنا المركزية المجتمعة في 30 ـ 31 أوت 1947 كانت محقة في تسطير مشروع معاهدة جديدة مع فرنسا الجمهورية الديمقراطية، معاهدة تعترف بالبلاد التونسية كدولة حرة ذات سيادة لها حكومتها وبرلمانها وعملتها وماليتها في النطاق الدستوري للرابطة الفرنسية**».

هكذا يزين «الحزب الشيوعي» التونسي «الاتحاد الفرنسي» ويقدمه على أنه مؤسس على حرية الاختيار !! كما يقدم الدولة الفرنسية وكأنها أصبحت دولة ديمقراطية تقدمية، فقدت طبيعتها الامبريالية لان الحزب الشيوعي الفرنسي يشارك فيها. وهكذا نسفت تعاليم ماركس ولينين حول الدولة.

وبعد أن أطرد الحزب الشيوعي الفرنسي من حكومة المتروبول ودخل مشروع مارشال حيز التنفيذ فإن «الحزب الشيوعي» التونسي «عدّل» سياسته وطرح شعار «الاستقلال» لكنه ظل يحلم دائما بالعودة الى مشروع الرابطة الفرنسية وإعطائه محتوى أكثر تقدمية لتنخرط فيه البلاد التونسية عاكسا بذلك سياسة حزب المتروبول[3] وعوض أن يصحح خطه ويطرح التناقض الرئيسي رأسا مع الدولة الاستعمارية الفرنسية الجاثمة على صدر الشعب التونسي ويدعو الى القضاء عليها فقد اقتفى «الحزب الشيوعي» التونسي أثر الحزب الشيوعي الفرنسي في سياسته الانتهازية. فقد طرح كعدو رئيسي لشعوب العالم الامبريالية الامريكية التي تساند «بقايا الفاشية» و «تدعم السياسة التقهقرية الديغولية في المستعمرات» ليخلص الى أن المهمة المطروحة هي التصدي للامبريالية الامريكية وعملائها في الحكومة الفرنسية وعدل عن مهمة النضال ضد الاستعمار الفرنسي معوضا إياها بمحاصرة «الغلاة» و «تحقيق ديمقراطية أوسع»، «لتكون قاعدة اتحاد فرنسي جديد»، وهذا هو في الحقيقة نفس المنهج التحليلي الذي قاد هذا الحزب قبل الحرب في طرح مسألة الفاشية في العالم وتناسى ضرورة ربطها بالنضال ضد الاستعمار العدو الرئيسي للشعب التونسي.

هكذا عزل الحزب «الشيوعي» التونسي نفسه مرة أخرى عن الحركة الوطنية وأعطى صورة قاتمة عن الشيوعية التي لا صلة لها بفكره، وفسح المجال للحزب الدستوري لكي يتصدر هذه الحركة الامر الذي سيكون له أسوأ الانعكاسات في السنوات الموالية عندما بدأت الامبريالية تبحث عن تغيير أشكال هيمنتها حتى لا تضيع مصالحها الاستراتيجية.

الهوامش

(1) راجع كتاب أحمد الدرعي ـ حياة الطاهر الحداد ـ الدار العربية للكتاب ـ الطبعة الثالثة، 1977.
(2) من «بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي : عامان في النضال». ص 3.
(3) من «بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي» الصادر بتاريخ 3 أفريل 1951. ص 49.

المراجع

— B. Romdhan M. **Accumulation du capital et classes sociales en Tunisie depuis l'indépendance** (thèse de Docotrat d'Etat).

— Dimassi H. **Accumulation du capital et répartition des revenues** (thèse de Doctorat d'Etat).

— Azzam. M. : **Industrie et accumulation du capital en Tunisie depuis la fin du XVIII^e siècle.**

— **Jean Poncet : La colonisation et l'agriculture européeene en Tunisie depuis 1881**. Ed. Mouton et Cie. Paris, Lahaye 1961.

— **René Dumont** : La paysannerie aux abois : Sénégal, Tunisie, Ceylan, Le Seuil 1972.

C. Liauzu **Salariat et mouvement ouvrier en Tunisie. Crises et mutations** (1931-1939) C.N.R.S., Paris 1978.

الطاهر الحداد : «العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية»

محمد الكيلاني : الحركة الشيوعية في تونس (1920 — 1985)

الفصل الرابع

ظروف الانتقال الى مرحلة الاستعمار الجديد

تغيّر موازين القوى العالمية
بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الاستعمار الجديد

لن يكون في مقدورنا أن نفهم طبيعة التغيّر الذي طرأ على مجتمعنا في منتصف الخمسينات دون أن نضعه في إطار التغيرات التي طرأت على الوضع الدولي في تلك الفترة أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

كان من نتيجة هذه الحرب أن تعزز معسكر الثورة البروليتارية العالمية بينما خرجت الامبريالية ونظامها الاستعماري منهوكي القوى.

فمن ناحية انتصرت الثورة الاشتراكية في أكثر من بلد وتكون المعسكر الاشتراكي مشكلا سندا هائلا لنضال الشغيلة العالمية وحركة تحرر الشعوب وأمم العالم المضطهدة. فبقيادة احزاب عمالية وشيوعية وبدعم من الاتحاد السوفياتي وصلت الطبقة العاملة الى السلطة في كل من ألبانيا وبلغاريا وبولونيا والمجر ورومانيا وألمانيا الشرقية. وفي آسيا انتصرت الثورة الوطنية الديمقراطية في الصين وكان لهذا الانتصار اثر هام على مجرى السياسة الدولية. كما تمكن الشعب الفيتنامي بقيادة حزب العمال الفيتنامي من تحرير جزء من بلده وإقامة نظام الديمقراطية الشعبية عليه وإلحاق هزائم كبيرة بالامبريالية وخاصة الاستعمار الفرنسي.

ومن ناحية ثانية خرج معسكر الامبريالية منهوك القوى واختل توازنه بصفة كلية فالبلدان الفاشية الثلاثة (ألمانيا وايطاليا واليابان) تدمرت اقتصادياتها وخسرت مواقعها السياسية والعسكرية السابقة. بل ان ألمانيا وجدت نفسها مقسمة وجزءها الاكبر تحت السيطرة الامبريالية الغربية. أما بريطانيا وفرنسا فعلى الرغم من خروجهما منتصرين فإنهما تقهقرتا اقتصاديا وعسكريا وأضاعتا مكانتهما في العالم كأكبر قوتين لفائدة قوة جديدة هي الولايات المتحدة الامريكية التي دارت رحى الحرب بعيدا عن أرضها بل واستغلتها لجني أرباح طائلة. وقد استغلت هذه الدولة وضعيتها لكي تفرض زعامتها على المعسكر الامبريالي.

ومن ناحية ثالثة وفي إطار تقهقر الامبريالية دخل النظام الاستعماري في أزمة عميقة كان

من نتائجها انفصال العديد من البلدان عن الدول المستعمرة وتكوين دولها القومية وتعاظم حركات التحرر الوطني في بقية المستعمرات متخذة في العديد من الحالات من الكفاح المسلح طريقا لتحقيق الخلاص الوطني.

أمام هذا الوضع المتأزم بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي وجدت الدول الامبريالية نفسها مضطرة الى استبدال أشكال الهيمنة القديمة بأشكال جديدة، أكثر خبثا ودهاء وبشاعة، وفي هذا الاطار ظهر الاستعمار الجديد الذي يتمثل جوهره في التخلي عن الشكل الاستعماري المباشر وتعويضه بآخر غير مباشر يضمن المصالح الاساسية الاقتصادية والاستراتيجية للدولة الامبريالية اعتمادا على الطبقات الرجعية المحلية وعلى دولة قومية ذات استقلال شكلي لمغالطة شعوب هذه البلدان وإيهامها بالحصول على السيادة والاستعمار الجديد ليس مجرد «ظاهرة اقتصادية» ولكنه سياسة شاملة يتداخل فيها الاقتصادي والسياسي والايديولوجي والعسكري والقانوني بهدف تدعيم التدخل الامبريالي بطرق خبيثة متماشية مع الظروف التاريخية الجديدة. لكن ذلك لا يعني تخلي الدول الامبريالية عن استعمال العدوان المباشر كلما اقتضت مصالحها ذلك. ويمثل تصدير الرساميل والتبادل اللامكتافىء اهم اسلحة الاستعمار الجديد لجني الارباح الطائلة ونهب الشعوب الواقعة تحت نيره.

إن الامبريالية الفرنسية التي خرجت منهوكة القوى من الحرب العالمية الثانية ووجدت نفسها وجها لوجه مع نهضة شعوب وأمم امبراطوريتها الاستعمارية التي حقق بعضها الانتصار وكسب استقلاله بينما رفع البعض الاخر في العديد من المناطق راية الكفاح المسلح ضد المستعمر وألحق به هزائم نكراء (هزيمة ديان بيان فو في فيتنام خاصة) اضطرت بدورها الى تغيير شكل سيطرتها حتى لا تفقد كل مصالحها. وكانت بلادنا من ضمن اهتماماتها الاولى بالنظر الى تطور النضال الوطني فيها وتهديده المصالح الاساسية للامبريالية الفرنسية بصورة مؤكدة.

الامبريالية الفرنسية تجد ضالتها

عمدت الامبريالية الفرنسية لتنفيذ مشروعها الاستعماري الجديد في تونس الى استمالة الحزب الدستوري الذي كان على رأس الحركة الوطنية. وقد تمكنت فعلا من كسب جناحه الاكثر تخاذلا الذي يتزعمه بورقيبة. وحققت بذلك هدفها في شق الحركة الوطنية وإجهاضها في غياب قيادة ثورية قادرة على إفشال هذا المشروع الخبيث. ولم يكن غريبا أن تجد الامبريالية الفرنسية في شخص بورڤيبة وأتباعه أداة لتنفيذ مشروعها الاستعماري الجديد. فلقد كافحوا دائما من أجل الحصول على اتفاق مع فرنسا يضمن لهم الحصول على السلطة ويضمن لها مصالحها الاستراتيجية. وظل بورڤيبة يناور لاقناع فرنسا باستراتيجية البرجوازية

التونسية التي كان يمثلها، حتى أنه قال عند اندلاع الكفاح المسلح : «**لقد حان لفرنسا إذن أن تراجع سياستها التونسية وتختار بين سياسة إكراه لا تؤول إلا الى أبشع الملمات وسياسة تحرير تعتمد في بقائها بتونس لا على وسائل التصرف المباشر والجندرمة واللفيف الاجنبي، ولكن وفاء حكومة صديقة تمثل شعبا صديقا. . . إن المسألة ليست في الاختيار بين الاستقلال التونسي والتصرف الاستعماري بل الاختيار إنما هو بين استقلال تشيده فرنسا وتشرف عليه وتكون دليله ورائده يزدهر معه تعاون حر وتحافظ به على المصالح الجوهرية التي تهم فرنسا والعالم الحر. . . أو بين استقلال مفتك بالعنف والدماء والضغائن بمعونة الاجانب يدفع البلاد التونسية في أحضان كتل مبنية على أسس دينية وجنسية قليلة الميل الى فرنسا**»[٩].

وما ان مدت الامبريالية الفرنسية التي كان يرأسها الاشتراكيون يدها الى بورقيبة لعقد صفقة الخيانة على حساب مصالح شعبنا الوطنية حتى استجاب لها دون تردد. وعلى أساس الوعود الامبريالية سارع بتفكيك المقاومة المسلحة وذلك بتجريد المقاومين من سلاحهم عن طريق لجان مشتركة من الحزب الدستوري والادارة الاستعمارية. وفي 3 جوان 1955 عقدت اتفاقية الخيانة التي تمنح تونس ما يدعى «بالاستقلال الداخلي» الذي يتمثل في إدخال إصلاحات على نظام الحماية. نصت هذه الاتفاقية على استمرار نظام الحماية ومنح الامبريالية الفرنسية حق المحافظة على التصرف المطلق في ميادين الدفاع والسياسة الخارجية وأعطت لمندوبها بتونس صلاحيات كبيرة تمكنه من التدخل في شؤون البلاد. وفي المجال الاقتصادي أبقت تلك المعاهدة للامبريالية على مؤسساتها وعلى أراضي المعمرين، كما نصت على مواصلة ربط البلاد تجاريا بالامبريالية الفرنسية عن طريق الوحدة الجمركية وإخضاعها للرقابة المالية الفرنسية وإبقائها في منطقة الفرنك. وفي المجال الثقافي لا تعتبر معاهدة 1955 اللغة الفرنسية لغة أجنبية بالنسبة للتونسيين بل نصت على ضرورة تدريسها في مختلف درجات التعليم بالاضافة الى احتفاظ فرنسا بتسيير سلسلة من المدارس والمؤسسات الثقافية.

دب الانشقاق في الحزب الدستوري على قاعدة الموقف من هذه الاتفاقية التي رفضها صالح بن يوسف وقبل بها بورقيبة. وتطور الخلاف الى حد المواجهة المسلحة بين أتباع الطرفين. وتمكن شق بورقيبة من ربحها بعد أن كسب مساندة قطاع من الحزب الدستوري وقيادة كل من الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس ومنظمة الاعراف. وقد كون هذا الشق «لجان الرعاية» الدموية يؤازرها الجيش الفرنسي الذي مازال رابضا فوق تراب بلادنا. وتمكن هذا التحالف العسكري من إغراق القوى الرافضة لاتفاقية الخيانة في بحر من الدماء وفرض سيطرتها على الشعب بالحديد والنار.

إن المعارضة التي لاقتها اتفاقية جوان 1955 من قبل بعض جيوب الحركة الوطنية والشعبية وما خلقه تواصل تواجد الاستعمار المادي في بلادنا من شعور بشكلية «الاستقلال الداخلي» وما يهيئه ذلك الشعور من انفجارات جديدة من جهة، واطمئنان فرنسا لأتباعها الجدد من جهة أخرى قد جعلها تختصر مدة الاتفاقية (20 سنة) وتحوّل السلطة في أقل من عام الى أولئك لايهام الشعب بأنه كسب استقلاله الوطني ومنع التحامه بثورة الشعب الجزائري والشعوب العربية من جهة أخرى. وقد أمضت في هذا النطاق اتفاقية 20 مارس 1956 التي وضع بموجبها حد للحماية وأعلنت عن «استقلال» تونس.

لكن هذه الاتفاقية الجديدة، على الرغم من أنها تترجم عن ضعف الامبريالية الفرنسية وعن وضع حد لقرابة ثلاثة أرباع قرن من الاستعمار المباشر، بفضل نضال الشعب التونسي واستبساله من أجل الخلاص الوطني، فإنها لن تفتح فعليا باب هذا الخلاص لان الذي عقد هذه الاتفاقية واستولى على ثمرة كفاح هذا الشعب ليست سوى البرجوازية الكبيرة التي ستؤبد أشكال الاستغلال والنهب الامبرياليين بطرق جديدة.

يتحمل الحزب «الشيوعي» التونسي المنحرف عن الايديولوجية الماركسية اللينينية مسؤولية تاريخية فيما آلت اليه الاوضاع. لقد كان على درجة من الوهن خلال السنوات 54 ـ 1956 جعلته لا يقدر البتة على التأثير في مجرى الامور، فقد ترك الطبقة العاملة كتلة مناورة بيد البرجوازية الخائنة، بل أكثر من ذلك، سيساهم في غش الشعب لانه سيدعم التحول الاستعماري الجديد ويصفق له. فالحزب التحريفي سيقف الى جانب معاهدة «الاستقلال الداخلي» ويساند بورقيبة ضد بن يوسف بدعوى أنه هذا الاخير يريد إدخال البلاد في دوامة الحرب الاهلية، ويؤيد البرجوازية العميلة للاستعمار الجديد التي ستتركز بعد الاستقلال الشكلي لسنة 1956.

ففي 3 أوت 1954 سيصدر الحزب «الشيوعي» التونسي بيانا يحيّي فيه بادرة «مونداس فرانس» رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك بمنح تونس استقلالها الداخلي واعتبر أن هذه المبادرة ايجابية باعتبارها تمنح التونسيين امكانية ادارة بعض الشؤون الهامة للبلاد. وأمام المؤتمر الخامس سيقول محمد النافع في التقرير الذي قدمه في خصوص الخلاف بين بورقيبة وبن يوسف.

«نعم نحن نعرف أن هناك تونسيين ينتمون الى الاستاذ صالح بن يوسف، ويطبقون أوامره، وصلوا الى استعمال العنف ضد تونسيين آخرين وزيادة عن ذلك فقد نظموا عصابات مسلحة تبث الفوضى والاضطراب في البلاد، في وقت مازال فيه الواجب على مجموع الشعب بمختلف نزعاته أن يجابه الاستعمار وليس الدخول في نوع حرب مدنية

مضرة بالمصلحة الوطنية»[5] ويضيف : «وبالفعل فقد أسفنا في هذه الايام لاعتداءات مجرمة لا يبعد أن تكون فيها أيدي غلاة الاستعماريين، فمن الواجب على الحكومة التونسية طبعا أمام هذه الحالة أن ترفع القناع على هذه الاعتداءات وأن تبحث عن القائمين بها وأن تعاقبهم»[6].

وليس من باب الصدفة أن ينساق الحزب «الشيوعي» في مثل هذه المواقف والحال أنه لا يؤمن ولا يناضل من أجل الاستقلال الفعلي لتونس، بل انه قابل ببقائها في شبكة التبعية لفرنسا، ورد في التقرير المقدم للمؤتمر السابع ما يلي :

«فعلى قاعدة الاحترام الكامل لسيادتنا الوطنية يمكن ومن الواجب ضمان حقوق فرنسا المشروعة وحقوق رعاياها بالبلاد التونسية، هذه الحقوق التي لا تشابه بينها وبين امتيازات مؤسسات الاحتكار الاستعمارية»[7].

يؤكد الحزب «الشيوعي» أن للدولة الفرنسية و«لرعاياها»، أي المعمرين «حقوقا مشروعة» بتونس، واذا تساءلنا عن ماهية هذه الحقوق، فهل يمكن أن تكون غير «حقهم» في نهب ثروات البلاد وخيراتها واستغلال شعبها ؟ ثم ما هو الفرق بين «حقوق» فرنسا ورعاياها ومصالح «المؤسسات الاحتكارية»، وهل الدولة الفرنسية هي غير دولة الاحتكارات الرأسمالية إن الحزب «الشيوعي» يحصر في الواقع المصالح الاستعمارية في بعض الشركات الاحتكارية الكبرى دون أن تشمل المعمرين الخواص ولا رأس مال الدولة الاحتكاري وهذه عين الانتهازية. وهكذا فإن هذا الحزب سيصبح طرفا في الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة يدعمها ويدعم صانعيها الرجعيين المحليين والامبرياليين.

(4) الحبيب بورقيبة ـ بين تونس وفرنسا ـ الدار التونسية للنشر.
(5) و(6) من تقرير المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي التونسي. ص 27 و 28.
(7) من تقرير المؤتمر السابع للحزب الشيوعي التونسي. ص 17 و 18.

الفصل الخامس

تونس المستعمرة الجديدة

ترزح تونس منذ تحول 1955 ـ 1956 تحت نير الاستعمار الجديد، الامريكي والفرنسي بصورة خاصة.

ولئن ستتميز هذه المرحلة بنفس الخصائص الجوهرية فبامكاننا ان نقسمها الى ثلاث فترات رئيسية لكل منها خاصياتها وهذه الفترات هي :

1) فترة الانتقال من الاستعمار المباشر الى الاستعمار الجديد ومن الهيمنة الفرنسية الى هيمنة الامبريالية الامريكية، وستستمر هذه الفترة من سنة 1956 الى سنة 1960 .

2) فترة دكتاتورية برجوازية الدولة العملية للامبريالية والممتدة من 1961 الى 1970 .

3) فترة العودة الى السياسة الاقتصادية الليبرالية النيوكولونيالية وتمتد هذه الفترة من سنة 1970 الى يومنا هذا.

انتقال تونس من الاستعمار المباشر الى الاستعمار الجديد

ما أن ارتقى الحزب الدستوري بقيادة بورقيبة الى دفة الحكم منذ سنة 1955 حتى اتضحت حقيقة توجهاته الطبقية فقد تنكر لكل المطامح التي كافح من اجلها الشعب التونسي الاستعمار الفرنسي، اي : تخليص البلاد نهائيا من الهيمنة الامبريالية واجراء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تقضي على الفاقة والبؤس والجهل وتمكن الشعب من ممارسة سيادته فكل ما سيتخذه الحزب الدستوري من اجراءات على مستوى البنية الفوقية والتحتية سيكون هدفه الاساسي **تعزيز نفوذ البرجوازية الكبيرة الاقتصادي وتركيز دكتاتوريتها السياسية الوحشية وتدعيم علاقات التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي بطرق جديدة والوقوع تحت مظلة الامبريالية الامريكية التي ستستغل ظروف النظام الجديد وتناقضاته مع المستعمر القديم لتضع يدها على تونس، كل ذلك سيحدد شكلية الاستقلال الذي حصلت عليه البلاد سنة 1956 .**

فمن اجل تعزيز نفوذ البرجوازية سيتخذ الحزب الدستوري عدة اجراءات سياسية وادارية وعسكرية وقانونية وثقافية تهدف الى ضرب بقايا البنية الفوقية الاقطاعية وتطوير بنية

فوقية برجوازية تتماشى مع ضرورات تطوير وتعميم الرأسمالية في نطاق الهيمنة الامبريالية ويندرج ضمن هذه الاجراءات :

أ) تكوين حكومة برجوازية متألفة من العناصر الدستورية التي زكت الاختيارات الاساسية للنظام الاستعماري الجديد لتعويض الحكومة البايوية.

ب) الاعلان عن «الجمهورية» في 25 جويلية 1957 والغاء النظام الملكي، وارداف ذلك باصدار دستور برجوازي سنة 1959 ينص على ضرورة احترام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وعلى الفصل بين السلطات الثلاث، كما ينص شكليا على احترام الحريات الفردية والعامة.

ج) انهاء العمل بالنظام الاداري الاقطاعي (القياد. . . الخ) وتقسيم البلاد الى ولايات ومعتمديات ومشايخ.

د) حل المؤسسة العسكرية الملكية وتكوين الجيش وقوات الامن البرجوازية التي تشكل عمودها الفقري من بين كوادر جهاز الدولة الاستعماري بتونس.

هـ) تصفية النظام القضائي الديني ـ الاقطاعي واقامة نظام قضائي برجوازي مستوحى من النظام الفرنسي ومن التشاريع التي وضعتها الدولة الامبريالية خلال فترة الاستعمار في تونس.

و) تصفية النظام الدراسي الديني ـ الاقطاعي (جامع الزيتونة والكتاب والمدارس القرآنية) واقامة نظام تربوي طبقي مزدوج اللغة (عربية وفرنسية).

ز) مقاومة الفكر الديني ـ الاقطاعي (الاولياء، الصوم. . . الخ) باسم ايديولوجية برجوازية استعمارية جديدة (العصرانية).

هـ) اجراء تحويرات تشريعية اهمها مجلة الاحوال الشخصية من موقع برجوازي يقضي بالمنع الشكلي لتعدد الزوجات ويحدد سنا ادنى للزواج، وينص على ضرورة اجراء الزواج على اساس عقد مدني، والطلاق امام هيئات قضائية، ولكن هذه المجلة ابقت على مؤسسة المهر، وقوامة الرجل على المراة (الفصل 23) وحقه في الولاية. . . الخ.

ومن اجل اخضاع الشعب التونسي للسياسة الاستعمارية الجديدة القائمة على الاستغلال والنهب سن النظام الدستوري ترسانة من القوانين تخنق الحريات الديمقراطية وتفرغ فصول الدستور المتعلقة بالحريات من كل معنى، وتبسط دكتاتورية البرجوازية الرجعية، وتهيء لاحتكار الحزب الدستوري لكامل الحياة السياسية بالبلاد. وفي هذا الاطار صدر قانون الصحافة سنة 1956، وقانون الجمعيات في 7 نوفمبر 1959 والمجلة الانتخابية. . . وكلها قوانين تصادر على التوالي حرية التعبير والتنظيم والانتخاب وعلى اثر الانتخابات التشريعية

لسنة 1959 التي تم تزييفها سيحقق الحزب الدستوري هدفه في احتكار الحياة السياسية، اذ سيضمن للجبهة التي اقامها، اي لنفسه كل مقاعد البرلمان الذي سيظل طوال وجوده برلمانا صوريا.

ومن اجل تدجين الطبقة العاملة ومختلف القطاعات الجماهيرية الاخرى، عمد الحزب الدستوري الى وضع كل التنظيمات الجماهيرية تحت كلكله. فبالنسبة للاتحاد العام التونسي للشغل، ومن اجل مواجهة النزعة الاصلاحية لأمينه العام آنذاك، احمد بن صالح، سيثير الحزب في البداية انشقاقا مستخدما بيادقه الاكثر طواعية وعلى رأسهم عاشور وعبد العزيز بوراوي اللذان سيكونان منظمة نقابية صورية تحمل اسم «اتحاد العمال التونسيين» وفي مرحلة لاحقة سيقع استغلال سفر احمد بن صالح في مهمة بالمغرب الاقصى، للقيام بانقلاب داخل الاتحاد العام الذي سيدمج فيه «اتحاد العمال» وسيكلف بأمانته العامة احمد التليلي، وبهذه الصورة تكون البرجوازية قد بسطت دكتاتوريتها التامة على الطبقة العاملة سياسيا ونقابيا.

اما بالنسبة للفئات البرجوازية الصغيرة من تجار صغار وحرفيين وفلاحين، فقد حققت البرجوازية سيطرتها عليهم من خلال تنظيمين: «الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية» الذي يهيمن عليه الرأسماليون الكبار و«الاتحاد القومي للفلاحين» الذي يهيمن عليه كبار الملاكين العقاريين.

ومن جهة اخرى كوّن الحزب الدستوري «الاتحاد القومي النسائي التونسي» وشدد قبضته على الاتحاد العام لطلبة تونس ليؤطر هذين القطاعين الجماهيريين الهامّين.

بهذه الصورة أرست البرجوازية أسس دولتها الرجعية وفرضت دكتاتوريتها على الطبقات الشعبية وسيستعمل الحزب الدستوري هذه السلطة السياسية لتدعيم النفوذ الاقتصادي للبرجوازية الكبيرة الفلاحية والصناعية والتجارية وفي هذا الاطار سيتخذ النظام الجديد عدة اجراءات تمسّ البنية التحتية.

ففي الريف، لم تنتهج الحكومة سياسة اصلاح زراعي لفائدة جماهير الفلاحين التي ساهمت بصورة فعالة في النضال ضد المستعمر من اجل استرجاع أراضيها المغتصبة واستعادة كرامتها الوطنية المهدورة، واكتفت باتخاذ اجراءات تهدف الى احلال الملكية الخاصة الرأسمالية محل الملكية الاقطاعية والجماعية (القبلية) وتتلخص هذه الاجراءات في تصفية اراضي الحبس التي اصبحت بموجب ذلك قابلة للبيع والشراء وللتملك الفردي وقد فوتت الدولة في جزء من هذه الاراضي لفائدة الخواص والحقت جزءا آخر بالقطاع العمومي. كما صفت جزءا من الاراضي الجماعية الذي تحول الى ملكيات فردية وهو اجراء رأسمالي يهدف الى دعم الملكية الخاصة.

والى جانب هذه الاجراءات استرجعت الدولة جزءا من الاراضي التابعة للمعمرين ليس عن طريق تأميمها ولكن عن طريق اعادة اشترائها او تقديم تعويضات لمالكيها ومستغليها وتم توزيع جزء من هذه الاراضي على عدد من اعوان الحزب الدستوري الذين تحولوا الى ملاكين عقاريين كبار، واحتكرت الدولة نصيبا من الجزء المتبقى واصبحت تستغله في نطاق دواوين تابعة لها وأجّرت النصيب الاخر لمستغلين خواص.

وهكذا فلئن تحسنت اوضاع البرجوازية الفلاحية فقد ظلت اوضاع جماهير الفلاحين متدهورة، تستغل اراضي ذات مساحات صغيرة ومجدبة، بوسائل تقليدية للغاية كما تواصل استغلال العمال الفلاحيين في الضيعات الكبيرة التونسية والاوروبية ولم يلغ النظام الدستوري بعض اساليب الاستغلال ما قبل الرأسمالي وخاصة منها «الخماسة» التي تواصل العمل بها في الجنوب وتم الاكتفاء فقط بمراجعة جزئية «لدليل الخماسة» الذي وضعه خير الدين باشا سنة 1875، وسجل ذلك في نطاق محضر جلسة بين اصحاب واحات النخيل والخماسة سنة 1959، كما تواصل العمل «بالرباعة» و«المغارسة».

اما تجاه البرجوازية الصناعية والتجارية الخاصة فقد اتخذت السلطة الجديدة جملة من الاجراءات لتشجيعها وتوفير الظروف الملائمة لها لتراكم الرساميل وتعزز مكانتها الاقتصادية في المجتمع. وتتمثل هذه التشجيعات في عدد من الامتيازات الجبائية و المادّية التي تتعلق بالتخفيف من الاداء على الانتاج ومن الضرائب الخاصة بمرابيح المهن الصناعية والتجارية (امر 29 ديسمبر 1955 وامر 31 مارس 1956، وامر 12 جوان 1956) وغيرها كما تتعلق بضمان استقرار الاداءات لمدة 15 سنة، ومن جهة اخرى فقد عبأت السلطة عديد الموارد المالية لخدمة الرأسماليين وتشجيعهم على الاستثمار وذلك عن طريق خلق «بنوك تنمية» (الشركة التونسية للبنك، والشركة القومية للاستثمارات) مهمتها تقديم القروض للقطاع الخاص وتعبئة الادخار والكفاءات التقنية والادارية للرفع من مستوى المؤسسة الرأسمالية الخاصة ودعمها. وستتوفر رساميل هذه البنوك عن طريق الاكتتابات الداخلية (مؤسسات شبه عمومية، شركات خاصة وافراد) وعن طريق استيراد الرساميل الاجنبية.

ومن اجل توفير كل الظروف للبرجوازية الخاصة لتحقق اكثر ما يمكن من الارباح عمدت السلطة الجديدة الى اتخاذ اجراءات معادية للطبقة الشغيلة ومجموع الاجراء، تجعلهم فريسة هينة لرأس المال. فبعد ان حققت سيطرتها على المنظمة النقابية اتخذت في 15 سبتمبر 1955 قرارا بتجميد الاجور (72 مليما الساعة في المؤسسات الواقعة بتونس وبنزرت وسوسة وصفاقس وضواحيها و5، 56 مليما الساعة في الاماكن الاخرى) وبموجب هذا الاجراء فان

الاجر الخام اليومي للعامل الذي يشتغل في جهة تونس لمدة 8 ساعات لن يتجاوز 576 مليما - اليوم تخصم منها الاداءات وسوف لن تقع مراجعة الاجور الا في سنة 1961 للترفيع فيها بنسبة 5 بالمائة لتعويض مساهمة العمال في الضمان الاجتماعي. هذا على الرغم من الارتفاع الذي شهدته الاسعار في نفس الفترة (مؤشر الاسعار سنة 1956 = 100 وسنة 1961 = 116،1) وقد مكن هذا التجميد الرأسماليين من تكديس ارباح طائلة اذ تطورت القيمة المضافة بالنسبة لكل موطن شغل من 1087 دينار سنة 1957 الى 1364 دينار سنة 1961 اي ما يعادل 25،5 بالمائة.

وهكذا فان «نصيب» العمال المباشر من «الاستقلال» كان المزيد من البؤس والاستغلال ولم تلق جماهير المهمشين العريضة التي كانت في أواخر العهد الاستعماري تمثل قرابة نصف السكان النشيطين اي عناية من قبل السلطة الجديدة. ان عدم تغيير الهياكل الاقتصادية القديمة جذريا في اتجاه يخدم تنمية البلاد ومصالح الطبقات الشعبية (تأميم المصالح الاستعمارية ومصالح البرجوازية الكبيرة، خلق صناعة ثقيلة، اجراء اصلاح زراعي ثوري... الخ) قد جعلها تحافظ في معظمها على نفس الموقع الهامشي، حتى ولو ان السلطة ادمجت جزءا منها فيما يسمى «بالحضائر» التي تولت تمويلها الامبريالية الامريكية لاعانة النظام الدستوري على الحد الاصطناعي من معضلة البطالة والفقر المدقع...

لم تكن كل الاجراءات التي اتخذتها السلطة الجديدة في اتجاه خلق ظروف ملائمة لتطوير الرأسمالية خاضعة لحاجيات تنمية اقتصاد وطني يقطع مع الامبريالية ويستند على الموارد البشرية والطبيعية للبلاد ولكنها اندرجت ضمن الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة التي تهدف الى ابقاء تونس مجرد حلقة من حلقات النظام الرأسمالي العالمي وتعميق اندماجها فيه. فالنظام الدستوري لم يمسّ في شيء جوهر مصالح الامبرياليين الفرنسيين في تونس، فلم يؤممها ولم يلغ الاتفاقات والمعاهدات التي تقنن التبعية **وحتى بعض اشكال التبعية التي تم التخلي عنها استبدلت بأخرى جديدة** لذلك فان الفترة الممتدة من سنة 1955 الى سنة 1961 يمكن اعتبارها من الناحية الاقتصادية فترة انتقالية نحو ارساء أسس الاستعمار الجديد.

ففي الميدان الفلاحي ظل ما يقارب 400 الف هكتار بيد المعمرين الفرنسيين وحتى الاراضي التي استرجعت تم اشتراؤها وتملكها من قبل الدولة بعد فرار اصحابها ويمكننا ان نلاحظ الى جانب هذا المظهر الاستعماري القديم بداية ظهور اشكال استعمارية جديدة في الفلاحة. فقد مولت الامبريالية الامريكية عن طريق الدولة بناء سد وادي نبهانة، والعديد من اعمال التجهيز الفلاحي (مقاومة الانجراف، التشجير... الخ).

وفي الميدان الصناعي، بقي معظم القطاع الانتاجي خلال هذه الفترة تحت المراقبة الاستعمارية لان الدولة لم تؤمّمه، بل ان كل ما فعلته هو اشتراء 50 بالمائة من راس مال شركة صفاقس قفصة. . . اما مناجم الحديد والرصاص والزنك وكذلك بقية مناجم الفسفاط مثل منجم المظيلة فقد تواصل استثمارها من قبل الشركات الاحتكارية الاجنبية، الفرنسية خصوصا، التي استأثرت الى حدود سنة 1961 بنسبة 52،6 بالمائة من قيمة المنتوج المنجمي العام.

ومن جهة اخرى ظلت صناعة مواد البناء بيد الشركات الفرنسية ايضا. وتسيطر على قطاع صناعة الصلب شركتان فرنسيتان ولم تؤمم الدولة الخدمات الاساسية كالسكك الحديدية والمواني وانتاج وتوزيع الماء والكهرباء ولكنها **استرجعتها** باعتبارها امتيازات من وقت الاستعمار تعهد الدولة باستغلالها لهذه الشركة او تلك مقابل ربح معين.

والى جانب مظاهر الاستعمار القديم في الصناعة اخذت تنمو مظاهر تبعية استعمارية جديدة. فبالاعتماد على الدول والمؤسسات الامبريالية الغربية وخاصة منها الولايات المتحدة الامريكية والبنك الدولي، ستحصل الحكومة على التمويلات اللازمة في نطاق «القروض المشروطة» لبناء مؤسسات صناعية اما تابعة للدولة او مختلطة (مع اسهام الرأسمال الاجنبي) وفي هذا النطاق تأسست في هذه الفترة الشركة التونسية الايطالية للتكرير (مع شركة ايطالية) وشركة عجين الورق (بعثتها شركة امريكية) والشركة التونسية للسكر (كونتها شركة فرنسية) وشركة عصير الغلال (مع شركة ألمانية) وشركة الفسفاط المقوّى (مع شركة سويدية). وكما نلاحظ فإن نمط الصناعة الذي توظف فيه الامبريالية ليس الصناعة الثقيلة ولكنه نمط الصناعات الغذائية وتحسين المواد الاولية (البترول والحلفاء) لتصنيعها في البلدان الامبريالية في مرحلة لاحقة. . وتجدر الملاحظة ايضا ان النظام الدستوري سيتخذ، اضافة الى استيراد رؤوس الاموال من الدول والبنوك الرأسمالية، عدة اجراءات تهدف الى جلب الخواص الاجانب ليوظفوا رؤوس اموالهم في تونس، وتتمثل هذه الاجراءات في الاعفاء من الاداءات الجمركية (امر 29 ديسمبر 1955) وضمان توظيف تلك الرساميل (امر 4 جوان 1957) عن طريق «صندوق ضمان الاستثمارات الاجنبية» في الحالة التي يصبح فيها المقر الاجتماعي للشركة بتونس هذا علاوة على تمتع هؤلاء الخواص الاجانب بجملة التشجيعات الممنوحة للخواص التونسيين.

وفي الميدان المالي لا تختلف الوضعية عما هو الحال في الفلاحة والصناعة، اذ تختلط مظاهر الاستعمار القديم بمظاهر الاستعمار الجديد، فالى حدود سنة 1961 ظل الرأسمال المالي الفرنسي مسيطرا على الميدان البنكي بتونس فعلى الـ 18 بنكا الموجودة بتونس في ذلك

التاريخ توجد 8 بنوك فرنسية وبنكـان اجنبيان اخران و8 بنوك تونسية رأس مال اربعة منها من مصدر فرنسي وهكذا سيستأثر الرأس مال المالي الفرنسي سنة 1961 بـ 55 بالمائة من الراس مال البنكي الجملي.

- وتجدر الاشارة الى ان البنـوك التونسية التي ظهرت في هذه الفترة، كان بعثها قد تم «باعانة» الامبريالية الامريكية والبنك الدولي. وهذه البنوك هي : الشركة التونسية للبنك والشركة القومية للاستثمارات والبنك القومي الزراعي . . . الخ وتمثل المساهمة الامريكية في حجم موارد التمويل القارة لهذه البنوك الثلاثة قرابة 56 بالمائة وهكذا فان قطع الوحدة النقدية وتكوين بنك مركزي تونسي، واصدار عملة تونسية (1958) لم يغير من جوهر واقع التبعية المالية.

وفي الميدان التجاري سيزداد في الفترة الفاصلة بين 1955 ـ 1961 ربط تونس بالسوق الرأسمالية العالمية، اذ ان الصادرات التونسية نحو فرنسا سترتفع من معدل 7، 54 بالمائة بين 1952 و1956 الى 55 بالمائة سنة 1961، وقد ظلت فرنسا بمقتضى اتفاقية 5 سبتمبر 1959 تتمتع بنظام تبادلي تفاضلي.

وفي المستوى العسكري لم يضع النظام الجديد حدا نهائيا للاحتلال الفرنسي. فقد ظل جزء من ارض الوطن خاضعا للهيمنة العسكرية الفرنسية المباشرة (رمادة في الجنوب وبنزرت في الشمال) كانت فرنسا تستعمله في حربها الاستعمارية ضد الشعب الجزائري. والى جانب هذا المظهر القديم، لابد من الاشارة الى ان الجيش والبوليس التونسيين الذين تم تكوينهما قد اعتمدا بصورة اساسية على الاطارات والضباط التونسيين الذين كانوا يعملون في اجهزة الدولة الاستعمارية كما ان فرنسا سهرت على ضمان تدريب هذين الجهازين وتجهيزهما بالعتاد العسكري، وهو ما جعل منهما جهازيين استعماريين جديدين يرعيان مصالح النظام الرجعي الجديد وأسياده الامبرياليين.

اما الادارة التونسية، فستظل اهم المناصب فيها بيد اطارات اجنبية، فرنسية على وجه الخصوص.

وعلى الصعيد الثقافي ستُبقي فرنسا على عدة مدارس تابعة مباشرة لها مثل معهد كارنو بتونس و«كايو» بالمرسى وغيرهما، كما ستبقي على عدة مؤسسات ثقافية يشرف على بعضها رجال دين مسيحيين من جماعة «التبشير» (ابلا . . . الخ) اما المدرسة التونسية فستكون خاضعة للهيمنة الامبريالية الفرنسية من حيث نظام التعليم ومحتوى البرامج والكتب المدرسية واللغة. فاللغة الفرنسية يدرسها التلميذ منذ صغر سنه لا كلغة فقط وانما ايضا كأداة تدريس (الرياضيات، التاريخ، الجغرافيا، وكل المواد العلمية . . . الخ) كما ان

الفرنسية ستكون لغة معظم الادارة التونسية، وستبقى السوق مفتوحة للثقافة الفرنسية والغربية عموما (ادب، فن، سينما، مسرح... الخ).

وعلى صعيد السياسة الخارجية، ستكون الديبلوماسية التونسية ذيلا للديبلوماسية الغربية وخاصة منها الامريكية والفرنسية... وسيعلن النظام الدستوري باستمرار انه صديق «العالم الحر» يقاسمه «مبادئه ومواقفه» في أمهات القضايا الدولية.

لكن الذي ميز هذه الفترة على مستوى علاقات النظام الجديد بالعالم الرأسمالي، هو التقهقر التدريجي للنفوذ الفرنسي، ومرور تونس شيئا فشيئا تحت نفوذ الامبريالية الأمريكية التي استغلت ظروف الازمة في العلاقات بين السلطة الجديدة وحاميتها الفرنسية لتركز هذا النفوذ.

ان لهذه الازمة ابعادها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدولية. لقد كان من نتائج تطور الحركة الوطنية في بلادنا ان دب الخوف والذعر في صفوف اصحاب رؤوس الاموال الاجانب والكمبرادوريين الذين اغتنموا فرصة الابقاء على الوحدة النقدية والجمركية مع فرنسا وسيطرة المؤسسات البنكية الفرنسية على المؤسسات المالية في تونس ليهربوا اموالهم التي بلغت قيمتها حوالي 90 مليار فرنك قديما. كما ان الضمانات التي اعطاها لهم النظام الجديد لم تمكنه من السيطرة على هذا النزيف، اذ انهارت التوظيفات في الشركات من 9 مليارات سنة 1953 الى 3 مليارات فقط سنة 1957، و6 مليارات سنتي 1958 ـ 1959، وفي نفس الوقت تضاءلت الايداعات في البنوك والبريد بنسبة 30 بالمائة والمدخرات المالية بنسبة 20 بالمائة.

ومن الناحية العسكرية كانت تقديرات الحكومة الفرنسية بان ايجاد «حل وسط» استعماري جديد للقضية التونسية والمغربية سيمكنها من التفرغ لتحطيم المقاومة الجزائرية لتحقيق حلم «الجزائر الفرنسية» الا ان تطور الكفاح المسلح في الجزائر وتكيفه مع الوضع الجديد في المنطقة وارتكازه على مناطق الحدود الشرقية والغربية والتأييد الجماهيري الذي حظي به في تونس جعل القوات الاستعمارية الفرنسية تطالب «بحق تتبع» مجموعات المقاومين الجزائريين المحشودة في تونس لكنّ قوة المقاومة الجزائرية من ناحية وضعف النظام من ناحية اخرى لم تمكنه من الاستجابة لهذا الطلب. وللضغط عليه قطعت الحكومة الفرنسية سنة 1957 «اعانتها» السنوية لتونس وكانت هذه الاعانة تمثل 13 بالمائة من المنتوج القومي الخام.

الا ان النظام البورقيبي وجد ملجأ في الاستراتيجيا الهيمنية للولايات المتحدة الامريكية واستعدادها للوقوف الى جانبه متظاهرة «بمعارضة الاستعمار» لازاحة فرنسا واخذ

مكانها فقطع معاهدة الوحدة النقدية والجمركية مع فرنسا واقام نظام الرقابة على تصدير الاموال واخذ يطالب بجلاء القوات العسكرية الفرنسية على اثر احداث ساقية سيدي يوسف الدامية (8 فيفري 1958).

وفعلا وجد النظام الدستوري الدعم من الامبريالية الامريكية التي لعبت مع بريطانيا دور «الوساطة الحميدة» واخذت تمده بالهبات، والقروض فور قطع «الاعانة» الفرنسية، لتصبح تدريجيا اول دولة امبريالية مصدرة للاموال الى تونس وكان حجم تدخلها في تلك الفترة كما يلي : 6،6 مليون دينار سنة 1957 و11،9 مليون دينار سنة 1958 و14 مليون دينار سنة 1959 و15 مليون دينار سنة 1960 وحتى نقف على حجم هذا التدخل المالي ينبغي الاشارة الى انه كان يمثل 47 بالمائة من مجموع الاستثمارات الخام سنة 1961.

لم يكن هذا التدخل «بريئا» او من باب «اعانة» تونس على تحقيق استقلالها عن فرنسا بل كان يندرج ضمن استراتيجية الامبريالية الامريكية لبسط هيمنتها على العالم، وضمان استمرار النظام الرأسمالي وتوسعه.

وفي هذا الاطار شرطت الامبريالية الامريكية على النظام التونسي ان يخصص جزءا من «الاعانات» والقروض التي منحتها له لتشجيع الرأسمال الخاص اي لتدعيم قاعدة البرجوازية المحلية واسندت هذه المهمة الى بنكين هما : الشركة التونسية للبنك، والبنك القومي الزراعي، على ان تبقى الموافقة على القروض الكبيرة من مهام «البعثة الامريكية بتونس» التي انتصبت منذ سنة 1956 اما بقية الاموال فقد صرفت في تمويل الحضائر وبناء سد واد نبهانة، ومطار تونس ومعمل الحلفاء بالقصرين.

إن التدخل الامريكي في تونس سيكون هاما، لا لأنه سيزيح الامبريالية الفرنسية من موقع الصدارة فحسب ولكن لانه سيعجل ايضا في عملية استبدال الاشكال الاستعمارية القديمة بالاشكال الاستعمارية الجديدة.

هكذا اذن ستتحول تونس من مستعمرة قديمة الى مستعمرة جديدة وسيكون من نتائج هذا التحول الاجتماعية منذ السنوات الاولى، بالاضافة الى تدعم البرجوازية الكبيرة المحلية **نشوء البرجوازية البيروقراطية العميلة**، وقد كان ذلك نتيجة للسيرورة التالية. فقد ناهض النظام كل تغيير ديمقراطي لفائدة الجماهير الكادحة وخاصة منها العمال والفلاحين لتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية الا ان هروب الرأسمال الاجنبي من ناحية وضعف الامكانيات المالية من ناحية ثانية، اضطر الدولة الى التدخل اكثر فاكثر في الحياة الاقتصادية لتصبح القوة الزراعية والصناعية والمالية الاولى في المجتمع والتي ستدفع بتطور الاقتصاد التونسي في نطاق الخضوع للرأسمال الاحتكاري العالمي وخاصة منه الامريكي.

ففي **الميدان الفلاحي** ستجمع الدولة بين يديها تدريجيا 350 الف هكتارا من احسن الاراضي واخصبها وستوكل استغلالها المباشر لديوان الاراضي الدولية الذي انشىء خصيصا لذلك. كما ستتولى القيام بأعمال التجهيز الفلاحي (مقاومة الانجراف، التشجير. . . الخ) عن طريق حضائر التشغيل الممولة من قبل الولايات المتحدة الامريكية في نطاق برنامج «الاعانـة».

وفي **ميدان الصناعة والنقل** ستسيطر الدولة على الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة القومية للسكك الحديدية، كما ستساهم في رأس مال شركة صفاقس ـ قفصة بنسبة النصف، بالاضافة الى امتلاكها للشركات المحدثة بالاعتماد على القروض الامبريالية (اي الشركة التونسية الايطالية للتكرير، وشركة عجين الورق والشركة التونسية للسكر وشركة عصير الغلال وشركة الفسفاط المقوى).

وفي **الميدان المالي** ستنشىء الدولة الشركة التونسية للبنك والشركة القومية للاستثمارات والبنك القومي الزراعي، وبفضل القروض التي تحصلت عليها من الولايات المتحدة والبنك العالمي ستسهم بالقسط الاوفر من راس مال هذه المؤسسات البنكية التي ستعرف في هذه الفترة ازدهارا كبيرا سيلعب فيه القطاع الحكومي دورا هاما بفضل «الاعانات» الامريكية فالشركة التونسية للبنك وهي اهم مؤسسة بنكية للايداع، والعمليات ستتمتع الى جانب راسمالها الاصلي بصندوق متجدد ممول بواسطة «الاعانات الامريكية».

وهكذا فان الدولة ستتحول بداية من هذه الفترة الى اول مؤسسة زراعية وصناعية ومالية، وعلى هذا الاساس ستتطور فئة من البرجوازية البيروقراطية ذات طابع كمبرادوري بحكم خاصية اساسية في تطور قاعدتها المادية. ان تراكم راس مال الدولة وخاصة في الميدان الصناعي والمالي سيكون مصدره الاساسي لا الرأسمال الوطني ومصادرة املاك الشركات الاجنبية بل التمويلات الاجنبية نفسها.

ان اختيار النظام الدستوري تطوير وتعميم الرأسمالية بالاعتماد على الرأسمال الاحتكاري العالمي **سيدفع بالاقتصاد التونسي لا في اتجاه التطور المستقل بل في مدار التبعية الاقتصادية والمالية للسوق الامبريالية العالمية كما سنحاول توضيحه في الاجزاء اللاحقة، اما على المستوى الاجتماعي فان هذه الاختيارات ستشكل قاعدة لنمو وهيمنة البرجوازية الكبيرة العميلة في مجتمعنا وخاصة ظهور ونمو برجوازية الدولة، وعلى المستوى الثقافي ستتواصل التبعية. ان كل هذه المعطيات تؤكد شكلية الاستقلال الذي حصلت عليه تونس سنة 1956 والطابع المناور والخبيث للاستعمار الجديد ولخدمه.**

إن هذه الاختيارات الاستعمارية الجديدة ستعرف اول محنة لها في أواخر الخمسينات وبداية الستينات. فعلى الصعيد الاقتصادي ستفشل السياسة الليبراليه التي اعتمدها النظام لتحقيق الاهداف التي كان ينشدها (تحقيق استثمارات هامة في القطاعات المنتجة)، وسيستغل الرأسماليون الخواص التشجيعات الممنوحة اليهم للحصول على ثروات هائلة عن طريق المضاربات. اما على الصعيد الاجتماعي فان الطبقات الكادحة التي كانت تنتظر ان يحقق لها النظام مطالبها، رأت اوهامها تتبخر واتضح لها ان المنتفعين الاساسيين من «الاستقلال» ليسوا سوى الاغنياء اما هي فقد كان حظها الفقر والبؤس. فالفلاح لم ينل الارض التي طالما كافح من اجلها، والعامل جُمّد اجره والبطال ظل يعيش في الفاقة وقد زاد الوضع استفحالا الاعتداءات التي شنها النظام على الشعور الديني للجماهير من مواقع نيوكولونيالية بيروقراطية، فما ان اشرفت البلاد على نهاية الخمسينات وبداية الستينات حتى وقعت تحركات شعبية عديدة.

لم توجد اية قوة سياسية ثورية في البلاد لتستغل هذا الوضع المتأزم وتجذّر المد الجماهيري وتوجهه ضد السلطة الاستعمارية الجديدة، فالحركة اليوسفية التي اتخذت في النهاية طابع جماعة عسكرية تآمرية، قد قضي عليها لانها لم تفهم آليات النظام الاستعماري الجديد وعجزت على ان تبلور خطا وبرنامجا سياسيين مطابقين لمتطلبات الواقع.. اما الحزب «الشيوعي» التونسي فبقدر ما كان انتهازيا في المرحلة الاستعمارية، غير قادر على قيادة الحركة الوطنية، واصل، مع تركيز النظام الجديد، في نفس السياق..

فقد عقد سنة 1957 مؤتمره السادس، وتظاهر بتقديم نقد ذاتي عن الاخطاء التي ارتكبها خلال المرحلة الاستعمارية.. وكان هذا «النقد الذاتي» المزعوم، سطحيا وانتهازيا لم يمسّ الجذور الايديولوجية التي طبعت سياسة هذا الحزب خلال تلك المرحلة، وحصر المسالة في «مجرد سوء تقدير» للاوضاع العامة بالبلاد وفي العالم حيث جاء فيه ان الحزب «**اولى اهمية كبرى لتطور الاوضاع الخارجية وخاصة في فرنسا وأوكل مهمة تحرير البلاد بصفة اساسية للشعب الفرنسي**». كما اعتبر ان موقفه من البرجوازية الوطنية كان سلبيا وفسر فشله في توحيد الحركة النقابية بالنزعة المعادية للشيوعية التي قادت مؤسسي اتحاد الشغل، واقر في نهاية الامر ان «هذه الاخطاء» عزلته عن القاعدة الشعبية.

ولانه لم يقم بنقد ذاتي جذري يشمل جوهر الخط الايديولوجي والسياسي، وأنّى له ذلك وهو غريب عن الماركسية اللينينية غربة كل الانتهازيين، فان الخط الذي سيبلوره حول الاوضاع الجديدة في تونس سيكون بدوره انتهازيا ومثلما وجد الحزب «الشيوعي» خلال المرحلة الاستعمارية في سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي حيال المسالة الكولونيالية ضالته

فانه سيجد في هذه الفترة الدعم الايديولوجي اللازم من قبل التحريفيين الخروتشوفيين الذين ارتدوا عن الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وحولوه الى بلد تحريفي امبريالي اشتراكي.
لقد راجع هؤلاء نظرية الصراع الطبقي والثورة وعوضوها بنظريات انتهازية كنظرية «التحول السلمي» و«امكانية المرور الى الاشتراكية دون قيادة الطبقة العاملة» في «البلدان المستقلة حديثا»... الخ.

لقد «ألهمت» هذه «النظريات»، الحزب «الشيوعي» التونسي خطا انتهازيا، غطاه بضرورة مقاومة الدغمائية والستالينية، و«التكيف» مع الاوضاع الجديدة فلم يع طبيعة التحول الاستعماري الجديد في تونس والطبيعة الرجعية للدولة الجديدة كمعبر عن مصالح البورجوازية الكبيرة العميلة، بل اعتبر ان الطبقة الحاكمة ذات طبيعة وطنية وتقدمية وبارك «الخطوات» التي قامت بها في اتجاه «تعزيز سيادة» تونس، وحدد سياسته تجاهها على اساس «المساندة المشروطة» لها وحل النقابة التي كان كونها، ودعا منخرطيها الى الالتحاق بالاتحاد العام التونسي للشغل.

مرة اخرى اسقط الحزب «الشيوعي» التونسي من برنامجه مسألة تغيير السلطة القائمة لتخليص الطبقة العاملة والشعب بأسره من ربقة الاستغلال والاضطهاد فعوض التصدي للمشروع الاستعماري الجديد وتعرية طبيعته وتعبئة الجماهير ضده وحملها تدريجيا على مقاومته بالاعتماد على تبيان تعارض ما كانت تطمح اليه مع ما جاء به النظام الدستوري، حصر هذا الحزب برنامجه في المطالبة باجراء اصلاحات سياسية على هذا النظام مؤكدا تحوله نهائيا الى فرقة انتهازية في خدمة البرجوازية الكبيرة داخليا، والاتحاد السوفياتي خارجيا جاء في بيان المؤتمر السابع:

«المشكلة الموضوعية اليوم ليست هي القضاء على البورجوازية القومية بوصفها طبقة، وانما هي مشكلة ازالة الاحتكار السياسي الذي تحصلت عليه في ميدان قيادة الامور بواسطة حزبها، الحزب الدستوري الجديد» (1).

ويبرر الحزب «الشيوعي» هذا الموقف بان العمل على ايجاد الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة على البلاد:

«يتطلب تدخل قوى وطنية اخرى ومشاركتها مشاركة فعلية في تصريف شؤون الامة» (2).

ان استراتيجية الحزب «الشيوعي» تتمثل كما هو واضح في الوفاق الطبقي، في افتكاك كراسي في السلطة، ومشاركة الحزب الدستوري في تسيير شؤون البورجوازية، لذلك ظل التحريفيون يقدمون شهادات الولاء للبورجوازية الرجعية الحاكمة وفي المرات التي يتعرضون

لها بالنقد كان ذلك دوما من موقع «النصحاء» العارفين والغيورين على مصالح اسيادهم والطامعين في الحصول على فتات، وقد كانوا يؤكدون دائما بان نقدهم لا ينبغي ان يفهم على انه نقد سلبي او محاولة تعجيز نظام الحكم وانما هو «بحث» عن الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة على البلاد والتي يجب على كل «وطني» التفكير فيها.

وهكذا بالنظر الى غياب اية قوة سياسية ثورية على الساحة تمكنت البورجوازية من تجاوز ازمة 60 ـ 1961 بسلام، وحسمها في صلبها وستأخذ بورجوازية الدولة الامر بيدها لتبسط نفوذها.

بورجوازية الدولة العميلة تبسط هيمنتها على المجتمع (1961 ـ 1969)

إنّ فشل السياسة الاقتصادية الليبرالية في تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية لدفع التطور الرأسمالي من ناحية، وتكون طبقة من البرجوازية البيروقراطية العميلة من ناحية ثانية، سيدفع بهذه الاخيرة الى التدخل المباشر بهدف بسط هيمنتها الاقتصادية والسياسية المطلقة تحت شعارات «التخطيط» و«الاشتراكية الدستورية» و«تعايش القطاعات الثلاثة» و«الوحدة القومية» وسيكرس المؤتمر السابع لحزب الدستور المنعقد في شهر ديسمبر 1964 هذه الاتجاهات. الا أن «الاشتراكية الدستورية» لن تحسّن اوضاع الجماهير بل سيكون الهدف منها تطوير رأسمالية دولة تابعة ستدفع جماهير صغار المنتجين في الارياف والمدن والطبقة العاملة ثمنها وستكون نتيجتها الاخرى تشديد الهيمنة الامبريالية على الاقتصاد التونسي.

فبعد فترة من التردد حيث ستتركز توظيفات الدولة اساسا في ميدان التجهيزات 1960 ـ 1964) ستقرر التدخل مباشرة في الميادين المنتجة (الزراعة والصناعة) وكذلك في التجارة خاصة وان التوظيفات المذكورة بالرغم من اهميتها لم تتمكن من تشجيع الانتاج ولبلوغ هذه الاهداف ستعمل الدولة على اجبار صغار المنتجين خاصة على الدخول في جهاز تعاضدي رأسمالي خاضع لهيمنتها وارادتها المطلقة.

ففي الميدان **الفلاحي** ستعمل الدولة على تعزيز القطاع العام باسترجاع نحو 310.000 هكتار من الاراضي التي تبقت بحوزة المعمرين بمقتضى قانون 12 ماي 1964، وعلى عكس ما تدعيه السلطة لم يكن هذا الاجراء تأميما حقيقيا بل كان مجرد استرجاع تقاضى مقابله

المعمرون تعويضا كما انها ستنظم صغار المنتجين (الى حدود 30 هكتار) في تعاضديات انتاجية خاضعة لرقابتها وارادتها. ان الهدف من هذه التعاضديات سيكون مركزة وسائل الانتاج بيد البرجوازية البيروقراطية وتسخير الفلاحين لخدمتها كي تراكم اقصى ما يمكن من الارباح وستتم هذه العملية بالطرق الاكثر قسرية وفي مقدمتها **انتزاع الاراضي ثم الابقار والاغنام والمواشي من المالكين الصغار وتحويلهم فجأة الى جمهور غير مالك، مضطر لبيع قوة عمله.**

وستشمل هذه العملية بعض مئات الالاف من الفلاحين الصغار في الشمال والوسط والساحل والجنوب، وستتولى الدولة بعد ذلك ادماج جزء من هؤلاء الفلاحين (ممن لهم اكثر من 5 هكتارات) في الوحدات الانتاجية بوصفهم اجراء اما من كانوا يملكون قطعة ارض دون تلك المساحة فسيقع تهميشهم لا اكثر ولا اقل. وسيجدون انفسهم مجردين من كل مورد رزق ومهددين بالجوع. وسوف لن يبقى امامهم سوى النزوح الى المدن او الى الدول الامبريالية وليبيا بحثا عن لقمة العيش.

وعلى سبيل الذكر ففي الشمال التونسي، وعلى 462 27 فلاحا انتزعت منهم اراضيهم، تم تهميش 112 10 اي ما يعادل 6،36 بالمائة من ذلك المجموع ولم يقدم لهم اي تعويض. وحتى الفلاحون الذي وقع ادماجهم في التعاضديات ساءت حالتهم كثيرا، اذ فقدوا ما كان يوفره لهم الاقتصاد العائلي من موارد عيش واصبح موردهم الاساسي ما يتقاضونه من اجر لكن هذا الاجر كان اجر بؤس لا يتجاوز 350 مليما لليوم الواحد، يتقاضاه الفلاح على اساس انه تسبقة على الارباح السنوية لكن الفلاح لم يكن في غالب الاحيان يعمل طوال الشهر وحتى العشرة او الخمسة عشر يوما التي يشتغل خلالها لم يكن يتقاضى سوى اجر يومين او ثلاثة منها اي 700 او 1050 مليما وبعد جمع المحاصيل الزراعية وخصم عائدات الدولة يقع تسليمه كمية ضئيلة من الحبوب لا تتجاوز احيانا 100 او 200 كلغ مؤونة سنة كاملة.

ان هذه العملية التي كانت الدولة تهدف من ورائها الى تركيز الرساميل ادت بدون شك الى توسيع الاستغلال الرأسمالي في الريف، الذي يؤكده تحويل عدد كبير من الفلاحين الى أجراء وتهميش عدد كبير آخر منهم وضرب الاقتصاد العائلي وتوسيع نطاق استخدام النقد، وتطوير مكننة الفلاحة، وبهذا الصدد يمكن تقديم المعطيات التالية عن تطوّر توريد الجرارات والآلات الزراعية المحركة :

السنة :	61	63	66	68	70
العدد :	879	1702	2211	888	2747

بهذه الصورة عززت البرجوازية البيروقراطية مكانتها في الريف على حساب المنتجين الصغار الذين تفقروا وأصابهم البؤس.

اما الفلاحـون الاغنياء والملاكـون العقاريون الكبار الذين يملكون اكثر من 30 هكتار فقد تركتهم الدولة أحرارا، يستثمرون اليد العاملة الى حدود 1969. ولم تمس مصالحهم الا بصورة جزئية اذ انها حرمتهم من الاراضي التي كانوا يكترونها.

وفي **الميدان الصناعي** ستنظم بورجوازية الدولة بالاعتماد على «الاعانـات» الخارجية قطاع النسيج وتضعه تحت كلكلها وقد أنشأت في هذا المجال عدة مؤسسات صناعية مثل «سوجيكوت» (قطن) و«سوجيل» (صوف) و«ستوفيت» (كتـان) و«سوجيك» (الخياطة) التي ادمجت سنة 1966 في الشركة العامة لصناعة النسيج التي تحول مواد اولية وطنية او مستوردة (الصوف الوطني، القطن والحرير والكتـان والربو المستوردة).

ستفعل بورجوازية الدولة نفس الشيء بالنسبة لقطاع صناعة الاحذية والجلود. والى جانب تنظيم هذين القطاعين التقليديين (النسيج والجلد) ستعمل الدولة اساسا على تطوير صناعات مرتبطة في مواردها او في تسويقها بالعالم الرأسمالي الامبريالي في نطاق قروض او مساهمات. لذلك ستتطور الصناعة اساسا في ميادين الاستخراج (الفسفاط، البترول) او البضاعة نصف المصنّعة (الفولاذ والصناعة الكيمياوية وعجين الورق) او ميدان الصناعات التكميلية والتركيبية (فيرستون للعجلات، والشركة التونسية لصناعة السيارات، وتركيب الاجهزة الالكترونية والكهربائية).

وعلاوة على دور التمويلات الاجنبية واهميتها في هذه القطاعات الصناعية، فان قطاع الصناعة الاستخراجية والبضاعة نصف المصنعة التي تنتج اساسا للسوق الخارجية والصناعات التركيبية التي تخضع السوق المحلية للاحتكارات الاجنبية هو مثال على نمط التطور الصناعي في البلدان المهيمن عليها اذ من شانها ان تحول دون قيام نهضة صناعية متكاملة على اساس **تطوير صناعة ثقيلة مستقلة** اولا وقبل كل شيء، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فانها تشدد التبعية الاقتصادية ازاء البلدان الامبريالية، هذه التبعية التي تبدو جلية من خلال هيكلة الميزان التجاري، اذ تسيطر المواد الاولية والنصف مصنعة على الصادرات بينما تسيطر البضاعة المصنعة على الواردات وينجر عن هذه الهيكلة اختلال هذا الميزان بصورة مستمرة.

ولئن مكنت البرجوازية البيروقراطية نفسها من كل الوسائل للسيطرة على القطاع الصناعي فان ذلك لا يعني انها ستقضي على البرجوازية الخاصة، انها ستحاول فقط ان توجهها لصرفها عن مجال المضاربات والتجارة الى الاستثمار في القطاعات المنتجة او في

قطاعات الخدمات التي يحتاجها رأسمال الدولة والرأسمال الامبريالي، مع منحها كل التشجيعات.

فعلاوة على كون رأس مال الدولة قد وفر القاعدة التحتية (التجهيزات) التي تسمح للرأسمال الخاص بالعمل في ظروف تدر عليه بعائدات هامة، مستعملا لأجل ذلك ثروات الشعب وطاقاته، فانه قدم للخواص امتيازات جبائية واعانات فنية وامتيازات جمركية، لذلك ليس من الغريب ان تتطور مصالح البرجوازيين الخواص خلال الستينات على الرغم من الهيمنة الاقتصادية لبرجوازية الدولة. ففي الصناعات المعملية ستتضاعف الاستثمارات الخاصة بنسبة 8 مرات في الفترة الفاصلة بين 1962 و1970 (من 8،0 مليون دينار الى 6،3 مليون دينار) اما في السياحة فمن لا شيء في الفترة ما بين 1962 و1965 ستبلغ الاستثمارات الخاصة معدل 15 مليون دينار سنويا ما بين 1968 و1970، وسيبقى معظم قطاع البناء والاشغال العمومية بيد الخواص.

ومثلما دفع المنتجون الصغار في القطاع الفلاحي ثمن تركيم برجوازية الدولة للثروات، فان الشغالين سيدفعون بدورهم ثمن تطور مصالح هذه الطبقة في الصناعة والخدمات إذ جعلت الدولة من تفقيرهم والاعتداء المستمر على لقمة عيشهم سياسة تقودها. وفي هذا الاطار فانها، تحت غطاء «التقشف» التجأت الى تجميد الاجور، الامر الذي انجر عنه تدهور مستمر للاجور الحقيقية للشغالين فقد نزل الاجر السنوي للعامل من 4، 286د سنة 1962 الى 4، 279د سنة 1970، كما ان الدولة عمدت الى اثقال كاهل الاجراء عن طريق الرفع في الضرائب التي شهدت بالنسبة لبعض الفئات (الاجراء الموجودون في فئة 300 الى 480 د) ارتفاعا من معدل 5، 4 الى 62. 9 بالمائة سنة 1968 اما تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة العامة فانه مهول بين 1962 و1970. فقد ارتفعت من 769. 71 م د الى 466. 161 م د اي ما يعادل 225 بالمائة في ظرف 9 سنوات وهو ما يمثل معدل 2، 21 من الناتج القومي الخام سنويا.

وبالنسبة **للميدان التجاري** والخدمات عموما ستعيد بورجوازية الدولة هيكلته بالشكل الذي يسمح لها ببسط نفوذها عليه فقد أممت تجارة التوريد والتصدير واحتكرت التجارة بالجملة وانشأت جملة من الهياكل على المستوى الوطني والجهوي لضمان هذا الاحتكار، وفي هذا الاطار أنشىء «الديوان التونسي للتجارة» و«الديوان القومي للنسيج» و«الديوان القومي للحبوب» و«الديوان القومي للزيت» و«الشركة التونسية للتوزيع» و«الشركة التونسية لصناعة الحليب» وعلى الصعيد الجهوي ستكوّن «شركات جهوية» للتجارة، وبهذه الصفة أزيحت البرجوازية التجارية الخاصة، وهو القطاع الوحيد الذي أزيحت منه البورجوازية الخاصة لدفعها الى الاستثمار في قطاعات أخرى.

لكن صغار التجار هم الذين سيدفعون اساسا ثمن سيطرة برجوازية الدولة على القطاع التجاري، ففي 15 مارس 1968 سيقع وضع حد للتجارة الخاصة بصورة تعسفية، وبهذه الصورة سيجدون انفسهم فجأة مجردين من كل ملكية، وسيتحول جزء منهم الى اجراء، بينما سيتهمش جزء آخر وسيلتجىء العديد منهم الى الهجرة خارج بلادنا بحثا عن مورد رزق. وعلى سبيل المثال ففي تونس العاصمة ومن جملة 2000 تاجر صغير (عطار) سيهمش 700 ولن يجدوا مكانا في التعاضديات المكونة.

وبالنسبة لباقي قطاع الخدمات، ستشجّع بورجوازية الدولة القطاع السياحي بالاعتماد على التمويلات الاجنبية، فهي ستدعمه بالقروض وبالقيام بأعمال التجهيز (الطرقات، المطارات) الا ان الدولة ستتخلى تدريجيا عن هذا القطاع لفائدة الخواص، اذ ستصبح مساهمتها 10 بالمائة فقط سنة 1969 بعدما كانت تساوي 90 بالمائة سنة 1962، وستقدم الدولة للخواص تشجيعات كبيرة للاستثمار في القطاع السياحي، فعلاوة على الامتيازات الممنوحة لأرباب الصناعات سيتحصل اصحاب المشاريع السياحية على اعانات مادية لشراء التجهيزات وعلى تسهيلات جبائية جد هامة استغلوها للاستثراء الفاحش والسريع على حساب الطبقات الكادحة، لان التشجيعات المقدمة اليهم من ثمرة جهد هذه الطبقات وقد تم امتصاصها منها عن طريق استغلال فائض القيمة والاداءات والضرائب وتجميد الاجور.

وهكذا فان برجوازية الدولة الرجعية ستتمكن في نهاية الستينات من السيطرة الكاملة على القطاعات الحيوية في الزراعة والصناعة والتجارة اما عن طريق القطاع العام او عن طريق النظام التعاضدي الخاضع لرقابتها التامة وادارتها المباشرة.

ومع سيطرة برجوازية الدولة ستشتد الهيمنة الامبريالية على بلادنا، لان هذه البرجوازية اعتمدت، لتحقيق سيطرتها، على الرأسمال الامبريالي الذي وجد فيها الطبقة التي ستمكنه من توثيق البلاد بألف قيد وقيد، فخلال النصف الاول من الستينات ستتضاءل كثيرا مظاهر الاستعمار المباشر لتحل محلها اشكال استعمارية جديدة، فالدولة ستستعيد عن طريق الشراء معظم ما تبقى من اراض بحوزة المعمرين كما انها ستعيد شراء المناجم وتنشىء الديوان القومي للمناجم سنة 1962 والشركة التونسية للتوسيع المنجمي سنة 1965، وعلاوة على ذلك فانها ستشتري شركات بأكملها او جزءا منها (بناروبا) وستصبح معظم البنوك صاحبة شخصية قانونية تونسية، لكن كل ذلك لم يكن سوى امر شكلي.

ان كل سياسة برجوازية الدولة ستندرج ضمن الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة التي تتزعمها الولايات المتحدة الامريكية، فـ «كيندي» سيبلور منذ حصوله على الرئاسة مشروعا لبسط نفوذ امبرياليته على العالم وسيشكل التوجه الى البلدان التي حصلت على استقلالها

الشكلي احدى النقاط الهامة في هذا المشروع. فمن اجل تطوير الرأسمالية في هذه البلدان وتحقيق قاعدة صلبة لتدخل الرأسمال الامبريالي الخاص، سيتدخل الرأسمال الاحتكاري الامبريالي للدولة والمؤسسات المالية الكبرى مثل البنك الدولي لمعاضدة دول تلك البلدان وجعلها الجهاز المنفذ لتدخلها بالنظر لضعف الرأسمال المحلي الخاص، وفي هذا الاطار ستدفع بهذه الدول الى التخطيط لكيفية وضع تلك القاعدة للتدخل الامبريالي، وسيكون النظام التونسي من الانظمة الاوائل التي ستنساق وراء المشروع الامبريالي الامريكي، اذ سيستغل بورقيبة زيارته سنة 1961 الى الولايات المتحدة الامريكية ليعرض على كيندي مشروع آفاق العشرية التي ستلقى منه كل تأييد.

ان اهم شكل للهيمنة الاستعمارية الجديدة في ظل سيطرة برجوازية الدولة سيكون بدون شك **تصدير الرساميل** الذي سيتخذ اشكالا عدة : قروض عمومية وخاصة و«هبات»، ومساهمات، ستشكل في مجموعها اكثر من 50 بالمائة من مجمل الاستثمارات التي وقعت في هذه الفترة. فقد بلغ التمويل الاجنبي بين 120 و130 م د من مجموع 240 الى 250 م د، فيما بين 1962 و1964 و320 الى 330 م د،1965 ـ 1968 (تخصم منها 75 م د لتسديد الديون) من اصل 500 م د استثمارات في هذه الفترة وبالنسبة لما بين 1965 ـ 1969 فقد كانت نسبة التمويل الاجنبي كما يلي :

الاستثمارات 1965 ـ 1969 (الارقام بالمليون دينار)

السنة			«الاعانات الاجنبية»		
السنة	الجملة	الادخار القومي	الخام	التسديد	الصافي
1965	138	54،2	99،1	8،8	90،3
1966	132	68،4	71،7	15،7	56
1967	126	57،6	87،6	23،3	64،3
1968	118	80	29،5	25،4	44،1
1969	143	89،9	88	26،6	62

وسيستأثر الرأسمال الاحتكاري للدولة بالمرتبة الاولى في عملية الاقراض هذه عن طريق «القروض العمومية» اذ ستبلغ مساهماته 40،4 بالمائة من جملة القروض، يليه الرأسمال الخاص بنسبة 26،7 بالمائة ثم «الهبات» بنسبة 19،9 بالمائة فالمساهمات بنسبة 10،9

بالمائة. واذا اخذنا بعين الاعتبار المصدر العمومي «للهبات»، ولبعض المساهمات فمن الواضح ان حصة الرأسمال الاحتكاري للدولة ستتدعم.

ليست كل هذه القروض عملية «احسان» او «مساهمة» في «تطوير» الاقتصاد التونسي، فبواسطتها يخضع الامبرياليون الاقتصاد التونسي ويكيفونه قطاعا قطاعا حسب مصالحهم، فهذه القروض بمختلف مصادرها مقيدة بشروط تحدد كيفية استعمالها، وخاصة نوعية المشاريع التي **ستوظف فيها ومصدر التجهيزات التي سيقع اشتراؤها، وتصل الشروط في العديد من الاحيان الى تحديد حتى جنسية وسيلة النقل التي ستستعمل لنقل تلك التجهيزات.**

لذلك فان رؤوس الاموال هذه ستوجه اساسا الى تمويل المشاريع التي تهتم بها الاحتكارات الامبريالية سواء منها المتعلقة **بنهب المواد الاولية او بتسويق البضائع او التي تسمح لهذه الاحتكارات بجني ارباح طائلة او بانشاء القاعدة التحتية لتسرب الراس مال الخاص** الخ.. وفي كلمة فان رؤوس الاموال هذه ليس هدفها اعانة البلد المقترض على الاستقلال وانما تعميق ربطه بالبلدان الامبريالية والسوق الرأسمالية العالمية بشكل يصبح فيه ذلك البلد عاجزا عن الاستغناء عنها، وهو ما حصل فعلا لتونس نتيجة السياسة الخرقاء المعادية للوطن التي ينتهجها نظام بورقيبة.

ففي الفلاحة سيتولى «البنك العالمي للانشاء والتعمير» (البيرد) الاشراف على عملية نهب الفلاحين وذلك بواسطة تحكمه في تمويل التعاضديات وتحديد شروط تكوينها.. وفي الصناعة التي بلغت فيها نسبة الاستثمارات الاجنبية 66٪ فيما بين 1960 و1970 ستوجه رؤوس الاموال الامبريالية الى قطاعات التنقيب عن النفط والمناجم والصناعات التركيبية والبضائع شبه المصنعة، كما ستوجه الى انشاء الموانى وتطوير شبكة السكك الحديدية والطرقات، وفي الخدمات ستوجه الى القطاع السياحي والقطاع البنكي.

ان الهدف الدائم للامبريالية من وراء تصدير الرساميل واخضاع الاقتصاد التونسي لمصالحها هو الحصول على اقصى ما يمكن من الارباح، وقد كانت القروض الممنوحة الى تونس مصدرا للحصول على فوائض كبيرة بالاضافة الى المرابيح التي تحصل من خلال بيع التجهيزات بنفس تلك القروض وكذلك من خلال نهب المواد الاولية، فقد كانت القروض العمومية تمنح بفوائض هامة. اما فائض القروض المسندة من قبل البنك العالمي وفرعيه (SFI) (السفي) و(آ، اي، د) فيتراوح بين 6 و25،7 بالمائة، وتتراوح فوائض القروض الخاصة بين 5 و10 بالمائة، وتصاعدت نسبة الفائض العائد من التمويلات الاجنبية خلال الستينات الى ان بلغت سنة 1968 3،26 بالمائة من قيمة صادرات تونس :

نسبة عائدات الديون الخارجية من صادرات البضاعة والخدمات

السنة :	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69
النسبة :	4	3،8	6،8	17،7	18	21،1	26،6	25،3		

وعلى عكس ما كان يدعيه النظام الدستوري من ان اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية مسألة وقتية الهدف منها تنمية الاقتصاد التونسي حتى يصبح في غير حاجة الى «الاعانات» الخارجية شهدت الديون خلال الستينات ارتفاعا مطردا بلغ فيها بين 1962 و1970 نسبة 395 بالمائة (5، 81 م د سنة 1962 و1، 322 م د سنة 70). اما اذا نظرنا الى هذا التداين في علاقة بالناتج الداخلي الخام فإن الديون التونسية شكلت 1، 22 بالمائة من ذلك الناتج سنة 1961 واصبحت تشكل 5، 43 بالمائة منه سنة 1970 . ان هذه الارقام والنسب لبليغة ولا تستحق مزيدا من التحليل. انها دليل واضح على التبعية الكبيرة التي اضحى عليها الاقتصاد التونسي، وترجع المسؤولية في ذلك الى البرجوازية التونسية العميلة وعلى راسها في هذه الفترة الشريحة المهيمنة على السلطة اي برجوازية الدولة.

ان الواجهة الاقتصادية الاخرى التي ستكون شاهدا على التبعية هي الميدان التجاري. ان الدول الامبريالية لا تصدر رساميلها الا لمزيد ربط البلاد الموردة لها بالسوق الرأسمالية العالمية وفرض تقسيم للعمل عليها يبقيها مصدرا للمواد الاولية والخدمات وسوقا مستهلكة لبضاعة الدول الامبريالية. وفي هذا الاطار فان الرساميل المقرضة تعود في اغلب الاحيان الى هذه الدول كثمن للبضائع التي تشترط على المقترض اقتناءها بتلك القروض، او انها تكون وسيلة ليفرض بها على المقترض بيع بضاعته للدول الامبريالية لتسديد الديون وينجر عن هذه الوضعية ان القسط الاوفر من المعاملات التجارية للدول المهيمن عليها يكون مرتبطا بعدد قليل من الدول الامبريالية وفي نفس الوقت تشكل المواد الاولية النصيب الاوفر من صادرات تلك الدول والبضاعة المصنعة القسم الاكبر من وارداتها. ان التبادل اللامتكافىء يمثل في ظل الاستعمار الجديد مصدرا آخر بالنسبة للامبريالية لجني ارباح طائلة.

ان الميزان التجاري التونسي في الستينات نموذج لهذه العلاقات التجارية بين الدول الامبريالية والدول المولّى عليها فقد كانت تجارة تونس مع الولايات المتحدة وثلاثة بلدان أوروبية هي فرنسا وايطاليا والمانيا تمثل سنة 1962 اي ست سنوات بعد الاستقلال المزعوم 5، 78 بالمائة من صادرات البلاد و1، 74 بالمائة من وارداتها وتطورت سنة 1970 اي 14 سنة بعد هذا «الاستقلال» الى 1، 68 بالمائة من وارداتنا و7، 54 بالمائة من صادراتنا.

اما بالنسبة لهيكلة الميزان التجاري فقد تطورت في نفس المدة على النحو التالي :

المــواد	الــــواردات		الصــــادرات	
المواد الغذائية	القيمة (م د)	النسبة (مائة)	القيمة (م د)	النسبة (مائة)
سنة 62	20،9	23	29،3	60
سنة 70	34،5	21،5	25،4	26،5
المواد الاولية نصف المصنعة				
سنة 62	28،8	31،6	18،5	38
سنة 70	66	41،2	68	69،9
المواد المصنعة				
سنة 62	41،2	45	6،8	1،8
سنة 70	59،9	38،3	3،4	3،6

وهكذا فان المواد الزراعية والمواد الاولية ونصف المصنعة شكلت 98 بالمائة من صادرات تونس سنة 1962 و5،96 بالمائة سنة 1970 ، وما تضاؤل نسبة المواد الزراعية بالنسبة للمواد الخام ونصف المصنعة الا نتيجة لتطور تصدير البترول من ناحية والصناعات التي تعمل للتصدير من ناحية اخرى مثل عجين الحلفاء، اما التغيير الذي نلاحظه في الواردات بين نسبة المواد المصنعة والمواد الخام ونصف المصنعة فهو ناتج عن تطور الصناعات التركيبية والتكميلية (مثل صناعة السيارات واجهزة الراديو والتلفزة. . . الخ) وهو في حد ذاته دليل على التطور الرأسمالي الاستعماري الجديد الذي عرفته بلادنا في هذه الفترة، وبالنسبة للصادرات فهذه تركيبتها الداخلية بملايين الدينارات بالنسبة لسنوات 1965 ـ 1970 :

السنة	1965	1966	1967	1968	1969	1970
المواد الغذائية	25،7	32،3	24،4	24،6	23،9	22،3
الجملة بدون تفصيل :						
المواد الخام						
نصف المصنعة :						
الفسفاط الخام	11،4	12،5	12،5	12،2	9،2	10
الحديد الخام	3،1	2،1	2،4	2	1،7	1،5
الرصاص ومستخرجاته	2،4	1،8	1،4	1،6	2،2	3،3
معادن متنوعة	0،8	0،9	1	0،6	0،8	0،7
البترول الخام	—	4،2	10،5	14،1	12،2	22،5
فسفاط مقوى	8،6	5،2	11،2	10	8،2	8،5
هيبار فسفاط	1،1	0،6	0،1	0،2	0،5	0،3
قضبان الحديد	—	—	0،4	1،8	2	3،3
عجين الحلفاء	1،1	1،8	1،8	1،7	1،9	1،9
جملة هذه المواد	28،5	30،2	42،8	44،8	48،3	53،5
بقية الصادرات	8،7	11	11،2	13،4	13،8	14،2
جملة الصادرات	62،9	73د5	78،4	82،8	87	90

ونتيجة لهذا التقسيم الامبريالي للعمل ولعلاقات التبادل غير المتكافئة فان عجز الميزان التجاري التونسي سيتطور على النحو التالي بملايين الدنانير :

السنة : 1960 1965 1970

القيمة : 30 66،2 64،2

وبالطبع فان هذا العجز المتفاقم لا يمكن ان يسدّه الا مزيد من توريد الرساميل الامبريالية وهكذا فان **توريد الرساميل يخلق عجزا تجاريا والعجز التجاري يدفع الى المزيد من التوريد وهذا هو شرك التبعية المالية والتجارية الذي وقعت فيه تونس بحكم الاختيارات الطبقية الرجعية للبرجوازية المحلية.**

تناولنا الى حد الان الهيمنة الامبريالية على تونس بوجه عام ومن الضروري ان نقف الان على جانب خصوصي منها يتمثل في تعاظم الهيمنة الامريكية. لقد سبق ان اشرنا الى العلاقات المبكرة التي ربطها بها الحزب الدستوري عندما تأزمت علاقته مع الامبريالية الفرنسية، فأغدقت عليه القروض وجذبته شيئا فشيئا في فلكها، وستتطور الهيمنة الاقتصادية الامريكية في الستينات لتصبح الامبريالية الامريكية على راس الدول المهيمنة

على تونس من ناحية التدخل المالي. وهذه بعض الارقام عن القروض العمومية الموجهة لتونس فيما بين 1962 و1970 بملايين الدنانير :

الولايات المتحدة :	132،9 م د	52،2 بالمائة من المجموع
المؤسسات المالية الدولية الخاضعة لأمريكا (البيرد وAID) :	22،8 م د	9 بالمائة من المجموع
فرنـــسا :	22،5 م د	8،8 بالمائة من المجموع
ايطاليـــا :	22،3 م د	8،7 بالمائة من المجموع
الكـــويـــت :	20،9 م د	8،2 بالمائة من المجموع
ألمانيا الغربية :	11،7 م د	6،6 بالمائة من المجموع
البلدان التحريفية :	8،1 م د	3،2 بالمائة من المجموع
الســـويـــد :	2،8 م د	1،1 بالمائة من المجموع
هولانـــدا :	2 م د	0،8 بالمائة من المجموع
الدانمـــارك :	1،6 م د	0،6 بالمائة من المجموع
كنـــدا :	1،1 م د	0،4 بالمائة من المجموع
البـــاد (BAD) :	0،6 م د	0،2 بالمائة من المجموع
بريطانيا العظمى :	0،1 م د	0،03 بالمائة من المجموع

ان هذه الوضعية جعلت من الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات الخاضعة لها تحتل في ديسمبر 1970 المرتبة الاولى في قائمة دائني تونس بمبلغ مقداره 280،050 مليون دولار تليها فرنسا بمبلغ مقداره : 179.337 مليون دولار.

وهكذا يتبين ان الولايات المتحدة الامريكية تأتي في صدارة الدول المهيمنة على بلادنا ماليا وبالتالي اقتصاديا. كما يتبين ان فرنسا تأتي في المرتبة الثانية. ويتضح من خلال الارقام المذكورة ضعف حضور الكتلة الامبريالية الاشتراكية الذي يتجاوز ثلث التمويلات الكويتية بقليل.

ويتخذ التدخل المالي الامريكي اشكالا متنوعة ومختلفة، مثل «المساعدات الغذائية» (زيت الصوجا والحبوب) و«المساعدات الثقافية» (بناء كلية الحقوق، ومركز الدراسات والابحاث الاجتماعية ومعهد بورقيبة للغات الحية، ومدارس المحاسبين. . .) و«المساعدات الفنية» (كان اجر الخبراء الامريكيين يصل احيانا الى 40 بالمائة من تكاليف المشروع) و«المساعدات الاجتماعية» (حضائر الشغل والتنظيم العائلي) كما يأخذ شكل «القروض المشروطة» (التي يبرز مفعولها في احتلال الميزان التجاري التونسي) وهذه «المساعدات» والقروض تتم اما عن طريق الاتفاقيات الحكومية او بين الرسميين التونسيين وممثلي البنوك والمؤسسات الدولية (البيرد، وغيره) وهي توجه مباشرة اما للحكومة او للمؤسسات التونسية

مثل البنك المركزي والشركة التونسية للبنك، والشركة القومية للاستثمارات والديوان القومي للسياحة و«كوفيتور» والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه ومختلف الدواوين مثل ديوان الصيد البحري والموانىء . . . الخ . ويمكن القول ان التدخل الامريكي يتم اساسا بواسطة الرأسمال الاحتكاري للدولة.

هذا على المستوى المالي، اما على المستوى التجاري، فان دور الولايات المتحدة في تصدير البضائع الى تونس تطور باطّراد، فقد بلغت قيمة هذه البضائع 9، 16 بالمائة من الواردات الجملية مما جعل الامبريالية الامريكية تتقدم ايطاليا والمانيا مجتمعين الا انها تأتي في المرتبة الثانية بعد فرنسا اما الصادرات التونسية تجاه الولايات المتحدة فهي ضئيلة جدا وهذه بعض الارقام بالنسبة للفترة الفاصلة بين 1965 و1970 بملايين الدنانير :

التـــوريـد

البلدان	1965	1966	1967	1968	1969	1970
الولايات المتحدة :	20،9	21،5	34،8	23،3	28،2	27،1
السوق الاوروبية المشتركة :	76،2	72،3	69،2	65،7	77،7	91،9
غيرهـا :	15،7	17،1	12،5	11،6	15،8	26،4

التصـــديـر

البلدان	1965	1966	1967	1968	1969	1970
الولايات المتحدة :	1	1	2،2	1،5	0،8	0،9
السوق الاوروبية المشتركة :	34،2	44،7	43،4	41،2	50،4	57،3
غيرهـا :	14،2	10،3	14،3	14،4	14	12،9

تثبت هذه المعطيات ان استراتيجية الاستعمار الجديد مكنت الامبريالية الامريكية من فرض هيمنتها الاقتصادية على بلادنا في الستينات وهذه الهيمنة هي التي ستشكل القاعدة المادية للتبعية السياسية «للعالم الحر» اي العالم الرأسمالي التي كان يتغنى بها النظام الدستوري في تلك الفترة، وفي الوقت الذي تثبت فيه هذه الارقام أن الولايات المتحدة افتكت المرتبة الاولى في صف الدول الامبريالية المهيمنة على بلادنا، فان الدول الغربية

الاخرى وخاصة منها فرنسا مازالت تحتفظ بالكثير من المصالح في تونس ففرنسا تحتل المرتبة الاولى من حيث تصدير البضائع اليها والمرتبة الثانية من حيث تصدير الرساميل هذا التصدير الذي يدر سنويا قرابة العشرين مليون دينار من الفوائض على الطغمة المالية في البلدان الامبريالية.

نستنتج من كل ما سبق ان السياسة الاقتصادية للنظام الدستوري وشريحة برجوازية الدولة المهيمنة خلال الستينات، معادية للشعب والوطن لذلك ليس من باب «الدغمائية» او «التطرف» ان توصف هذه الشريحة والنظام بأكمله بالعمالة للامبريالية الغربية عموما وللامبريالية الامريكية على وجه الخصوص.

ان هذه السياسة الاقتصادية الرجعية ما كان لها ان تفرض على الطبقات الكادحة بغير الوسائل القهرية، لذلك تميزت الستينات على المستوى السياسي بتصعيد القمع ضد هذه الطبقات وضد كل تعبيرة سياسية مخالفة للحزب الحاكم، والغرض من ذلك هو احكام القبضة على الشعب لامتصاص اقصى ما يمكن من الارباح. ان الستينات ستشهد في نهاية الامر تركز **الفاشية الدستورية ونهاية بعض مظاهر الليبرالية السياسية التي عرفتها البلاد مباشرة على اثر حصولها على استقلالها الشكلي والتي كانت مرتبطة بموازين القوى انذاك.**

لقد شددت السلطة سيطرتها على المنظمات الجماهيرية وحولتها بمقتضى مقررات مؤتمر حزب الدستور المنعقد في عام 1964 الى مجرد هياكل من هياكله، وازيحت من الاتحاد العام التونسي للشغل العناصر التي كانت تعارض هيمنة برجوازية الدولة من موقع الدفاع عن الرأسمال الخاص مثل الحبيب عاشور الامين العام للاتحاد انذاك، كما ان الحزب الدستوري خلق الى جانب المنظمات الموجودة أطرا اخرى جديدة تابعة له لاحكام تأطير الجماهير وضرب كل نزعة استقلالية لديها حتى ولو كانت ذات طابع نقابي اصلاحي وفي هذا الاطار كونت «الشعب المهنية» في المؤسسات لتأطير العمال والشبيبة المدرسية لتأطير التلاميذ ومكتب الطلبة الدستوريين لتدجين الحركة الطلابية.. واستخدمت كل الوسائل البوليسية والعسكرية لقمع ادنى تحرك جماهيري ولو من اجل الزيادة في الاجر.

وقد كان احمد بن صالح، رمز سياسة الستينات، يعلل ذلك القمع بضرورة صيانة «الاشتراكية» من «اعدائها» وبانه لا داعي للاضرابات من اجل المطالب المادية مادام الاقتصاد قد اصبح في «خدمة الطبقات الكادحة» لذلك ووجه سكان برج سيدي علي الرايس بالدبابات حين رفضوا الانصياع للسلطة، وكذلك الامر بالنسبة لفلاحي مساكن والوردانين (1968) والهوارية (69) وغيرها.

وفي نفس هذا الاطار امتدت يد القمع الى مختلف الحريات الديمقراطية لفرض احتكار

الحزب الدستوري للحياة السياسية. ففي جانفي 1963 حظر الحزب «الشيوعي» التونسي، الحزب القانوني الوحيد آنذاك وصودرت صحافته، على الرغم من انه لم يكن يشكل اي خطر على النظام القائم، بل كان يسانده في الجوهر كما قمعت بشدة منظمة «**تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي**»، التي عرفت باسم جريدتها المركزية «**آفاق**» (وقد تأسست سنة 1963)، وذلك في نطاق محاكمة كبيرة (1968) كونت بمناسبتها محكمة امن الدولة التي وصلت احكامها الى 14 سنة ونصف سجنا بالنسبة لبعض الرّموز، ولم تسلم بعض الفرق القومية (البعثيون اساسا) من هذه الحملات القمعية، فقد اوقف العديد من مناضليها في نفس الفترة مع مناضلي «آفاق» وحوكموا في اوائل سنة 1969.

هكذا اذن مارست برجوازية الدولة القمع الفاشي على المستوى السياسي وقد اتخذت من الديماغوجيا «الاشتراكية» غطاء لاخفاء طبيعة هذا القمع الرجعية، الذي كان مسلطا على العمال والفلاحين والشباب المثقف الطلابي والتلمذي والاساتذة وعلى الحركات السياسية المعارضة.

وقد كانت السياسة الخارجية للنظام الدستوري في نفس الفترة امتدادا للسياسة الداخلية الرجعية، فالهيمنة الاقتصادية الغربية وخاصة الامريكية ستولد تبعية سياسية مفضوحة للعالم الامبريالي الغربي وقد كان بورقيبة ووزراؤه يتباهون بتبعية تونس للعالم الحر، ومن هذا الموقع كونوا بوقا للسياسة الامبريالية لهذا العالم.

تميزت الستينات على مستوى دولي بتصعيد الاعتداء الوحشي الامريكي على شعوب العالم وخاصة منها الشعب الفيتنامي. ففي عام 1965 تم انزال امريكي كبير في هذا البلد (500 الف جندي) ووسعت رقعة العمليات البربرية ضد جمهورية الفيتنام الشمالية تحت غلاف «الدفاع عن الحرية والديمقراطية»، فكان النظام التونسي من بين الانظمة القليلة في العالم التي ساندت بصورة مفضوحة هذا العدوان ووصلت الوقاحة بوزير الخارجية انذاك الحبيب بورقيبة الابن الى التصريح بان الحدود الامريكية تقف في الخط 37 (الخط الذي يفصل بين شطري الفيتنام المحرر والمستعمر).

كما كانت القضية الفلسطينية من بين المحاور البارزة في الوضع الدولي في هذه الفترة، وكانت الامبريالية الامريكية والكيان الصهيوني على وجه الخصوص يحاولان كسر شوكة الانظمة البرجوازية القومية في بعض البلدان العربية (الناصرية في مصر والبعثية في سوريا) وقهر حركة التحرر العربية واخضاع كامل الوطن العربي لارادتهما قصد مواصلة نهب خيراته وثرواته، وقد وجدت الامبريالية الامريكية في النظام الدستوري وعلى راسه بورقيبة اداة لتمرير مشاريعها المعادية للعرب، فكانت الدعوة الى الاعتراف بالكيان الصهيوني والقبول

بتقسيم 1948 محور الحملة الدعائية التي قام بها بورقيبة في رحلته سنة 1965 عبر العديد من الاقطار العربية الشرق اوسطية، الامر الذي حدا برئيسة حكومة الكيان الصهيوني انذاك غولدا ماير الى دعوته لزيارة تل ابيب والحديث معه من اجل جر بقية الانظمة العربية على مواقفه.

وكان النظام الدستوري بوقا ايضا للسياسة الامريكية والغربية عموما في افريقيا، فقد كان بورقيبة في كل جولاته الافريقية التي قادته الى العديد من البلدان (ساحل العاج، ، ، الخ) يتباهى بكونه اختار المعسكر الغربي ويدعو الانظمة الافريقية الى اخذ المثال عنه والى التصدي بصورة نشيطة «للخطر الشيوعي».

وهكذا فقد كانت سياسة الستينات الداخلية والخارجية رجعية على طول الخط، لذلك كان من البديهي ان لا تؤدي الى تلبية مطامح الطبقات الكادحة وان لا تحظى برضاها وان تلقى منها مقاومة عنيدة ستحكم عليها بالفشل الذريع.

وبالفعل آلت سياسة برجوازية الدولة الى ازمة اقتصادية واجتماعية حادة في نهاية الستينات تحولت الى أزمة سياسية في سبتمبر 1969.

لم تتمكن هذه البرجوازية على المستوى الاقتصادي من تحقيق التنمية، بل أدّت سياستها الى تعميق تعطل القوى المنتجة، فما يسمى بالناتج القومي الخام في الاقتصاد البرجوازي لم يسجل في هذه الفترة الا تطورا نسبيا قدر بـ 5، 3 بالمائة بالرغم من تطور صناعة الاستخراج البترولية بينما تطور عدد السكان بنسبة 8، 2 سنويا ـ رغم سياسة تحديد النسل التي كانت تشترطها الولايات المتحدة مقابل «اعانتها» الغذائية. وسجل الانتاج الزراعي ركودا وتأخرا كبيرين خلال الستينات، فالوحدات الانتاجية التي تكونت فشلت فشلا ذريعا اذ عدا 3، 8 ٪ منها كان مردودها الاقتصادي يساوي او يفوق 1 فان البقية الباقية كان مردودها اقل من 1 بل ان مردود 34 بالمائة منها كان اقل من 5، 0، وبصفة عامة فان القيمة المضافة لـ 4، 75 بالمائة من تلك الوحدات كانت سلبية، وكان من نتائج هذا التدهور في الانتاج الفلاحي ان نقص الاستهلاك الغذائي للمواطنين بنسبة 5، 1 بالمائة، وبالطبع فان هذا الرقم الذي تقره الاحصائيات البرجوازية لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في نقص الاستهلاك الغذائي بالنسبة لمختلف الطبقات الشعبية التي دفعت من جسمها ومن قوتها ثمن هذه السياسة الاستعمارية الجديدة كما كان من نتائج هذا الفشل ايضا ان تحولت تونس من بلد مصدر للحبوب حتى أوائل الستينات الى بلد مورد لها، الامر الذي زاد في تبعيتها الغذائية.

ان التعطل الذي اصاب القوى المنتجة في الريف، انما سببه الاساسي نمط الاستغلال الرأسمالي الوحشي الذي كان ضحيته الفلاحون الفقراء والضعفاء كان هؤلاء يكدون ويكدحون دون ان تعود اليهم ثمرة عملهم التي كانت ترجع في معظمها الى البرجوازية البيروقراطية والدول الامبريالية المقرضة لرؤوس الاموال وكان الفلاحون الذين تحولوا الى اجراء لا يجدون اية لذة في العمل، بل انهم كثيرا ما كانوا يلتجئون الى قتل اغنامهم وابقارهم وماشيتهم حتى لا تنتزعها منهم برجوازية الدولة كما كانوا يلقون بالمواد الكيمياوية في الاودية منتظرين ساعة فشل هذه السياسة وعودة اراضيهم اليهم . . وبالاضافة الى هذا حكمت سياسة «التعاضد» على الالاف من الفلاحين بالتهميش ومغادرة الريف، كما ان معظم قطع الارض الصغيرة التي انتزعت منهم لم يقع استثمارها وتركت بورا.

اما على المستوى الاجتماعي، ففي الوقت الذي اثرت فيه بورجوازية الدولة اثراء فاحشا نتيجة تصرفها غير المراقب في رأسمال الدولة والانتاج الصغير الذي وضعت عليه يدها، وفي الوقت الذي اخذت فيه هذه السياسة تدر فوائدها على الطغم المالية في البلدان الامبريالية انتشر البؤس والفاقة في صفوف جماهير الفلاحين بل واصبح شبح المجاعة يخيم على اريافنا في نهاية الستينات، وفي المدن تدهورت المقدرة الشرائية للعمال نتيجة تجميد الاجور وارتفاع الاسعار كما ساءت حالة التجار الصغار الذين التحق عدد هام منهم بجيش العاطلين عن العمل.

وهكذا فان سياسة تعميم الرأسمالية الخاضعة للامبريالية التي استهدفت الانتاج الصغير والتجارة الصغيرة والعمال قد أدت عموما الى تفاقم البؤس في صفوف الشعب وتراكم الثراء الفاحش بالنسبة لبرجوازية الدولة وكبار البرجوازيين الخواص الذين تلاءموا الى حد ما مع الوضع الجديد وازدهرت اوضاعهم خاصة في ميادين البناء والسياحة والنقل والعمليات البنكية هذا على المستوى الداخلي، اما على المستوى الخارجي فقد ادت هذه السياسة كما راينا آنفا الى تشديد الهيمنة والاستغلال الامبرياليين والى اتباع سياسة الولاء الاعمى للسياسة الامبريالية العدوانية للدول الممولة وخاصة منها الولايات المتحدة.

ناهض الشعب التونسي هذه السياسة الاستغلالية الاستعمارية الجديدة، فقاوم الفلاحون سياسة التفقير التي كانوا ضحيتها بشتى الوسائل السلبية (منها بيع ممتلكاتهم او تحطيم وسائل انتاجهم وذبح او تهريب حيواناتهم الى المناطق التي لم يدخلها التعاضد) والايجابية اذ اخذ الفلاحون ينتظمون ويتسلحون (الروحية) ويهاجمون مخازن الحبوب (باجة) الى ان انتهى الامر الى قيام تحركات فلاحية واسعة والاشتباك مع القوات المسلحة (الوردانين والهوارية).

اما في المدن، فان الحركة الطلابية وحركة الشبيبة المثقفة هما اللتان اخذتا صدارة النضال الديمقراطي والمعادي للامبريالية (مظاهرات 5 جوان 1967 ـ مظاهرات 1968) والى جانب الفلاحين والشباب الطلابي والتلمذي فقد تصدى جيش البروليتاريا الرثة الذي غصت به المدن نتيجة تفقير البوادي والارياف الى سياسة الاضطهاد والاعتداء والتضييق (احداث برج سيدي علي الرايس).

وبالاضافة الى هذا الوضع المتفجر بين الشعب والنظام الاستغلالي، اخذت الازمة تتسرب الى صفوف الطبقات الحاكمة نفسها وبصفة اساسية بين البرجوزازية البيروقراطية والبرجوازية الخاصة التي رات مصالحها مهددة من قبل هذه الشريحة التي كانت تريد بسط نفوذها الاقتصادي بصفة مطلقة، وقد بدات بالفعل تطول يدها منذ بداية سنة 1969 الى مصالح البرجوازية الزراعية الخاصة التي قررت السلطة ادماج ممتلكاتها في اطار النظام التعاضدي فدب الذعر في صفوف كبار البرجوازيين الخواص واخذوا يعبرون عن عدم رضاهم عن السياسة المتبعة. وقد كان بعض ممثليها في السلطة (أحمد المستيري) قد انسلخ منذ سنة 1968، وهكذا تفجرت الازمة من فوق ايضا، وسعت البرجوازية الخاصة الى استغلال النضالات الشعبية لتوظفها في صراعها مع برجوازية الدولة، حتى ان بعض الملاكين الكبار في بعض الجهات (كالساحل) حرضوا اكثر من مرة الفلاحين الصغار على التمرد وقد لعبت الدول الامبريالية والبنك الدولي دورا هامّا في هذا الاطار، فامام الفشل الذريع للبرجوازية البيروقراطية، ومخاطر الانفجار الشعبي الذي من شأنه ان يهدد المصالح الامبريالية، وبعد ان تحققت بنية تحتية يمكن للممولين الخواص المحليين والاجنبيين ان يستغلوها ضغط البنك الدولي، وخفض في تمويلاته في سنة 1968، وفي السنة الموالية (1969)اوقفها تماما، مقدما تقريرا يبرر فيه موقفه هذا بفشل سياسة البرجوازية البيروقراطية وعلى اساس هذا التقرير، سيتمكن ممثلو البرجوازية الكبيرة الخاصة (امثال المصمودي رجل فرنسا، ونويرة ووسيلة بورقيبة. . . الخ) من فرض العودة الى نظام اقتصادي ليبرالي واقصاء احمد بن صالح من وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط ثم من الحكومة تماما.

كانت الحالة التي عاشتها البلاد في أواخر الستينات حالة انفجارية فقد كانت الازمة مزدوجة : ازمة في القاعدة حيث كانت الجماهير غير مستعدة للعيش كما في السابق وبدات تعبر عن ذلك في شكل تحركات اخذت في بعض الاحيان صبغة عنيفة، وازمة في القمة حيث كانت السلطة غير قادرة على ان تحكم كما في السابق ومجبرة على اجراء تغييرات في سياستها، وقد تولد عن ذلك صراعات حادة اخذت طابعا تناحريا بين مختلف الفرق

البرجوازية انتهت بازاحة البرجوازية البيروقراطية من مركز القيادة. وهكذا كانت البرجوازية الخاصة هي المنتفع الرئيسي من الازمة.

وفي الحقيقة ما كان هذا ليحصل لولا الطابع العفوي الذي ميز الحركة الجماهيرية ولولا غياب قوة ثورية قادرة على استغلال الوضع ورسم التكتيكات اللازمة لتلك الحركة لكي تتحرك بصورة مستقلة وتتقدم على الاقل بعض الخطوات في اتجاه تحقيق اهدافها، فالقوى السياسية التي كانت موجودة على الساحة لم تكن البتة في مستوى المهمات التي يطرحها الواقع...

فالحزب «الشيوعي» التونسي الذي سبق ان تعرضنا الى موقفه الانتهازي من التحول الاستعماري الجديد أمعن خلال الستينات في خطه اليميني مستعينا في ذلك بالنظريات الانتهازية التي كان يطورها قادة موسكو التحريفيون، فمن اعتبار الدولة البرجوازية الاستعمارية الجديدة، دولة وطنية تقدمية، تمثل البرجوازية الوطنية والدعوة الى مساندتها، تحول حزب النافع ـ حرمل الى اعتبار ان الدولة القائمة هي دولة البرجوازية الصغيرة التي يتجاذبها اتجاهان رئيسيان : اتجاه رأسمالي واتجاه لا رأسمالي (نظرية الجناحين في السلطة) واعتبر ان برجوازية الدولة الاستعمارية الجديدة المدعمة من قبل الامبريالية الامريكية هي التي تمثل الاتجاه اللارأسمالي الذي سيقود الى التحول الاشتراكي، وعلى هذا الأساس صفق لسياستها وساندها في صراعها مع البرجوازية الكبيرة الخاصة، ووقف ضد النضالات التي خاضتها الطبقات الشعبية وخاصة الفلاحين ضد النظام الدستوري معتبرا اياها نضالات رجعية، من وحي الاتجاه الرأسمالي والملاكين العقاريين الكبار.

فمنذ سنة 1964 وعلى الرغم من ان البرجوازية حظرته، وجد الحزب «الشيوعي» السبيل الى مد يده اليها، وقد كان ذلك بمناسبة احداث مساكن التي عبر خلالها الفلاحون عن رفضهم لسياسة «التعاضد» الرأسمالية، جاء على لسان محمد النافع، الأمين العام للحزب آنذاك في بيان له بتاريخ 25 ديسمبر 1964 نشرته جريدة الحزب التحريفي الفرنسي «لومانيتي» وردده الصحف الرسمية التونسية والاذاعة :

«في معركة البناء الكبرى ينظر الشيوعيون بعين الرضى للموقف الحازم الذي اتخذه رئيس الدولة ويقفون بحزم الى جانب القوى التقدمية والوطنية ضد تصرفات عناصر رجعية».

وفي مارس من سنة 1969 وعلى اثر الخطاب الذي اعلن فيه بورقيبة عن تعميم التعاضد على كامل البلاد، سارع النافع باصدار بيان نشرته «لومانيتي» ايضا يؤكد فيه مساندة حزبه الكاملة لهذا الاجراء معتبرا انه سيسدّ الطريق امام الرأسمال الخاص في الفلاحة، وينمي امكانيات تطور لا رأسمالي.

وفي نفس الوقت وجه النافع نداء «للقوى التقدمية التي فرضت نفسها على راس الحزب الاشتراكي الدستوري» لكي تكوّن جبهة مع «القوى التقدمية» الاخرى(في رأي الحزب الشيوعي) لانجاح هذه «الاصلاحات الايجابية» «التي تمثل بدون منازع خطوة جبارة نحو التقدم، لافشال «المناورات الرجعية» وبمناسبة التحركات الفلاحية في الوطن القبلي والساحل والشمال سنتي 1968 و1969 ضد سياسة التفقير المستمر التي انتجهتها برجوازية الدولة عبّر الحزب «الشيوعي» عن تنديده بها، واعتبر انها تحركات رجعية يقف وراءها الملاكون العقاريون الكبار، وفيما عدا البيانات والتصريحات المليئة بالتزلّف للحزب الدستوري لم يكن لحزب النافع اي نشاط فعلي على مستوى الساحة السياسية فعلى اثر الحظر الذي ضربه، غادر اهم قادته البلاد وجعلوا من باريس وبعض عواصم البلدان التحريفية مقرا لهم مستسلمين في انتظار ايام احسن.

عمد الحزب «الشيوعي» لتبرير مواقفه الانتهازية الى تحريف العديد من المبادىء النظرية الماركسية اللينينية التي تخص الطبقات والدولة والثورة والاشتراكية.

فادعاء هذا الحزب بان الدولة القائمة في تونس هي دولة البرجوازية الصغيرة، علاوة على انه يتنافى مع الواقع ـ اذ ان البرجوازية الكبيرة هي المسيطرة اقتصاديا وسياسيا والبرجوازية الصغيرة تتعرض معظم فئاتها الى الاستغلال والاضطهاد كالفلاحين، والحرفيين والتجار الصغار، والطلبة، فانه يتناقض مع ما اكد عليه كلاسيكيو الشيوعية من ان البرجوازية الصغيرة لا تشكل طبقة منسجمة، لها مكانة مميزة بين الطبقات ونمط انتاجها المستقل بل انها شريحة غير متجانسة، تتعرض باستمرار الى التدمير، قليل منها يلتحق بالبرجوازية بينما اغلبها معرض للتفقير والالتحاق بصفوف البروليتاريا والمهمشين العاطلين عن العمل. لذلك فان البرجوازية الصغيرة غير قادرة على ان تشكل دولتها الخاصة، دولة تتوسط البرجوازية والبروليتاريا، وحتى العناصر التي تنحدر منها والتي يمكنها ان تصل الى السلطة فانها تتحول حتما الى مدافع عن نمط الانتاج الرأسمالي وعن الطبقة البرجوازية.

كما ان ادعاء التحريفيين التونسيين بأن الدولة التونسية تتركب من شقين (تقدمي ورجعي) يتنافى مع تأكيد كلاسيكيّي الشيوعية على ان الدولة جهاز طبقي يمثل مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا في المجتمع، التي تحقق عبرها سيطرتها السياسية، ومن هذه الزاوية لا يمكن بأي حال من الاحوال ان تتجزأ او ان تتقاسمها طبقتان متعاديتان تماما، ان الترويج لنظرية الجناحين التي ابتدعها التحريفيون السوفيات ونقلها عنهم كل التحريفيين في العالم المتذيلين لهم، يعكس موقفا مثاليا رجعيا منافيا للمادية التاريخية، الهدف منه الترويج لنظرية «التحول السلمي» التي تدعي امكانية الوصول الى الاشتراكية عبر اصلاح

الدولة«البرجوازية» بمساندة جناحها التقدمي المزعوم ضد جناحها الرجعي. لقد أكّد ماركس وانجلزولينين وستالين أنّ البروليتاريا مدعوّة إلى تركيز دولتها من النّمط، الجديد، على أنقاض جهاز الدّولة البورجوازي.

اما في خصوص امكانية تحقيق التحول الاشتراكي بقيادة «الجناح التقدمي» من البرجوازية الصغيرة دون الحاجة الى قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي الماركسي اللينيني، فانه موقف خاطىء وانتهازي ايضا. لقد بين كلاسيكيو الشيوعية ان الاشتراكية لا يمكن ان تكون الا من انجاز الطبقة العاملة التي لها من المؤهلات الموضوعية ما يجعلها قادرة على ذلك: فهي طبقة غير مالكة لوسائل الانتاج، ومرتبطة بالقطاعات الانتاجية الاكثر تقدما، ومتمركزة في اماكن العمل، الامر الذي يؤهلها للتنظيم، اضف الى ذلك ان لهذه الطبقة ايديولوجيتها العلمية: الاشتراكية العلمية التي تحقق لها استقلالها الفكري والسياسي والتنظيمي، اما البرجوازية الصغيرة فهي معادية من الناحية الايديولوجية للاشتراكية، لانها شريحة مرتبطة بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج ومدافعة عنها وهي معرّضة باستمرار للتدمير من قبل الرأسمال الكبير وبالتالي فانها لا تشكل طبقة المستقبل، وهكذا فان البرجوازية الصغيرة لا يمكنها ان تعوض الطبقة العاملة في مهمتها التاريخية ولا ادل على ذلك من مآل كل التجارب (مصر، اندونيسيا...) التي عمّدها التحريفيون اشتراكية.

وفي خصوص الخلط المتعمد الذي يقوم به الحزب «الشيوعي» بين الملكية الاشتراكية وملكية الدولة فانه يعبر عن تحريف لتعاليم الماركسية اللينينية. ان القاعدة المادية للاشتراكية ليست ملكية الدولة وانما هي **الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج**، التي تتخذ فقط في ظل دكتاتورية البروليتاريا شكل ملكية الدولة، وهذا التوضيح ضروري لان الدولة البرجوازية نفسها قد تملك جزءا من وسائل الانتاج او معظمها. ويندرج ضمن هذا الاطار الرأسمال الاحتكاري للدولة في البلدان الامبريالية الغربية وفي البلدان التحريفية الشرقية، ورأسمالية الدولة في البلدان التابعة، ان علاقات الانتاج في ظل رأسمالية الدولة لا تتغير فهنالك عرف تمثله الدولة وهناك أجراء وفائض قيمة وربح.

يريد الحزب «الشيوعي» من خلال هذا الخلط ان يوهم الطبقة العاملة بان الرأسمالية لا توجد الا في شكلها الخاص، وان كل ملكية لوسائل الانتاج من قبل الدولة هي ملكية اشتراكية وبالتالي فان رأسمالية الدولة في تونس اشتراكية او انها نواة للاشتراكية والحزب «الشيوعي» الذي يمثل هذا التحريف لا يطمس الطابع الطبقي للبرجوازية البيروقراطية فقط ولكنه يطمس ايضا طابعها **العميل**، ارتباطها بالإمبريالية، وخاصة الامبريالية الامريكية، فاذا كانت سياسة برجوازية الدولة في تونس اشتراكية فهذا يعني ان الامبريالية الامريكية

التي قدمت اكثر من نصف التمويلات الاجنبية خلال الستينات، تدعم بناء الاشتراكية في تونس، وينبغي ان يكون الانسان ساذجا في السياسة حتى ينطلي عليه مثل هذا الادعاء.

ان الحزب التحريفي لم يقم في الواقع بمثل كل هذه التشويهات لمبادىء الاشتراكية العلمية الا لتبرير خيانته للماركسية اللينينية، وللثورة ودعوته لممارسة الوفاق الطبقي والخيانة الوطنية، وهو يخفي بذلك طبيعته كحزب رجعي، يعبر عن مصالح الشريحة البيروقراطية من البرجوازية ولا يفصله عن ممثليها الرسميين سوى فارق وحيد هو أنه حزب عميل للامبريالية الاشتراكية السوفياتية بينما هم مرتبطون بالامبريالية الغربية، غير ان ذلك لم يمنعه من مساندتهم وهذا يدل على انه مستعد ايضا للقبول بالمظلة الامريكية مثلما قبلتها احزاب تحريفية اخرى (اسبانيا، ايطاليا)...

ومن الطبيعي جدا ان يكون مثل هذا الحزب عاجزا في أواخر الستينات، على استغلال الوضع المتفجر في البلاد لما فيه مصلحة الطبقات الكادحة، بل سيجد نفسه موضوعيا محل ادانة من قبل هذه الطبقات التي ناهض نضالاتها وندد بها.

وفيما عدا الحزب «الشيوعي» نشأ في الستينات تنظيم جديد هو «**تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي**» الذي عرف خاصة باسم جريدته «آفاق». تأسس هذا التنظيم كما سبق ان ذكرنا في صائفة 1963، من قبل عناصر مثقفة من الوسط الطلابي والاساتذة والموظفين، لم يجدوا في الحزب «الشيوعي» ما يشجعهم على الدخول فيه اذ كانوا ينتقدون، ضعف كفاحيته واستسلامه وعرف «التجمع» خلال الستينات فترتين اساسيتين من تطوره، الاولى تمتد من نشأته الى 1966 ـ 1967 والثانية من سنة 1968 الى بداية السبعينات. وتتميز الفترة الأولى بطغيان الفكر الاصلاحي الاشتراكي الديمقراطي على هذا التنظيم الذي كان عبارة على تجمع عناصر مختلفة المشارب الفكرية (اشتراكية، ديمقراطية، قومية، برجوازية، تيارموندية الخ.. الخ..) منضوية تحت مظلة «اليسار».. وفي ضوء هذا الخليط لم تكن للتجمع ارضية ايديولوجية علمية واضحة كما لم يكن له خط وبرنامج سياسيان يأخذان بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والطبقي لتونس. كان اعضاء التجمع يعبرون عن رغبتهم في تشييد مجتمع تتحقق فيه الرفاهة للشعب التونسي.. لا اكثر ولا اقل. لذلك بقي عمل التجمع محدودا خلال هذه الفترة ومطبوعا بالاصلاحية ينتقد مظاهر من سياسة النظام ويناوئها ولا يقدم بديلا ثوريا عنه، وقد كان يتميز عن الحزب «الشيوعي» بكفاحية عناصره..

وتحت تأثير الصراع الطبقي في البلاد ودخول عناصر طلابية للتجمع بصورة مكثفة نسبيا، اغلبهم من اوساط شعبية وافتضاح امر التحريفية على مستوى دولي، واندلاع الثورة

الثقافية في الصين وفشل التيارات القومية (الناصرية والبعثية)، عرف التجمع منذ سنة 1966 ـ 1967 تحولا في خطه الفكري والسياسي. فقد اطردت من صفوفه العناصر الاشتراكية الديمقراطية واعلن عن اعتناقه الماركسية اللينينية كإيديولوجيا وعن تباينه مع التحريفية السوفياتية، ورسم لنفسه هدف تشييد الاشتراكية في تونس عن طريق «الاطاحة بالنظام القائم»، لكن هذا التبني للماركسية اللينينية كان سطحيا، اذ طغت عليه الدغمائية، مما فتح الباب امام دخول عناصر تروتسكية للتجمع، فانزلق نحو خط سياسي يسراوي طفولي اعتبر التناقض الرئيسي في المجتمع بين البرجوازية والبروليتاريا، وحدد لنفسه الثورة الاشتراكية كهدف مباشر، نافيا بذلك الهيمنة الاستعمارية الجديدة على تونس والمكانة الرئيسية التي يحتلها التناقض بين الشعب والامبريالية، كما اعتبر «التجمع» الفلاحين قوة رجعية والشبيبة الطلابية اصلاحية بحكم انتمائهم البرجوازي الصغير، واتخذ موقفا رجعيا من المسالة القومية فنظر للاقليمية الضيقة القائمة على اعتبار كل شعب من الشعوب العربية أمة بذاتها. وفي اطار هذه النظرة اعتبر التجمع اللغة العربية، لغة مستعمر، وظل يبحث عن لغة قومية في اللهجة التونسية. ان مختلف هذه المواقف «المستلهمة» من التركة التروسكية ينفي الامكانيات الثورية للفلاحين والجماهير الطلابية ببلادنا بحكم طبيعة الثورة الديمقراطية والوطنية التي يطرحها الواقع كما ينفي الطابع التقدمي لنضال الشعوب العربية من اجل وحدتها، يلتقي مع مواقف الرجعية الاقليمية، اما على مستوى التكتيك فقد كان الخط الذي قاد التجمع يسراويا طفوليا، فمن دون اعتبار للظرف الذي كان يحتم على الماركسيين اللينينيين تهيئة الظروف لتأسيس حزب الطبقة العاملة، تصرف التجمع وكأنه حزب، كما تصرف وكأن الظروف الموضوعية ناضجة للثورة الاشتراكية، فدعا الطلاب الى الانتفاضة وقيادة الكادحين لتكوين السوفياتات العمالية والفلاحية.

بمثل هذا الخط لم يكن التجمع مهيئا بدوره في سنة 1969 لاستغلال الظرف المتفجر، على الرغم من ان مناضليه كانوا الوحيدين الذين وقفوا ضد سياسة برجوازية الدولة ونددوا بها، وساندوا نضالات الفلاحين، كما آزروا الجماهير الطلابية في نضالاتها المعادية للامبريالية (قيادة مظاهرات 5 جوان 1967 على اثر الاعتداء الصهيوني على الشعوب العربية، قيادة مظاهرة الاحتجاج على زيارة وزير خارجية فيتنام الجنوبي سنة 1968... الخ) وفضحوا اعتداءات النظام الدستوري على الحريات، لكن هذه المواقف لم تكن كافية لتجعل من «افاق» القوة المنظمة للجماهير بل ان خطها اليسراوي، التغامري سيجعلها لقمة سائغة لقمع الرجعية وذلك سنة 1968 فكان معظم مناضلي هذا التنظيم ساعة اندلاع

الازمة في 1969 يقبع في سجن برج الرومي.

هذا هو الوضع الذاتي للحركة «اليسارية» في نهاية الستينات ومن اليسيران نفهم بناء على ذلك الاسباب التي جعلت البرجوازية الكبيرة الخاصة تستغل الوضع المتفجر لفائدتها، وهكذا ستبدأ الفترة الثالثة من حكم البرجوازية منذ الاستقلال السياسي الشكلي لسنة 1956.

انقلاب الوضع لفائدة الليبرالية الاقتصادية (من 1970 الى يومنا)

إن البرجوازية الكبيرة الخاصة التي ستستولي على مقاليد السلطة السياسية في أواخر الستينات ستستعملها مباشرة للثأر من البرجوازية البيروقراطية التي سيحاكم ممثلها احمد بن صالح ويرمي به في السجن بتهمة «الخيانة العظمى». وسيلي ذلك تصفية اهم اتباعه من مراكز القرار الحساسة كما ستستعملها لاتخاذ مختلف الاجراءات التي من شانها ان تدعم مصالحها في نطاق التبعية الكاملة للرأسمالية الامبريالية التي ستفتح لها ابواب البلاد على مصراعيها لكي تنهب وتستغل بأشكال مختلفة وخلال هذه المرحلة سوف لن يقع القضاء على رأسمالية الدولة ولكن البورجوازية الخاصة ستجعل منها سندا لها لتطوير مشاريعها علاوة على انها ستضع يدها على عدة قطاعات دولية كلما تطور دورها الاقتصادي وذلك عن طريق «التفويت» او «تحرير» القطاع العمومي وسينجر عن هذه السياسة تطور نمط الانتاج الرأسمالي وتغلغله في البلاد وتفاقم ارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية، وكما سنرى فان الدول الامبريالية، مباشرة او عن طريق مؤسساتها الدولية وعلى راسها «البنك العالمي»، ستكون مرة اخرى وراء هذا التوجه الاقتصادي الليبرالي التابع الذي سيقود الى ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة ستعبر عن افلاس البرجوازية الكبيرة الخاصة والنظام الرأسمالي الاستعماري الجديد بصفة عامة.

ففي **الميدان الفلاحي** ستتخذ الدولة العديد من الاجراءات التي ستدعم بها البرجوازية الزراعية وتوسع بها مجال الاستغلال الرأسمالي في الريف وتربط الفلاحة بالسوق الرأسمالية العالمية وهو ما سينجر عنه من الناحية الاجتماعية تطور التمايز بين الفلاحين وتهميش اعداد كبيرة منهم وسيشمل دعم البورجوازية الزراعية مجالات ملكية الارض والمالية والجباية واسعار المنتوجات الفلاحية.

بعد الانقلاب الحاصل على بورجوازية الدولة ستوقف البورجوازية الخاصة سياسة «التعاضد» بمقتضى قانون صادر بتاريخ 22 سبتمبر 1969 وبناء على هذا القرار ستصفى

التعاضديات المكونة خارج اراضي الدولة وهكذا سيستعيد الفلاحون الصغار اراضيهم ثم ستتجه النية الى التفويت في اراضي الدولة وقد ضغط في هذا الاتجاه ممثلو البورجوازية الخاصة بمجلس الامة الذي سيصدر سنة 1970 قانونا يقضي بالتفويت في هذه الاراضي **لفائدة الخواص القادرين على استثمارها**. كما ان مؤتمري الحزب الدستوري المنعقدين سنة 1971 و1974 سيوصيان بان تتجنب الدولة اي استغلال للاراضي الزراعية وان لا تحتفظ الا ببعض الضيعات المثالية او اراضي للتجارب الزراعية وسيحدد قانون 19 ماي 1970 اجراءات التفويت في اراضي الدولة.

وعلى الرغم من هذا الالحاح على التفويت فان الدولة لن تفوت فيها بين 1970 و1980 الا فيها يقارب 166 الف هكتار من جملة 750 الف هكتار تابعة لديوان اراضي الدولة ويرجع ذلك الى عدة اسباب منها تخوف البورجوازية الكبيرة من ردود الفعل الشعبية التي يمكن ان تحصل نتيجة هذا التفويت ومن معارضة العمالوالفلاحين (الذين سيخوضون في اواخر 1976 نضالات هامة رفضا للتفويت) ومن ضغط البورجوازية البيروقراطية التي لئن فقدت مراكز القيادة فانها ظلت متواجدة ولها وزنها وعلى الرغم من ان الارضي المفوت فيها اسندت شكليا لفلاحين صغار او متوسطين فان البورجوازية الزراعية قد استفادت من ذلك لان الفلاحين الصغار الذين لم يكونوا قادرين على تسديد مقابل الارض وعلى استثمارها قد باعوها بدورهم للملاكين الكبار.

اما الاجراء الثاني المتخذ على مستوى الهياكل الزراعية فانه يخص ما يسمى بالاراضي الجماعية.

لقد اوقف «تخصيص» هذه الاراضي منذ 4 جوان 1964 بموجب القانون عدد 64 ـ 28 لكن الدولة ستصدر في 14 جانفي 1971 قانونا جديدا يهدف الى تصفية هذا النمط من الملكية. فعلى مليون و300 الف هكتار المكونة للاراضي الجماعية «ستُخصص» 725 الف هكتار بين 1971 و1979 اي اكثر من نصف المساحة ولا هدف للدولة من وراء هذا الاجراء سوى دفع التطور الرأسمالي لفائدة البورجوازية الزراعية وعلى حساب صغار الفلاحين فقد جاء في وثيقة المخطط الرابع : «**في هذه المرحلة فان الهدف المنشود هو توضيح وضعية سادها الغموض طويلا** (اي وضعية الاراضي الجماعية ـ التحرير) **الا ان الحلول المطروحة** (اي تقسيم هاته الاراضي ـ التحرير) **سوف تنتهي بالتأكيد الى بروز مساحات لا تتوفر فيها الشروط الدنيا للاستثمار. ان هذا الشيء السيء سيقع تجاوزه بحكم ان المضاربات بامكانها ان تنع في المستقبل في ظروف ايسر وتشجع بروز مساحات ممكنة الاستثمار**».

وبالفعل فان الحالة التي عليها اصحاب الحصص من الاراضي الجماعية من ضعف للامكانيات المادية والتقنية ستجعلهم يتركون اراضيهم وينزحون الى المدن او انهم يكرونها او يبيعونها لكبار الملاكين.

اما الاراضي الجماعية المتبقية وهي تمسح ما يقارب 425 الف هكتار فان منصور معلى مُعدّ وثيقة المخطط السادس سنة 1981 سيحدد كهدف من اهداف هذا المخطط الانتهاء من تحويلها الى ملكية فردية خاصة. وعلى الصعيد المالي ستدعم الدولة البورجوازية الزراعية الخاصة في عدة مجالات وسيقع الاعتماد طبعا لتحقيق هذا الهدف على القطاع البنكي المرتبط بالاحتكارات الامبريالية. ورد بهذا الصدد في وثيقة المخطط الرابع : «**من المنتظر من الجهاز البنكي وخاصة من البنك القومي التونسي ان يمول تقريبا نصف طلبات القروض الطويلة الامد والمتوسطة الامد من مدخراته الخاصة ومن قروض اجنبية تكتفي الدولة باعطاء ضمانات لها**».

وسيشمل الدعم المالي المجالات التالية : التعويض والقروض والتخفيض في الفوائض، ولئن كان هذا الدعم سيتضاءل من سنة 1977 نتيجة للازمة الاقتصادية فستعود الدولة سنة 1983 من جديد لرفع شعار «دعم القطاع الفلاحي» وستتدخل في ميدان القروض تشجيعا لكبار الملاكين للتخفيض بنسب مختلفة من معدل الفائض الموظف على القروض المخصصة للمكننة اي لشراء مختلف الآلات الفلاحية كما سيقع التخفيض في نسب معدلات فائض القروض المخصصة لتربية الماشية وزراعة الاشجار المثمرة والزراعات السقوية والبناءات الريفية وسيتم انشاء صندوق خاص ليتولى دعم البرجوازية الزراعية وهو «الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية» الذي سيتصرف فيه البنك القومي التونسي لحساب الدولة، وسيتضاعف فيما بين 1970 و1978 حجم القروض المسندة الى الفلاحين بنسبة 4 مرات وسيبلغ المعدل السنوي الصافي للقروض المسندة من قبل هذا الصندوق الى الفلاحين 2،2 م د وهو ما يعادل ثلثي الضرائب الموظفة على الفلاحين والتي تبلغ معدل 4،3 م د سنويا، وينبغي ان ينضاف الى هذه القروض ما يحصل عليه الفلاحون من البنوك الاخرى، وبما ان الدولة تطالب بتوفر حد ادنى من الشروط للحصول على القروض، فسيكون الملاكون الكبار المستفيدين الاساسيين من مختلف التشجيعات المسندة، وفي بداية سنة 1984 ستكون الدولة صندوقا جديدا لدعم البرجوازية الزراعية وهو «وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية» التي ستهتم بمنح القروض لكل اصحاب الشركات والمشاريع ذات الطبيعة الفلاحية.

اما بالنسبة للتعويضات فان الدولة ستعوض للفلاحين على الاسمدة وخاصة منها

الاسمدة الأزوتية وسيتم ذلك عن طريق «الصندوق العام للتعويض» وسيبلغ هذا العويض 3،19 م د، فيما بين 1970 و1979 اي ما يعادل القروض المسندة من قبل «الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية» وسيغنم كبار الفلاحين من هذا التعويض ففي سنة 1975 مثلا ستكون نسبة استفادة الفلاح الذي يملك اقل من هكتار واحد 4،2 دينار من هذا التعويض بينما ستبلغ استفادة اصحاب المساحات الكبيرة 570 دينار للهكتار الواحد (400 4 ضيعة تفوق مساحتها 100 هكتار وتمثل 3 بالمائة من جملة الاراضي المستغلة الموجودة ستحصل على 43 بالمائة من مجموع التعويض اي 1،2 م د من 9،4 م د).

وفي المجال الجبائي ستدعم الدولة البرجوازية الزراعية في مستوى الاداءات المباشرة وغير المباشرة بالتخفيض من نسبة الاداءات المسلطة على الفلاحين وبحذف او التخفيض من الضريبة عند الانتاج بخصوص عدة محاصيل موردة او منتجة محليا والتخفيض من مبلغ الاداء والتعويض على صادرات زيت الزيتون والتخفيض من الاداءات الجمركية على المعدات الفلاحية.

وفي مجال الاسعار ستتدخل الدولة للترفيع من اسعار المواد الفلاحية بنسب تتراوح بين 10 و40 بالمائة (في الفترة الفاصلة بين 1970 و1975) بالنسبة للحبوب وبين 50 و80 بالمائة بالنسبة للخضر والتبغ واللفت السكري وزيت الزيتون والخضر والتمور والبطاطة.

ان مجمل هـذه الاجراءات المخصصة لدعم البرجوازية الفلاحية، سينتج عنها حتما رسملة كبار الفلاحين، ففي سنة 1983 يكاد لم يبق اي ملاك كبير (اكثر من 100 هكتار) لا يستعمل الكننة والاسمدة، لكن الدولة بحكم طبيعتها الاستعمارية الجديدة ستعمل على ربط كبار الملاكين بالسوق الرأسمالية العالمية وذلك من خلال حثهم على توجيه انتاجهم نحو التصدير، وسيتضح ذلك من خلال ادخال انتاج **الباكورات** الموجهة للتصدير وتشجيع غراسة الاشجار المثمرة (وستخصص الدولة 40 بالمائة من الاستثمارات للزراعات السقوية منذ 1981).

وبالاضافة الى تدخل الدولة الاستعمارية الجديدة لدعم كبار الملاكين، فانها ستفتح المجال امام الرأسمال الاجنبي ليستغل بصورة مباشرة اراضينا، وتنبغي الاشارة الى انه منذ بداية السبعينات «سينصح» البنك الدولي في تقريره لسنة 1971 الحكومة التونسية بالتفويت في الاراضي الزراعية بشكل او بآخر لفائدة الشركات الاجنبية المالكية للتكنولوجيا الحديثة وبالرغم من عدم اقدام مجلس النواب على التصويت سنة 1971 على قانون يقضي بحق ملكية الاجانب للارض، فان الدولة قد فوتت لشركات اجنبية في بعض الاراضي الزراعية وهذه الشركات هي من جنسيات مختلفة المانية ونمساوية وهولندية، وفي السنوات

الاخيرة بدأ مشائخ الخليج يهتمون بالتوظيف في تونس، كما ان الحكومة ما انفكت تفتح امامهم باب الاستثمار الفلاحي، ويكفي ان نشير في هذا الباب الى ان تعاضديات «المرجى» الاربعة بولاية جندوبة (قرابة 4 الاف هكتار) فوت فيها لفائدة الشركة التونسية السعودية للاستثمار والتنمية، كما فوتت في المركب الفلاحي ببرج العامري (8000 هكتار لفائدة شركة استثمار تونسية عربية) ويشاع ايضا ان دولة الكويت، سيفوت لها في بعض او في كل تعاضديات الشمال، ومن المعلوم ان هذه الشركات الاجنبية لا همّ لها سوى تكديس الثروات على حساب شعبنا وتوجيه المنتوجات الفلاحية نحو التصدير بفضل التسهيلات الجمركية الممنوحة لها، وامتصاص جهد العمال التونسيين مقابل اجور بخسة، لذلك فان السياسة التي تسلكها الدولة الكمبرادوية في مجال التفويت في الاراضي الفلاحية للاجانب تبين مدى استعدادها لبيع تونس شبرا شبرا مقابل حصولها على فوائض ورشاوي من اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية فنحن في الواقع أمام استعمار فلاحي جديد.

وعلى الرغم من دعم الدولة للقطاع الفلاحي الخاص فانها ما تزال تمثل اكبر مستغل في هذا القطاع، وخير دليل على ذلك الارقام، اذ ان الرأسمال الثابت الخام للادارة والمؤسسات العمومية (وهو يبلغ 833، 477 م د) يتجاوز بـ 56، 145 م د نسبة مساهمة الرأسمال الخاص، وهذا التفوق هو الذي يسمح لرأسمالية الدولة بتوجيه الفلاحة.

تتحمل الدولة في القطاع الفلاحي، مهمة الاشغال الكبرى مثل التجهيزات الريفية الاساسية التي لا يقدر عليها الرأسمال الخاص ومن هذه التجهيزات السدود والقنوات، فمنذ بداية السبعينات انجزت الدولة قرابة عشرة سدود بالاعتماد على رؤوس اموال اجنبية، امريكية وسوفياتية والمانية وصينية (قناة مجردة الوطن القبلي).

وتتدخل الدولة في مختلف المجالات الفلاحية عن طريق مجموعة من المؤسسات (16) تابعة لها، وهي في معظمها دواوين لها صلة بالفلاحة في مستوى الانتاج والتسويق، ففي مستوى الانتاج تملك الدولة ديوان احياء اراضي وادي مجردة، وديوان احياء اراضي نبهانة، وديوان المساحات السقوية بجندوبة وقفصة والجريد وقابس ومدنين والقيروان ونابل والاخماس وديوان تونس الوسطى، وديوان تربية الماشية والمراعي.. الخ والى جانب هذه الدواوين توجد عدة شركات كالشركة التونسية لصناعة الحليب والشركة القومية لحماية الزراعات والشركة القومية للحراثة الآلية. اما في خصوص التسويق فإن الدولة تراقب عدة دواوين منها: ديوان الحبوب والديوان القومي للصيد البحري والديوان القومي للزيت وديوان الخمور... الخ.

وتملك الدولة الى جانب مختلف هذه الدواوين قرابة 430 الف هكتار يشرف عليها

ديوان الاراضي الدولية، وهي متكونة من اخصب الاراضي الزراعية، منظمة في نطاق مركبات فلاحية وضيعات مثالية (230 الف هكتار) ووحدات انتاجية (200 الف هكتار) وتستغل هذه الاراضي للانتاج وللاختبار الزراعي والتعليم الفلاحي، وهي مؤسسات ذات صبغة رأسمالية، تستعمل فيها اليد العاملة المأجورة والآلات الزراعية والاسمدة الخ . . .

ولا ينبغي ان ننسى تدخل الدولة في الفلاحة عن طريق النظام البنكي، وقد مرت بعض البنوك من مرحلة القرض الى مرحلة التدخل المباشر في عملية الانتاج مثلما هو الحال بالنسبة للشركة التونسية للبنك (شركة ستيل).

هذه ملامح سياسة البرجوازية الكبيرة الخاصة في الفلاحة، ولقد كانت لهذه السياسة وما تزال انعكاسات وخيمة على القطاع وعلى تونس عامة من زاوية استقلالها الغذائي وعلى حالة الجماهير الفلاحية في الريف. فلم تكن كل العناية التي وجهتها الدولة للبرجوازية الزراعية ولتطوير الرأسمالية في الريف تهدف الى تطوير الفلاحة التونسية لجعلها تلبي حاجيات الشعب الغذائية وتساهم في تطوير صناعة وطنية للبلاد، ولكنها موجهة في الأساس الى تمكين برجوازية الدولة والبرجوازية الخاصة المحلية والرأسماليين الأجانب من تكديس اكثر ما يمكن من الأرباح عن طريق استغلال الأرض بطرق غير علمية، وتوجيه الانتاج الفلاحي نحو حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، لذلك فإن النتيجة المنطقية لهذا الاستغلال ليست التقدم بأوضاع الريف التونسي بل نهبه وتفقيره ومزيد تعطيل قواه المنتجة، ولا أدل على ذلك من ان تونس التي كانت تغطي حاجياتها من الحبوب والمنتوجات الفلاحية وتصدّر، قد اصبحت مع مطلع الثمانينات تستورد قرابة 50 بالمائة من حاجياتها الغذائية، الأمر الذي شدّد تبعيتها للدول الامبريالية في المجال الغذائي، كما ان الريف التونسي، ما انفك يتحول من موطن انتاج الى موطن استهلاك للمواد المستوردة.

ولم تزد سيطرة البرجوازية الكبيرة الخاصة على الحكم حال جماهير الفلاحين الفقراء والصغار الا سوءا على سوء. فبعد ان توهمت الخلاص على يدها، بعد ان مكّنتها من استعادة اراضيها اثر الغاء النظام التعاضدي، ستجد هذه الجماهير نفسها من جديد في مأزق، واقعة بين سندان الدولة ومطرقة البرجوازية الزراعية، فعلى اثر الغاء النظام التعاضدي وجدت الشرائح الضعيفة من الفلاحين نفسها بدون ادوات انتاج، فالمحراث التقليدي، اما انه اتلف او تآكل وخرث من شدة الصدأ والحيوانات اما انها بيعت بأبخس الاثمان او ذبحت (الابقار) او انها ماتت نتيجة الوباء الذي ألمّ بالمواشي سنة 1967، والذي أتى على عدد كبير منها، خاصة في مناطق الشمال. هذه الوضعية سهّلت على البرجوازية الزراعية، التي لم تلحقها اضرار كبيرة في الستينات وقدمت لها الدولة في السبعينات مختلف

التشجيعات، استغلال الجماهير الفلاحية، واتخذ هذا الاستغلال اوجها عدة. فقد اضطر عدد كبير من الفلاحين الى بيع ارضه لكبار الملاكين بثمن بخس ثم نزح الى المدن او هاجر الى الخارج، كما اضطر عدد آخر الى كراء أرضه ووضع بهذه الصفة تحت رحمة الملاك الكبير، اذ كثيرا ما يلتجيء الفلاح الى طلب تسبقة من عند ذلك الملاك، وهكذا دواليك حتى تتكاثر التسبقات والسلف وتتراكم الديون ويصبح الفلاح المغبون عاجزا عن تسديدها فيسلم ارضه للملاك لا اكثر ولا اقل، كما ان العديد من الفلاحين وبالنظر الى انعدام ادوات الانتاج اصبحوا مجبورين على اكتراء الآلات الفلاحية من عند البرجوازيين الزراعيين، وقد تطور سعر الساعة حراثة او حصاد بشكل مهول خلال عشر سنوات (من 1،200 د سنة 1970 الى 6 دنانير بالنسبة للحراثة ومن 3 د سنة 1970 الى 16 د بالنسبة للحصاد) وبهذه الصورة صار كبار الملاكين يستحوذون على جزء هام من منتوج الفلاحين تصل قيمته في بعض الأحيان الى نصف المحاصيل وربما كلها في سنوات الجدب، ولا يشكل الالتجاء الى اكتراء الآلات الفلاحية ظاهرة معزولة في الريف ولكنها اصبحت مع مر السنين ظاهرة منتشرة. ففي سنة 1962 كانت نسبة الفلاحين الذين يملكون اقل من 20 هكتار ويستعملون الآلات الفلاحية عن طريق الكراء 5 بالمائة اما في سنة 1976 فقد ارتفعت هذه النسبة الى 48 بالمائة وفي سنة 1980 الى حوالي 55،5 بالمائة.

ويتعرض الفلاح الى استغلال الدولة ايضا وذلك عن طريق تسعير المنتوجات الفلاحية الذي ظل دون تكاليف الانتاج، كما يتعرض لحيفها بطريقة اخرى، فالدولة تعيره البذر بثمن مرتفع للقنطار الواحد وعند جمع المحاصيل تسترده منه محتسبة القنطار بثمن بخس، وفي المناطق التي تمارس فيها الزراعات السقوية والأشجار المثمرة، يتعرض الفلاح الى نوع خاص من الاستغلال وهو استغلال البرجوازية الصناعية المدينية والوسطاء فالفلاح في حاجة الى وسيلة نقل كي يوصل منتوجه الى المعمل، لذلك فهو مجبور على اكترائها، بأثمان باهظة، كما ان صاحب المعمل لا يقبله منه الا بأسعار زهيدة. وفي بعض المواسم التي يحصل فيها فيض انتاجي لا تستوعبه طاقة المعامل ولا يقع تصديره يتعرّض الفلاح الى خسارة جزء هام من انتاجه وربما كله (تعفن السلع) فيضطر الى القائه في المزابل، وهكذا يقع تفقيره والحاقه بصفوف البروليتاريا ان لم يبق عاطلا عن العمل.

ولا بد من الاشارة ايضا الى ان تغلغل الاستغلال الرأسمالي في الريف وانتشار استعمال النقد بصورة عامة، ورواج المواد الغذائية المصنعة، قد الحق اضرارا كبيرة بالاقتصاد العائلي، ان آلاف العائلات الفلاحية اصبحت مضطرة الى شراء معظم حاجياتها المعيشية من السوق (الحليب، اللحم، الدجاج، الزبدة، الياغرت).

بإعانة الدول والمؤسسات الامبريالية وسيتم ذلك تحت غطاء «ضيق السوق المحلية» وعجز المنتوج المحلي على منافسة المنتوج الاجنبي. كما أنها ستفوّت في بعض أسهمها للخواص المحليين والاجانب (الفولاذ) وستخفض من مساهمتها في القطاع الصناعي وستوجه تمويلاتها اساسا لقطاع الطاقة والمناجم وثانويا لقطاع مواد البناء والصناعات الكيمياوية، وستفتح الباب امام ازدهار الصناعات الاستهلاكية : (نسيج، تغذية، تركيب)، الموجهة أساسا لتلبية طلبات السوق الرأسمالية العالمية، لذلك سيكون الشعار المركزي للسلطة في المجال الصناعي منذ بداية السبعينات **التصدير**، ويتماشى هذا التوجه في حقيقة الأمر مع توصيات المؤسسات الامبريالية الدولية التي دعت حكومات البلدان التابعة الى انتاج سياسة صناعية موجهة نحو الخارج، بدعوى ان هذه السياسة ستمكن متبعيها من رفع جدوى صناعتهم، وتحول دون ان تتجاوزهم البلدان المتقدمة بكثير، ومثل هذه السياسة سيسمح في الواقع للبلدان الامبريالية بمزيد ربط البلدان المتخلفة بها، من الناحية **التكنولوجية** باعتبار نمط الصناعات التي ستركز (صناعات خفيفة واستهلاكية) ومن ناحية السوق مادام التصدير هو الهدف الاساسي لهذه الصناعات فكيف ستكرس الدولة الاستعمارية الجديدة هذه السياسة الصناعية الرجعية ؟

ستستغل البرجوازية الخاصة سيطرتها على جهاز الدولة، كي تغدق التشجيعات المختلفة المالية والجبائية على الرّأسماليينّ الصناعيين المحليين والأجانب وستوفر منذ بداية السبعينات الاطار والتشريعات القانونية التي رسمتها لها الدوائر الامبريالية.

ففي 27 افريل 1972 ستبعث «وكالة النهوض بالاستثمارات» التي ستهتم بمساعدة اصحاب المشاريع المحليين على اعداد مشاريعهم من ناحية الدراسة وتكوين الملفات التي سيحصلون بمقتضاها على القروض، اما في علاقة بالرأسمال الاجنبي فإن دور الوكالة المذكورة يتمثل في الاتصال بالمستثمرين الاجانب وترغيبهم في توظيف رؤوس اموالهم بتونس على قاعدة الامتيازات التي توفرها لهم الدولة على المستوى الجبائي والاجتماعي (رخص اليد العاملة، الاسهم الاجتماعية الخ...).

وفي افريل 1973 ستبعث الدولة «الوكالة العقارية الصناعية» التي ستتولى القيام بالتحقيقات والدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بإعداد وتجهيز المناطق الصناعية في كامل التراب التونسي لفائدة الخواص بمقابل لا يتجاوز تكلفتها.

وفي ديسمبر من نفس السنة سينشأ «صندوق النهوض واللامركزية الصناعية» الذي سيكون من مشمولاته دعم اصحاب المشاريع وتشجيعهم على بعث المؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق اللامركزية في خلق المشاريع الصناعية.

هكذا قادت سياسة البرجوازية الخاصة في الريف الى انهيار الفلاحين، وتوجد في هذا الصدد بعض الارقام الرسمية المفزعة، فحوالي 44 بالمائة من سكان الريف يعيشون تحت الحاجز الأدنى للفقر، ومن اهم انعكاسات هذه السياسة الرأسمالية التفقيرية ان تناقص عدد سكان الريف بشكل مهول خلال السبعينات وبداية الثمانينات، فالفلاحون الذين يصيبهم الفقر يضعون نصب اعينهم المدن، وخاصة تونس او الهجرة الى الخارج. وحتى نقف على حقيقة ظاهرة افراغ الريف والنزوح والهجرة الى الخارج فلا بد من الاشارة الى رقمين هامين، فقد بين الاحصاء السكاني لسنة 1984 ان سكان المناطق البلدية (الحضر) اصبحوا يشكلون 52،8 بالمائة من مجموع السكان، وهذه اول مرة يحدث فيها مثل هذا في تاريخ البلاد، ولا يعبّر هذا الارتفاع عن تطور اقتصادي حقيقي، ذلك ان من يغادر الريف لا يقع استيعابه بالضرورة في المدينة في الصناعة، بل ان النازحين كثيرا ما يشكلون أحزمة فقر في المدن، اما بالنسبة للهجرة فإن عدد العمال المهاجرين قد بلغ سنة 1983 زهاء 400 الف، ولو بحثنا في اصل هؤلاء، لوجدنا معظمهم من الريف التونسي، وقد اصبحت بعض الجهات تشكل ظاهرة خاصة، اذ رحل معظم رجالها كهولا وشبانا الى الخارج ولم يبق فيها سوى النساء والأطفال والشيوخ (المتلين بجهة بنزرت، جرجيس الخ . .).

وامام فداحة هذا الوضع سعت الدولة البرجوازية الاستعمارية الجديدة الى محاولة تقديم مسكنات للأوضاع في الريف، فصدر في 20 جوان 1973 الامر عدد 73ـ310 الخاص ببعث «برنامج التنمية الريفية» الذي حددت له السلطة نظريا هدفين : خلق مواطن شغل والحد من النزوح وتحسين حالة المعوزين، ويتمثل محتوى هذا البرنامج في تقديم بعض الشياه او الدواجن الى بعض العائلات، لكن النتائج الملموسة اكدت الطابع الديماغوجي لهذا البرنامج وذلك بالنظر الى شكلية المساعدات والقروض الممنوحة، التي لم تحل بتاتا مشاكل الفلاحين، لذلك كشرت السلطة عن انيابها وبدأت في تنظيم حملة لـ «صيد» النازحين، فكونت في سنة 1975 اللجان الجهوية لمقاومة النزوح الريفي، وفي بداية سنة 1984، ومرة اخرى تحت غطاء مساعدة سكان الريف على الاستقرار بعثت الدولة مشروعا جديدا تحت اسم «التنمية الريفية المندمجة» ومن الواضح ان مصير هذا البرنامج سيكون نفس مصير البرنامج الأول، ولن ينقذ الريف من الدمار الذي ألمّ به.

وفي **الميدان الصناعي** ستدعم الدولة الرأسمال الخاص المحلي والاجنبي بعدة طرق للرفع من مساهمته في الاستثمارات، وسيكون هذا الدعم موظفا **لتطوير نمط تنمية صناعية خاضع كليا للحاجيات الجديدة للسوق الامبريالية العالمية، ومضحيا مرة اخرى بالحاجيات الصناعية للبلاد**، فالدولة ستتخلّى عن بعث المشاريع الكبرى كالتي بعثت في الستينات

وضمن هذا الاطار سينتفع الرأسماليون الخواص بعدة امتيازات مالية ستقع مراجعتها اكثر من مرة (في سنة 1977 وفي سنة 1978) بهدف دعمها، وتتمثل هذه الامتيازات المالية في تقديم هذا الصندوق الممول من قبل الدولة الى اصحاب المشاريع الصناعية، قروضا هامة بفوائض ضعيفة اقل من الفوائض المعمول بها في البنوك، وبتسهيلات في صيغ ارجاعها، كما سيتخذ هذا الدعم شكلا آخر، ففي سنة 1978 ستقرر الدولة، تشجيعا، للرأسماليين الخواص، تحمّل فوائض القروض المتوسطة الامد والطويلة الأمد التي تمنحها لهم البنوك في صورة اقامتهم لمشاريع يتجاوز الاستثمار فيها 75 الف دينار ويقل عن 250 الف دينار، وذلك لمدة ستة اشهر.

وستحصل البرجوازية الصناعية على الصعيد الجبائي على امتيازات هامة بداية من سنة 1974 اثر صدور قانون 3 اوت الخاص بالاستثمارات في الصناعات المعملية، وسيكون الهدف من هذه الامتيازات تشجيع الصناعيين المحليين على التصدير، ولتدعيم التوجه نحو التصدير ستنشىء الدولة منذ افريل 1973 مؤسسة عمومية وهي «مركز النهوض بالصادرات» الهدف منه النهوض بالتجارة عن طريق تكثيف المبادلات مع الخارج وخاصة تطوير الصادرات التونسية..

ولسائل ان يسأل من أين تأتي الأموال التي تدعم بها الدولة الرأسماليين الخواص؟ من **مساهمات الطبقات الكادحة الجبائية بطبيعة الحال ومن فائض القيمة الذي تمتصه رأسمالية الدولة من أجراء المؤسسات العمومية. ان مجهود العمال هذا يعاد من جديد الى اصحاب رؤوس الأموال ليبعثوا به مشاريع جديدة ولينموا ثرواتهم على حسابهم.**

اما بالنسبة للمستثمرين الصناعيين الاجانب فستسن الدولة قانونا خاصا بهم، وهو القانون المؤرخ في 27 افريل 1972، والذي يمنحهم امتيازات جبائية هامة تتصل باعفائهم من العديد من الضرائب والأداءات والسماح لهم بتحويل مرابيحهم مقابل بعثهم لمشاريع صناعية في تونس تنتج للتصدير فحسب، وقد تمّ الى حد سنة 1981 بعث 300 مشروعا في اطار هذا القانون، وهي كلها مشاريع ذات طابع استهلاكي: نسيج (200) صناعات كيمياوية (5) تركيب آلات الكترونية (40) تغذية (5)... الخ، وبالاضافة الى المشاريع التي بعثت في نطاق قانون افريل، سمحت الدولة للعديد من الشركات الاجنبية الالمانية وغيرها بتركيز فروع لها لتركيب الجرارات والشاحنات (الجرار بماطر.. الخ).

وعلاوة على الامتيازات المالية والجبائية التي منحتها الدولة للرأسماليين الخواص المحليين والأجانب في الميدان الصناعي، فإنها عملت من ناحية اخرى على ان توفر لهم الظروف الاجتماعية المناسبة لكي يكدسوا الارباح، فالمحور الرئيسي الذي ستركز عليه السلطة

دعايتها تجاه المستثمرين وخاصة منهم الاجانب هو «المناخ الاجتماعي السليم» بتونس والمقصود بهذا، رخص اليد العاملة «وانضباطها» اي عدم قيامها بالاضرابات، الامر الذي من شأنه ان يسيل لعابهم ويجعلهم يحلمون بتكديس الارباح الطائلة في اسرع وقت وبأيسر الطرق.

وفي هذا الاطار ومن اجل توفير الشرطين المذكورين سلكت الدولة ما يسمى «بالسياسة التعاقدية» القائمة على مبدأ «الجمع بين الأطراف الاجتماعية» (منظمات اتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين والاتحاد العام التونسي للشغل) في نطاق ما يسمى «بميثاق الرقي» الذي يقع بمقتضاه التعهد بالمحافظة على «السلم الاجتماعية» وحل المشاكل التي تطرأ في نطاق «الحوار» وقد انخرطت البيروقراطية النقابية في هذا المشروع، بعد ان ارجع بورقيبة الحبيب عاشور على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل بعد ان كان زجّ به في السجن سنة 1965 لمناصرته للكتلة «الليبيرالية». وبمقتضى هذه السياسة التعاقدية، اصبحت الاضرابات تعتبر جريمة و«تخريبا للاقتصاد الوطني» وقد تمت مراجعة مجلة الشغل سنة 1976 بموافقة البيروقراطية النقابية في اتجاه دعم الطابع القمعي للفصول المتعلقة بالاضراب فأصبح كل مضرب بمقتضى هذه المراجعة معرضا للسجن والخطايا.. اما بالنسبة لسعر قوة العمل (الأجور) فقد عملت الدولة والاعراف على المحافظة على مستواه المتدني، وحتى الزيادات الطفيفة التي تمكن العمال من فرضها بفضل نضالاتهم، فسرعان ما ابتلعتها الموجات المتتالية لزيادات الاسعار.. وقد كانت الأجور منخفضة بصورة خاصة في قطاع المؤسسات التابعة لقانون افريل 1972 اذ لا تتجاوز هذه الأجور في العديد من الاحيان ثلثي الأجر الأدنى الصناعي المضمون، ومن الملاحظ ان الاعراف الاجانب يلزمون العمال التونسيين بعدم الانخراط في النقابات واذا فعل احدهم ذلك يطرد.

مكن الدعم الذي قدمته الدولة للرأسماليين الخواص المحليين والاجانب من تطوير دخلهم على مستوى الاستثمار (41 بالمائة خلال السبعينات) كما انه شكل قاعدة لانتشار المئات بل الالاف من المشاريع الصناعية الاستهلاكية التي وفرت لأصحابها ارباحا طائلة، وبموجب هذا الانتشار سيسجّل القطاع الصناعي نموا سنويا بنسبة 10،1 بالمائة مقابل 7،90 خلال العشرية الأولى، وهو ما حدا بالسلطة الى الحديث عن «نهضة صناعية» بتونس. لكن التطور الصناعي الذي حصل لا يشكل في الحقيقة نهضة صناعية فعلية من **شأنها ان تقضي على خضوع بلادنا للتقسيم الامبريالي للعمل (وذلك بتمكينها من صناعة ثقيلة مطورة لقوى الانتاج ومحققة للاستقلال)، ولكنها نهضة وهمية تقع تماما في نطاق هياكل التبعية للسوق الامبريالية، اذ انها اقيمت على اساس حاجياتها وليس على اساس**

حاجيات تطور البلاد، فالصناعات التي اقيمت هي صناعات استهلاكية، ضعيفة الاندماج (الرساميل وادوات الانتاج مستوردة في معظمها وتساهم تونس باليد العاملة البخسة الثمن) والغرض من ايجادها هو التصدير.

وستظهر هشاشة هذه «النهضة الصناعية» من خلال الازمة التي ستتعرض اليها في ارتباط بتفاقم ازمة النظام الرأسمالي العالمي التي اندلعت منذ سنة 1973 وتواصلت بدون انقطاع، ففي سنة 1976 وعلى اثر اتخاذ السوق الأوروبية المشتركة لاجراءات حمائية سيتأزم قطاع النسيج، وسوف لن تمر سنة منذ ذلك الوقت دون ان تغلق العديد من المصانع ابوابها ملقية بالمئات من العمال على قارعة الطريق.

وامام انسداد افق قطاع النسيج ما ننفك نلاحظ خلال السنوات الاخيرة ان نية الدول الامبريالية تتجه نحو استبداله بآخر في نفس اطار التبعية دائما وهو قطاع تركيب السيارات والشاحنات، وقد تقدمت العديد من الشركات الاحتكارية العالمية بطلب تركيز فروع لها مثل : ايسيزي وفورد وفولسفاقن، وغيرهما.

ومما يثبت هشاشة ما يسمى «بالنهضة الصناعية» ايضا انها لم يكن لها اي تأثير هام على هيكل مبادلات بلادنا مع الدول الاجنبية، ففي سنة 1978 مثلت قيمة مواد التجهيز (آلات وقطاع غيار ووسائل شحن ونقل الخ..) والمنتوجات نصف الجاهزة حوالي 54 بالمائة من مجموع قيمة الواردات وهي نسبة ترتفع الى 84 بالمائة باعتبار المواد الغذائية ومواد الاستهلاك، وتتكون بقية الواردات من الطاقة والمواد الأولية، واما الضادرات فإن 5،61 بالمائة منها تتكون من الطاقة والمواد الخام المنجمية والمواد الغذائية بينما لا تتجاوز نسبة مواد التجهيز والمنتجات نصف المصنعة 17 بالمائة (مع اعتبار منتوجات المؤسسات الاجنبية بالطبع المحسوبة ضمن الصادرات التونسية).

اما في قطاع الخدمات فإن الدولة ستلعب ايضا دورا هاما محددا في دعم الانشطة الخاصة في مختلف المجالات.

فبالنسبة للتجارة، ستحل الدولة منذ اواخر 1969 النظام التعاضدي الذي احدث خلال الستينات. وفي افريل من سنة 1970 وبمقتضى القانون 70ـ19 ستتخذ اجراء يقضي بتوسيع ممارسة التجارة بالجملة في الميادين التي تقتضي الحصول على رخصة (اي تجارة المواد الغذائية والمنسوجات والالبسة والغلال والخضر) الى الشركات والتعاضديات والتجمعات الخاصة، كما سيتم تيسير الأجراءات للحصول على الرخصة (الموافقة) وضبطت الدولة ايضا هامش الارباح بشكل مناسب جدا للتجار، وشيئا فشيئا اخذت في تحرير اسعار بعض المواد، وقد شكلت هذه التشجيعات قاعدة لتكاثر التجارة بالجملة، ففي ظرف 6 سنوات

فقط (بين 1971 و1977) وفي فروع التغذية العامة والنسيج ومواد البناء تضاعف عدد نقاط البيع بـ 2،8 مرات كما تضاعف مبلغ رؤوس الاموال المتجهة لهذا الصنف من التجارة، وفي نفس الاطار تعددت ايضا نقاط البيع بالتفصيل وبدأت تبرز شبكات من المغازات الكبيرة (المغازات العصرية، توتة، الباساج... الخ) والاحياء التجارية (حي جميل، حي لطيف... الخ) ففي الفترة الفاصلة بين 1971 و1977 فقط ستتضاعف المؤسسات التجارية في مواد التغذية العامة والنسيج ومواد البناء 2،4 مرات ورؤوس الاموال 3،3 مرات، ومع مطلع الثمانينات ستظهر الى جانب الشبكات التجارية الكبيرة الاسواق الحرة المفتوحة للأجانب فقط (سوق سكرة).

ان تحرير التجارة الداخلية بالجملة وبالتفصيل سيؤدي الى بروز فئة من التجار لا تراعي البتة مصالح المستهلكين همها الوحيد تكديس الارباح على حساب لقمة عيش الكادحين وذلك بطرق شتّى، بالطرق التي يسمح لها بها القانون وعن طريق المضاربات والترفيع في الاسعار والسرقة الجبائية.

اما الاجراء الثاني في الميدان التجاري والذي يكتسي اهمية ذات بال، فيتعلق بتحرير التجارة الخارجية بشكل يكاد يكون كليا منذ بداية السبعينات، ولضرب العراقيل التي يمكن ان تقوم امام هذا التحرير ستنشىء الدولة في سنة 1972 ما يسمى «بشهادة التوريد» التي يمكن للتاجر الذي يحصل عليها ان يورد العديد من الموادّ بمبلغ يصل الى 50 الف دينار من دون ان يكون في حاجة لرخصة من وزارة الاقتصاد ولا لرخصة من البنك المركزي لتحويل العملة.

سيؤدي تحرير التجارة الخارجية الى نتائج اقتصادية وخيمة على الوطن والشعب، اذ ستتطور فئة عريضة من البرجوازيين الكمبرادوريين الجشعين الذين سيغرقون البلاد بالمواد الاستهلاكية الاجنبية التي ستضر أيّما ضرر بالمنتوجات المصنوعة محليا، بالاضافة الى دوامة المضاربات والتلاعب بلقمة عيش الشعب، وتأكيدا لما ذهبنا اليه سيتضاعف في الفترة الفاصلة بين 1970 و1979 استيراد المواد الاستهلاكية (من دون المواد الغذائية) 6 مرات بالاسعار القارة واكثر من 9 مرات بالاسعار الجارية.

ان إغراق السوق بالمواد الاستهلاكية المستوردة سيطور هذه السوق، **ولكن بشكل اصطناعي، إذ أن هذا التطور ليس نابعا من نمو القوى المنتجة الوطنية، من نمو الصناعات والفلاحة، اي انه لا يعكس تطورا لمبادلات مختلف القطاعات الاقتصادية فيما بينها ولانتاج المواد الاستهلاكية محليا.**

ان تحرير التجارة الداخلية والخارجية لئن سيمكن مثلما رأينا اصحاب رؤوس الاموال

الكبار من الانتعاش ومن تكديس مرابيح طائلة، فإنه سيشكل كارثة بالنسبة لصغار التجار الذين سيجدون انفسهم على اثر الغاء التعاضد سنة 1969 عاجزين على منافسة كبار التجار، لذلك سيقع العديد منهم تحت نير هؤلاء وسيتبلترون ويفقرون في نهاية الامر.

وفي ميدان السياحة ستمنح الدولة الخواص من الامتيازات والتشجيعات الشيء الكثير الذي سينضاف الى الامتيازات الممنوحة اليهم سنة 1966، ففي سنة 1976 ستبعث «الوكالة العقارية للسياحة» لتهتم بتوفير الاراضي وتجهيز المناطق السياحية لأصحاب المشاريع : كما ستعفي الدولة هؤلاء من الأداءات الموظفة على التجهيزات المستوردة ومن اداء التعويض على المشروبات الكحولية بنسبة 30 بالمائة، وعلاوة على ذلك ستخفض من سعر الكيروزان بالنسبة للطائرات «شارتر».

ستشجع هذه الامتيازات العديد من الرأسماليين على توجيه رساميلهم الى قطاع السياحة بشكل مكثف، وسيغتنم اصحاب رؤوس الاموال الاجانب وخاصة منهم المليارديرالعرب هذه الامتيازات لبعث مشاريع ضخمة في اكثر من جهة بالبلاد كمركب القنطاوي بسوسة، ومن المرتقب ان ينجز هؤلاء مشاريع ضخمة جديدة كمشروع تطهير بحيرة تونس ومشروع غار الملح.

ومع تطور القطاع السياحي ستبتلع النزل جزءا هاما من المنتوجات الاستهلاكية كالسمك واللحوم والدجاج والخضر والغلال وغيرها، الامر الذي سيتسبب في ارتفاع الاسعار وفي نقصان كميات المواد الغذائية المعروضة في الاسواق، كما ان الامتيازات التي ستمنحها الدولة للرأسماليين الاجانب ستجعلهم يحولون المبالغ الضخمة من العملة الصعبة الى الخارج بالاضافة الى عمليات التهريب التي يمارسونها خلسة مثلما كشفت عن ذلك فضيحة «ڤودو» التي اندلعت في صائفة 1983.

وعلى الرغم من الازمة التي ما انفك يتخبط فيها هذا القطاع خلال السنوات الاخيرة نتيجة انخفاض عدد السواح، فإن الدولة ما تزال تغدق التشجيعات على اصحاب الرساميل وتسعى الى توسيع شبكة النزل وزيادة عدد الاسرة، وفي الواقع فإن تطوير هذا القطاع وبالحد الذي وصل اليه يُعطي دليلا آخر على طبيعة الاقتصاد التونسي الهشة وغير المتوازنة.

وفي الميدان البنكي ستصدر الدولة في منتصف السبعينات (جويلية 1976) قانونا يقضي بالسماح للبنوك الاجنبية بفتح فروع لها في تونس، لتساهم في استغلال الكادحين التونسيين وتجني الارباح على حسابهم، والى حانب هذا الاجراء ستلجأ الدولة ايضا الى تكوين صنف آخر من البنوك (بنوك الاستثمار المختلطة) تلعب فيه الدول النفطية دورا اساسيا وتساهم في رأسمالها بما يقارب النصف ان ليس اكثر، ويمكن في هذا الاطار ذكر البنك التونسي

السعودي للاستثمارات والبنك التونسي الكويتي للتنمية والبنك التونسي العربي وغيرها، ومن خلال هذه البنوك سيتمكن الرأسماليون الاجانب من التوظيف في العديد من القطاعات بحثا عن الربح العاجل والكبير.

وبالنسبة لقطاع النقل فإن اهم اجراء سيتخذ هو قرار سبتمبر 1983 القاضي بتحرير القطاع وبالسماح للخواص بتكوين شركات نقل.

ولا بد من التعرض ونحن بصدد الحديث عن قطاع الخدمات الى ميدان السكن، فقد فتحت الدولة الباب على مصراعيه امام المقاولين الخواص ليوظفوا رساميلهم في هذا الميدان، وقد ادى هذا الى تطور المضاربات العقارية بصورة خيالية، اذ ارتفعت اسعار العقارات بشكل مدهش، ففي تونس العاصمة بلغ سعر المتر مربع اكثر من 150 د، كما التهبت اسعار الشقق والفيلات والمساكن الشعبية وأسعار الاكرية. وقد مكنت هذه المضاربات المقاولين والوسطاء والسماسرة من تكديس اموال طائلة من هذا الريع، وفي علاقة باشتداد ازمة السكن اشتدت المضاربات بمواد البناء ايضا.

وساهمت الدولة في الاستثراء على حساب الطبقات الكادحة في خصوص السكن وذلك عبر سلسلة من الشركات والصناديق القديمة او المكونة حديثا.

وشهد قطاع الصحة تطورا هاما للأطباء والمصحات والصيدليات والمخابر الخاصة، ومقابل ذلك تردت اوضاع الصحة العمومية.

فقد ارتفع عدد الأسرة بالمصحات الخاصة من 98 سريرا سنة 1970 الى 921 سريرا سنة 1981، كما تطور استهلاك الادوية في القطاع الخاص بشكل كبير، فعلى سبيل المثال سجل القطاع العمومي زيادة في مصاريف الادوية بنسبة 100 بالمائة في ظرف 6 سنوات (1977ـ1984) وفي نفس الفترة تضاعفت هذه المصاريف في القطاع الخاص بنسبة 300 بالمائة، ومن جهة اخرى بلغ عدد الصيدليات 757 مقابل 112 صيدلية عمومية سنة 1982.

وشهدت مداخيل الاطباء الخواص وأسعار الاقامة بالمصحات الخاصة ارتفاعا كبيرا خاصة وان الاطباء الخواص غير مقيدين بأسعار، فالطبيب العام ارتفعت عيادته من 1،5 د سنة 1970 الى حوالي 6 دنانير سنة 1984، وارتفعت العيادة لدى طبيب اخصائي من 2،5 د و3 د سنة 1970 الى 10 د و15 د سنة 1984، واصبح ثمن عملية التّوليد يتراوح بين 70 و160 د، كما ارتفع ثمن الليلة الواحدة بمصحة خاصة الى 20 وحتى 50 د.

لقد أدى ازدهار القطاع الطبي الخاص الى ظهور مافيا طبية حقيقية هدفها تكديس الارباح على حساب صحة المواطنين، خاصة وان تردي خدمات الصحة العمومية اصبح

يدفعهم الى الالتجاء الى الاطباء الخواص، ويستعمل هؤلاء العديد من الطرق اللا اخلاقية والموغلة في الصلف، من ذلك ان بعضهم يجري صفقات مع اصحاب الصيدليات لبيع اكبر كمية ممكنة من الادوية، وبما ان العديد من هؤلاء الاطباء وخاصة اصحاب الشهادات العليا يعملون ايضا في المستشفيات فإنهم يُرَغّبون المتعالجين في الذهاب الى عياداتهم الخاصة ليعتنوا بهم اكثر، ويتسرع اطباء التوليد في اجراء العمليات القيصرية للنساء الحاملات، لأن العملية الواحدة تتكلف ما يزيد عن النصف مليون من المليمات، كما ان الاطباء الخواص العاملين في المستشفيات لا يتوانون عن استخدام التجهيزات العمومية لفائدتهم بصورة غير شرعية. . وقد اصبح لهذه المافيا الطبية نفوذ كبير في مستوى الدوائر العليا، اذ انهم صاروا قادرين على التصدي لكل محاولة مراقبة مداخيلهم وتوظيف الأداءات عليهم.

اما في القطاع العمومي فإن التجهيزات الاساسية (مستشفيات ومستوصفات وصيدليات. . . الخ) لم تتطور بما فيها الكفاية وظلت الخدمات الطبية سيئة للغاية، فزيادة على الاكتضاض تعاني مستشفيات الصحة العمومية من النقص في الأدوية والاطارات وتحت ضغط الازمة الاقتصادية وفي نطاق سعي الدولة الاستعمارية الجديدة المستمر لتفقير الطبقات الكادحة عمدت منذ بداية سنة 1983 الى تسعير العيادة في المستشفات العمومة بـ 500 مليم والاقامة بها بـ 5 دنانير. .

وهكذا تعمّقت خلال السبعينات الهوّة بين ظروف التطبيب الخاص والتطبيب العمومي، وتردت الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية، وقد كان لذلك أسوأ الانكعاسات على الطبقات الفقيرة، فالحق في العلاج وبالتالي في الحياة اصبح مرهونا بالموقع الطبقي للفرد، اي بإمكانياته المادية ويمكننا القول انه تركز بالبلاد نوعان من الطب : طب للاغنياء وآخر للفقراء، طب للجهات الغنية وآخر للجهات الفقيرة، فإذا كانت نسبة الاطباء بالنسبة لعدد السكان الجملي تساوي سنة 1984 طبيبا لكل 3320 ساكنا وهي نسبة ضعيفة، فإنها تصل في بعض مناطق البلاد (مثل سيدي بوزيد وسليانة والقصرين) الى طبيب واحد لما يزيد عن 12 الف ساكن، بينما تصل الى طبيب واحد لكل 1451 ساكنا في العاصمة تونس، واذا كانت وفايات الاطفال الصغار تصل سنة 1978 الى 9 في الألف في حي المنزه الثري فإنها تصل الى 165 في الالف في حي الجبل الاحمر الشعبي المحاذي له.

لم يسلم قطاع التعليم من تحمل تبعات السياسة الاقتصادية الجديدة فعلاوة على الانخفاض المتزايد في الميزانية المخصصة للتربية بصورة عامة (32،1 بالمائة من ميزانية التصرف العامة سنة 1972 و25،7 بالمائة فقط سنة 1984) انخفضت نسب الاستيعاب في التعليم الابتدائي فمرّت من 73 بالمائة عام 1970 ـ 1971 الى 67 بالمائة سنة

1980ـ1981، وبالتالي فإن 33 بالمائة من الاطفال الذين بلغوا سن الدراسة في هذا العام لم يقع استيعابهم.

وتطورت سياسة الانتقاء بشكل يمس مختلف مستويات التعليم، فإذا كانت نسبة النجاح في مناظرة الدخول الى السنة الأولى من التعليم الثانوي قد وصلت سنة 1969 الى 41،1 بالمائة فإنها ستنخفض سنة 1978ـ1979 الى 26 بالمائة وكنتيجة لتطور الانتقاء تفاقم الطرد من المدارس الابتدائية وبلغ خلال السبعينات معدل 80 الف تلميذ سنويا يضاف اليهم 23 الف من التعليم الثانوي في كل عام..

وشملت سياسية الانتقاء التعليم العالي، فتعددت القوانين «المنظمة» للترسيمات لتحد منها بصورة مستمرة، ونتيجة لذلك ظلت نسب النجاح في الجامعة ضعيفة وبصفة خاصة في شعبتي الحقوق والطب، يضاف الى ذلك التناقص المستمر لعدد الطلبة الذين يؤمّون الجامعة وخاصة بداية من سنة 1977، فإذا كان عدد الطلبة ازداد هذه السنة بنسبة 15 بالمائة فإنه انحدر تدريجيا ليبلغ نسبة 2،7 بالمائة سنة 1982.

والى جانب هذه الامراض التي ألمت بنظام التعليم شهد سعر الاقامة بالمبيتات والادوات واللوازم المدرسية المختلفة ارتفاعا مطردا، كما ازدهرت المدارس الحرة التي تنوعت درجاتها واختصاصاتها، وتفيد الاحصائيات الرسمية ان المدارس الحرة الثانوية التي لم تكن تستوعب سنة 1971 ـ 1972 أكثر من 8463 تلميذ (4،3 بالمائة من مجموع التلاميذ) اصبحت تستوعب 22 953 تلميذا (5،9 بالمائة من مجموع التلاميذ) سنة 1983 ـ 1984. وبالاضافة الى المدارس الحرة، استفحلت ظاهرة الدروس الخاصة في المنازل التي اضحت بالنسبة لبعض الاصناف من الاساتذة الذين يدرسون المواد العلمية على وجه الخصوص، مصدر استثراء فاحش. فهم يجنون من هذه الدروس اضعاف اضعاف مرتباتهم الشهرية. ولذلك فهم يمارسون شتى الضغوط على التلاميذ ليلتحقوا بهذه الدروس، ومن بين هذه الضغوط منحهم اعدادا ضعيفة أو عدم بذل مجهود في دروس المعهد الخ...

وهكذا ادت سياسة البرجوازية الكبيرة الخاصة الى تعميق الطابع الطبقي للتعليم في تونس، وبطبيعة الحال فقد شكل أبناء الطبقات الفقيرةالضحية الأولى لهذه السياسة، وفي هذا الاطار من المفيد تقديم الجدول التالي حول حظّ مختلف الفئات الاجتماعية من التعليم في كل مراحله:

الفئات	الابتدائي	الثانوي	العالي	الحاصل
العليا	1،2	5،9	20،5	17،8
الموسرة	26،5	40	26،2	1
المتوسطة	12،7	28،8	17،6	1،4
الفقيرة	43،5	17،3	11،6	0،26
فئات اخرى	16،1	8	24،1	1،4

نلاحظ من خلال هذا الجدول كيف اننا كلما ارتقينا في درجات التعليم الا وانخفضت نسبة ابناء الفقراء وارتفعت نسبة ابناء الاغنياء، فإذا كان الاولون يمثلون 43،5 بالمائة من مجموع تلامذة التعليم الابتدائي فإنهم لا يمثلون سوى 11،6 بالمائة من مجموع الطلبة اي ان 0،26 فقط يتمكنون من الالتحاق بالدراسة الجامعية اما الثانون فنسبتهم من التعليم الابتدائي لا تتجاوز 1،2 بالمائة اما نسبتهم من التعليم العالي فإنها تبلغ 20،5 بالمائة.

ومع تعمق الطابع الطبقي للتعليم بقي جزء هائل من الشعب ضحية للجهل، ففي سنة 1980 لا تزال الامية منتشرة في تونس اذ تبلغ نسبتها 47 بالمائة وهذه الامية مستفحلة في الريف اكثر من المدينة وبين النساء اكثر من الرجال (61،1٪ مقابل 37٪).

هذه ملامح السياسة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الدستوري منذ بداية السبعينات في ظل سيطرة البرجوازية الكبيرة الخاصة على دفة الحكم، وعلى ضوء هذا العرض يمكننا ان نخرج بالاستنتاجات التالية :

1) ان هذه السياسة قد اغرقت تونس في مزيد من التبعية للدول والمؤسسات الامبريالية ويكفي لأخذ فكرة اجمالية عن تفاقم هذه التبعية ان نقف على دخول الرساميل الاجنبية الى تونس وتطور الديون الخارجية والميزان التجاري منذ بداية السبعينات الى حد الآن.

بلغت جملة الرساميل المصدرة الى تونس في شكل قروض ومساهمات 2149 م د فيما بين 1971 و1981 منها 804 م د قروضا عمومية اي 13،4 بالمائة من جملة الاستثمارات المعتمدة خلال هذه الفترة مقابل 302 م د خلال العشرية الأولى وبالتالي فإن القروض العمومية قد ارتفعت خلال العشرية الثانية بنسبة 2،6 مرات، و803 م د قروضا خاصة اي ما يساوي 13،4 ايضا من جملة الاستثمارات المعتمدة مقابل 188 م د خلال العشرية الأولى وبالتالي فإن القروض الخاصة قد ارتفعت خلال العشرية الثانية بنسبة 4،5 مرات

و542 م د مساهمات منها 7، 313 م د موجهة لقطاع البترول ومشتقاته وهو ما يعادل 3، 44 بالمائة من مجموع الاستثمارات المخصصة لهذه الصناعة وما يقارب 5، 73 م د موجهة الى الصناعات المعملية اي ما يعادل 8، 6 بالمائة من جملة الاستثمارات المنجزة وبالمقابل فإن المساهمات الاجنبية كانت غير ذات بال خلال العشرية الأولى فهي لم تتجاوز نسبة 6، 5 بالمائة من جملة الاستثمارات المعتمدة بالبلاد.

ومن الطبيعي جدا ان ينجرّ عن هذه السياسة التي تعتمد على التمويلات الاجنبية ارتفاع مهول في الديون الخارجية للبلاد التونسية سواء كان ذلك بصورة مطلقة او بصورة نسبية في علاقة بالناتج الداخلي الخام. فإذا كانت الديون التونسية لا تتجاوز 7، 78 م د سنة 1961 و4، 361 م د سنة 1971 فإنها ستبلغ 2187 م د سنة 1984، اي ان ديون تونس ستزداد بنسبة اكثر من 27 مرة بين سنة 1961 و1984 وفي علاقة بالناتج الداخلي الخام فإن هذه الديون سترتفع من 2، 28 بالمائة من هذا الناتج سنة 1961 الى قرابة 49 بالمائة سنة 1984، اما نسبة تسديد الديون الخارجية مع جملة المداخيل العامة الخارجية (بضائع وخدمات) فإنها سترتفع من 4، 1 بالمائة سنة 1961 الى 3، 19 بالمائة سنة 1984، وهكذا نلاحظ كيف يتطور رهن البلاد لدى الرأسمال الامبريالي العالمي. ولمزيد الوقوف عند حقيقة التداين الخارجي لابد من الاشارة الى أن تونس دخلت منذ عدة سنوات في مرحلة الاقتراض لغاية تسديد القروض، وعلى سبيل المثال فإن القروض التي تم جلبها سنة 1984 توجه قرابة 80 بالمائة منها لتسديد الديون، أي ان ما وجه منها للاستثمار لا يزيد عن 20 بالمائة.

إن هذا النمط الاقتصادي التابع على مستوى التمويلات سيرتبط أشد الارتباط بتبعية بلادنا للسوق الرأسمالية العالمية. فالاقتصاد التونسي لن ينتج لتلبية حاجيات البلاد، ولكن سينتج لتلبية حاجيات السوق الراسمالية العالمية وهي الوجهة التي حددتها له الدوائر الامبريالية منذ بداية السعبينات أي الانتاج بهدف التصدير. ويكفي للتأكد من ذلك أن نورد الارقام الخاصة بنسبة تصدير البضائع الصناعية من جملة الانتاج لكل صناعة.

	1969	1972	1975	1978	1981
الصناعات الغذائية الفلاحية	16،2	29	19،8	15،6	12،6
صناعات مواد البناء	13،7	1999	3،9	—	3
صناعة الكهرباء والميكانيك	25،3	18،3	12،4	16،9	15،6
الصناعة الكيمياوية	45،1	43،7	55،4	55،7	65،9
صناعة النسيج والخياطة	4،4	13،1	20،8	44،4	47،2
الصناعات المختلفة	40،5	19،9	16،5	21	5،9
المعـــدل	19،3	25	21،8	26،4	27،7

يبرز هذا الجدول مدى تبعية الاقتصاد التونسي، خاصة في نوعي الصناعة اللّذين ارتكزت عليهما مجهودات النظام خلال السبعينات، وهما صناعة النسيج التي عرفت دفعا هاما خاصة بعد الامتيازات الممنوحة للرأسماليين الاجانب (47،2 بالمائة) والصناعة الكيمياوية (65،9 بالمائة).

ولم يغيّر نمط «التنمية» هذا المعتمد خلال السبعينات من جوهر هيكلية المبادلات التجارية لتونس، فالمتمعن في هذه الهيكلة يلاحظ أن بلادنا ماتزال تحتل نفس الموقع في تقسيم العمل العالمي، فهي تصدر بصورة اساسية المواد الفلاحية والأولية، وتستورد المواد المصنعة ومنها خاصة التجهيزات. وبالنظر الى الارتفاع المستمر لاسعار المواد المصنعة والتجهيزات وهبوط اسعار المواد الاولية بعد فترة قصيرة من الانتعاش في اواسط السبعينات فإن عجز الميزان التجاري التونسي ما انفك يتفاقم وظلت تغطية الصادرات للواردات تتراوح بين 55 و 60 بالمائة فقط.

2/ إن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها البرجوازية ستفضي الى تعزيز المركز الاقتصادي للرأسمال الخاص وبالتالي الى تعزيز مكانة البرجوازية الكبيرة الخاصة، فلو قارنا مساهمة مختلف القطاعات في الاستثمار لوجدنا أن مساهمة القطاع العام (رأسمالية الدولة) ستنزل من نسبة 68 بالمائة كما كانت عليه خلال الستينات الى 59 بالمائة خلال السبعينات أما القطاع الخاص فسترتفع مساهمته من 32 بالمائة الى 41 بالمائة، أما من الناحية المطلقة فستزداد نسبة مساهمة قطاع رأسمالية الدولة بـ 299 بالمائة خلال السبعينات مقابل 487،4

بالمائة للرأسمال الخاص وما كان للقطاع الخاص ان يتعزز بهذا الشكل لولا الدعم المباشر من قبل رأسمال الدولة والرأسمال الامبريالي العالمي (2800،8 م،د خلال العشرية الثانية أي بزيادة قدرها 1269،6 م،د على مجمل الاستثمارات التي صرفها القطاع الخاص في العشرية الاولى وهي 1531،2 م،د). ومن الواضح أن دور القطاع الخاص سيزداد اهمية اذ أن سياسة الحكومة تتجه، تحت ضغط صندوق النقد الدولي الى التفويت في المؤسسات الواقعة تحت تصرف رأسمال الدولة، وفي هذا المعنى فقد صرح في المدة الاخيرة المازري شقير الوزير المكلف بالوظيفة العمومية بأن النية تتجه نحو التفويت في معظم الشركات العمومية (400 من 500 مؤسسة) ويتم تبرير هذه السياسة «بضعف مردود» المؤسسات العمومية وعجزها المالي. وليست هذه سوى تعلّة، لتطبيق تعليمات البنك العالمي التي تهدف الى دعم الليبرالية الاقتصادية وتقدمها على أنها العلاج الناجع للوضع الاقتصادي المتأزم للبلدان التابعة.

3/ إن السياسة الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات ستفضي الى توسيع رقعة الاستغلال الرأسمالي في تونس. ويمكن أن نستشف ذلك من خلال معطيين أساسيين:

أولا: تطوّر حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات. فمن 1308 م،د خلال الستينات سترتفع هذه الاستثمارات الى 6004 م،د خلال السبعينات أي أن نسبة النمو ستصل الى 359،02 بالمائة، وهذا جدول تفصيلي:

	الاستثمارات خلال السبعينات (م،د)	نسبة النمو بالمقارنة مع العشرية الاولى (مائوية)
الفلاحة والصيد البحري	810،2	197،8
المناجم	200،5	493،1
الماء والكهرباء	511،2	627،1
المحروقات	740،3	576
الصناعات التحويلية	1084،6	625،4
النقل والمواصلات	927،8	585،2
السياحة	140،8	16،9
السكن	913،8	403،4
تجهيزات مشتركة	593	178،5
غيرها	81،8	26،1

ثانيا : تطور عدد الاجراء، وسنعتمد في هذا المجال على تطور العدد الجملي في القطاعات غير الفلاحية (ماعدا الصيد البحري).

القطـــاع	1962	1972	العدد الجملي
الصيد البحري	—	8000	8000
المناجم والطاقة	7000	2800	9800
الصناعات (المانيفاتورة)	38000	163400	201400
البناء والاشغال العمومية	10000	63700	73700
الادارة	42000	72400	114400
الخدمـــات	35500	89700	125200
	132 500	400 000	532 500

من خلال هذا الجدول يمكننا أن نستخلص أن عدد الاجراء في القطاعات غير الفلاحية قد تضاعف اكثر من ثلاث مرات، وان القطاعات التي استأثرت بالقسط الوافر من عدد المشتغلين هي الصناعة نظرا لتطور قطاع الصناعات الخفيفة التصديرية ومنها خاصة النسيج، والبناء والاشغال العمومية نظرا لتطور المضاربات العقارية والخدمات والادارة.

وسيفضي تطور الاستغلال الرأسمالي في ظل التشجيعات التي لقيها من رأسمالية الدولة الى تمكين الطبقة الرأسمالية من تكديس مرابيح طائلة على حساب الطبقات الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة. ويمكننا ان نستنتج ذلك من خلال رصد تطور حصة الاجور من الناتج الوطني الخام :

الاعـوام	الناتج الوطني الخام بـ م،د (1)	حجم الاجور (2)	النسبة 2/1 بالمائـة
1962	374،3	179	47،86
1971	891	368	41،3
1980	3553	1153	32،61
1983	5462	2092	38،30

يبرز هذا الجدول حقيقتين : فمن ناحية تطور الناتج الوطني الخام بصورة مطردة فارتفع من 891 م،د الى 5462 م،د سنة 1983 أي انه تضاعف قرابة 5 مرات، ومن ناحية ثانية انحدرت حصة الاجراء من هذا الناتج وهذا يعني أن ذلك التطور غنم منه بصورة خاصة اصحاب الملكية الذين ارتفعت حصتهم من الناتج الوطني الخام من 58،69 سنة 1971 الى 61،7 بالمائة سنة 1983.

وكنتيجة لهذا الوضع ستتوسع في المجتمع الشريحة البرجوازية الخاصة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالامبريالية غانمة من كل التشجيعات التي تقدمها، اليها الدولة، وستنتعش هذه الشريحة بصورة خاصة في قطاعات الصناعات التصديرية والبناء والمضاربات العقارية والتصدير والتوريد والسياحة، وهي شريحة طفيلية جشعة تلهث وراء الربح السريع وبأيسر الطرق، وبصورة عامة فهي غريبة في معظمها عن القطاعات المنتجة.

الليبرالية الاقتصادية وقرينها القمع السياسي

سيقترن النهج الاقتصادي الليبيرالي الذي ستتبعه البورجوازية الكبيرة الخاصة على المستوى السياسي بتصعيد فظيع للقمع الفاشي خلال السبعينات، وقد يتبادر في ذهن البرجوازي الصغير التافه والذاتي أن هناك تعارضا بين انتهاج الليبرالية في الاقتصاد والقمع في المجال السياسي، ولكن هذا التعارض شكلي، فالليبيرالية الاقتصادية لا تعني في الواقع غير حرية الرأسمالي المحلي والاجنبي في امتصاص خيرات البلاد واستغلال جماهيرها

الكادحة بصورة وحشية، وقد رأينا فيما سبق كم منحتهم الدولة من امتيازات وتشجيعات وكم قدمت لهم من وعود ومن بينها «توفير المناخ الاجتماعي الملائم» أي «السلم الاجتماعية» لتحقيق ذلك النهب والاستغلال، لذلك وحتى يتسنى للرأسماليين محليين وأجانب تكديس الثروات يصبح من البديهي ان تسلك الدولة سياسة قهرية فاشية ضد الشعب حتى تتصدى لكل نفس معارض لنهجها الرأسمالي الاستغلالي وحتى يقبل به خاضعا خانعا.

فبعد ذر الرماد في العيون الذي سيتواصل لمدة أشهر والذي سيتمحور حول ما يسمى «بوقفة التأمل» و«الاستشارة الشعبية» بهدف ربح الوقت وإعادة ترتيب الامور وتصفية حساب الممثلين السياسيين للبرجوازية البيروقراطية سيأخذ ممثلو النهج «الليبرالي» الامور بأيديهم وينزلون بثقلهم على الحياة السياسية. سيتولى الهادي نويرة البنكاجي ورجل الاعمال مكان الباهي الادغم على رأس الحكومة ومحمد الصياح مكان محمد بن عمارة على رأس ادارة الحزب والطاهر بلخوجة مكان الهادي خفشة على رأس وزارة الداخلية، وبتعاون وثيق مع الحبيب عاشور الامين العام للاتحاد العام التونسي للشغل ستتولى هذه الطغمة تصفية عناصر الجناح «الليبرالي» في الحزب والذي يتزعمه أحمد المستيري الداعي الى ضرورة «اصلاح» نظام الحكم حتى لا تقع المخاطرة بمصالحه الاساسية من جراء تجذر الحركة الشعبية وتطور المعارضة الثورية، ولم يكن المستيري ينادي وقتها بأكثر من خلق منابر داخل الحزب الحاكم مع المحافظة على وحدانيته على الساحة. وبالاضافة الى ذلك ستعيد هذه الطغمة تنظيم الاجهزة القمعية وخاصة وزارة الداخلية وستتولى دعمها بالعتاد والاطارات والاعوان بالاستعانة بالخبرات الامريكية لجعلها قادرة على قمع التحركات الشعبية، وسيبلغ عدد البوليس سنة 1977 نسبة واحد لكل 500 مواطن، وستراجع الحكومة ايضا سنة 1975 قانون الصحافة لتدعيم العقوبات المسلطة على ما يسمى «بالجرائم الصحافية» أي «جرائم التعبير» وستراجع المجلة الانتخابية ليضاف اليها الفصل 109 الذي سيستعمل لضرب حتى المنشقين عن الحزب الحاكم، إذ أن هذا الفصل ينص على ان النائب الذي يطرد من الحزب يطرد مباشرة من «مجلس الامة»، وفي سنة 1974 وبمناسبة المؤتمر الثامن للحزب الدستوري سيتم الاعلان عن بورقيبة رئيسا مدى الحياة، وسيراجع الدستور بالمناسبة ليضاف اليه فصل يكرس ذلك تأكيدا للطابع الدكتاتوري والفردي للسلطة، وفي سنة 1976 ستراجع مجلة الشغل لتشديد الطابع القمعي للفصول المتعلقة بالاضراب. وسيتم ذلك باتفاق مع الحبيب عاشور وباقي البيروقراطية النقابية.

وهكذا سيواصل الحزب الدستوري كما كان الحال في الستينات احتكاره المطلق للحياة

السياسية، فيسظل الحزب الوحيد القائم قانونيا في البلاد كما ستظل الهيئات التمثيلية من برلمان ومجالس بلديات مجرد ادوات بيده لتنفيذ سياسته المعادية للوطن والشعب، اما بالنسبة للتنظيمات الجماهيرية فستضع الشريحة البرجوازية الخاصة يدها على الاتحاد العام التونسي للشغل عن طريق تنصيب الحبيب عاشور من طرف بورقيبة، وسيلعب المنصّب دور رجل المطافىء للنضالات العمالية، كما أنه سيكون السند القوي لكل قرارات الحكومة واجراءاتها، وسيزكي عاشور «السياسة التعاقدية» وكل القوانين التي تسمح للامبريالية بنهب ثروات بلادنا واستغلال شعبنا مثل قانون افريل 1972 وجويلية 1976، كما سيزكي كل القوانين القمعية والمحاكمات السياسية ضد القوى التقدمية. وسيدعو بنفسه كل مرة قوات النظام العام لتكسير الاضرابات العمالية وسيقدم القائمات في العمال النشيطين الى مكاتب وزارة الداخلية، أما بالنسبة للاتحاد العام لطلبة تونس وامام خطر صعود قيادة ديمقراطية ممثلة للطلبة على رأسه وذلك في مؤتمر قربة 1971 سيقوم الحزب الحاكم بانقلاب

على أغلبية المؤتمرين وسينصب على راس المنظمة الطلابية بيادق تابعين له، ومن وقتها والجماهير الطلابية محرومة من اطار نقابي ممثل وعرضة للقمع والتعسف.

وبالاعتماد على ترسانة القوانين الفاشية والاجهزة القمعية المختلفة سيواجه النظام الدستوري الطموحات الديمقراطية للطبقات الكادحة، وفي هذا الاطار ستتعدد الايقافات وتنتصب المحاكم وعلى راسها محكمة أمن الدولة المرات العديدة لتحاكم مناضلين سياسيين جلهم من اليسار الثوري كما ستشمل هذه المحاكمات بعض التنظيمات القومية وبعض الاطراف المنشقة عن الحزب الحاكم (جماعة بن صالح) والبيروقراطية النقابية نفسها على اثر احداث جانفي 1978، وفي بداية الثمانينات ستوجه ضربة الى التيار اليميني الديني الذي نشأ وترعرع في احضان النظام نفسه، كما ستشمل المحاكمات المئات من ابناء الشعب المفقرين بمناسبة الاضرابات والمظاهرات. وسيصبح التعذيب ممارسة ثابتة وواسعة الاستعمال وسيذهب ضحيتها بعض المناضلين اليساريين وبعض النقابيين (حسين الكوكي وسعيد قاقي...) كما ستفتح الثكنات لتجنيد مناضلي الحركة الطلابية بصفة قسريّة بالاضافة الى تفاقم الطرد من المدارس والكليات.

وعلاوة على هذه الاشكال ستتعزّز مراقبة المواطنين عن طريق الشعب الدستورية والبوليس وستتكاثر حملات «الرافل» لكن القمع سيعرف اقصاه في ثلاث مناسبات اتخذ فيها طابعا دمويّا مكشوفا وذلك بمناسبة الاضراب العام جانفي 1978 وعملية قفصة 1980 وانتفاضة الخبز 1984.

ان الشعب التونسي وخاصة الطبقة العاملة لم يبق مكتوف الايدي امام سياسة النظام

الدستوري القائمة على الاستغلال الفاحش والحرمان والقمع والتبعية للامبريالية، فقد شكلت هذه السياسة قاعدة مادية لتطور الصراعات الاجتماعية وبروز حركات جماهيرية قوية ستبلغ في بعض اللحظات حد الانفجار العنيف. إن نظرة سريعة على السبعينات وبداية الثمانينات ستبرز لنا ان كل فئات الشعب كان لها مشوار خلال هذه المرحلة مع السلطة، وستظهر بصورة خاصة في كل هذا الطبقة العاملة بعطائها النضالي وروح تضحيتها العالية.

ففي بداية السبعينات (1972) ستشهد البلاد اهم حركة للشبيبة الطلابية والتلمذية في العهد الاستعماري الجديد، وقد كان منطلقها المباشر المسألة النقابية على اثر انقلاب قربة الدستوري على الاتحاد العام لطلبة تونس (1971) لكن هذه الحركة ستتجاوز حدود المطالبة باحترام الحق النقابي لتشكل حركة جماهيرية ذات ابعاد سياسية وثقافية، ومن خلال هذه الحركة عبّر الطلبة والتلاميذ عن رفضهم لتفاقم سياسة الانتقاء وانسداد آفاق التشغيل أمامهم بعد التخرج، ومن هنا طالبوا بضرورة ان يكون التعليم ديمقراطيا في متناول كل طبقات الشعب وفئاته عن طريق اقرار مبدأ اجبارية التعليم ومجانيته، وعبروا عن رفضهم لمحتوى هذا التعليم الرجعي من اجل ثقافة وطنية وشعبية، كما اعلنوا عن مناصرتهم للمطالب والمطامح الديمقراطية والوطنية لبقية الشعب (الحركة الطلابية جزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية) كما اظهر الطلبة والتلاميذ حسا وطنيا وقوميا واممیا بارزا، فقد اكدوا معاداتهم للهيمنة الامبريالية على بلادنا ومناصرتهم للقضية الفلسطينية ولقضايا الشغيلة العالمية والشعوب والامم المضطهدة المناضلة من اجل الثورة الاجتماعية ومن اجل التحرر الوطني، وفي هذا الاطار ادانوا المؤامرات الامبريالية الصهيونية الرجعية ضد الشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني وشهروا بالعدوان الامريكي على فيتنام وكمبوديا ولاووس وعبروا عن تضامنهم مع نضالات شعوبها.

وواجه النظام الدستوري هذه الحركة الشبابية العظيمة عن طريق القمع، فأوقف المئات من الطلاب والتلاميذ والمناضلين السياسيين من اليساريين والقوميين ووقع التنكيل بهم، وأغلقت أهم كليات العاصمة ومنذ ذلك الوقت لم يهفت الصراع بين الجماهير الطلابية والتلمذية من ناحية والسلطة الرجعية من ناحية ثانية.

أما الحركة الجماهيرية الثانية التي ستعرفها السبعينات فهي حركة جانفي 1978 العمالية، التي ستعبر من ناحية عن تأزم النظام الاجتماعي القائم ومن ناحية اخرى على نهضة الطبقة العاملة وتصدرها للكفاح الاجتماعي ضد الاستغلال الرأسمالي المحلي والاجنبي.

كانت القاعدة المادية لهذه الحركة التي ستبدأ بوادرها منذ نوفمبر 1977 الازمة الاقتصادية للنهج الليبرالي التي ستبرز من خلال انخفاض الانتاج الفلاحي وتقلص الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية والغذائية. والمناجم (فسفاط وبترول ورصاص وحديد) وقطاع الصناعات الكيمياوية وانخفاض عائدات السياحة، وقد ازدادت الازمة استفحالا نتيجة لانعكاسات الازمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، وكعادتها ستعمل الرجعية على تحميل تبعات هذه الازمة على كاهل الطبقات الكادحة وهكذا سيتفاقم الطرد بالجملة وستلتهب الأسعار بينما لن تعرف الاجور التطور المناسب الامر الذي ادى الى تدهور المقدرة الشرائية للاجراء بشكل كبير، وفي الريف سيزداد الفلاحون فقرا الامر الذي سيجرهم الى النزوح الى المدن وخاصة العاصمة ليكوّنوا أحزمة فقر لها.

وكرد فعل على هذه الاعتداءات السافرة ستعرف الحركة الاضرابية للطبقة العاملة تطورا مشهودا منذ بداية السبعينات. إن توسع الاستغلال الرأسمالي سيضاعف في عدد العمال والاجراء كما ان الطبقة العاملة ستعرف خلال هذه الفترة تجددا لتركيبتها البشرية بنسبة تقارب الاربعين بالمائة بالمقارنة مع أواخر الخمسينات، وسيكون الجيل العمالي الجديد في معظمه متركبا من شبان دخلوا المدارس الابتدائية والثانوية وبالتالي لهم درجة ثقافية معينة ويتّقدون حماسا وغير راضين على سياسة النظام القائم، وسيكون هذا التجديد من بين العوامل التي ساعدت على تجذير نضالات الطبقة العاملة واتساعها، فعلى سبيل المثال بلغت الاضرابات حسب الارقام الرسمية 215 اضرابا عام 1973 شملت 18014 عاملا و141 اضرابا سنة 1974 شملت 88524 عاملا و377 اضرابا عام 1975 شملت 66661 عاملا و369 اضرابا عام 1976 شملت 93941 عاملا و450 اضرابا سنة 1977، وعلاوة على الاضرابات فقد خرج العمال عديد المرات بداية من سنة 1976 الى الشارع في مسيرات ومظاهرات تصادموا فيها مع قوات القمع.

وتحت فعل تفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية أذكيت التناقضات في صلب الرجعية وستبدأ هذه التناقضات منذ 1976 ـ 1977 في شق صفوف الكتلة الحكومية التي كانت تبدو موحدة في بداية السبعينات وواجه اطرافها جنبا الى جنب الشعب من جهة وخصومهم في السلطة والحزب (جماعة المستيري) من جهة ثانية. وقد تبلور في صلبها اتجاهان : اتجاه أول يمثله نويرة ـ الصياح ـ فرحات مدعومين من قبل بورقيبة وهو يريد تصعيد القمع الفاشي ضد الطبقات الكادحة كحل لاحتواء ازمة النظام القائم واتجاه ثان يمثله الطاهر بلخوجة وزير الداخلية والحبيب عاشور رئيس المنظمة النقابية وهو يريد استيعاب الغضب الجماهيري باجراء ترميمات على النظام منادين بتقديم بعض التنازلات المادية للحركة

الجماهيرية وفتح باب العمل القانوني امام بعض حركات المعارضة الليبرالية والاصلاحية لتوسيع قاعدة هذا النظام والتطويل في انفاسه، وسيكون لهذا التناقض انعكاساته على سير الاحداث، فسيحاول كل طرف ان يستعمل أوراق ضغطه وفي هذا الاطار سيعتمد عاشور على الحركة النقابية بعد ان ساير نضالاتها التي كان بالامس يقمعها، وكتلة نويرة ـ الصياح ـ فرحات ستعتمد على تحكمها في الجهاز الحكومي والحزبي الذي ستطهّره من خصومها (ازاحة بلخوجة من وزارة الداخلية) وبعد ان اعادت ترتيب صفوفها ستهجم هذه الطغمة الفاشية على الطبقة العاملة والحركة النقابية راسمة لنفسها هدفين اثنين : اولا تركيع عدوها الرئيسي وهو الطبقة العاملة لاخضاعها لوتائر استغلال فظيعة. وثانيا ضرب عاشور وجماعته الذين كانوا يقدمون أنفسهم بديلا سياسيًا لها وبدأ تنفيذ الهجوم بالاعتداء على الاتحادات الجهويّة وتحت ضغط القواعد ودفاعا عن وجودهم قرر اعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الاضراب العام ليوم 26 جانفي 1978، وقد كان هذا اليوم انتفاضة حقيقية شارك فيها الى جانب العمال جماهير المحرومين والعاطلين عن العمل وشباب المدارس فواجهتها السلطة التي كانت اعدت نفسها احسن اعداد بالحديد والنار مسرّحة الجيش والميليشيات والبوليس لتقتيل المتظاهرين، وكانت حصيلة هذا الصدام بين الحركة الجماهيرية العفوية العزلاء والقوات القمعية بعض المئات من القتلى واعداد كبيرة من الجرحى وآلاف الموقوفين في كامل انحاء البلاد بما فيهم العديد من اعضاء البيروقراطيةالنقابية، وهكذا تمكنت الرجعية من هزم هذه الانتفاضة في ظل غياب قيادة حقيقية لها اذ ما كان يرجى من البيروقراطية النقابية ان تقوم بمثل هذا الدور بتاتا، وستستغل طغمة نويرة ـ الصياح ـ فرحات نجاحها المؤقت في هذا الهجوم لتنفرد بالطبقة العاملة والمحرومين، فبعد ان زجت بالقيادات النقابية القانونية في السجن ستنصب على راس الاتحاد العام وفي ظل نظام حظر الجولان قيادة فاشية بزعامة المدعو التيجاني عبيد وستطلق ايدي الاعراف للترفيع من وتائر استغلال العمال وتلهب الأسعار، وسيسن البرلمان عدة قوانين فاشية مثل «قانون الخدمة الوطنية» الذي يستهدف الشباب العاطل عن العمل و«قانون التعيينات الفردية» وغيرهما.

لكن النظام الدستوري لئن ربح عسكريا هذه المواجهة فان الطبقة العاملة لن تركع له، إذ ستعيد الحركة النقابية ترتيب صفوفها في ظل ظروف صعبة، وسيواجه العمال من جديد الهجمة الفاشية لرأس المال، وستتخذ المقاومة اشكالا عدة مثل التنقيص في الانتاج والاضرابات ومقاطعة النقابة المنصبة والمطالبة باطلاق سراح النقابيين، وهكذا ستزداد ازمة كتلة نويرة ـ الصياح ـ فرحات وعزلة النظام الدستوري بصورة عامة، ومما زاد اوضاع هذا النظام البائس تأزما ان الازمة الاقتصادية لم تهفت، فسارع من جديد الى تصعيد

الاعتداءات على لقمة عيش الكادحين وعلى مزيْد رهن البلاد لدى البلدان والمؤسسات الامبريالية.

ولما كانت الرجعية تتخبط في هذه الازمة تسلّلت الى التراب التونسي عناصر قومية مسلحة قادمة من ليبيا عبر الجزائر وحلت بمدينة قفصة، وفي فجر يوم الاحد 27 جانفي 1980 هاجمت هذه العناصر ثكنة الجيش بالمنطقة ومراكز الشرطة والحرس ولجنة التنسيق والولاية ونادت السكان الى التمرد، وكانت هذه العناصر تعتقد ان الاوضاع ناضجة بالبلاد ليهب الشعب وراءها ويقلب نظام الحكم، غير ان هذا التحليل لم يكن قائما على أسس صحيحة، فلئن كان هنالك غضب فانه لم يصل بعد الى درجة الاستعداد الى الانقضاض على النظام في ذلك الظرف والذي لم تقرأ له هذه العناصر حسابا هو ان الجماهير مهما بلغت حركتها العفوية وغضبها الحسي فانها لا يمكنها ان تواجه النظام دون ان تكون منظمة الصفوف.

وليواجه النظام هذه العملية سارع الى الاستنجاد بملك المغرب وفرنسا التي بعثت في الحال بعض طائراتها وبالولايات المتحدة الامريكية.

وتولت بعض فيالق الجيش محاصرة مدينة قفصة والتنكيل بسكانها والتقتيل العشوائي فسقط العشرات من الابرياء.

وبالرغم من الطابع الانعزالي والاقلي لعملية قفصة فانها ستكشف عن عزلة النظام القائم في علاقته بالشعب، وعن هشاشة آلته العسكرية وانخرام صفوفه، فكان مضطرّا أمام هذه الوضعية أن يغيّر تكتيكه مخافة ان تتصاعد المقاومة، لذلك سيستغل بورقيبة مرض نويرة الذي أجبره على الانسحاب من على رأس الحكومة ليشكل حكومة جديدة برئاسة مزالي ويستدعي لها الوزراء المستقيلين عشية احداث جانفي 1978 ويقصي الصياح من على رأس ادارة الحزب ويطلق سراح القيادة النقابية والمناضلين السياسيين القابعين بالسجون منذ مطلع السبعينات وستجري الحكومة مساومة مع البيروقراطية النقابية المسرّحة، ثم سيسمح لبعض الصحف الليبرالية والاصلاحية بالظهور، كما سيرفع الحظر على الحزب التحريفي (حزب حرمل ـ النافع) وكان واضحا ان هذه السياسية ليس لها من هدف سوى احتواء غضب الشعب وتوسيع قاعدة النظام والاطالة في انفاسه.

فعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي ستتواصل سياسة تجويع الشعب مع احتداد الازمة خاصة بداية من سنة 1981 ـ 1982 اذ سلتجأ الرجعية الى الزيادة في الاسعار بصورة متواترة والى غلق المعامل وطرد العمال بالجملة الامر الذي سينجر عنه تدهور المقدرة الشرائية للكادحين وتبخر مفعول الزيادات الطفيفة في الاجور التي تمت سنة 1981 و1983

وتفاقم ازمة البطالة وانتشار الفقر، وعلى المستوى السياسي ستظل مؤسسات الدولة على حالها يحتكرها الحزب الحاكم، ولن تتغير القوانين الجائرة بل ستبقى سيفا مسلطا على كل معارضي الحزب الدستوري وعلى الصحف التي ظهرت بالرغم من محدوديتها وطابعها الاصلاحي المبتذل، وستنتصب المحاكم اكثر من مرة لمحاكمة مناضلين سياسيين وعمال، وستخرج قوات القمع للتنكيل بالمتظاهرين والمضربين اكثر من مرة وستستمر ممارسة التعذيب، وستزيد في افتضاح سياسة «التفتح» انتخابات نوفمبر 1981 التي عمد الحزب الحاكم الى تزييفها في وضح النهار.

لم تنطل سياسة «التفتح» على الشعب الذي يرغب في اقرار سياسة اقتصادية واجتماعية تراعي مصالحه بصفة فعلية وفي انفتاح ديمقراطي حقيقي يتمكن خلاله من ممارسة حقوقه المشروعة، وبالفعل سيستغل الكادحون الفجوات التي ستظهر في سياسة الحزب الحاكم ليطوروا نضالاتهم ويطالبوا بما وُعِدُوا به.

وهكذا ومع أواخر سنة 1983 سيخيم على البلاد كابوس من التوتر خاصة بعد ان اعلنت الحكومة بأمر من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي نيتها في رفع الدعم عن الحبوب ومشتقاتها (الخبز... الخ) وقد حاولت ان تستوعب هذا التوتر باتخاذ اجراءات سياسية (الاعتراف بحركتي الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية) واحداث انشقاق داخل الاتحاد العام التونسي للشغل والهاء البيروقراطية النقابية به، وكانت تظن ان تحييد القوى الليبرالية والاصلاحية والبيروقراطية النقابية او كسبها من جهة وتشديد الضغط البوليسي على الشعب من جهة ثانية كاف وحده لتمرير الزيادات الجنونية في الاسعار. فاغتنمت فرصة راس السنة الجديدة للاعلان عنها، وفجأة انفجرت البلاد من جنوبها الى شمالها في اطار انتفاضة شعبية عارمة دامت 6 أيام لم يفتّ فيها رصاص البوليس والجيش الذي ذهب ضحيته عشرات الابرياء. فأرغم النظام على الخضوع لمطالب الحركة الجماهيرية والتراجع في الزيادات المذكورة.

زعزعت هذه الانتفاضة ـ التي تمت بصورة عفوية وبصورة مستقلة عن الحركات الليبرالية والاصلاحية والدينية والبيروقراطية النقابية المتواطئة مع الحكومة بصمتها عن الزيادات، وبتنديدها بما أسمته «بارهاب الشارع» و«التخريب» و«الفوضى» ـ اركان النظام وغذت الصراعات القائمة في صفوفه بين مختلف الكتل الرجعية المتناحرة حول خلافة الرجل العجوز، فحاول ادريس ڤيقة ومن حوله استغلال «انتفاضة الخبز» لإزاحة مزالي لكنهم لم يفلحوا إذ دعّم بورڤيبة وزيره الاول وأقال ڤيقة من منصبه وحاكمه، واجرى تغييرات هامة في الجهاز الأمني، وعلى مستوى قيادة الحزب في اتجاه التصعيد الفاشي.

وهكذا ستتمكّن الرجعية مرة اخرى من اغراق الحركة الشعبية في الدم ومن اعادة ترتيب صفوفها والمحافظة على سيطرتها متجاوزة «بسلام» اعنف ازمة هزت المجتمع التونسي منذ حصول الاستقلال الشكلي، ومجمل القول ان مختلف الازمات التي عرفها النظام الاجتماعي القائم خلال السبعينات ومطلع الثمانينات تؤكد بما لاشك فيه النضج المطرد للأوضاع الموضوعية التي وفي مناسبتين (جانفي 78 وجانفي 84) ستبلغ درجة الحالة الثورية او تكاد اذ ان الازمة ستكون مزدوجة في القاعدة وفي القمة، ولكن البورجوازية ستجد في كل مرة الامكانية لتحسم الاوضاع لصالحها عن طريق القمع الدموي حينا والتلويح بالانفتاح السياسي حينا آخر، إذ تم لها ذلك ولم تتمكن الحركة الشعبية من الاطاحة بنظام الحكم او على الاقل فرض اصلاحات هامة عليه تساعدها على تطوير حركتها التحررية وانضاج عوامل الثورة، فلأن العامل الذاتي اي التنظيم السياسي الثوري للطبقة العاملة ظل غائبا.

فالحزب «الشيوعي» التونسي لن يتزحزح عن خطه الفكري والسياسي الانتهازي وسيجد نفسه مرة اخرى في اهم اللحظات التاريخية على طرف نقيض مع الحركة الشعبية مؤكدا عداوته لها وغرابته عن الماركسية اللينينية.

فبعد الاطاحة ببن صالح وازاحة البورجوازية البيروقراطية العميلة من دفة الحكم وهي الشريحة التي كان يؤيدها الحزب «الشيوعي» ويعتبرها «حاملة مشروع اشتراكي» سوف لن يتخلى هذا الحزب عن سياسته القائمة على المساندة المشروطة وسيظل «ينتقد» النظام الدستوري لـ «تراجعه عن التجربة الاشتراكية» وينبهه الى «خطر تطوير الاتجاه الرأسمالي» عارضا عليه دائما استعداده للمساهمة في تسيير شؤون البورجوازية جاعلا من مطلب رفع الحظر عنه محور تحركاته القليلة التي لن تتجاوز اصدار بعض النشريات وتنشيط بعض الحلقات، اما الحركة الجماهيرية فسيظل هذا الحزب معاديا لها يرى في تطورها خطرا لا على الحزب الدستوري فحسب ولكن عليه هو أيضا، لذلك ستندد فرقة «النافع ـ حرمل» بحركة فيفري 72 الطلابية والتلمذية المجيدة وستعتبرها حركة طفولية يسراوية متطرفة وغير مسؤولة وسيزيد هذا الموقف في افتضاح الفرقة بل سيكون حاسما في اندثار تواجدها في الحركة الطلابية.

وعلى صعيد الحركة العمالية سيظل الحزب «الشيوعي» عديم التواجد وستنحصر قاعدته على مستوى أساتذة التعليم العالي وبعض التكنوقراطيين والبيروقراطيين في مؤسسات الدولة اي على مستوى الشريحة العليا من البورجوازية الصغيرة والى حد ما على مستوى اساتذة التعليم الثانوي. وسوف لن يشذ الحزب التحريفي عن تقاليده المخزية في مواقفه من الحركة العمالية، فسوف لن يرى في احداث جانفي 1978 سوى «خطإ» ارتكبه الحزب الحاكم وكان بامكانه ان يتلافاه لو راعى «المصلحة الوطنية» وكأن القمع ليس مرتبطا بالطبيعة الطبقية لهذا الحزب.

وعندما سيلوح بورقيبة سنة 1980 بسياسة «التفتح» سيكون حرمل واتباعه في مقدمة المهللين بها والمدافعين عنها، وسيعملون كل ما في وسعهم لربط الجسور مع رجال السلطة ليؤكدوا لهم تأييدهم «للسياسة الجديدة» وقبولهم بكل الشروط التي يملونها عليهم للحصول على الاعتراف القانوني، فسوف يعلن حرمل في الصحافة قبول حزبه بالشرعية التاريخية لبورقيبة وبالعمل في نطاق الدستور وينبذ العنف كأسلوب عمل والتمسك «بالمكاسب القومية» التي انجزها حزب الدستور. . . وما الى ذلك من شروط مهينة ومذلة تجعل من كل معترف بها مجرد ذيل من ذيول الدكتاتورية الدستورية وسيأتي المؤتمر الثامن للتحريفيين المنعقد في فيفري 1981 ليكرس هذا الاتجاه الانتهازي اذ انه سيؤكد من جديد في الوثائق الصادرة عنه «تقدمية النظام القائم» وتشبثه بسياسته التفتحية المزعومة واستعداده للمساهمة في «المسيرة الوطنية» لذلك لن تتجاوز مطالب الحزب التحريفي دعوة الحزب الدستوري للسماح له بالتواجد القانوني وبالتنافس معه على كراسي السلطة و«لتحسين» صورته لدى رجالات السلطة والبورجوازية عامة سيعلن محمد حرمل الذي أصبح أمينا عاما للحزب منذ المؤتمر الثامن عن تخلي عصابته نهائيا عن بعض الشعارات التي لم تتبناها قط وانما ظلت تتغلف بها مثل «اللينينية» و«دكتاتورية البروليتاريا». وتكيّفا مع الظاهرة الدينية التي ما انفكت تتطور منذ أواسط السبعينات سيعلن الحزب التحريفي عن زواج الماركسية مع الفكر الديني.

وفي غمرة هذه المراجعات وامام الانخذالية التي ما انفك يبديها حرمل وفرقته وبعد تدخل بعض الوساطات سيتقابل حرمل مع بورقيبة يوم 18 جويلية 1981 وسيتم رفع الحظر عن الحزب التحريفي ولم يكن لبورقيبة من هدف وراء رفع الحظر هذا سوى اعطاء نظامه واجهة ديمقراطية وتحسين صورته لدى التحالف الاشتراكي الديمقراطي ـ التحريفي الذي وصل الى السلطة في فرنسا في ماي من نفس السنة وعلاوة على ذلك فان ما شجع بورقيبة على الاعتراف بحزب حرمل هو عزلته عن الجماهير وعدم تمتعه بأي وزن على الساحة السياسية وتاريخه المظلم.

وكاعتراف لبورقيبة بالجميل سيساهم الحزب التحريفي في انتخابات نوفمبر 1981 التشريعية المهزلة التي سيستعمل فيها حزب الدستور التحريفيين واتباع احمد المستيري ومحمد بالحاج عمر لافتة لاعطاء نظامه واجهة ديمقرطية، وعلى الرغم من صفعة نوفمبر 1981 لن يحيد حرمل واتباعه عن سياسة المهادنة والوفاق مع النظام الدستوري.

وخلال أحداث جانفي 1984 سيكتفي الحزب «الشيوعي» التونسي بتوجيه «اللـوم» لحزب الدستور الذي ظل «غير مقتنع» بتشريك كل «القوى الوطنية» في «تسيير شؤون البلاد» مؤكدا ان مثل هذا التشريك من شأنه أن يمكّن هذه القوى (أي الليبراليين والاصلاحيين) من تأطير (أي احتواء) الحركة الجماهيرية والحيلولة دون بلوغها تلك الدرجة

من «العنف» و«التخريب»، و«الفوضى» و«الاعتداء على املاك الناس» ومرة اخرى عرض حرمل خدمات حزبه على البورجوازية متمنيا ان يقع تشريكه في تسيير شؤونها.

وستظهر انتهازية هذا الحزب ايضا خلال احداث 1 ماي 1984 النقابية، فعندما تصدّى اليسار النقابي مدعوما من قبل القواعد العمالية في العديد من الجهات للبيروقراطية النقابية بمناسبة عيد الشغل، وندد بالاتفاقية الخيانية التي اجرتها مع الحكومة بتاريخ 13 افريل وبانتهاكها المستمر للديمقراطية النقابية داخل الاتحاد العـام سيكون الحزب التحريفي من بين المنددين بالنقابيين المناهضين للبيروقراطية ناعتا اياهم بشتى النعوت من «فوضويين» وارهابيين وغير ذلك وسيكون موقفه هذا امتدادا لسياسة الوفاق والدعم التي يسلكها ازاء البيروقراطية ومنها تأييده لاتفاقية 13 افريل 1983.

ان السياسة الانتهازية التي سيتوخاها الحزب «الشيوعي» التونسي ستغذّي الصراعات اللامبدئية في صلبه، وستتكاثر الكتل المتناحرة حول المواقع المركزية في الحزب، وستبرز فرق واتجاهات مختلفة كل منها يدين لمركز عالمي من مراكز الانتهازية. إن أهم انشقاق في هذا الحزب سيتم مباشرة بعد المؤتمر الثامن وستكون قاعدته تمسّك البعض (بوعرّوج وجماعته الذين سيسمّون أنفسهم الحزب «الشيوعي» المؤتمر السابع) بالتحالف مع حركة بن صالح وتخلّي البعض الاخر (حرمل وجماعته) عن هذا التحالف لفائدة العمل بل التذيل «لليبراليين» اي لحركة احمد المستيري. ولئن ستنحصر الكتلة الاولى في بعض العناصر التي تعيش في الهجرة و«تعدّ» للتغيير في مقاهي «سان ميشال» فان جماعة حرمل المنتصبة بتونس - اي الحزب التحريفي ستنخرها خلافات جديدة.

فالبعض سيظل متشبثا بالولاء لعصابة الكريملين اي للتحريفية الخروتشيفية والبعض الاخر سيتجه نحو التحريفية الأوروشيوعية، كما سيبرز طرف ثالث متشيع للحزب التحريفي اللبناني، وامام هذا الواقع ستجد عصابة حرمل نفسها عاجزة حتى عن القيام بمؤتمرها التاسع الذي كان عين لشهر ديسمبر 1984، ثم اجل لغاية شهر افريل 1985 واخيرا اجل من جديد لتاريخ غير محدد، والواضح ان مختلف الكتل المتصارعة لم تتمكن من ايجاد ارضية وفاق فيما بينها، كما ان أيّا منها لم تتم له الغلبة ليقضي على الآخرين ويُرضخهم لارادته.

إن حزبا كهذا يتبنى المثالية كفلسفة ويكرس الوفاق الطبقي ويتحالف مع البورجوازية العملية عبر ممثلها الحزب الدستوري ونظامه ويتذيّل للبيروقراطية النقابية ويعادي اساليب النضال الجذرية والجماهيرية لا يمكن له ان يكون البتة حزب الطبقة العاملة كما لا يمكنه أن يستجيب لمتطلبات الواقع الموضوعي، بل انه عدو لهذه الطبقة ولا يمكنه الا ان يرى في تطور الواقع الموضوعي نحو الثورة خطرا عليه لذلك لا يمكن ان تكون مهمته غير العمل على اطفاء نار النضال الاجتماعي والوطني.

أما منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» فعلى الرغم من انها ستراجع سنة 73 ـ 74 الانحرافات الخطية ذات الطبيعة التروتسكية لتتبنى شعار الثورة الوطنية الديمقراطية وعلى الرغم من انها ستظل الحركة الوحيدة او تكاد على الساحة التي تساند بصورة نشيطة النضالات الجماهرية وتسهم فيها وتقود بعضها (نضالات الطلبة على وجه الخصوص) فانها ستظل عاجزة عن تشكيل البديل الذي يتطلبه الواقع، عاجزة عن بناء حزب الطبقة العاملة، ذلك ان مراجعة الانحرافات التروتسكية ستتم من مواقع الايديولوجية الماوية البورجوازية الصغيرة، وبالنظر الى تقديس هذه الايديولوجية للعفوية ونفيها لدور الوعي وبالتالي دور الحزب الماركسي اللينيني في قيادة الثورة وتحقيقها،الذي يرتبط بنفيها لدور الطبقة العاملة القيادي واعطاء ذلك الدور للعنصر البورجوازي الصغير (الفلاحون خاصة) فان هذه المنظمة ستبقى عاجزة عن ان تطرح المهمة المركزية التي يطرحها الواقع ألا وهي تأسيس حزب الطبقة العاملة وإنجاز ما تتطلبه هذه المهمة من اعداد فكري وسياسي وتنظيمي يفضي الى بلورة النظرية الثورية الخاصة ببلادنا والى ضبط برنامج سياسي وتوحيد الماركسيين اللينينيين في صلب تنظيم يعمل وفق مبدأ المركزية الديمقراطية، وفي غياب هذه الرؤية الواضحة للاشياء ستظل منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» منحصرة في محيطها الطبقي الطبيعي اي الشباب الطلابي والعناصر البورجوازية الصغيرة المدينية من اساتذة تعليم ثانوي وموظفين صغار ومثقفين تقدميين وستفشل في الارتباط بالطبقة العاملة وفي تقديم آفاق واضحة لها وللشعب عامة، لذلك وعلى الرغم من المواقف التقدمية التي ستتخذها من العديد من الاحداث (حركة فيفري 72 ـ النضالات العمالية ـ حركات التحرر الوطني ـ معاداتها للامبريالية الاشتراكية السوفياتية الخ . . .) فانها ستبقى تلهث وراء الاحداث عاجزة عن توجيهها، وستسقط في العديد من الانحرافات اليسراوية خصوصا المرتبطة بتقديرات خاطئة للوضع : تهويل دور العنصر الذاتي على حساب العنصر الموضوعي، والقيام بأعمال تحريضية واسعة غير مهيىء لها كانت لها نتائج وخيمة اذ تمكن البوليس السياسي من وضع يده على معظم مناضليها والزج بهم في السجن على إثر محاكمتين صوريتين، الاولى سنة 1974 شملت 202 مناضلا والثانية سنة 1975 شملت 101 مناضلا، وستكون القاعدة العفوية الانتهازية لمنظمة «آفاق ـ العامل التونسي» اساسا لتفرقعها عديد المرات وبروز اتجاهات انحرافية مختلفة المشارب، لذلك فلئن ستشارك هذه المنظمة بصورة نشيطة سنة 72 في حركة الشباب الطلابي وفي تحركات قطاع التعليم الثانوي سنة 1975 ، فانها ستكون شبه غائبة عن الساحة في اهم الاحداث اللاحقة نتيجة للقمع الذي سلط عليها من جهة، والصراعات والانشقاقات الداخلية التي تهزها من جهة ثانية (بروز تيار يميني يتبنى نظرية العوالم الثلاثة الانتهازية واخر يسراوي يتبنى تقريبا اطروحات «الشعلة» وثالث برجوازي ليبرالي يراجع المبادىء الماركسية اللينينية) وسيعاد تنظيم «العامل

التونسي» في أواخر السبعينات على قاعدة الصراع مع مختلف التيارات الانتهازية ومراجعة الماوية وستتخذ مواقف سليمة بصورة عامة من مختلف القضايا التي يطرحها الصراع الطبقي ببلادنا : سياسة «التفتح»، انتخابات 1981 احداث جانفي 1984، الموقف من التيار الديني الظلامي، لكن الوعي بجوهر تجربة «العامل التونسي» الانتهازي وضرورة القطع معه قطعا جذريا لتأسيس حزب الطبقة العاملة سيظل غائبا لفترة من الزمن إذ سيعتبر مناضلو هذه المنظمة أنفسهم امتدادا «لآفاق العامل التونسي» وللايجابي من تجربتها، الامر الذي سيجعلهم حتى مطلع الثمانينات ماضين في المسار العفوي السابق، غير قادرين على استغلال ما يوفره لهم الواقع الموضوعي من ظروف سانحة للالتحام بالطبقة العاملة، لهذه الاسباب لم يكن بامكان هذا التنظيم البرجوازي الصغير الثوري ان يقدم بديلا للطبقات الكادحة التونسية عن الحزب الحاكم ولا ان يحول الازمات الاجتماعية التي عرفتها البلاد الى حركات خلاص لها.

ومن صلب منظمة «العامل التونسي» ستتكون عدة افرازات ناجمة عن انشقاقات عنها، ولعل اهم هذه الافرازات منظمة «الشعلة» التي ستتأسس سنة 1975 على اعقاب توحد «التجمع الماركسي اللينيني التونسي» و«الحلقات الماركسية اللينينية التونسية». وتشكل «الشعلة» فرقة برجوازية صغيرة تدين بالماوية وتحاول ان تسقط ما قاله ماو عن الصين على المجتمع التونسي دون اية دراسة ملموسة لخصائصه، فهذه الفرقة تنفي ضرورة تكوين الحزب البروليتاري على اسس لينينية، فترى ان الحزب لا يتأسس من فوق، ولكن ستفرزه الحركة الجماهيرية العفوية، والاكثر من ذلك لا توكل هذه الفرقة مهمة تأسيس الحزب للماركسيين اللينينيين ولكن «للثوريين والوطنيين الديمقراطيين» الذين يتم توحيدهم وبناء على الايديولوجية الماوية يعتبر «الشعلويون» ان الطبقة الرئيسية الثورية في بلادنا هي الفلاحون، ويعوزون ذلك الى عدم التطور الرأسمالي وعلى الرغم من تشدقهم بالماركسية اللينينية ينظر أتباع «الشعلة» الى القضية العربية من زاوية قومية برجوازية فهم يلتقون مع سائر التيارات الناصرية والبعثية، في رفعهم لشعار تكوين «التنظيم الثوري العربي الموحد» وفي عدم اعتبارهم لخصائص كل البلدان العربية، ولتطورها اللامتكافىء وانعكاس ذلك على مستوى الخط السياسي والبرنامج والاستراتيجيا البروليتارية، اما على مستوى التكتيك واساليب النضال ووسائله، فان اتباع الشعلة سيتميزون بمواقفهم اليسراوية المعادية للينينية، فهم يعتبرون كل نضال من اجل اصلاحات عملا رجعيا، وسوف لن يروا من شكل للعمل النضالي سوى السرية، وسيعتبرون حرية الانتخاب والترشح في المنظمات الجماهيرية ومنها النقابات من باب الانتهازية اليمينية، وفي الحقيقة فان تنظيم الشعلة بمختلف اطروحاته هذه سيشكل تعبيرة سياسية عن الفلاحين البرجوازيين الصغار، وسيكون مهد نشأتها الطلبة بوصفهم جزءا من المثقفين، ولكنها ستعجز عن الخروج من هذا المهد وعن الالتحام عضويا

بقاعدتها الطبقية، وستلحق ضررا فادحا بالحركة الطلابية اذ انها ستصبغها لمدة من الزمن بتأثيراتها الفوضوية، وستعيقها عن النضال الحازم والايجابي من اجل مطالبها وعن المساهمة الفعلية في الكفاح التحرري للطبقات الكادحة (غياب الحركة الطلابية في احداث 1978 مثلا) كما ان منظمة «الشعلة» ستسهم بأطروحاتها الفوضوية واساليب عملها المتطرفة والرجعية في تغذية التيار اليميني الديني واعانته على توسيع قاعدته بصورة خاصة في الجامعة.

وبما ان اي وحدة تقام على أسس انتهازية لا يمكن ان تصمد طويلا ولابد لها من ان تتفرقع، فقد دبت الخلافات والصراعات الكتلوية داخل منظمة «الشعلة» بصورة مبكرة فتتالت الانشقاقات حتى اندثرت الشعلة تماما وبقيت الكتل التي انشقت عنها، ففي الجامعة ستبرز فرقة «الوطنيين الديمقراطيين» التي سرعان ما ستتفرقع الى فرق كل منها يُدين الى زعيم من الزعامات الكرطونية وعلى الساحة النقابية العمالية ستبرز فرقة لجان المبادرة التي تضم في صفوفها عدة اتجاهات ماوية وفوضوية نقابية وغيرها وسواء كان في الجامعة أو على الساحة النقابية فان هذه الفرق ستلحق ضررا فادحا بالحركة الثورية وسيتمكن البوليس من الاندساس في بعض هذه الفرق (فرقة الوطد بالجامعة) وتحت شعارات ثورجية براقة سيدفع بالطلبة الى الالتهاء في التطاحن الداخلي بدعوى تصفية التيارات الاصلاحية (وكل التيارات اصلاحية بطبيعة الحال ما عدا الوطد !!) لتكون «الصفوف نظيفة» كما ستعمد هذه الفرقة اي «الوطد» الى تصفية كل نضالات الحركة الطلابية ومكاسبها ومنها حركة فيفري 72 المجيدة وتجربة الهياكل النقابية المؤقتةبدعوى انها «اصلاحية وانتهازية». اما على الساحة النقابية فسيجعل لجان المبادرة هدفهم الحصول على مراكز داخل النقابات باي طريقة وتحت اي لافتة سواء كانت لافتة عاشور، او البكوش او الحسين بن قدور، بل وحتى التحالف مع الدستوريين والاسلاميين، ومن الطبيعي ان مثل هذه الفرق لا يمكنها شأنها شأن منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» ان تقدم بديلا للطبقة العاملة والكادحين التونسيين، فكل ما يمكنها ان تفعله، هو ان تلوث وعي هذه الطبقة وتؤخر ساعة تنظيمها على اسس ماركسية لينينية وان تدفع بالعشرات بل وبالمئات من الشباب في احضان الفوضوية.

ستشهد السبعينات بروز تيار سياسي جديد على الساحة التونسية وهو **التيار اليميني الديني** وتكمن عدة ظروف موضوعية وراء بروزه وتطوره، فقد انتهت سياسة الستينات بالبلاد الى ازمة كبيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وانجر عنها تفقير اعداد كبيرة خاصة من بين الفلاحين والتجار الصغار والحرفيين، ولم تأت سياسة السبعينات لتحل مشاكل المجتمع بل عمقتها، فقد اتسع الاستغلال الرأسمالي الوحشي نتيجة لمختلف الاجراءات التي اتخذتها

الحكومة، وضرب هذا الاتساع في العمق الهياكل القديمة للمجتمع فازداد تفقير الفئات الصغيرة من البرجوازية وانسدت الافاق اكثر من ذي قبل امام الشباب. اما على الصعيد الاخلاقي، فقد انتشرت قيم الربح والجشع والوصولية والارتشاء وتفككت اوصال العائلة، واصبح الاجرام وخاصة الاجرام الشبابي ظاهرة بارزة في المجتمع ومن جهة اخرى ستعمق سياسة الستينات التفسخ الثقافي لتونس وستبرز مسالة الهوية كإحدى القضايا الشائكة المطروحة. وعلى الرغم من الازمات المتكررة لم يبرز بديل ثوري للوضع، يرشد الجماهير الى طريق خلاصها، وفي ظل هذا الوضع المتردي، انتابت بعض الفئات الشعبية المتضررة اكثر من غيرها من الازمة، حالة من اليأس والضياع، واخذت تبحث عن مظلة، عن خيط تتشبث به ويحملها بعيدا عن شرور الرأسمالية هذا «الشيطان» الذي دمر كل شيء وفككه، فنشطت من جديد وبشكل اكثر كثافة من الماضي «الطرق» وكثر المشعوذون، وعاد الناس الى اوليائهم ظنا منهم ان ما يحدث لهم انما عقاب عن ذنب ارتكبوه، وفي هذا الاطار خرجت جماعات دينية جل عناصرها يعملون «بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم» التابعة للوزارة الاولى، تدعو الناس الى العودة الى التقوى وتفسر لهم ان ما حل بهم ناجم عن خروجهم عن الدين الاسلامي، وقد وجد النظام الدستوري ظالته في هؤلاء الاشخاص الذين يشكلون سندا له، لتطويق التيارات اليسارية التي راحت تهاجم الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وتحملها مسؤولية تدهور اوضاع الشعب، فسهل الحزب الحاكم مهمة العناصر الدينية التي كان من بينها عبد الفتاح مورو وراشد الغنوشي وصلاح الدين الجورشي وحسن كركر وحميدة النيفر. ومكنهم من ادوات تعبير، فأصبحت مجلتا «المعرفة» و«المجتمع» تطبعان بدار الحزب وضاعفت الحكومة بدعم من السعودية مجهوداتها في بناء المساجد، وهكذا انتشر بشكل سريع تأثير التيار الديني الذي اهتدى بسلوك الاخوان المسلمين في مصر جاعلا من شعار المرحلة الاولى : الدعوة الدينية، ولما تكاثر انصاره تحول الى تيار سياسي. وتتكون القاعدة الاجتماعية لهذا التيار اساسا من الفئات البرجوازية الصغيرة التي تهددها الازمة في مصيرها وتحولها الى وكر للمحافظة والشوفينية املا في الخلاص : تجار، حرفيون، طلبة وتلامذة، ولكن كون اتباع هذا التيار في معظمهم من البرجوازية الصغار لا يعني انه يمثل مصالحهم، فهذا التيار الديني الظلامي يعكس في حقيقة الامر مصالح غلاة الرجعيين من البرجوازية والملاكين العقاريين، فهذا التيار القائم على الدعوة الى الرجوع الى الوراء مفسرا الازمة بعوامل اخلاقية اساسا، يعادي كل تفكير حر، وغلاة الرجعية يجدون فيه ضالتهم لانه يسمح لهم تحت اغلفة دينية من نشر الفكر المثالي في المجتمع ومقاومة الشيوعية. ويعادي هذا التيار الديني الديمقراطية بدعوى ان الحكم هو حكم

الله وخليفته في الارض، وان من واجب الرعية ان تطيع خليفة الله وتطبق الشريعة، والرجعية في حاجة الى مثل هذا النظام التيوقراطي لضرب كل مسعى يقوم به الشعب ليحرر نفسه، وغلاة الرجعية في حاجة الى مثل هذا التيار لانه يعتبر الملكية الخاصة لوسائل الانتاج شيئا مقدسا، وبالتالي فان انقسام المجتمع الى طبقات غنية/فقيرة هو من حكمة الله، ومثل هذه الافكار تحصن الطبقات الرجعية من كل دعاية معادية للملكية البرجوازية وللاستغلال.

وبالرجوع الى تاريخ هذا التيار نجد كل ممارساته تصب في طاحونة الرجعية، فقد استعمله حزب الدستور لتخريب الحركة الطلابية، وفي احداث جانفي 1978 وجد فيه خير سند لضرب الحركة العمالية، اذ «أفتى» هذا التيار بأن تلك الاحداث «فتنة» وكان الامر كذلك خلال احداث قفصة (جانفي 1980) اذ استدعى الهادي نويرة، حسن الغضباني احد اقطاب «الاتجاه الاسلامي» وطلب منه مساندة الحكومة، فظهرت مباشرة معلقات في الجامعة مندّدة بما وقع، ومساندة الحكومة في استنجادها برئيس «مؤمن» (أي كارتر) لمقاومة «العقيد العميل لبلد ملحد» (الاتحاد السوفياتي) على ان العلاقة بين هذا التيار والحزب الدستوري سيسودها شيء من التوتر سنة 1981 فالحزب الحاكم كان دائما يريد من التيار الاسلامي ان يبقى احتياطيا له، لذلك لم يقبل توسع نشاطه، وكسبه لمواقع على الساحة، وشنّه حملة على الايمة الرسميين في بعض الجهات، واستبدالهم بآخرين تابعين له، فأوقف صحافته، وفي مرحلة لاحقة اعتقل قادته ورمى بهم في السجن، لكن هذه «الجفوة» لن تطول فسيطلق في صائفة 1984 سراح قادة الاتجاه الاسلامي، على اثر وساطات وخاصة رسالة موجهة من مورور الى بورقيبة باسم الاسلاميين يعبر له فيها عن التزام «الاتجاه» بالقانونية والشرعية الدستورية ونبذ العنف و«التمسك بالمكاسب القومية» ومنذ اطلاق سراح القادة والاتجاه الاسلامي تهزه الخلافات بين دعاة التأقلم مع «سياسة التفتح» ودعاة «الاستقلال عن الحزب الحاكم» والنشاط في كنف السرية، ولكن التيارين يلتقيان في معاداتهما للاشتراكية والديمقراطية.

والى جانب التيار اليميني الديني، ستظهر بعض الحركات الاخرى المنشقة عن الحزب الحاكم. فقد نشأت في البداية **حركة الوحدة الشعبية** التي اسسها احمد بن صالح بعد فراره من السجن سنة 1973 وضمت الى جانبه بعض اتباعه من البيروقراطيين والتكنوقراطيين، وتمثل هذه الحركة تعبيرة سياسية عن الشريحة البيروقراطية من البرجوازية التي ازيحت من دفة الحكم سنة 1969، ولا يخرج برنامجها عن اطار الدعوة الى اعادة القيادة السياسية والاقتصادية في البلاد لبرجوازية الدولة، وانطلاقا من ذلك فان حركة الوحدة الشعبية تمجد

سياسة الستينات وتعتبرها ايجابية في الاساس، وتعوز فشلها الى عدم فهم الجماهير الكادحة لها !! من جهة، والى «مناورات» البرجوازية الخاصة من جهة ثانية، وهي تدعو من جديد الى تأميم اهم القطاعات الاقتصادية كما كان الحال في الستينات، وتدعو الى الاستناد الى الاقتراض العمومي من الخارج كما كان الحال في الستينات ايضا عوض الاقتراض من مصادر خاصة، ومنذ نشأتها ستتولى هذه الحركة إصدار عدة بيانات تتّخذ فيها مواقف ممّا يجدّ من أحداث ولن تقوم بنشاط جماهيري واسع، لكن ذلك لن يقيها من عصى القمع سنة 1977. وفي سنة 1980 سيتمكن حزب الدستور من فرقعتها بحث جناح منها يقوده محمد بلحاج عمر على الانشقاق مقابل منحه رخصة اصدار جريدة والاعتراف القانوني به، وستشارك هذه الحركة المنشقة التي ستأخذ اسم «حزب الوحدة الشعبية» في انتخابات نوفمبر 1981 المهزلة، اما الجناح المتبقي بقيادة احمد بن صالح فانه سيحافظ على نفس التسمية، وسيواصل في نفس السلوك السابق: اصدار بيانات بالمناسبات ورفض المساهمة في الانتخابات، والتركيز على المطالبة بالسماح لأحمد بن صالح بالعودة الى ارض الوطن.

وبالاضافة الى حركة الوحدة الشعبية، ستظهر حركة اخرى منشقة عن الحزب الحاكم وهي **حركة الديمقراطيين الاشتراكيين** التي يقودها احمد المستيري، الذي ساهم في تركيز النظام الدستوري الرجعي وتقلد في جهاز الدولة مناصب هامة، كوزير العدل والدفاع والداخلية، وستتكون هذه الحركة من قاعدة في اساسها دستورية: عناصر منشقة من الشعب ولجان التنسيق، ولا تختلف هذه الحركة في اختياراتها الاقتصادية والاجتماعية عن جوهر اختيارات حزب الدستور، فهي حركة برجوازية منحازة للغرب، ولها علاقات وطيدة بالامبريالية الامريكية، تريد الابقاء على التبعية الاقتصادية لبلادنا، فقد صرح احمد المستيري في خطابه امام المؤتمر الاول لحركته قائلا: «**ونحن نرحب بالتمويلات الاجنبية وتونس في حاجة الى هذه التمويلات لا فقط لتوفير مواطن الشغل بل والخصوص للاستفادة من طرق الانتاج العصرية**».

اما على المستوى السياسي، فانها تدعو الى اجراء ترميمات على النظام القائم وجعله يتطور نحو نظام برجوازي ليبرالي يكون اكثر قدرة على استيعاب نقمة الشعب، ومحاصرة كل توجه نحو الاطاحة الثورية به، لذلك فان «ديمقراطية» المستيري مشروطة، خاضعة لاحترام الدستور الحالي، ونبذ العنف، وهي نفس الشروط التي سيتبناها الحزب الدستوري لاحقا (مؤتمر 11 بتونس) ولكنه سيتلكأ في تطبيقها.

وانطلاقا من طبيعتها البرجوازية الليبرالية المعادية للشعب ولكل عمل جماهيري ومتجذر

فان حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ستحصر نشاطها اساسا في تجميع الانصار والمساهمة في الانتخابات (انتخابات نوفمبر 1981) بغاية كسب مواقع في مؤسسات الدولة، كما انها ستعمل على استعمال الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان لكسب الأنصار وخدمة مواقفها، ومحاصرة العناصر الديمقراطية التي ستدخل هذه الرابطة، وستقوم بممارسات شنيعة قصد الحفاظ على سيطرتها عليها، من تزييف بطاقات، وخلق فروع في الخفاء وغير ذلك.

تلك هي اوضاع البلاد في مطلع الثمانينات، وهي كما نرى اوضاع متأزمة على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية، وهي تدعو الى ضرورة التغيير، الى بناء مجتمع جديد تحقق فيه الطبقات الكادحة خلاصها، من نير الهيمنة الاستعمارية الجديدة ومن الاستغلال البرجوازي، وفي غياب العامل الذاتي الذي من شأنه ان يقود هذه التغييرات تمكنت البرجوازية العميلة الحاكمة من تجاوز مختلف الهزات التي مرت بها عن طريق اعادة ترتيب صفوفها، وحتى التيارات والحركات التي ظهرت فقد ظلت تعمل بحكم طبيعتها الطبقية لأجل اهداف تندرج ضمن مصالح النظام الاجتماعي القائم، ومن هنا جاءت ضرورة تجاوز هذا الواقع وبناء التنظيم الثوري الحقيقي الذي سيشكل احسن استجابة لمتطلبات الواقع الموضوعي.

المراجع

— Mahmoud B. Romdhane : **Accumulation du capital et classes sociales en Tunisie depuis l'indépendance.** (thèse de doctortat d'Etat).

— Mahjoub Azzam : **Industrie et accumulation du capital en Tunisie depuis la fin du XVIII[e] siècle,** (thèse de docotrat d'Etat, Grenoble 1978).

— Houcine Dimassi : **Accumulation du capital et répartition des revenus.** (thèse de doctorat d'Etat).

— Réné Dumont : **La paysannerie aux abois : Sénégal, Tunisie, Ceylan, Le Seuil 1972.**

La politique économique de la Tunisie-Ecole Nationale d'Administration, 1974.

— Groupe Huit : **Villes et développement.**

ـ الاتحاد العام التونسي للشغل، **من أجل مجتمع ديمقراطي وعادل**. وثيقة المؤتمر السادس عشر، 1984.

الفصل السادس

استخلاصات أساسية

حول أسلوب الانتاج الاقتصادي في تونس :

يرتبط ظهور الرأسمالية في تونس بدخول الاستعمار الفرنسي اليها، وسيتحول نمط الانتاج الرأسمالي الى النمط المهيمن بعد سلسلة من الاجراءات والتغييرات على مستوى البنى التحتية نتيجة للاستثمار الاستعماري، ويمكننا ان نحدد فترة الثلاثينات كما سبق ان ذكرنا باعتبارها الفترة التي آلت فيها الهيمنة نهائيا الى نمط الانتاج الرأسمالي اي انه بداية من هذه الفترة اصبح الانتاج السلعي هو المسيطر على مستوى المجتمع التونسي، وبطبيعة الحال فعندما نتحدث عن هيمنة النمط الانتاجي الراسمالي فذلك لا ينفي وجود انماط انتاجية ما قبل رأسمالية خاضعة لآلياته وقد عددناها في الجزء المخصص لتونس المستعمرة.

غير ان التحول الاستعماري الجديد سيكون من اهم نتائجه توسع نمط الاستثمار الرأسمالي وتقلص معاقل الاستثمار ما قبل الراسمالي بشكل كبير، وسيدفع نحو هذا الاتجاه السعي الدائم للرأسمال الامبريالي للحصول على الربح الاقصى باخضاع مختلف الانشطة الانتاجية والخدماتية لمشيئته واعتلاء البرجوازية الكبيرة المحلية دفة السلطة، وهي الطبقة التي تبحث ايضا على تكديس الارباح، لكن هذه الرأسمالية التي سيقع تطويرها ستبقى رأسمالية متخلفة بحكم الاطار التبعي الذي تندرج ضمنه ومناهضة الرأسمالي الامبريالي لكل تطور راسمالي مستقل في تونس لذلك سوف لن يفضي الى تطور القوى المنتجة الوطنية ولا الى القضاء تماما على بقايا انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية التي ستظل قائمة في القطاع الزراعي وفي القطاع الحرفي على وجه الخصوص.

وسنحاول في الاقسام التالية، وفي نطاق حوصلة لما جاء في الاجزاء السابقة استعراض الخصائص الاساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية التونسية بناء على المعطيات التي توفرها الاحصائيات الرسمية والتي لا يخلو جلها من الاهمية رغم عدم الدقة في البعض منها ورغم المعايير الخاطئة التي تعتمد في بعض الاحيان.

أ ـ القطاع الفلاحي :

يشكل الوقوف على طبيعة العلاقات الاجتماعية في الريف مسالة هامة اذ انها ظلت موضوع خلط كبير وبالخصوص من قبل الشعبويين الذين يعجزون، بالنظر الى فقرهم

النظري على التفريق بين الانتاج الاقطاعي والانتاج الرأسمالي وسنتطرق على التوالي الى **تقسيم الارض واشكال استغلالها والواقع الطبقي في الريف.**

تبلغ المساحة الصالحة للاستغلال الزراعي في تونس حوالي 8.600.000 هكتار، غير ان المساحة المستغلة فعليا لم تتجاوز سنة 1980 :(*) 5.085.000 هكتار وهي موزعة على 355 الف استثمارة تعود ملكيتها الى الدولة والى ملاكين خواص وهذه المساحة مقسمة تقسيما غير متكافىء، فلو اخذنا التقسيم المعتمد في الاحصائيات الرسمية، **رغم ما يطرحه من مشاكل لانه لا يعكس تقسيما طبقيا صحيحا لاعتماده المساحة فقط دون اخذ بعين الاعتبار كيفية استغلالها ونسبة المداخيل التي تدرها على صاحبها**، والذي يضع ضمن الملكية الصغيرة المساحات المتراوحة بين 0 هكتار و20 هكتار والملكية المتوسطة المساحات المتراوحة بين 20 هكتار و100 هكتار والملكية الكبيرة المساحات التي تفوق 100 هكتار لتحصلنا على الجدول التالي بالنسبة لسنة 1980 :

المساحة (هـ)	عدد المستثمرين (1000 شخصا)	مساحة المستثمرات (1000 هـ)
من 0 الى 5	149.600	366
من 5 الى 10	75.800	534
من 10 الى 20	70.600	962
من 20 الى 50	44.100	1270
من 50 الى 100	10.500	677
من 100 فما فوق	4.400	855
من 100 فما فوق مع التعاضديات وضيعات الدولة	4.700	1285

(*) جميع الارقام المتعلقة بالواقع الفلاحي سنة 1980 مأخوذة من «التحقيق الفلاحي الاساسي» الصادر في شهر ديسمبر من هذه السنة، عن وزارة الفلاحة.

يتبين من خلال هذا الجدول ان اصحاب الملكية التي تتراوح مساحتها بين 0 هـ و20 هـ يمثلون سنة 1980 قرابة 85 بالمائة (296 الف) من مجموع المستثمرين الفلاحيين غير انهم لا يستأثرون الا بحوالي 40 بالمائة (1.839.000 هكتار) فقط من المساحة الجملية المستغلة. وتمثل الشريحة السفلى من هذا الصنف من الملاكين، والتي تتراوح ملكيتها بين 0 هـ و5 هـ اكثر من نصف مجموع هؤلاء الملاكين، غير انهم لا يملكون سوى 34، 18 بالمائة من مجموع المساحة الراجعة لهذا الصنف، اما الشريحة العليا التي تتراوح ملكيتها بين 10 هـ و20 هـ فانها تمثل قرابة 27، 2 بالمائة وتستأثر بأكثر من نصف تلك المساحة.

وتمثل الملكية المتوسطة (بين 20 هـ و100 هـ) حوالي 38، 15 بالمائة من المجموع العام للمستثمرين ولكنها تستأثر بقرابة 42 بالمائة من المساحة الفلاحية الجملية المستغلة، وتمثل الشريحة السفلى من اصحاب هذا الصنف من الملكية (بين 20 هـ و50 هـ) 7، 80 بالمائة من مجموع هؤلاء وتستأثر بـ 2، 65 بالمائة من مجموع الملكية المتوسطة، اما الشريحة العليا (بين 50 هـ و100 هـ) فعلى الرغم من انها لا تمثل سوى 3، 19 بالمائة فانها تستأثر بـ 8، 34 بالمائة من الملكية المتوسطة.

وفي خصوص الملكية الكبيرة (باستثناء ملكية الدولة والتعاضديات) التي تتجاوز مساحتها 100 هـ فانها تستأثر بـ 18 بالمائة من المساحة الجملية المستغلة (اي 858 الف هكتار) سنة 1980 وهي مقسمة على 4.400 مستثمرا يمثلون 2، 1 بالمائة من المجموع العام للمستثمرين، اما اذا اضفنا التعاضديات والضيعات المثالية والمركبات الفلاحية فإن النسبة تصبح 3، 1 بالمائة بالنسبة لعدد المستثمرين و5، 25 بالمائة (5، 1285 الف هكتار) بالنسبة للمساحة.

وعندما نتناول هذه الارقام والنسب على مستوى الجهات فان هيكلية الملكية الفلاحية تتخذ بعض الخصوصيات : (الجدول عدد 1).

عدد المستثمرين ومساحة المستثمرات
حسب الجهات سنة 1980
(العدد 1000 شخص ـ المساحة 1000 هـ)

(ع = عدد) (م = مساحة)

	اقل من 5 هـ		من 5 الى 10 هـ		من 10 الى 20 هـ		من 20 الى 50 هـ		من 50 الى 100 هـ		من 100 فما فوق		المجموع	
	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م
(ش ـ ش)	28،4	61	8،8	64	8،3	110	3،6	109	0،9	57	1	245	51	646
(ش ـ غ)	34،7	69	13،3	86	10،1	124	7	191	2،7	160	1	413	68،8	1043
المجموع	63،1	130	22،1	150	18،4	234	10،6	300	3،6	217	2	658	119،8	1689
(و ـ ش)	42،2	98	17،1	122	12،9	177	6،7	197	1،1	71	0،4	160	80،4	825
(و ـ غ)	23،8	61	21،7	151	23	312	15،8	440	3،3	213	1،5	374	89،1	1551
الجنوب	20،5	47	14،9	111	16،3	239	11	333	2،5	176	0،5	114	65،7	1020
(م ـ و ـ ج)	86،5	206	53،7	384	52،2	728	33،5	970	6،9	460	2،4	648	235،2	3396
(تونس)	49،6	336	75،8	534	70،6	962	44،1	1270	10،5	677	4،4	1306	355	5885

(*) ش ـ = شمال شرقي، ش ـ غ = شمال غربي، مجموع = مجموع الشمال.

(*) و ـ غ = وسط غربي، و ـ ش = وسط شرقي، م ـ و ـ ج : مجموع.

يتبين من خلال هذا الجدول ان الاختلال في تقسيم ملكية الارض في الشمال الغربي، حيث تمثل زراعة الحبوب والعلف زراعة التخصص الجهوية، كبير للغاية، فشريحة الملاكين (ما بين 0 هـ و20 هـ) تمثل 4، 84 بالمائة من مجموع المستثمرين لكنها لا تستغل سوى 6، 26 بالمائة من مجموع الاراضي. وتمثل الشريحة المتوسطة (بين 20 هـ و100 هـ) 1، 14 بالمائة من المستثمرين بالجهة. ويعود لها 7، 33 بالمائة من الارض ويمثل الملاكون الكبار 5، 1 بالمائة فقط من مجموع المستثمرين غير انهم يستأثرون بـ 7، 39 بالمائة من جملة الاراضي المستغلة.

وبالنسبة للشمال الشرقي لا تختلف هيكلة الملكية كثيرا بالمقارنة مع الشمال الغربي اذ تتقارب النسب. فشريحة الملاكين ما بين 0 هـ و20 هـ تمثل 2، 89 بالمائة من مجموع المستثمرين بالجهة ويعود اليها 4، 36 بالمائة من الاراضي. ويشكل الملاكون الكبار 2 بالمائة فقط من مجموع المستثمرين غير انهم يستحوذون على 9، 37 بالمائة من الاراضي.

بناء على هذه المعطيات يمكننا ان نلاحظ ان الملاكين المصنفين حسب الاحصائيات ضمن الشريحة الصغيرة اكثر عددا في الشمال الشرقي منه في الشمال الغربي. اما بالنسبة للشريحة المتوسطة فهي اكثر عددا في الشمال الغربي، او بالاحرى وحتى نكون اوفياء للارقام، فان عدد الاستثمارات الوسطى اكبر حجما في الشمال الغربي منه في الشمال الشرقي، لكن الاستثمارات الوسطى تشمل في الشمال الشرقي نسبة اكثر من الارض، فـ 8، 8 بالمائة من المستثمرين يملكون 8، 24 بالمائة من الاراضي. اما في الشمال الغربي فان 6، 13 بالمائة من المستثمرين المتوسطين يملكون 6، 33 بالمائة من الاراضي.

واذا جمعنا مختلف الارقام والنسب بالنسبة للجهتين فاننا نلاحظ ان الاستثمارات المتراوحة مساحتها بين 0 هـ و20 هـ تشمل في الشمال الاغلبية الساحقة من الناحية العددية اي 87 بالمائة لكنها تضم 36 بالمائة فقط من المساحة المستغلة، وبالمقابل يستأثر الملاكون الكبار بقسم هام جدا من الاراضي (44 بالمائة) في حين ان نسبتهم لا تتجاوز 4، 40 بالمائة من مجموع المستثمرين.

لا يمكن بالنسبة للوسط والجنوب الابقاء على نفس التقسيم للاراضي اي مساحة الاستثمارات الفلاحية لان خصوبة الارض وهيكلة الاستثمارات تختلفان اختلافا كليا فاذا قارنا مثلا الاستثمارات الفلاحية ذات المساحة الاقل من 5 هـ بين الجهات فاننا نجدها تمثل اكثر من نصف الاستثمارات بقليل (54 بالمائة) في الشمال الغربي واكثر من النصف ايضا في الشمال الشرقي لكنها لا تمثل في الوسط سوى 9، 38 بالمائة واقل من ذلك في الجنوب = 2، 31 بالمائة. لهذا السبب تعتمد الاحصائيات الرسمية تقسيما اخر ياخذ بعين الاعتبار هذه

المعطيات، لان من يملك اقل من 5 هـ في الجنوب وخاصة خارج الاراضي السقوية فانه لا يمكن ان يبقى فلاحا الا اذا باع قوة عمله باي صفة كانت خارج ارضه. لذلك فالتقسيم حسب المداخيل يمكن ان يرشدنا اكثر الى تقسيم مالكي الارض في الوسط والجنوب :

الوسط والجنوب

حجم الملكية	الوسط (نسبة مائوية)		الجنوب (نسبة مائوية)	
	الاستثمارات	الاراضي	الاستثمارات	الاراضي
من 0 هـ الى 10 هـ	61،8	18،2	53،9	15،5
من 10 هـ الى 50 هـ	34،5	47،4	41،5	56،1
من 50 هـ فما فوق	3،7	34،4	4،6	28،4

نلاحظ من خلال هذا الجدول تغييرا في كل النسب فبالنسبة للوسط وخاصة الشرقي (صفاقس) فرضت الصناعات المحدثة هجرة داخلية للفلاحين الفقراء. لذلك نجد ان الاستثمارات ذات المساحات الشاسعة في الوسط رغم صغر نسبتها بالمقارنة مع الجنوب (3،7 بالمائة في الوسط و4،6 بالمائة في الجنوب) تضم نسبة اكبر من الاراضي 34،4 بالمائة مقابل 28،4 بالمائة وهذا يعني ان مركزة الملكية ذات ضارب اقوى. كما نلاحظ ان الاستثمارات الصغرى اكثر في الوسط منها في الجنوب وهذا ناجم عن الخصوبة النسبية للاراضي في الوسط بالمقارنة مع الجنوب. وفي النهاية يمكننا ان نلاحظ ضخامة نسبة الاستثمارات المتوسطة بالمقارنة مع الاصناف الاخرى من الاستثمارات الفلاحية. وحتى اذا اعتمدنا التقسيم الاول فان النسبة تبقى مرتفعة جدا بالمقارنة مع ما هو موجود في الشمال. ففي الوسط مثلا يمثل الملاكون المتوسطون (بين 20 هـ و100 هـ) 15،8 بالمائة من مجموع المستثمرين ولكنهم يستأثرون بـ 38،8 بالمائة من الارض، لكن الفارق في النسبة لا يرجع الى الاستثمارات الكبرى بل الى الصغرى منها وهذا ما يجعلنا نميل الى القول بهيمنة الاستثمارات المتوسطة في الوسط والجنوب. اما في الشمال فالهيمنة للاستثمارات الكبرى.

هذا بصورة عامة تقسيم الاستثمارات الفلاحية في تونس حسب الاحصائيات الرسمية، وما يمكن ان نستخلصه في النهاية بالنسبة لعموم البلاد هو ان 2،1 بالمائة من جملة الاستثمارات الفلاحية التي تمسح اكثر من 100 هكتار تحتكر اكبر مساحة من جملة الأراضي : 6، 39 في الشمال الغربي و9، 37 بالمائة في الشمال الشرقي و3، 19 في الوسط الشرقي و2، 24 في الوسط الغربي و2، 11 بالمائة في الجنوب.

لم نتعرض الى حد الآن إلا لكيفية توزيع الاستثمارات الفلاحية على الفلاحين في كامل البلاد عموما وفي الجهات، ويبقى لنا الان ان نوضح اساليب استغلال الارض باعتبار انها تحدد اسلوب الانتاج في الريف ومن البديهي اننا لن نجيب عن هذا السؤال الا اذا بسطنا المعطيات حول نوعية القوى العاملة وادوات الانتاج المستعملة ومآل المنتوج الفلاحي (هل هو موجه للسوق اساسا ام للاستهلاك العائلي) وهي المحاور التي يتناولها التحليل الماركسي في تناول المسالة الزراعية ولوضوح العرض سنتناول اسلوب الاستغلال في اطار التقسيم الذي انطلقنا منه من البداية اي الملكية الكبيرة والملكية المتوسطة والملكية الصغيرة.

1) **اساليب استغلال الارض في الملكيات الكبيرة** :

تدخل ضمن هذا الصنف من الملكية ثلاثة انواع من الاستثمارات : استثمارات الدولة والتعاضديات واستثمارات الخواص.

ـ **القطاع الدولي** : تمثل الدولة عنصرا هاما في القطاع الفلاحي بوصفها هي التي تضع السياسة العامة وتتدخل لتنفيذها بالاضافة الى كونها تمثل ملاكا كبيرا للارض. فما هي طبيعة السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة في الفلاحة : هل هي سياسة اقطاعية ام سياسة رأسمالية ؟

بينا عند استعراضنا لتطور السياسة الاقتصادية للنظام الدستوري مختلف الاجراءات التي اتخذها في الميدان الفلاحي مباشرة بعد الاستقلال الشكلي لسنة 1956 الى يومنا هذا. ويمكننا ان نجزم ان معظم الاجراءات تهدف الى توسيع نمط الاستغلال الرأسمالي، في نطاق التبعية للرأسمال الامبريالي طبعا، ويمكن حوصلة هذه الاجراءات فيما يلي :

أ) ضرب ملكية الاحباس التي كانت تشكل جزء هاما من الملكية ما قبل رأسمالية وتحويلها الى ملكية من نوع رأسمالي.

ب) ضرب الملكية الجماعية للارض في مناطق الجنوب خاصة، وقد تم ذلك خلال فترتين اساسيتين : في اواخر الخمسينات الى سنة 1964، ثم في السبعينات (فترة نويرة). اما الاراضي المتبقية فقد برمجت الحكومة الى انهاء تقسيمها وتوزيعها على الفلاحين في نطاق المخطط السادس والهدف من هذه العملية هو تحويل هذه الاراضي الى ملكية خاصة

واخضاعها للبيع والشراء ومن الطبيعي جدا ان ينجر عن هذه العملية تطور التمايز بين الفلاحين.

ج) التدخل عن طريق جملة من المؤسسات البنكية والمدلية لتشجيع الملاكين الكبار على اقتناء الالات الميكانيكية واستعمال الاسمدة الكيمياوية.

د) تجميع الاراضي الفلاحية خلال الستينات في شكل تعاضديات يعمل فيها الفلاحون مقابل أجر.

هـ) رصد مبالغ مالية كبيرة لبناء السدود وتطوير الزراعات السقوية التي يتجه انتاجها نحو السوق (محلية واجنبية).

و) تشجيع الملاكين الكبار والمتوسطين وحتى الصغار على الانتاج من اجل التصدير للخارج (الغلال، الخضر الخ...).

ز) بعث مجموعة من المؤسسات والدواوين ذات الطابع التجاري التي تجمع المحصولات الفلاحية وتسوقها في الداخل والخارج.

ح) تطوير زراعات صناعية (مثل اللفت السكري).

ط) فتح الباب امام الرأسمال الاجنبي لاستغلال مساحات شاسعة استغلالا رأسماليا صرفا يعتمد المكننة واليد العاملة المأجورة واستعمال الاسمدة والانتاج للسوق الخارجية.

هذا من ناحية السياسة العامة للدولة، اما بالنسبة للاراضي التابعة لها فهي تنقسم الى ثلاثة اصناف : الوحدات الانتاجية والمركبات الفلاحية والضيعات المثالية. وقد بلغ عددها 271 سنة 1980 منها 228 وحدة انتاجية و29 مركبا فلاحيا و14 ضيعة فلاحية مثالية وتبلغ مساحتها الجملية 448،020 هـ اي حوالي 8،8 بالمائة من جملة الاراضي المستغلة.

تمسح الوحدات الانتاجية 237.070 هـ منها 173.990 هـ صالحة للزراعة و33.290 هـ مخصصة للرعي و21.500 هـ غابات واراضي غير فلاحية. وتستعمل الاراضي الزراعية لانتاج الحبوب اولا (100.340 هـ) والاشجار المثمرة ثانيا (43.700 هـ). كما تقوم هذه الوحدات بتربية الماشية. ويقع استغلال الاراضي في الوحدات الانتاجية استغلالا رأسماليا. فجميع هذه الوحدات يستعمل **اليد العاملة المأجورة**. وقد تم سنة 1980 احصاء 7،340 عاملا قارا يشتغلون بمعدل 280 يوما في السنة و4،470 عاملا وقتيا (احصوا خلال شهر فيفري على الرغم من ان الفترة ليست فترة نشاط فلاحي) اشتغلوا بمعدل 16 يوما في هذا الشهر. وعلاوة على استعمال العمل المأجور تستعمل الوحدات الانتاجية : **ادوات انتاج آلية في الاساس** : جرارات والات حصاد والات ربط، كما تستعمل الاسمدة الكيماوية (8،370 طن رفيع 45 بالمائة، و430 طن

رفيع 16 بالمائة و120، 9 طن من الامونيتر، و560، 12 طن من الغبار) وبطبيعة الحال فان استعمال الوحدات الانتاجية لهذه الوسائل يهدف الى الرفع من الانتاج وتحقيق فائض قيمة هام على حساب العمال القارين والوقتيين، ويتوجه انتاج الوحدات الانتاجية الى السوق من خلال جملة من الدواوين (ديوان الحبوب، ديوان الزيت، ديوان الخمور الخ)... وبما ان الدولة هي التي تملك هذه الاراضي فهي تحصل في نفس الوقت على الريع وعلى الربح.

وتمسح المركبات الفلاحية (وعددها 29)، 179080 هـ في عام 1980 منها 650، 9 هـ مرعى و420، 25 هـ غابات واراضي غير فلاحية، وتخصص الاراضي الصالحة للزراعة لانتاج الحبوب والخضريات والثمار. كما تتم تربية الماشية في هذه المركبات ويستعمل البعض منها للقيام بالبحوث والاختبارات الزراعية. تستعمل المركبات الفلاحية شأنها شأن الوحدات الانتاجية اليد العاملة المأجورة. وقد احصي في شهر فيفري من سنة 1980 719، 3 عاملا قارا يشتغلون بمعدل 255 يوما في السنة و6183 عاملا وقتيا ليشتغلوا بمعدل 5، 23 يوما خلال الشهر المذكور. كما تستعمل المركبات الفلاحية ادوات انتاج آلية (جرارات، الات حصاد، الات ربط). وبالاضافة الى ذلك فانها تستعمل الاسمدة (590، 2 طن من الفسفاط الرفيع و350، 3 طن من الامونيتر، و460، 9 طن من الغبار سنة 1980).

ومثلما هو الشأن بالنسبة للوحدات الانتاجية تستوعب دواوين الدولة منتوجات المركبات الفلاحية وتسوقها.

وتمسح الضيعات المثالية وعددها اربع عشرة 870، 31 هـ منها 180، 6 هـ مرعى و650، 4 هـ غابات واراضي غير صالحة للزراعة. وتخصص الاراضي الصالحة للزراعة لانتاج الحبوب والخضريات والثمار.

وكما هو الشأن بالنسبة للصنفين السالفي الذكر تستعمل الضيعات المثالية العمل المأجور وقد تم في شهر فيفري من سنة 1980 احصاء 109 اداريا و558 اجيرا قارا يشتغلون بمعدل 242 يوما في السنة بالنسبة للرجال و200 يوما بالنسبة للنساء يضاف اليهم 200 عامل وقتي يشتغلوا بمعدل 16 يوما في الشهر المذكور. وتستعمل الضيعات المثالية كأدوات انتاج الجرارات والات الحصاد والات الربط. كما تستعمل الاسمدة وتستوعب منتوجاتها الدواوين والشركات الحكومية.

هذه اذن اوضاع ضيعات الدولة. واذا اردنا ان نحوصل فاننا نلاحظ انها ضيعات ذات صبغة رأسمالية تستعمل فيها اليد العاملة المأجورة (617، 10 أجيرا، قارا و109 اداريا و853، 10 عاملا وقتيا سنة 1980) والالات الميكانيكية والاسمدة، كما انها تنتج للسوق

المحلية والخارجية، وكل هذه الارقام تفند مزاعم الشعبويين الذين لا يتوانون عن اعتبار قطاع الدولة الفلاحي اقطاعيا !!

فما هي الان وضعية **الملكية الكبيرة الخاصة في** الريف التونسي ؟

احصينا فيما سبق 4،400 مستثمرة فلاحية كبيرة تتجاوز مساحة الواحدة منها 100 هـ واذا اخذنا بعين الاعتبار المعطيات الاحصائية المتوفرة فاننا نلاحظ ان الاراضي الراجعة للملاكين الكبار التي تمسح 858.000 هـ (اي 18 بالمائة من مجموع الاراضي المستثمرة) مخصصة لانتاج الحبوب والخضراوات والثمار وتربية الماشية، ويبلغ معدل مساحة كل مستثمرة 193 هـ. ويستعمل معظم الفلاحين في هذه الاراضي اليد العاملة المأجورة. وقد ورد في احصائيات سنة 1980 ان عدد العمال المأجورين القارين في المساحات الكبرى يبلغ 25،500 يضاف اليهم 21،100 اجيرا وقتيا. ولكن استعمال اليد العاملة المأجورة لا يمنع قسما من الملاكين الكبار من استخدام المساعدين العائليين (اي افراد من عائلة الملاك) وقد بلغ سنة 1980 عدد القارين منهم : 7،300 والوقتيين : 10.200، على ان نسبة ضئيلة من الملاكين، في الجنوب، خاصة مازالت تستعمل طرق استغلال ما قبل رأسمالية (نظام الخماسة) ويبلغ عدد «الخمّاسة» ما بين 5 و6 الاف. غير ان هذا النظام سائر في حقيقة الامر نحو الانقراض وذلك بحكم عاملين اثنين : اولا المنافسة الشديدة للاستثمارات الرأسمالية التي جعلت ملاكي الارض ينزعون الى تعصير طرق استثمارهم ويرغبون في استخدام اليد العاملة المأجورة. وثانيا نضالات الخماسة للخروج من اوضاعهم المزرية وقد اصبحوا منخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي ومنظمين نقابيا وهذان اجراءان خاصان بالمجتمع البرجوازي.

اما بالنسبة للمكننة فان احصائيات نفس السنة تفيد ان اصحاب المساحات الكبرى يمتلكون 8،120 جرارا من مجموع 20،280 جرارا موجودة بكامل البلاد. وتستعمل الاغلبية الساحقة من الملاكين الكبار الجرارات : (4 الاف من جملة 4،400) وهم مقسمون 2400 يملكون جراراتهم الخاصة و200 يملكونها بصورة مشتركة و1400 يستعملونها عن طريق الكراء. وبالنسبة للاسمدة فان هذا الصنف من الملاكين يستعمل اكثر من نصف (56،1 بالمائة) الفسفاط الرفيع 45 بالمائة و17 بالمائة من فسفاط 16 بالمائة و47،6 بالمائة من الامونيتر و8،5 من السماد الحيواني. ويستأثر الملاكون الكبار بـ 25 بالمائة من انتاج الحبوب و38،1 بالمائة من العلف و27،2 بالمائة من القطانية و8،3 بالمائة من الخضر، كما انهم يملكون 13،9 بالمائة من الابقار و16،1 بالمائة من الاغنام. وهم يسوّقون معظم انتاجهم عن طريق دواوين الدولة كما يبيعون جزءا منه مباشرة الى اصحاب المعامل والنزل الخ...

ان مختلف هذه الارقام تكشف لنا ان اسلوب الاستغلال المستعمل اساسا في الملكيات الكبيرة هو اسلوب رأسمالي : استعمال اليد العاملة المأجورة والمكننة والاسمدة، ومن الطبيعي جدا ان تكون السوق هدف انتاجهم والا فكيف ستتم عملية تحقيق منتوجاتهم ؟ واذا اخذنا بعين الاعتبار طبيعة القطاع الفلاحي الراجع الى برجوازية الدولة يتبين لنا ان **طبقة الملاكين الكبار في تونس هي طبقة رأسمالية** على الرغم من اننا نلاحظ بقايا استغلال ما قبل رأسمالية (خماسة، المساعدة العائلية الخ . . .).

ونأتي الان الى **الملكية المتوسطة**، لقد ادرجنا ضمن هذا الصنف المساحات المتراوحة بين 20 هـ و100 هـ. وكان المعيار الذي اتخذناه هو الحجم لكننا اشرنا الى امكانية دمج بعض الاستثمارات من هذا الصنف ضمن الملكية الكبيرة باعتبار نوعية انتاجها وقيمته.

تمسح الملكية المتوسطة 1.940 الف هكتار وهي مخصصة شأنها شأن الملكية الكبيرة لانتاج الحبوب والثمار والكروم. وتفيد احصائيات 1980 ان الملكية المتوسطة تستوعب 11،500 عاملا قارا و31.200 عاملا وقتيا. لكن عدد المساعدين العائليين بالنسبة لهذا الصنف يفوق بكثير الاجراء اذ يبلغ عدد القارين منهم 68،500 والوقتيين 123.000. اما بالنسبة لاستعمال ادوات الانتاج الالية فان نفس الاحصائيات تبين ان اصحاب الملكية المتوسطة يملكون 9،330 جرارا من مجموع 20،280 جرارا لكامل البلاد. ويملك 5،100 مستثمرا جراراتهم الخاصة ويشترك 800 منهم في ملكية جرار، بينما يستعمل 35،700 الجرارات عن طريق الكراء، معنى ذلك ان 42،400 من جملة 54،600 ملاكا متوسطا يستخدمون الجرارات بصورة او بأخرى.

تبين هذه الارقام، ان اغلبية الشريحة المتوسطة من الفلاحين لا تملك ادوات انتاج متطورة وانها تكتري الالات الفلاحية من عند مالكيها. كما تبين ان **العمل العائلي** هو الشكل الرئيسي لاستغلال الارض. ومن الملاحظ انه يوجد ضمن هذه الشريحة من لايزال يستعمل طرق استغلال ما قبل رأسمالية كالخماسة (في الجنوب) أو أشكال محاصصة، اخرى مثل المغارسة و«الشركة» بالوطن القبلي والوسط أساسا وعلى العموم فان اصحاب الملكية المتوسطة ينتجون للسوق بصورة كلية (خاصة بالنسبة للزراعات السقوية والثمار) او جزئية (الحبوب الخ . . .).

اما بالنسبة **للملكية الصغيرة** فاننا نلاحظ ان جزء محدودا منها تستعمل فيه اليد العاملة المأجورة فقد تم سنة 1980 احصاء 2،300 اجيرا يعملون في المساحات بين 0 هـ و5 هـ و3،900 اجيرا في المساحات بين 5 هـ و10 هـ و2،300 اجيرا في المساحات بين 10 هـ و20 هـ وهؤلاء جميعا (اي 8،5 الاف عاملا) من صنف الاجراء القارين يضاف اليهم 50

الف من الوقتيين. ومن الملاحظ ان الملاكين الذين يستعملون اليد العاملة المأجورة هم خاصة من بين الذين ينتجون الخضُراوات والاشجار المثمرة. وتعتمد الاغلبية الساحقة من الملاكين الصغار على العمل العائلي اساسا في استغلال الارض : 1،157 الف مساعدا عائليا قارا، و5،232 الف مساعدا عائليا وقتيا. ويملك 400،3 فلاحا من هذا الصنف جرارات كما يملك 400 منهم جرارات بالاشتراك مع فلاح او فلاحين اخرين اما الاغلبية (6،150 الف) فلاحا فانها تكتري الجرارات.

وتنتج هذه الشريحة في معظمها للسوق، على ان الاندماج في السوق يختلف حسب نوع المنتوجات فالذين يتخصصون في انتاج الخضراوات والثمار يوجهون محاصيلهم اساسا للسوق لبيعها وللحصول على قيمتها نقدا يشترون به حاجياتهم الاخرى. ويترك منتجو الحبوب والزيتون جزءا من منتوجهم للاستهلاك العائلي (العولة) ويبيعون الباقي ليتمكنوا من تدبر النقود لقضاء مصالحهم الاخرى (اشتراء مواد الاستهلاك ودفع الضرائب).

نستنتج من الارقام والنسب السابقة ان الاغلبية الساحقة من هذه الشريحة تتكون من مزارعين لا يستثمرون عمل الغير يعولون على انفسهم لاستغلال ارضهم سواء بالطرق القديمة (المحراث الخشبي والماشية) او بواسطة كراء المعدات الفلاحية. ومن الملاحظ ان عددا هاما من هذه الشريحة لا يكفيه استثمار قطعة ارضه ليعيش ويعيل عائلته. لذلك فانه مضطر الى القيام بنشاط ثان اي الى بيع قوة عمله. وتفيد الاحصائيات في هذا المجال ان 112،700 من جملة 269 الف فلاحا صغيرا (اي 1،38 بالمائة) يخصصون سنة 1980 معظم وقتهم للعمل خارج ارضهم وهذا يعني انهم يعيشون في وضعية شبه بروليتاريا. اما الشريحة العليا من هذه الشريحة المالكة بين 0 هـ و20 هـ والتي تستثمر عمل الاخرين فهي تدمج ضمن البورجوازية الريفية عامة، في حين يدمج الملاكون الصغار الذين لا يستثمرون عمل الغير ويعتمدون اساسا على عملهم الشخصي ضمن الانتاج البضاعي الصغير.

بعد ان استعرضنا خصائص مختلف اصناف الملكية يمكننا الان ان نخرج باستنتاجات :

- **اولا** : لا يمكن اعتبار الاقتصاد الريفي اقتصادا اقطاعيا في اساسه. فاليد العاملة المأجورة على الرغم من انها لا تمثل نسبة كبيرة من القوى العاملة في الريف : 147 الف بين قارين ووقتيين (اي حوالي 13 بالمائة منها)، حاضرة في الاستثمارات الكبرى، اي لدى الطبقة المسيطرة في الريف. ومن ناحية اخرى تشمل المكننة نسبة هامة من الاراضي. ففي سنة 1980 تبلغ نسبة مستعملي، الجرارات 54 بالمائة في الشمال الشرقي و55 بالمائة في الشمال الغربي و60 بالمائة في الوسط الشرقي و70 بالمائة في الوسط الغربي. وتبلغ نسبة المساحة الجملية الممكننة على مستوى البلاد في نفس السنة : 2.771.000 هكتار اي ما يعادل 55

بالمائة من المساحة الجملية للمستثمرات. وتختلف درجة المكننة حسب الجهات فهي بنسبة 81 بالمائة في الشمال الشرقي و66 بالمائة في الشمال الغربي و63 بالمائة في الوسط الشرقي و43 بالمائة في الوسط الغربي و36 بالمائة في الجنوب وفي خصوص استعمال الاسمدة نشير الى ان المساحات الكبرى وحدها تستعمل 56 بالمائة من كميات الفسفاط الرفيع (45 بالمائة) و48 بالمائة من الامونيتر. ولكن تنبغي الاشارة الى ان البعض من فئات المالكين لأكثر من 100 هـ ولمساحة تتراوح بين 20 و100 هـ لا يزال تستعمل طرق استثمار ما قبل رأسمالية : الخماسة في الجنوب والمغارسة في الوطن القبلي والوسط خاصة، غير ان هذه الاشكال تتجه نحو الانقراض بحكم توسع فعل قوانين الانتاج السلعي، لقد سبق ان تحدثنا عن كيفية تفسخ الخماسة في الجنوب. اما في الوطن القبلي فان ما نلاحظه هو اتجاه «المغارسية» الى المطالبة بتقسيم الارض واستقرار كل طرف من قطعته واستغلاله لها بنفسه والسعي الى جني اكثر ما يمكن من المداخيل منها.

- **ثانيا** : يهيمن الانتاج السلعي في الريف التونسي بشكليه الانتاج السلعي الرأسمالي والانتاج السلعي البسيط فمعظم سكان الريف التونسي ينتجون للسوق. لكن الغلبة لاتزال للانتاج السلعي الصغير اي لانتاج الملاكين الصغار كما يسيطر العمل الشخصي العائلي على العمل المأجور. ويرجع سبب هذه الحالة الى ضعف تطور العلاقات الرأسمالية في الريف وهو ضعف ناجم عن الطابع التبعي للرأسمالية في بلادنا.

- **ثالثا** : نستنتج من الناحية الطبقية وجود تمايز طبقي في الريف التونسي. فهو لا يتركب فقط من طبقتين : اقطاعية وفلاحية كما يدعي الشعبويون ولكنه يتكون من عدة طبقات وشرائح. غير ان هذه الطبقات والشرائح لا تقابل التقسيم الذي تقيمه الاحصائيات الرسمية لملكية الارض لذلك فان التقسيم السليم الذي ينبغي اعتماده هو ذاك الذي يراعي في نفس الوقت **حجم الملكية وكيفية استغلالها اي هل ان صاحبها يستغل عمل الاخرين او هل انه يخدم الارض بنفسه** وبالاعتماد على هذه المقاييس فانه يمكننا ان نعتبر التقسيم التالي هو التقسيم الطبقي السليم الريف التونسي :

- **البورجوازية الكبيرة** وهي تتركب من شريحتين : برجوازية الدولة والبرجوازية الخاصه المحلية والاجنبية وهي طبقة تفوق ملكيتها 100 هـ، يضاف اليها عدد من الذين تتراوح ملكيتهم بين 80 هـ و100 هـ والتي يستثمرونها في الخضراوات والثمار، وتتركب مداخيل هذه الطبقة من فائض القيمة الذي يمتصونه من العمال ومن الريع العقاري الذي يعود اليهم من ملكيتهم للارض خاصة وان في تونس تعود ملكية الارض في معظمها الى اصحابها وليس الى ملاكين عقاريين يؤجرونها مقابل ريع.

- **شريحة برجوازية متوسطة** تشمل معظم مالكي المساحات التي تتراوح بين 20 هـ و100 هـ والشريحة العليا من اصحاب المساحات التي تتراوح بين 0 هـ و20 هـ والتي تستعمل العمل المأجور.
- **شريحة برجوازية صغيرة** : وهي اهم فئة في الريف التونسي وتشمل كل الفلاحين الذين يملكون مساحات من الارض يستثمرونها اساسا بالاعتماد على انفسهم وعلى عائلاتهم ودون اللجوء الى استغلال العمل المأجور، وتتعرض هذه الشريحة الى اضطهاد برجوازية الدولة والبرجوازية الزراعية الخاصة والرأسمال الاجنبي.
- **الطبقة العاملة** : وهي تبلغ كما ذكرنا 13 بالمائة من القوى العاملة في الريف التونسي.
- **شبه البروليتاريا** : وهي شريحة هامة. وقد سبق ان ذكرنا انها تضم على الاقل 112،700 شخصا سنة 1980.

وبالاضافة الى هذه الطبقات والشرائح لابد من اضافة شريحة الملاكين العقاريين الكبار الذين لازالوا يستعملون المؤاكرة في شكل الخماسة خاصة.

ب ـ الصناعة :

تساهم الصناعة اليوم بنسبة 33،8 بالمائة من المنتوج الداخلي الخام، وتأتي بذلك في المرتبة الثانية بعد الخدمات، في الوقت الذي كانت فيه هذه المساهمة بنسبة 24،3 بالمائة فقط مقابل 40 بالمائة مساهمة الخدمات و22 بالمائة للفلاحة وبذلك تكون الصناعة وحدها صاحبة المساهمة المطردة على عكس الفلاحة والخدمات التي سجلت انخفاضا ملحوظا. لكن كيف تكونت هذه الصناعة وما هي وضعيتها الحالية؟ ما هي مكوناتها وما هي نوعية هذه المكونات؟

لقد عرف المجتمع البشري ثلاثة انواع من الصناعات هي الصناعة المنزلية والصناعة الحرفية والصناعة الرأسمالية، فما هو وضع هذه الانواع في تونس؟

1) الصناعة المنزلية :

المقصود منها صنع المواد الاستهلاكية الضرورية للعائلة. ولا تتطلب هذه الصناعة قدرة فنية فهي في متناول كل الناس تقريبا وتستعمل فيها ادوات انتاج بسيطة جدا كأن يصنع فلاح صغير ثلاث عصي ضرورية لمحراث قديم او ان يصنع عصا تصلح يدا للمسحاة او غيرها. وانتشر هذا النوع من الصناعة خصيصا في المناطق الفلاحية الفقيرة. ويكون الانتاج في هذه الحالة معدا للاستهلاك المباشر والذاتي اي انه غير معدّ للبيع او المقايضة. وهو من هذه الناحية مثله مثل الانتاج الفلاحي الصغير. ويتضاءل هذا النوع من الصناعة بقدر ما

تزحف عليه الصناعة الحرفية ويمكن ان نرجعه تاريخيا لعهد العبودية او حتى ما قبله. لكن هذا النوع يسترجع انفاسه في نفس هذه الاوساط كلما استهدفت لعملية تفقير فظيعة. ولقد حافظ على كيانه في تونس في فترة الاستعمار المباشر حتى بداية هذا القرن خاصة في الاوساط الريفية وبالضبط في المناطق التي نهب فيها المعمرون الاراضي الخصبة وتركوا غيرها الاقل خصوبة لاصحاب الارض الحقيقيين. ولكن نسبة تواجده ضعفت جدا بحيث لا يكاد يرى وتواصل اضمحلاله بهبوب عواصف الراسمالي المالي على البلاد حتى بداية السبعينات التي يرجع فيها هذا النوع من الصناعة حاليا في ثوب جديد اي مع اختلاف اساسي في الدور وذلك في اطار ما سمي بالتنمية الريفية او التنمية الريفية المندمجة.

وتجدر الاشارة الى ان هذا النوع لم ينقرض حتى في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بل اخذ شكلا جديدا. ففي اليابان مثلا نجد نسبة معينة من صناعة الالات الالكترونية والبسيطة كالساعات تتم في المنازل والامثلة على ذلك عديدة وما يهم في هذا الامر هو الدور الذي يلعبه انتاج هذه الصناعة اذ انه معد كليا للبيع لا للاستهلاك الذاتي وهذا هام جدا بل اساسي لانه يحول هذه الصناعة من موقع كانت تحتله في الدورة الاقتصادية وهو الانتاج الصغير المتخلف، الى دور جديد او بالاحرى موقع جديد هامشي لا يمكن فهمه الا بوضعه في اطار الصناعة الرأسمالية الكبيرة يعني انه فرع غير مستقل بذاته هذا هو الجانب الاول في الاختلاف وبما ان هذه الصناعة مهنة فانها تتطلب مهارة تقنية فائقة جدا كما هو الحال في الصناعة الالكترونية مثلا. لكنها تتطلب عموما حدا ادنى من المعلومات النظرية والتقنية وادوات انتاج معقدة ومواد اولية مصنعة. وهذا هو الجانب الثاني في الاختلاف، والجانب الثالث الذي لا يقل اهمية على الاولين هو وضعية قوة الشغل المختلفة من الصناعة المنزلية الاولى والثانية. ففي الاولى اي البدائية يسعى الصانع من خلال عمله هذا الى تحسين ادوات انتاجه الخاصة بينما في الحالة الراهنة متحرر من ملكية وسيلة الانتاج (الارض) وهو لا يسعى الى تحسين وضعه المعاشي المادي اي مدخوله. لكن يجدر ان نطرح السؤال عما هو موجود في بلادنا حاليا. لقد تمكن بعض النسوة سواء في المناطق الريفية او حتى في المدن من **تعلم فنيات الخياطة وحياكة الزرابي وبعض انواع النسيج واستطاع البعض منهن اقتناء سواء الات خياطة او الات حياكة عصرية او غيرها. ويعمل هؤلاء النسوة في منازلهن في صناعة النسيج بهدف بيع منتوجاتهن. هذا المظهر هو المهيمن على الصناعة المنزلية في تونس وهو كمانرى،خاص بقطاع واحد دون غيره من القطاعات الاقتصادية. لكن هذا المنتوج المنزلي لا يكاد يذكر امام المنتوج العام لهذا القطاع بالذات حتى لا نقارنه بالمنتوج الداخلي الخام لكل القطاعات.** وهو لا يتطلب الا بعض المئات من الدنانير على اقصى تقدير. ومن

هذه الناحية فان وجود هذه الصناعة المنزلية لا يفسر اي شيء من نمط الانتاج السائد على الساحة الاقتصادية اضافة الى انه كما وضحنا اعلاه لا يمكن فهمها الا في اطار الصناعة الرأسمالية الكبيرة بل في اطار هيمنة الرأسمال المالي على الاقتصاد المحلي خاصة وان هذه الصناعة المنزلية بعثتها الدولة الاستعمارية الجديدة. بقي ان نقول ان هذا النوع المتخلف من الصناعة ليس الوحيد على ارض تونس بل ان الصناعات الحرفية لا تزال موجودة ولئن كانت الاولى مرتبطة اساسا بقطاع واحد فان الثانية متعددة الاختصاصات.

2) **الصناعة الحرفية :**

المقصود بها معالجة بعض المواد الخام المختلفة وتغييرها من شكلها الخام الى شكل مكتمل لكنه بسيط وذلك بهدف الاستهلاك العام. يعني هذا ان الحرفي ينتج للاخرين لا لاستهلاكه الشخصي، وفي ذلك اختلاف جوهري مع الصناعات المنزلية ولا تتم في الصناعة الحرفية معالجة المادة الخام بصفة فردية بل تتطلب قوة عمل اضافية لصاحب الحرفة حتى لا نقول صاحب المعمل او المصنع وهو بذلك يستعمل قوة شغيلة لا تملك وسيلة انتاج. ولقد كانت العلاقات السائدة في الماضي على مستوى الصناعة الحرفية هي ذاتها التي تسود في الفلاحة فالعامل الحرفي يتقاضى مقابل عمله نسبة من المنتوج يبيعها بنفسه او يتقاضى نسبة مقابلة لها من المواد الاستهلاكية التي وقعت مقايضتها بالانتاج الذي انتجه المصنع. ويتولى صاحبه عملية البيع والشراء (بيع المنتوج وشراء المواد الخام) لكن هذه العلاقة لم تبق جامدة بل عرفت عدة تغييرات يمكن ان نوزعها على ثلاث مراحل :

أ) المرحلة الاولى : كان الوضع السائد عند ظهور هذاالنوع من الصناعات يتسم بالتصاق الفلاحين الفقراء او الاقنان بالارض وكانت بعض العائلات التي لا تجد «منة» من الاقطاعي للعمل في الفلاحة تحترف الصناعة لتوفير قوتها وميدان عملها عادة هو المدينة. وفي هذه المرحلة كانت قوة الشغل الاضافية المستعملة كلها او جلها عائلية وتختلف عن الصناعة المنزلية في ان انتاجها معد للترويج.

ب) المرحلة الثانية : وهي متحررة نسبيا عن الاولى وقد عرفتها تونس في مرحلة الاستعمار المباشر وكانت قوة الشغل فيها لا تنتمي في اغلبها لعائلة صاحب الحرفة. ولكن بقي المقابل يتكون من نسبة من المنتوج او ما يقابله من مواد استهلاكية، لكن في نفس هذه المرحلة من تطور الصناعة الحرفية ونظرا لتضخم المدن بفعل النزوح الناتج عن افتكاك اراضي الفلاحين الصغار وبتدخل الرأسمالية العالمية تكونت شريحة اجتماعية تهتم بالمتاجرة بالمنتوج الصناعي الحرفي وتوزيعه على المدن الاخرى والارياف مما جعل المقابل الذي يتقاضاه العامل الحرفي يتغير شيئا فشيئا ليصبح نقدا غير انه لم يتحول الى اجر.

ج) المرحلة الثالثة والحالية : حيث اصبح المقابل الذي يتقاضاه الحرفي اجرا قارا شأنه شأن رفيقه العامل الا ان واحدا يعمل في الصناعة الصغيرة والآخر في الصناعة الكبيرة. والصغيرة تعني استعمال ادوات انتاج يدوية اي غير الية. لكن هذه العلاقة الانتاجية مكنت أرباب الحرف من مراكمة راس مال صغير مكن جزءا منهم من الارتقاء الى مصاف الطبقة المهيمنة. ولقد كان هؤلاء ولايزالون يشكلون ارضية اجتماعية هامة لحزب الدستور. دخلت الصناعة الحرفية في تونس في الدورة الاقتصادية التي يسيطر عليها الرأسمال الاجنبي. وتم ذلك بدفع من الدولة ونقابة الاعراف وقد تم بعث بعض المؤسسات لهذا الغرض كنقابة الحرفيين التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وديوان الصناعات التقليدية.

ويتواجد هذا النوع من الصناعة اساسا في المدن الكبيرة وفي قطاعات عديدة كالقصدير والنحاس (المعادن) والجلد والاحذية والنجارة وغيرها. لكن مع ذلك يبقى الانتاج فيه ضعيفا مقارنة مع الصناعات الكبيرة. كما ان دوره الاجتماعي ظل هامشيا من حيث القيمة الاستعمالية لمنتوجه اذ ان جانبا هاما منه معد للاستهلاك الاجنبي (السياحة) كالفخار، وبعض المنتوجات الخشبية وغيرها كما ان جانبا اخر من هذا المنتوج معدّ للمستكرشين حد التخمة يستعملونه كديكور في محلاتهم ومنازلهم وجانبا اخر من الانتاج غير قابل للمنافسة من قبل الصناعة الكبيرة لاعتبار كساد السوق فيه لان المواد التعويضية له غيرت توجه الاستهلاك (اثاث من النحاس والقصدير). اما من حيث القوة العاملة في الصناعة الحرفية فهي،رغم غياب احصائيات مدققة بشأنها،محدودة مقارنة مع القطاعات الصناعية الكبيرة فعلى سبيل المثال يمثل عدد العمال في الصناعات الحرفية 37 بالمائة فقط من عدد العمال في قطاع النسيج وحده.

3) **الصناعة الكبيرة :**

لابد لنا من اعطاء ملحوظة اولية لتفادي اشكالية كبيرة لازالت تخيم على اذهان البعض. فهناك من يخلط بين الصناعة الكبيرة والصناعة الثقيلة. وبين الصناعة الصغيرة والصناعة الخفيفة. ولابد من توضيح هذه المفاهيم حتى لا تتداخل الرؤى : فالصناعة الكبيرة هي صناعة ذات انتاج كبير وذلك نسبة للصناعة المنزلية او الحرفية التي تندرج تحت تسمية الصناعة الصغيرة والفارق الاساسي (اليوم) بينهما هو ادوات الانتاج التي تكون في الصناعة الكبيرة اكثر تطورا مما يكون ارضية للتمركز الاجتماعي، والصناعة الكبيرة يمكن ان تكون ثقيلة او خفيفة على عكس الصناعة الصغيرة التي تنتج عامة مواد استهلاكية مباشرة. وحتى بعض الحرف التي كانت تهتم بصناعة ادوات الانتاج كالمنجل والمحراث وغيرهما فلا يمكن

نعتها بالصناعة الثقيلة لانها تفتقد لعنصر اساسي في الصناعة الثقيلة ـ التي لم تبدأ الا مع الرأسمالية ـ وهو الصناعة الكبيرة لأدوات الانتاج.

اما الصناعة الثقيلة فهي صناعة كبيرة بطبعها. والصناعة الخفيفة هي ايضا صناعة كبيرة فالاولى تنتج ادوات الانتاج والثانية مواد الاستهلاك بصورة مباشرة او غير مباشرة.

لقد سبق ان وضحنا انه في اطار التقسيم العالمي للعمل تستأثر الاحتكارات العالمية بصناعة ادوات الانتاج بينما يتمثل نصيب مستعمراتها في انتاج مواد استهلاكية. وتكون هذه الصناعة تحويلية خفيفة او صناعات تركيبية او صناعات لمواد مكتملة ونصف مكتملة او صناعات تكميلية. ويكون اغلب هذه الصناعات مندمجا في اطار الرأسمال العالمي. نقول «اغلب» لان البعض منها يمكن ان يكون له درجة اندماج بسيطة مع بعض القطاعات الاقتصادية. ولنا في تونس بعض الامثلة على ذلك: فقطاع الصناعات الكيمياوية له ارتباط بمناجم الفسفاط ومعمل تكرير النفط باستخراج النفط ومعمل السكر والحلفاء كذلك، زيادة على بعض الصناعات الغذائية. لكن نسبة الاندماج بسيطة في هذه القطاعات وخاصة في الصناعات الكيمياوية، فرغم اندماجها مع مناجم الفسفاط فان وجودها في تونس يندرج ضمن تقسيم العمل العالمي نظرا الى ان السوق المحلية لا تتطلب مثل هذه الصناعات بنفس نوعية المنتوجات وبضخامة هذا المنتوج. والدليل على ذلك ان العقود المبرمة بين الدولة والشركات العالمية للاستثمار (ايطاليا، السويد، الكويت...) تنص على ان هذه الصناعات هي صناعات تصديرية اولا وقبل كل شيء.بقي الآن ان تتعرض للإنتاج في هذه الصناعة الكبيرة.

لقد عرفت الرأسمالية نوعين من الصناعات ويجسد كل نوع مرحلة من مرحلتي تطور الرأسمالية وهما مرحلة المانيفاتورة ومرحلة الصناعات الالية. والمقصود بالمانيفاتورة هو كما بينه لينين في كتابه «تطور الرأسمالية في روسيا» (ص 220) «**التعاون القائم على قسمة العمل، في الاصل تنتمي المانيفاتورة انتماءا مباشرا الى الاطوار الاولى للرأسمالية (...) فالمشاغل التي تملك عددا معقولا من العمال لا تلبث ان تعتمد قسمة العمل تدريجيا وبذلك يتحول التعاون الرّأسمالي البسيط الى مانياتفورة رأسمالية**» (1) ثم يواصل في (ص 222) قائلا: «**تلعب المانيفاتورة دورا بالغ الاهمية في تطور الاشكال الرأسمالية في الصناعة باعتبارها تشكل همزة بين الصناعات اليدوية والانتاج السلعي الصغير وبين الاشكال البدائية لرأس المال والصناعة الالية الكبيرة (المصنع). على ان المانيفاتورة تبقى اقرب الى الصناعات الصغيرة لانها تبقى معتمدة على المهارة اليدوية بحيث تعجز المؤسسات الكبيرة على الحلول نهائيا محل المؤسسات الصغيرة كما تعجز عن فصم الصناعي نهائيا عن الزراعة**»

ويقول ماركس في المجلد الاول من راس المال : «**لقد عجزت المانيفاتورة عن السيطرة على انتاج المجتمع باكمله مثلما عجزت عن تثوير هذا الانتاج جذريا فتألقت بما هي تحفة فنية اقتصادية، ترتكز الى قاعدة واسعة من الحرف اليدوية المدينية ومن الصناعات المنزلية الريفية**» (تطور الرأسمالية في روسيا ص 222).

هذا التعريف العلمي للمانيفاتورة لا ينطبق على المرحلة الراهنة، مرحلة الامبريالية والتطور التكنولوجي، مرحلة الادمغة الالكترونية. ان صناعة النسيج المعتبرة تقليديا المثل الساطع للمانيفاتورة أصبحت تستعمل اليوم وسائل تقنية الية بالكامل وخرجت من ميدان الصناعة اليدوية.ان استعمال مصطلح المانيفاتورة على بعض القطاعات الصناعية اليوم هو من قبيل الاستعمال الكلاسيكي ليس الا. لقد ولى زمن المانيفاتورة ولن يعود فالرأسمال سيطر على كل المجتمع وحقق اعادة انتاجه لا بل حقق حتى اعادة انتاج مجتمعات بأكملها في المستعمرات والمستعمرات الجديدة. ان بعض الاقتصاديين البرجوازيين المحليين لازالوا يستعملون هذا المصطلح مهملين التطور الذي عاشته الرأسمالية. هذا بالنسبة للمانيفاتورة. اما بالنسبة للنوع الثاني من الصناعة وهو الصناعة الالية التي تعبر عن تطور أدوات الانتاج في مرحلة الامبريالية. فاليوم يقع تصديره مع الرأسمال المالي الى المستعمرات فهي قد انتقلت بواسطة العنف الاجنبي الاستعماري من اسلوب الانتاج ما قبل الرأسمالي الى اسلوب انتاج رأسمالي مشوه ومرتبط عضويا بالرأسمال المالي كما انها انتقلت على مستوى وسائل الانتاج مباشرة الى الصناعة الالية التي عرفها لينين بقوله : «**اما بالنسبة لنظرية ماركس فمصطلح «الصناعة الالية (المصنعية) الكبيرة» ينطبق على طور معين من تطور الرأسمالية في الصناعة هو طورها الاعلى والسمة الابرز والاهم لهذا الطور هي استخدام نظام من الالات في عملية الانتاج. والانتقال من المانيفاتورة الى المصنع هو بمثابة ثورة تقنية متكاملة تطيح بالمهارة اليدوية للحرفي التي استغرق اكتسابها القرون من الزمن**» (تطور الرأسمالية في روسيا ص 258).

هذا النوع من الصناعة هو المهيمن اليوم على الصناعة التونسية او بالاصح على الصناعة المحلية ويجدر بنا ان نعطي بعض الارقام على مساهمتها (الصناعة) في الانتاج، اي نسبة الانتاج فيها وتطوره من العشرية الاولى والثانية :

جدول انتاج المناجم : الوحدة = 1000 طن

	1961 ـ 1970	1971 ـ 1980
الفسفاط	2 800	3 970
الرصاص	26،5	19
الحديد	959	551
الملح	313	354
	—	36،5

جدول النفط الخام (مليون طن)

	1971 ـ 1972	1980 ـ 1981
النفط الخام	3،9	5،4

النفط المكرر : 1.200.000 = معدل سنوي 1971 ـ 1980
897.000 طن = معدل سنوي 1964 ـ 1970.
الغاز = 250.000 طن معدل سنوي بداية من 1972.
الكهرباء = 800 ميغاواط (القدرة الانتاجية لسنة 1981) وقد كانت القدرة الانتاجية طوال سنوات 70 ـ 71 ـ 72 تساوي 652 مليون كيلواط في الساعة، بينما ارتفعت سنوات 79 ـ 80 ـ 81 لتصبح 2،247 كيلواط في الساعة.

جدول معدل النمو السنوي للصّناعة

	العشرية الاولى	العشرية الثانية
صناعة غذائية وفلاحية	1،3	6
صناعة مواد البناء	10،9	18،8
صناعة ميكانيكية وكهرباء	16،3	12،1
صناعة كيمياوية	12،4	7،8
صناعة نسيج	17،4	13،1
صناعات مختلفة	18	10،2
مجمل المعدل للصناعة	7،9	10،1

مع العلم أن الفلاحة مثلا لم تحقق في العشرية الثانية سوى 3،6 بالمائة كمعدل نمو سنوي مقابل 1 بالمائة فقط في العشرية الاولى.

ان هذه الارقام لا تعطينا فكرة واضحة على وضعية الصناعة الا بإردافها بأرقام اخرى تمس الجانب الاجتماعي اي قوة الشغل.

جدول لعدد الاجراء في القطاعات الصناعية

	العشرية الاولى	العشرية الثانية
المناجم والطاقة	7000	2،800
البناء والاشغال العمومية	110.000	63.700

	1972	المخطط الرابع
ص غذائية وفلاحية	600	6،690
ص النسيج	2،600	30،545
ص مختلفة	650	6،300
ص كيمياوية	570	2،830
ص مواد البناء	750	6،720
ص ميكانيكية وكيمياوية	1030	6915
المجمـوع :	6،200	60.000

نسبة التطور بين 72 و81	المخطط الخامس	الجملة
3581 بالمائة	14.800	22.090 -
2244 بالمائة	27،800	60.945
3615 بالمائة	17.200	24.150
1075 بالمائة	3.300	6.700
3309 بالمائة	18.100	25.570
2224 بالمائة	16.000	23.945
	97،200	163.400

وحتى يكون الرقم اكثر وضوحا يمكن ان نقارنه بمواطن الشغل في الفلاحة وهي 15000 منها 8000 في الصيد البحري على طول العشرية الثانية اي تقريبا العشر من مواطن الشغل في الصناعة اما اذا اضفنا قطاعي المناجم والطاقة والبناء والاشغال العمومية لاعتبار الكثافة العمالية فيهما فان المجموع يصير 163،400 + 66،500 = 229،900 على 400.000 موطن شغل لكل القطاعات.

جدول مجموع الاجراء في الصناعة بالسنوات
في العشرية الثانية (مقارنة بالفلاحة)
(الوحدة 1000 اجير)

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	نسبة نمو مائة
الفلاحة =	187،5	187،5	192،5	187،5	187،5	180	165	160	155	152	152		2،1 –
الصناعة (المانيفا تورية)	115،4	120،6	125	132	135	141،5	150،5	165	180	196	209	224	6،4
الصناعة غير المانيفا تورية	112،5	117،8	122،5	129	132،5	139	145،5	153	162	169	177،5	183	4،5
منها = المناجم والطاقة :	22،5	23	23،5	24	24،5	25	25،5	26	27	28	29،2	29،8	2،6
والبناء والاشغال العمومية :	90	94،8	99	105	108	114	120	127	135	141	148،3	153،2	4،9
مجموع الاجراء (*)	700	720	748	776	804	832	843	858	884	913	940	973	3،1

(*) لم نأخذ في الجدول اجراء الادارة والخدمات لذلك فان مجموع الاجراء لا يساوي جمع ما في الجدول :

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	نسبة نمو مائوية
الادارة :	117	122	128	136	146	157	163	171	177	184	190	201	5،1
المؤسسات العمومية :	111،9	121،1	121،6	130،8	137،6	147،5	159،5	173،2	173،2	179،2	191	201	5،5
المؤسسات الخاصة :	471.1	476،9	498،9	509،4	520،2	527،4	520،5	513،5	533،8	549،8	558،8	570	1،5
الجملة :	700	720	748	776	804	832	843	858	884	913	940	973	3،1

نستنتج من هذه الارقام انه يوجد 407 الاف اجير في قطاع الصناعة حتى سنة 1981 مقابل 152 الف في الفلاحة التي على عكس كل القطاعات الاخرى سجلت انخفاضا بـ 40،5 الف اجير بين 1970 ـ 1981 وهذا الاتجاه نحو الانخفاض سمة من سمات المجتمعات التي تدخل في دورة انتاج الرأسمال ويغدو هذا الاتجاه ملازما لها حتى تصل قوة الشغل في الفلاحة في مرحلة الاحتكارات الى ما بين 3 و7 بالمائة من مجموع السكان في سن الشغل.

وعلى كل ومن اجل ان تتوضح قيمة قوة الشغل في الصناعة يجدر ان نقارن نسبتها لمجموع السكان في سن الشغل مع القطاعات الاخرى.

مجموع الاجراء لسنة 1981 = 973،000.

منهم في الصناعة = 407.000 اجيرا منهم 88.239 في اطار قانوني افريل 72 وأوت 74.

وفي الفلاحة = 152.000

وفي الادارة والخدمات = 414.000

مجموع البطالين لسنة 1981 = 227.000 بطال (اي انهم تقدموا بطلب شغل ولم يُلَبَّ طلبهم).

عدد النساء العاملات (الاجيرات) 363،510 امراة مقابل 1،507،8 في سن الشغل اي ان 1،144،290 امراة لا تشتغل وهذا الرقم يطرح من مجموع السكان في سن الشغل وهو 3.009.000 نسمة فيبقى لنا 1،864،710 نسمة موزعين كالاتي :

الاجراء = 973.000.

البطالون = 227.000

المهاجرون (حسب التقريب) = 400.000.

= ___________

1،600،000 - 1،864،710 = 264،710 نسمة موزعين على المهن الحرة (محامين، اطباء، تجار، رجال اعمال. . .) وفلاحين فقراء وصغار (منهم ما بين 5 و6 الاف خماس). نتطرق الان الى خصوصيات الصناعة الكبيرة او الصناعة الالية في تونس :

1) الصناعة الآلية اساس خلق سوق شغل محلية :

تبين الارقام في الجداول اعلاه ان عدد الاجراء في قطاع الصناعة كان في سنة 1970 يقارب 227،500 اي تقريبا عدد البطالين لسنة 1981 ومن البديهي ان هذا الرقم اذا قورن بعدد السكان في سن الشغل فانه يعتبر ضئيلا رغم تواتر دخول الرأسمال الامبريالي في العشرية الاولى. الا انه بفعل الاختيارات الاقتصادية التي تفضل الاستثمار في التجهيزات الاساسية على حساب القطاعات المنتجة لم تنم قوة الشغل الاجتماعية بصورة ملحوظة اي ان اسلوب الانتاج بقي محافظا على تخلفه فيما يخص قوة الشغل فاغلب السكان في سن الشغل كانوا يشتغلون في الفلاحة لكن النظر لهذه الوضعية على انها نهائية يمثل خطأ فادحا لانه لا يراعي كل تلك الرساميل التي وقع استثمارها في التجهيزات الاساسية والتي ستكون في العشرية الثانية الارضية المادية للاستثمار في القطاعات المنتجة واساسا في الميدان الصناعي. فاي دراسة لاسلوب الانتاج لا يمكن ان تكون جدلية الا اذا انطلقت من مبدا النظر الى المجتمع على انه كائن غير ساكن بل يتطور باطراد. فمما لا شك فيه ان العشرية الاولى وخاصة الاستثمارات في التجهيزات الاساسية كانت تحضيرا للانتقال من توجه الى اخر من توجه الى الفلاحة ساد في العشرية الاولى الى توجه للصناعة في العشرية الثانية ولا ادل على ذلك من تضاعف عدد الاجراء في قطاع الصناعة بين العشريتين فبينما كان هذا العدد يبلغ 227.900 اجير لسنة 1970 فانه انتقل سنة 1981 الى 407،000 وطبعا يجب ان نخصم من الرقم الاول عدد الاجراء في قطاع الصناعة الموروثين في عهد الاستعمار المباشر والذين كانوا يناهزون الـ 50.500 اجيرا اساسهم في المناجم. والمهم انه في عشر سنوات فقط وقع تشغيل عدد يوازي تقريبا من وقع تشغيلهم على طول المرحلة السابقة.

هذا هو نسق النمو في الصناعة ومن الهام التشديد عليه باعتباره ادخل حركية جديدة في التركيبة الاجتماعية ككل في ظرف مدة وجيزة وعلى حساب الفلاحة اساسا وذلك بتحرير الالاف من الفلاحين الصغار والمنتجين الصغار عموما من ملكية وسائل الانتاج وادماجهم في دورة الانتاج الرأسمالية. فصارت الصناعة بذلك اكبر مستقطب لقوة الشغل بالمقارنة مع القطاعات الاخرى... ولئن كان من الصعب تحديد عدد العمال نظرا لنقص المعطيات الاحصائية فانه بالرجوع الى تحديد الهيكلية الرأسمالية للمؤسسات الصناعية التي تتطلب استخدام ما بين 80 و90 بالمائة من مجموع الاجراء كعمال تضاف اليهم نسبة 70 بالمائة من الاجراء في قطاع النقل والفلاحة (عمال فلاحيين) و30 بالمائة من اجراء الادارة والمؤسسات العمومية والخدمات يمكن ان نحصل بصورة تقريبية على عدد العمال الجملي وهو 640،500 عامل وهذه هي الميزة الجديدة في سوق الشغل حيث يمثل العمال تقريبا 60 بالمائة من مجموع الأجراء وعددهم 973.000 اجيرا.

2) انفصال الصناعة نهائيا عن الفلاحة :

ان التطور الطبيعي للرأسمالية يفترض هذا الانفصال فتصير الصناعة شيئا فشيئا قطاعا مستقلا بذاته لتصبح في النهاية القطاع المحرك للاقتصاد الرأسمالي. وقد تأسس هذا الانفصال على تطور انتاج وسائل الانتاج. اما بالنسبة لتونس ولكل المستعمرات والمستعمرات الجديدة فان هذا الانفصال جاء نتيجة تقسيم العمل العالمي لا نتيجة تطور انتاج وسائل الانتاج ولئن كان الانفصال في الصورة الطبيعية للرأسمالية يتم في اطار الاندماج الاقتصادي بحيث تحرك الصناعة الفلاحة فانه بالنسبة للمستعمرات والمستعمرات الجديدة ينمو كل قطاع باستقلالية عن القطاع الاخر ولكن في اطار الرأسمال العالمي.

3) آفاق الصناعة المحلية :

ان للصناعة في المستعمرات الجديدة افقا واحدا لا بديل له حتى الان وهو كلما انسد الافق في قطاع منها يقع تهميشه من طرف الشركات العالمية ليقع استبداله باخر مع الابقاء على نفس الاطار. وتتجه هذه الشركات اليوم لخلق فروع مرتبطة بها مباشرة عوض ان تصدر رأس المال في شكل نقدي ليقع استثماره من طرف الكمبرادور المحليين وذلك لفرض مزيد من الاستغلال لقوة الشغل وتسهيل المتاجرة بها كبضاعة ووضعها امام اختيارين اما القبول بالعمل في ظروف استغلال فظيعة او القبول بكسادها في سوق الشغل واكبر مثال على ذلك حملات الغلق التي تشهدها هذه الشركات في كل مؤسسة تبدأ فيها الحركة العمالية بالمطالبة بتحسين اوضاعها.

ان الازمة التي عرفها قطاع النسيج في السوق الاوروبية انعكست مباشرة على تونس سواء في 1975 او في بحر هذه السنوات وكان هذا سببا في غلق العديد من معامل الخياطة وصناعة النسيج. وتمثل معامل النسيج التي وقع غلقها 93 بالمائة من جملة المعامل التي وقع غلقها. وتتجه الشركات العالمية الى تهميش هذا القطاع في تونس لتعوضه بقطاع تركيب السيارات وقد تقدمت لذلك العديد من الشركات العالمية (ايسوزي، فورد...) لكن تبقى كل هذه الصناعات في جوهرها خفيفة وهشة ايضا بحكم عدم اندماجها وبحكم الغرض من ايجادها وهو اساسا لتصدير الانتاج لان الاقتصاد المحلي لا يتطلب ذلك بالمرة.

ويمكن ان نقول في الختام حول الصناعة انه بفعل سيطرة الرأسمالية العالمية خلق الرأسمال المالي صناعة الية خفيفة وغير مندمجة مع معطيات الاقتصاد المحلي ومرتبطة عضويا، باعتبار تقسيم العمل العالمي، بالسوق الرأسمالية العالمية.

ج) قطاع الخدمات :

لا توجد ضرورة في ان نتعرض الى دراسة هذا القطاع بصورة مفصلة في موضوع الحال باعتبار ان اسلوب الانتاج السائد في المجتمع يحدد على ضوء دراسة حالة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في قطاعي الانتاج الاساسيين : الفلاحة والصناعة، ذلك ان قطاع الخدمات يخضع لهما. وبالنظر الى سيطرة العلاقات الرأسمالية في ذلك القطاعين فان قطاع الخدمات يشكل بالضرورة قطاعا رأسماليا.

وتشمل الخدمات النقل والمواصلات والسياحة والسكن والتجارة والادارة والصحة وعدة خدمات اخرى مختلفة. وهي قطاع متضخم في تونس بالنظر الى تأخر القطاعين المنتجين الاساسيين. والنظام السائد في هذا القطاع هو نظام «**العمل المأجور**»، فالدولة بالنسبة للقطاع العمومي والخواص بالنسبة للقطاع الخاص هم الذين يشكلون الاعراف ويتلقى المستخدمون عندهم اجورا، غير ان هؤلاء لا ينتمون الى نفس الفئات الاجتماعية، فمنهم العمال (قطاعي النقل والبناء...) ومنهم البرجوازيون الصغار (الادارة والتعليم والصحة...) ومنهم البرجوازيون وقد بلغ عددهم 414 ألف نسمة سنة 1981.

د . الخلاصة :

تطرقنا في الاجزاء السابقة الى حالة القطاعات الاقتصادية وسنحاول الان ان نحوصل لنخرج بموقف عام من اسلوب الانتاج الاجتماعي من تونس.

ان مختلف المعطيات التي تعرضنا اليها تؤكد لنا ان اسلوب الانتاج الرأسمالي هو المهيمن

في بلادنا مع وجود بقايا اساليب انتاج ما قبل رأسمالية محدودة ومحصورة وبصورة ملموسة، فاننا نجد في تونس أشكال الاقتصاد الاجتماعي لتالية :

أ) **رأسمالية الدولة** : ان الدولة لا تزال تمثل عنصرا اساسيا في الاقتصاد التونسي (59 بالمائة من التمويلات في أواخر السبعينات) وهي تتدخل في الفلاحة والصيد البحري بشكل كبير ويبلغ الرأسمال الثابت والخام للادارة والمؤسسات العمومية 833،477 مليون دينار وهذا يتجاوز حجم الرأسمال الخاص في نفس القطاع بما قيمته 516،145 مليون دينار. ويشمل رأسمال الدولة جزءا من الاراضي والسدود ومجموعة من الدواوين الفلاحية والغابات وفي الصناعة يسيطر رأس مال الدولة على 99 بالمائة تقريبا من قطاع المناجم وعلى كامل قطاع الكهرباء والغاز والماء وعلى 60 بالمائة من صناعة مواد البناء وعلى 80 بالمائة من الصناعات الكيمياوية وعلى 40 بالمائة من صناعة المحروقات وعلى 18 بالمائة من قطاع التجهيزات الاساسية. وتشكل رأسمالية الدولة قطاعا تابعا للامبريالية. فقد تدعمت منذ ظهورها بمساعدة الرأسمال الامبريالي : ورثت من ناحية مؤسسات الدولة الاستعمارية وحظيت من ناحية اخرى بالدعم المستمر من الدول الامبريالية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا عن طريق القروض و«المساعدات» و«الهبات» (انظر جدول الديون التونسية) ويرتبط نشاط قطاع رأسمالية الدولة بالامبريالية من حيث استيراد التجهيزات وتصدير المواد الاولية وبعض المنتوجات الاستهلاكية.

ب) **الرأسمالية الخاصة** : وهي حاضرة في الزراعة والصناعة والخدمات ويتدخل الرأسمال الخاص في الاقتصاد التونسي (على مستوى الاستثمارات) بنسبة 41 بالمائة في أواخر السبعينات ويتكون رأس المال هذا من راس مال محلي واجنبي، ويرتبط الرأسمال المحلي بالرأسمال الامبريال العالمي (الغربي خصوصا) بألف خيط وخيط : استيراد ادوات انتاج وسلع الاستهلاك، تسويق المنتوجات، الحصول على الدعم المالي عن طريق قطاع رأسمالية الدولة وعن طريق المساهمات.

ج) **الانتاج السلعي الصغير** : وهو يشمل الانتاج الفلاحي الصغير والانتاج الحرفي ويخضع الانتاج السلعي الصغير الى القطاع الرأسمالي.

د) **الاقتصاد ما قبل الرأسمالي** : وهو يشمل بقايا المؤاكرة (الخماسة، المغارسة الخ..).

هذه هي مختلف التشكيلات الاقتصادية الموجودة في بلادنا. وكما نرى فان اسلوب الانتاج الرأسمالي هو المهيمن لكن هذا لا يعني ان الرأسمالية في تونس قد وصلت الى الدرجة التي وصلت اليها في الولايات المتحدة الامريكية او فرنسا او انجلترا او الاتحاد السوفياتي فعلى الرغم من هيمنة الرأسمالية في بلادنا فانها تبقى **رأسمالية متخلفة** ويتجلى هذا التخلف في المظاهر التالية :

- غياب صناعة ثقيلة وسيطرة الصناعات الخفيفة «الاستهلاكية» والاستخراجية على القطاع الصناعي.
- سيطرة قطاع الخدمات على باقي القطاعات الاخرى.
- اهمية الانتاج الصغير في الريف والمدينة الناجمة عن ضعف التطور الرأسمالي.
- الضعف الكبير لدرجة اندماج القطاعات الانتاجية.
- ضعف عملية التراكم بحكم الرساميل المحولة الى الخارج في شكل فوائض ديون ومرابيح.

ويكمن السبب الرئيسي لتخلف الرأسمالية في تونس في **طابعها التبعي**. ان الامبريالية نفسها ليس من مصلحتها ان تتطور الرأسمالية في تونس على قاعدة صلبة لذلك فهي لا تطور الا القطاعات التي تخدم مصلحتها مباشرة والتي تشكل بصورة فعلية توابع لاحتكاراتها. كما انها تحافظ على القطاع الانتاجي الصغير الذي يلعب دور مولد للرأسمالية باستمرار وعلى هذا الاساس يمكننا ان نستنتج ان تونس لا تعاني من تطور للرأسمالية اصبح يفرض تحويل العلاقات الانتاجية مباشرة الى علاقات انتاج اشتراكية، وانما تعاني الى حد من ضعف تطور الرأسمالية، لذلك فان ما يعوق اليوم تطور القوى المنتجة في بلادنا اساسا هو علاقات الانتاج الرأسمالية الاستعمارية الجديدة القائمة على النهب والاستغلال وليس العلاقات الاقطاعية او الاقطاعية البورجوازية او الرأسمالية من النمط الكلاسيكي كما هو الحال في فرنسا والولايات المتحدة.

الطبقات الاجتماعية في تونس*

يعرف لينين الطبقات الاجتماعية قائلا: «**نسمي طبقات مجموعات بشرية واسعة تتميز بالمكانة التي تحتلها في نظام اجتماعي محدد تاريخيا وبعلاقتها (المضبوطة والمكرسة في الاغلب في قوانين) بوسائل الانتاج وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل وبالتالي بطرق حصولها على الثروات الاجتماعية التي تستأثر بها وبأهمية نصيبها من هذه الثروات**».

وهكذا وباعتبار ان العلاقة بوسائل الانتاج والموقع من الانتاج والتوزيع لكل مجموعة بشرية في المجتمع هو الذي يحدد موقعها الطبقي فان الطبقات في تونس لا يمكن ان تكون غير المجموعات المعبرة عن التشكيلات الاقتصادية التي تعرضنا اليها اعلاه فما هي اذن هذه «المجموعات» او الطبقات؟

1) **البرجوازية الكبيرة العميلة**: وهي تنقسم الى الشرائح التالية:

بورجوازية الدولة: تتركب هذه الشريحة الاجتماعية من كبار البيروقراطيين الذين يشرفون

* الأرقام المعتمدة واردة في اطروحة دكتوراه السيد محمود بن رمضان وهي تقديرات نتبناها.

على قطاع رأسمالية الدولة بصفتهم رؤساء مديرين عامين ومديرين ومسؤولين عالين، وتأتي مداخيلهم من مرتباتهم العالية والامتيازات الهامة التي يتمتعون بها (منح . . .) والتي هي جزء من فائض القيمة المنتزع من العمال والاجراء الصغار علاوة على الرشاوي التي يحصلون عليها والاموال العمومية التي يختلسونها والتي يطورون بها مصالحهم الخاصة (تكوين شركات ومؤسسات خاصة) وينبغي ان نضيف الى هؤلاء كبار موظفي الدولة وقادة القوات العسكرية والبوليسية وكبار رجال الدين والقضاة والمثقفين المرتبطين عضويا بالنظام والمتمعشين منه.

وتشكل برجوازية الدولة شريحة عميلة للامبريالية بحكم ارتباطاتها المصلحية بها وهي اداة من ادوات سيطرتها على بلادنا على الاصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والايديولوجية.

- **البرجوازية الخاصة** : وهي تشمل الشرائح الصناعية والمالية والخدماتية. وقد جمعناها مع بعضها باعتبار ان الفصل بينها صعب لتداخل مصالحها. فالصناعي يمكن ان يكون في نفس الوقت ماليا ومستثمرا في قطاع الخدمات والعكس بالعكس. ويبلغ عدد هذه الشرائح حسب بعض الاحصائيات قرابة 9000 معظمها في الصناعة (6000) وفي التجارة (3000) وهي لا تشكل سوى 0،5 بالمائة من السكان النشيطين وتأتي مداخيل هذه الشرائح من فائض القيمة الذي تستحوذ عليه من عمل العمال غير الخالص. وحتى نقف على اهميتها نشير الى انها تشغل 60 بالمائة من الاجراء وتسدد 40 بالمائة من مجموعه الاجور. ولهذه الشرائح تنظيمها النقابي الذي يعبر عن مصالحها وهو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وترتبط البرجوازية الخاصة ارتباطا عضويا بالرأسمال الامبريالي. فقد تدعمت تاريخيا باعانة من هذا الرأسمال، ثم ان النشاط الاقتصادي الذي تقوم به مرتبط بالاقتصاد والسوق، الرأسماليين العالميين.

-**البورجوازية الزراعية**: وهي تتركب من كبار المزارعين الذين يملكون مساحات شاسعة ويستغلون اليد العاملة. ويبلغ عددهم قرابة 4400 نفرا ويمثلون 0,3 بالمائة من السكان النشيطين وتستأثر هذه الشريحة بالنصيب الأوفر من الأراضي الفلاحية الصالحة للاستغلال. وهي تحصل على مرابيح هائلة عن طريق استغلالها للعمال الفلاحيين القارين والوقتيين. كما تحصل على أرباح أخرى عن طريق استغلالها لجماهير الملاكين الصغار (عن طريق الاقراض وكراء المعدات الفلاحية في مواسم الحراثة والحصاد) وترتبط هذه الشريحة البرجوازية بالامبريالية عن طريق الدولة والسوق : الانتاج للتصدير واستيراد التجهيزات.

وينبغي أن يضاف إلى شرائح البرجوازية عدد من أصحاب المهن الحرة من كبار المحامين والأطباء والمحاسبين الخ . . .

وهكذا فإن برجوازية الدولة والبرجوازية الخاصة الكبيرة بمختلف شرائحها تمثل الطبقة المسيطرة على مجتمعنا. ومن اليسير أن ندرك أسباب هذه السيطرة فهي قائمة على معطيات مادية تفند مزاعم التحريفيين. فهذه الشرائح تسيطر على معظم وسائل الانتاج ومسالك التوزيع وتستأثر بأهم قسط من الخيرات المنتجة. وتشكل هذه الشرائح القاعدة الاجتماعية للاستعمار الجديد.

2) **البرجوازية المتوسطة** : تتركب هذه الشريحة أساسا من مزارعين أغنياء وصناعيين وتجار. وتلاقي هذه الفئات نوعا من الاضطهاد من جراء غطرسة البرجوازية العميلة والامبريالية التي تمنعها من التطور المستقل وذلك بعدة طرق : اغراق السوق بالمنتوجات الاستهلاكية الأجنبية وعدم منحها التشجيعات المالية اللازمة. غير أنها تعيش من استغلال عمل الغير. وهي خاضعة في الوقت الراهن لعصا البرجوازية الكبيرة ولا تبدي أي معارضة جلية بل وهنالك من يندمج منها ضمن المشاريع التابعة للامبريالية بتوظيف رأسماله في الصناعات التصديرية والملحقة في إطار مشاريع خاصة أو مشتركة مع مستثمرين أجانب.

3) **البرجوازية الصغيرة** : وهي تشكل عنصرا هامّا في المجتمع من حيث العدد (أكثر من 600 ألف) وتمثل قرابة 35 بالمائة من السكان النشيطين. وهذا راجع إلى ضعف التطور الرأسمالي. وتتركب البرجوازية الصغيرة من الفئات التالية :

ـ **الفلاحون الصغار** : تتكون هذه الشريحة من المزارعين الصغار الذين يملكون مساحات محدودة من الأرض ويتولون استثمارها بأنفسهم دون استعمال يد عاملة مأجورة . وتعيش هذه الشريحة في ظروف صعبة للغاية . فهي لم تنعم باصلاح زراعي جذري بعد الاستقلال الشكلي لسنة 1956 يلبي طموحاتها في الحصول على الأرض وفي تحسين حالتها. كما أنها مستهدفة من قبل البرجوازية الكبيرة بمختلف شرائحها وخاصة منها برجوازية الدولة والبرجوازية الزراعية : الخصم الفلاحي ، الضرائب ، التحديد الاعتباطي للأسعار ، كراء الآلات الفلاحية ووسائل النقل بأسعار باهظة الخ . . . علاوة على تخلف أدوات انتاجها ، ولا يصل مدخول معظم الفلاحين الصغار إلى مستوى الأجر الادنى الصناعي المضمون . ويفيد التحقيق المجرى سنة 1980 حول « ميزانية العمل » من طرف المعهد القومي للاحصاء أن 1.473.000 من مجموع 1.865,000 مواطنا يوجدون تحت حاجز الفقر (120 دينارا سنويا) يعيشون في الريف ، أي أن 4 فقراء على 5 هم ريفيون على الرغم من أن سكان الريف أصبحوا الآن يمثلون أقل من نصف سكان البلاد . ويشكل

الفلاحون فريسة للجهل (قلة المؤسسات التعليمية والتثقيفية) والمرض (قلة الأطباء والمؤسسات الصحية).

إن الفلاحين الصغار قوة ثورية هائلة إذا تمت تعبئتهم من قبل الطبقة العاملة. فمصالحهم تلتقي في المرحلة الراهنة مع مصالح الطبقة العاملة فهم معادون موضوعيا لكبار الملاكين البرجوازيين ولبرجوازية الدولة. وقد خاضوا في الماضي نضالات هامة نذكر منها خاصة نضالات آخر الستينات.

ـ **البرجوازية الصغيرة المدينية** : ويبلغ عددها فوق 300 ألف نسمة وهو ما يعادل حوالي 17,2 بالمائة من السكان النشيطين وتتركب هذه الشريحة من :

ـ **الحرفيون والتجار الصغار** : وهم يعيشون في ظروف صعبة ولا يقدر معظمهم على تسديد حاجياته المعاشية إلا بصعوبة ويرجع سبب مشاكلهم إلى الاضطهاد الذي يلاقونه من قبل الرأسمال الكبير المحلي والأجنبي (منافسة) ومن قبل الدولة التي تثقل كاهلهم بالضرائب. وتشكّل هذه الشريحة قوة اجتماعية قريبة من البروليتاريا في ظروف عيشها. ولكنها ذات ايديولوجية برجوازية مدافعة عن الملكية الخاصة. وبالرغم من ذلك فإن ظروفها تجعل منها فئة قابلة لأن يجرفها تيار الثورة لما يتهددها باستمرار من انهيار وافلاس الأمر الذي يدفعها إلى النقمة عن البرجوازية الكبيرة العميلة.

ـ **الموظفون الصغار والمتوسطون** : ويبلغ عددهم سنة 1980 حوالي 210.000 نسمة أي ما يعادل 10 بالمائة من السكان النشيطين. وهم يتركبون في أغلبهم من معلمين وأساتذة التعليم الثانوي والمهني والأصناف السفلى من مدرسي التعليم العالي ومن موظفي البنوك وشركات التأمين والادارة العمومية والممرضين والممرضات. وتعتبر هذه الفئة واسعة نسبيا في مجتمعنا. وهي تتكون من أجراء لا يشاركون في عملية الانتاج ولكنهم يعيشون في ظل أوضاع صعبة لأن الدولة والمؤسسات البنكية والمالية تستغل جهدهم الفكري وتمتص عرقهم مقابل أجور ضعيفة. لذلك لم تنفك هذه الفئة خلال السنوات الأخيرة تتحرك بكثافة وتشن الاضرابات المتتالية مطالبة بتحسين أوضاعها المعاشية وظروف عملها. كما أنها ذات حساسية للحريات العامة والنقابية خصوصا وللاضطهاد الوطني الذي يتعرض له شعبنا. وبما أن النظام القائم غير قادر، بالنظر لطبيعته على تلبية مطامحها الأساسية، فإنها ستظل تواجه ظروفا حياتية صعبة. لذلك فإنها تشكل موضوعيا عدا الأقلية التابعة منها للحزب الحاكم قوة ثورية

ـ **الشبيبة المثقفة** : ينتمي الجزء الأوفر من الشبيبة المثقفة إلى البورجوازية الصغيرة . وهو ينحدر من أوساط شعبية فلاّحية وعمالية وأبناء موظفين صغار ومتوسطين . ويبلغ عدد تلامذة الاقسام النهائية وطلاب الجامعة سنويا حوالي 45 ألف نسمة . وتفرض الرجعية على هذه الفئة تعليما ذا محتوى ايديولوجي امبريالي وظلامي . وهي توصد في وجهها أبواب البحث الفكري والعلمي وتحاول أن تجعل من أفرادها خدما طيعين لها . وبالنظر إلى تعطل القوى المنتجة الاجتماعية فإن التلاميذ والطلبة يواجهون مستقبلا قاتما في خصوص امكانية مواصلتهم لتعليمهم وحصولهم في صورة تخرجهم على مورد رزق . لهذه الأسباب كان الطلاب والتلاميذ التونسيون من أول المواجهين للنظام القائم وخاضوا ضده نضالات هائلة . ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار معظم التلاميذ والطلبة جزءا لا يتجزأ من الشعب وبامكانهم أن يلعبوا دورا نشيطا في صفوف الثورة الديمقراطية الوطنية والشعبية إذا وقعت تنقية صفوفهم من التيارات الفوضوية والظلامية التي تخرب وعيهم وانضووا تحت قيادة الطبقة العاملة المنظمة .

4) **شبه البروليتاريا** : تتكون هذه الشريحة الطبقية من جمهور الفلاحين الفقراء في الأرياف وأصحاب المهن الصغرى في المدن وهم يتميزون بكونهم ملاكين من ناحية وعمّالاً من ناحية ثانية لأن ملكيتهم لا تمكنهم من الحصول على ضرورات عيشهم فيضطرون بسبب ذلك إلى بيع قوة عملهم . ويتجاوز عدد هذه الشريحة 150 ألف نسمة أي ما يعادل تقريبا 8 أو 9 بالمائة من السكان النشيطين.

وتمثل شبه البروليتاريا أقرب فئة للطبقة العاملة وحليفا أكيدا لها إذا عرف حزبها كيف يطرح مطالبها ويعبئها من أجل النضال في سبيلها وتتمثل المشكلة الكبرى بالنسبة لشبه البروليتاريا في ايجاد مورد رزق قار وهي عرضة لاستغلال واضطهاد البورجوازية الكبيرة على مختلف الأصعدة.

5) **الخمّاسة** : تتكون هذه الشريحة من القوّة العاملة خاصة في واحات الجنوب والمرتبطة بعقد شفوي مع أرباب الواحات . ويبلغ عدد الخمّاسة حوالي 5000 نسمة يمثلون قرابة 50 بالمائة من القوة العاملة بمنطقة الجريد . وهم عرضة إلى استغلال فظيع من قبل ملاكي الأرض ، إذ أنهم يقومون بمجمل الأعمال الفلاحية من غرس وصيانة وسقي وحراثة واصلاح مقابل نسبة الخمس من صابة التمور وربع النباتات (الحشيش والخضر) . وبصورة عامة يتراوح محصول الخمّاس سنويا بين 250 و350 دينار بالنسبة لـ 79 بالمائة منهم وأقل من 250 دينار بالنسبة لحوالي 15 بالمائة ولا يوجد سوى 6 بالمائة منهم يتجاوز دخلهم 350 دينار . وهذه المبالغ لا تكفي الخمّاسة لاعالة عائلاتهم وتمكين أبنائهم من مزاولة تعليمهم .

وعلاوة على الاستغلال المادي يتعرض الخمّاس إلى اضطهاد معنوي من قبل الملاك العقاري فهو عبارة عن خادم له . وتتمثل مشكلة « الخمّاسة » الكبرى في الحصول على الأرض لاستغلالها بأنفسهم . ومن اليسير أن تجرهم الطبقة العاملة تحت قيادتها في مسار الثورة .

6) **الطبقة العاملة** : تتكون الطبقة العاملة من عمال المدن والأرياف الذين لا يملكون سوى سواعدهم وهم مضطرون إلى بيع قوة عملهم للرأسماليين المحليين والأجانب لكي يحصلوا على قوتهم . ويبلغ العدد الجملي للعمال التونسيين سنة 1980 : حوالي 550 ألف أي ما يعادل 30,9 بالمائة من السكان النشيطين وهم الآن حوالي 640,500 ألف نسمة . وينقسم العمال سنة 1980 إلى 470 ألف عاملا في المدن و80 ألف عاملا في الريف (قارين) وتتمثل أهم التجمعات العمالية في قطاع الصناعات الاستخراجية (المناجم) والنسيج ، وصناعة المعادن والنقل وسكك الحديد والبناء والاشغال العمومية .

والطبقة العاملة التونسية طبقة حديثة العهد في معظمها إذ أنها لم تتطور عدديا وبصورة سريعة إلا بعد الاستقلال الشكلي لسنة 1956 وبصورة خاصة خلال السبعينات . وقد تجددت بحوالي 60 بالمائة ومعظم أفرادها لا يتجاوز سنهم 40 سنة وهم أصيلو الأرياف التونسية ممن ساقتهم سياسة التفقير الرأسمالية وخاصة في الستينات والسبعينات إلى المدن بحثا عن شغل . ويمثل العمال الذين يعرفون الكتابة والقراءة نسبة هامة . وتتعرض الطبقة العاملة إلى استغلال وحشي من قبل الرأسمال المحلي والامبريالي . وهي تعمل في ظل ظروف صعبة . وبالنظر إلى ارتباطها بأكثر القطاعات الاقتصادية تقدما وإلى التطور المطرد للرأسمالية وإلى تمركزها العددي بالاضافة إلى كونها غريبة عن الملكية الخاصة فإن الطبقة العاملة التونسية تمثل طبقة المستقبل والمؤهلة إلى قيادة المجتمع من أجل القضاء على الهيمنة الامبريالية والاستغلال وتحقيق التحرر والاشتراكية وهي ما تنفك تثبت هذه الحقيقة بنضالاتها التي تشكل العمود الفقري للنضال الشعبي.

7) **المحرومون والبروليتاريا الرثّة** : أدّى تعطّل القوى المنتجة نتيجة للهيمنة الامبريالية إلى التدمير المتزايد لقوة العمل ببلادنا وإلى الالقاء بآلاف الشبان والشابات الذين هم في سن الشغل على قارعة الطريق يعيشون حياة هامشية . ويتراوح عدد المحرومين والمهمشين في بلادنا بين 500 و600 ألف نسمة (حوالي 30 بالمائة من السكان النشيطين) ويعاني هذا الجمهور من شتى أنواع الخصاصة والفقر . وقد جرف تيار الانحراف والاجرام والسرقة والفساد والبغاء جزءا لا يستهان به منهم . ويشكل الجزء الأكبر من هذا الجمهور قوة ناقمة على أوضاعها وعلى النظام القائم وقد لعبت في الحوادث الاجتماعية التي هزت البلاد في السنوات الأخيرة (جانفي 1978 وجانفي 1984) دورا هاما . وتتمثل الطموحات الكبرى

لهذه الشريحة في الحصول على عمل شريف ومسكن لائق والقطع مع الهامشية الاجتماعية والتمتع بحقوقها السياسية بصورة فعلية . وما دام النظام الاجتماعي الحالي قائما فليس بامكان هذه الطموحات أن تتحقق ، لذلك فهي من مصلحتها تغيير النظام القائم لتغيير أوضاعها . ويتوقف جر هذه الشريحة (عدا المجرمين المحترفين منها) إلى تيار الثورة على حسن تأطير الطبقة العاملة لها وانتشالها من تأثير التيارات الظلامية والفاشية.

هذه هي الطبقات والفئات الاجتماعية في بلادنا . ونودّ الآن الوقوف عند خصائص بعض الشرائح السكانية والعمال المهاجرين لما في ذلك من أهمية بالنسبة لتحديد الاستراتيجيا . إن الشريحتين اللتين نريد التعرض لهما هما الشباب ثمّ النساء .

ـ **الشبــاب** : يشكل الشباب نسبة هامة من السكان التونسيين . فالذين هم دون سن الثلاثين تقارب نسبتهم 70 بالمائة من مجموع السكان . وينحدر معظم هؤلاء الشبان من أوساط شعبية فلاحية وعمالية ومن أبناء موظفين صغار وهم لا يمثلون طبقة في حد ذاتها بل هم شريحة سكانية تجمعها بعض الخصوصيات التي تجعل منها فئة متميزة في المجتمع . وتتمثل هذه الخصوصيات في حيوية الشباب وتطلعه إلى الجديد وحب العمل وارادة التمرد على الاستغلال والاضطهاد .

ويعيش الشباب في بلادنا أوضاعا مزرية تؤهله وخاصة جزءه العامل لكي يقف مع التغيير. فهو فريسة للجهل والطرد من المدارس والبطالة والفقر وغياب وسائل الترفيه والتثقيف السليم . كما أن الشباب التونسي ضحية للقلق والحيرة والانبتات والانحلال والكبت الجنسي والامراض النفسانية ، فضلا عن كونه عرضة إلى شتى أنواع الاستبداد السياسي (حرمانه من التنظيم المستقل، الحملات التطهيرية ، التجنيد الاجباري ، الخدمة الوطنية الخ . . .) .

كل هذه الأوضاع جعلت الشباب يتمرد على السلطة ويعبر عن غضبه في أكثر من مناسبة بوسائل عنيفة . لكن هذا الشباب لا يزال غير موجه تنخره التيارات الفوضوية والظلامية والكحولية والانحلال . وتحاول كل التيارات والأحزاب السياسية الليبرالية والاصلاحية والدينية الفاشية أن تلقفه لأنها على وعي تام بأن من يكون معه الشباب هو الذي سينجح في الوصول إلى السلطة . غير أن الطبقة العاملة هي الوحيدة المؤهّلة لقيادته لا لأنها تأخذ بعين الاعتبار مطامحه الثورية فحسب ولكن لأنها قادرة أيضا على ذلك باعتبار مشروعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يترجم عنه حزبها الطلائعي الماركسي اللينيني .

ـ المـــرأة : يمثل النساء في آخر احصاء رسمي حوالي 49,7 بالمائة من السكان التونسيين (سنة 1984) أي أنهن يمثلن نصف المجتمع . وهن لا يكوّنّ طبقة في حد ذاتها بل ينتمين موضوعيا إلى عدة طبقات لكن جلهن (فيما عدا أقلية قليلة) يجمعه أوضاع مماثلة . فهن نصف المجتمع المشلول نتيجة نظرة المجتمع الرجالي الدونية لهن والتي تعيد انتاجها باستمرار الطبقات الرجعية لتستفيد منها على كل المستويات .

فالمرأة التونسية لا تزال ضحية للفقر والبطالة فـ 4 نساء على 5 ممن هن في سن الشغل عاطلات عن العمل وتمثل نسبة الناشطات للنشيطين 1 على 5 . وتتعرض اللاتي تشتغلن إلى شتى أنواع الاستغلال الاضافي على مستوى الأجور وساعات العمل وظروف الشغل علاوة على المراكز الدونية التي هي من نصيبهن .

ولا تزال المرأة التونسية تتحمل بمفردها أعباء العمل المنزلي وتربية الأطفال . ولا تتمتع الحامل بالضمانات الكافية وبالراحة الضرورية. كما أنها لا تزال عرضة للاستغلال الجنسي الرخيص إذ تشكل مؤسسة البغاء مؤسسة رسمية لها فروعها في معظم الولايات بالاضافة إلى انتشار ظاهرة البغاء السري والفساد في الادارات والمصانع الذي يقف وراءه الاعراف وأصحاب المسؤوليات.

أما على المستوى القانوني فإن المرأة بعيدة عن أن تحقق مساواتها مع الرجل . فالقانون يمنح الرجل أحقية السلطة في العائلة والولاية كما يمنحه النصيب الأوفر في الإرث (الثلثان للرجل مقابل الثلث للمرأة) .

وبصفة عامة فإن المرأة تعامل ككائن من درجة ثانية . إن هذه الظروف التي يعيشها معظم النساء في مجتمعنا من أبناء الشعب الكادح لها صلة بأوضاع المجتمع ككل ، بالهيمنة الامبريالية والاستغلال الرأسمالي والتقاليد البالية التي يعاد انتاجها وهي تشكل قاعدة مادية تدفع بالنساء إلى معاداة النظام الاجتماعي القائم . وقد عبرن عن ذلك في أكثر من مرة وخاصة المرأة العاملة والشعبية عموما (أحداث جانفي 1984) .

وتمثل الطبقة العاملة التي لا تطرح تحرير نفسها فقط ولكن تحرير كل المجتمع من كل أصناف الاضطهاد بما في ذلك الاضطهاد الجنسي الطبقة الوحيدة القادرة على تحقيق آمال المرأة في التحرر من كل قيود العبودية . لذلك يتحتم على حزب البروليتاريا أن ينتشل المرأة التونسية من داءين مضرّين : الانحلال الذي ما انفك يدفعه اليها النظام الدستوري من ناحية والنهج الظلامي الرجعي الذي يدعوها إليه التيار الديني القروسطي تحت غطاء العودة إلى « الاخلاق الفاضلة » أخلاق العهود الاقطاعية والعبودية البالية .

العمال المهاجرون : يشكل العمال المهاجرون من الناحية العددية نسبة هامة بالمقارنة مع السكان النشطين في بلادنا (اقل من الربع بقليل، حوالي 400 الف) وهؤلاء العمال اضطروا الى مغادرة الوطن ومفارقة عائلاتهم والالتحاق بالمراكز الامبريالية في أوروبا الغربية او بعض البلدان العربية مثل ليبيا والامارات والسعودية، هربا من الفاقة والبطالة التي رمتهم فيها السياسة الاقتصادية الرجعية التي يسلكها النظام القائم والتي ادت الى تهميش عشرات الالاف من المواطنين وعزلهم عن وسائل انتاجهم (في الريف : الفلاحون الصغار والفقراء، وفي المدينة : الحرفيون والتجار الصغار) دون ان يتمكنوا من ايجاد شغل شريف يمكنهم من الحصول على لقمة عيشهم. ويتعرض العمال الذين هاجروا الى الاستغلال الوحشي من قبل راس مال البلدان التي آوتهم، فهم يحصلون على اجور اقل من اجور عمال البلد المعني ويقومون باكثر الاعمال صعوبة وخطورة علاوة على انهم ضحية باستمرار للحملات العنصرية التي ما انفكت تتطور في البلدان الرأسمالية مع تفاقم ازمتها ووسيلة مساومة سياسية بيد بعض الانظمة (النظام الليبي) مع النظام القائم.

ان العمال المهاجرين يطمحون الى العودة الى وطنهم الاصلي والعيش مع عائلاتهم وذويهم في عزة وكرامة، بعيدا عن مذلة الهجرة ومهانتها. وهم لا يطلبون غير توفير عمل شريف لهم يمكنهم من مواجهة صعوبات الحياة، غير انه ما دام النظام الاجتماعي الحالي قائما ومهماكان الفريق الذي يمسك بالسلطة : الحزب الدستوري او الفرق الليبرالية أو الاصلاحية أو الدينية فإن مطالب المهاجرين لن تتحقق وستطول غربتهم لان الرأسمالية التابعة تولد باستمرار البطالة. لذلك يبقى الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني هو القوة السياسية الوحيدة التي تعبر عن مطامح المهاجرين وتستجيب لها لانها تهدف الى القضاء كليا على نظام الاستغلال وتعويضه بنظام اجتماعي جديد يتوفر فيه الشغل والخبز لكل مواطن كادح.

تعرضنا فيما سبق الى كل الطبقات والفئات التي يتكون منها مجتمعنا وهي كما راينا تشكل تركيبة اجتماعية رأسمالية وليست اقطاعية، وهو ما يفند طرح الشعبويين كما يفند هذا العرض طرح الحزب «الشيوعي» التونسي الذي يدعى ان تركيبة مجتمعنا الطبقية غير ما ذكرنا. فمن المعلوم ان هذا الحزب كان طرح مباشرة بعد حصول تونس على الاستقلال الشكلي نظرية البورجوازية الوطنية في السلطة وقد دحضناها عندما تعرضنا الى هذه الفترة وفي مرحلة لاحقة ـ خلال الستينات ـ اصبح يتحدث عن «سيطرة البورجوازية الصغيرة ذات التوجهات الاشتراكية على السلطة» وقد دحضنا هذه الفكرة الانتهازية ايضا، ولكن مع افتضاح الطبيعة السياسية الرجعية للنظام وفشل سياسة بورجوازية الدولة الاقتصادية

ابتكرت فرقة «حرمل - النافع» مع بداية الثمانينات مصطلحا جديدا هو «**البورجوازية الجديدة**». يقول محمد حرمل في مقابلة صحفية اجراها سنة 1981 مع صحيفة حزبه ونشرت لاحقا في كتيب بعنوان «**بصراحة مع محمد مرحل**» : «**سجلنا في البداية تأرجح تلك الفئات البورجوازية الصغيرة في السلطة والحزب الحاكم بين اتجاه رأسمالي واتجاه تقدمي نسبيا، ثم اخذت الامور تتبلور شيئا فشيئا في مستوى البناء التحتي الاقتصادي - الاجتماعي. جزء من تلك البورجوازية الصغيرة اخذت تترعرع وتدعم مواقعها**» وفي رده عن سؤال اخر حول استعمال عبارة «البورجوازية الجديدة» قال : «**نقول هذا لانها وليدة النظام الدستوري وفيها جزء مرتبط بالاقتصاد الوطني وجزء اخر طفيلي وتابع**».

لقد ولدت «البورجوازية الجديدة»، اذن من «البورجوازية الصغيرة» التي كانت مسيطرة في الستينات وبعضها وطني وبعضها مرتبط بالامبريالية. هكذا نلاحظ مدى انتهازية حزب حرمل. فعلاوة على تشويه الواقع الطبقي في تونس منذ مسك حزب الدستور بزمام السلطة فانه يستعمل هذه التسمية الجديدة كوسيلة لاخفاء الطبيعة الحقيقية للبورجوازية التونسية وهو اذ ينفي جوهرها العميل ويدعى انها مزدوجة التركيبة فانما ليترك لنفسه مخرجا ليمارس الوفاق الطبقي معها، ثم ان التحريفيين يتركون مكانة هذه البورجوازية في المجتمع غامضة : هل تسيطر على المجتمع او لا تسيطر ؟ وفي هذا المستوى فانهم يهمسون ان هذه البورجوازية الجديدة لئن اكتسبت مواقع هامة فليست هي الطبقة المسيطرة وحدها اذ تشاركها هذه السيطرة حسب زعمهم بعض الفئات الوسطى من البورجوازية وهذه طريقة اخرى في حقيقة الامر لتمرير موقفهم الانتهازي من الطبيعة الطبقية للدولة التونسية. اما التروتسكيون فهم يقسمون المجتمع الى طبقتين اساسيتين : البورجوازية والبروليتاريا ويحطون من شأن الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى المرتبطة بمختلف التشكيلات الاقتصادية التي ذكرناها.

الدولة التونسية : طبيعتها وشكلها :

يقول لينين مقدما تعريف ماركس للدولة : «**براي ماركس الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية، هيئة لاضطهاد طبقة من قبل طبقة اخرى**» (لينين : الدولة والثورة) فالدولة اذن **جهاز طبقي**، واداة الطبقة المسيطرة اقتصاديا في المجتمع تستعمله لاستكمال سيطرتها السياسية على الطبقات الاخرى، وقد بينا عند استعراضنا لتطور المجتمع التونسي في ظل الهيمنة الاستعمارية الجديدة كيف نشأت الدولة التونسية وما هو موقعها من الصراع الطبقي

في مجتمعنا، فهي التعبيرة السياسية عن مصالح البورجوازية الكبيرة التونسية العميلة للامبريالية والتي تمثل الطبقة الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا.

لكن المحتوى الطبقي للدولة التونسية كان ولايزال عرضة لتشويهات الانتهازيين وخاصة منهم الشعبويين والتحريفيين، فالفريق الاول ما انفك يدعي ان الدولة في مجتمعنا بورجوازية ـ اقطاعية كتعبير لنمط الانتاج «شبه الرأسمال ـ شبه الاقطاعي» اما فريق حرمل فانه ادعى تارة بان الدولة هي دولة البورجوازية الوطنية التقدمية وتارة اخرى بانها دول بورجوازية صغيرة تشقها اجنحة بعضها تقدمي ذو نزعة اشتراكية وبعضها رأسمالي، وهو اليوم يردد ان الدولة هي دولة البورجوازية الجديدة والبورجوازية الصغيرة وهي يتجاذبها شقان وطني ومتواطىء مع الامبريالية.

لقد بينا في ردنا على المنطلقات النظرية للشبعويين خطأ نظرتهم لنمط الانتاج في تونس وكيف انهم لا يفرقون على المستوى النظري بين الرأسمالية والاقطاعية، بين البورجوازية والاقطاع، ويمكننا ان نقول نفس الشيء بالنسبة لموضوع الدولة فهم لا يفرقون نظريا بين الدولة الاقطاعية والدولة البورجوازية.

اما على المستوى الملموس فان الشعبويين لا يعيرون اي اهمية لشكل تنظيم الدولة التونسية ومؤسساتها، ونراهم يضخمون بعض المظاهر الموروثة عن البنية الفوقية الما قبل رأسمالية (الاقطاعية خصوصا)، دون ان يفهموا ان بقاء هذه المظاهر الاقطاعية على مستوى البنية الفوقية لا ينفي البتة الطبيعة البورجوازية للدولة التونسية، فتواصل مظاهر من البنية الفوقية الاقطاعية والعبودية على مستوى الدولة وقوانينها امر نلاحظه حتى لدى الدول الرأسمالية : مظاهر العبودية في القوانين الامريكية، تأثير الدين في قوانين الطلاق في بعض البلدان المسيحية، بقاء مؤسسة الملكية في انجلترا ودول أوروبية اخرى. . . الخ، وفيما عدا هذه الملاحظات الموجزة فاننا نعتبر ان طرح الشعبويين لا يستحق مزيدا من التعليق.

اما في خصوص الحزب «الشيوعي» التونسي فان مواقفه من الطبيعة الطبقية للدولة التونسية مردودة نظريا وواقعيا، وقد دحضنا في الابان طرح «صعود البورجوازية الوطنية الى السلطة» في 1955 ـ 1956 وبينا كيف ان هذا الحزب لم يفهم شيئا من التحول الاستعماري الجديد، كما بينا في الابان ايضا انتهازية اطروحة الدولة البورجوازية الصغيرة التي ظهرت عند التحريفيين في الستينات، ولنتناول الان اخر مواقف هؤلاء من الدولة التونسية.

خصص المؤتمر الثامن للحزب التحريفي وامينه العام الجديد محمد حرمل في بعض كتاباته جزءا من اهتماماتها لمسالة المحتوى الطبقي للدولة التونسية، فقد جاء على لسان

حرمل في الكتيب المنشور تحت عنوان «بصراحة مع محمد حرمل» : **«ان محتوى السلطة الطبقي يتكون من البورجوازية الجديدة ومن البورجوازية الصغيرة الموالية للرأسمالية، فهي ليست بيد البورجوازية الجديدة ولا بيد البورجوازية الصغيرة الموالية للرأسمالية وحدها وانما تعني مزيجا من الاثنين في عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية متواصلة في ارتباط وتفاعل بين السلطة وما يجري في البناء التحتي»**.

فالدولة التونسية اذن هي جهاز لا بيد البورجوازية ولا بيد البورجوازية الصغيرة بل متقاسم بينهما. ان هذا الموقف لا يستقيم على المستوى النظري فالدولة كما اكدت ذلك الماركسية اللينينية انما هي «**جهاز الطبقة المسيطرة في المجتمع**» اي التي تستولي على الجزء الاهم من وسائل الانتاج والتي تحدد علاقات الانتاج، وقد بينا أعلاه ان هذه الطبقة في تونس هي البورجوازية الكبيرة بمختلف شرائحها، اما البورجوازية الصغيرة كفئة اجتماعية فانها تخضع لسيطرة هذه الطبقة وتتعرض الى استغلالها واضطهادها، ثم اننا حينما نرصد تطور المجتمع التونسي منذ سنة 1956 (انظر الاجزاء السابقة) نلاحظ أن السياسة الاقتصادية للدولة ومختلف الاجراءات التي اتخذتها ذات الطابع القانوني والمالي والجبائي توجهت باستمرار الى دعم مختلف شرائح البورجوازية الكبيرة، كما نلاحظ على الصعيد السياسي ان هذه الدولة توجهت الى اضطهاد مختلف الطبقات والفئات الشعبية بما فيها البورجوازية الصغيرة وخاصة منها الفلاحين والحرفيين والموظفين الصغار، وهو ما يؤكد كذب الحزب «الشيوعي».لنواصل.لا يحرّف هذا الحزب المحتوى الطبقي للدولة التونسية ولكنه يتخذ موقفا انتهازيا ايضا فيما يخص جوهرها المعادي للوطن وهو ما ورد في وثيقة المؤتمر الثامن.

ومثل هذا الادعاء يفنده الواقع اذ ان الدولة التونسية كما بينا عند رصدنا لتطور المجتمع التونسي كرست في سياستها الداخلية والخارجية نهجا معاديا للوطن : فعلى **الصعيد الداخلي** تمثل دورها في الحفاظ على التبعية الاستعمارية الجديدة وتعميقها باستمرار بواسطة سن القوانين وخلق الهياكل والاطر وابرام المعاهدات والاتفاقيات وجلب الرساميل المكرسة للتبعية بمختلف اشكالها الاقتصادية والثقافية والعسكرية والتي تقف حجر عثرة امام تطور مستقل لتونس، اما على الصعيد الخارجي فان الديبلوماسية التونسية يندرج نشاطها ضمن الاستراتيجية الديبلوماسية الغربية، وتشهد على ذلك مواقفها من معظم القضايا الدولية كقضية فيتنام في الستينات والقضية الكورية والقضية الفلسطينية.

فأين كل هذا من مزاعم الحزب التحريفي ؟ ان التبعية الاقتصادية لا يمكنها ان تثمر غير التبعية السياسية، ومن دون استقلال اقتصادي لا يمكن الحديث عن استقلال سياسي، فهما

مستويان لا يمكن عزلها عن بعضهما. ان الاستعمار الجديد ليس ظاهرة اقتصادية فحسب ولكنه **علاقة متشعبة فيها الاقتصاد والسياسة والثقافة والاستعمار الجديد يخضع البلدان الواقعة تحت هيمنته على جميع هذه المستويات**، ومن هنا تتضح انتهازية التحريفيين عندما يتحدثون عن «الاستقلال السياسي» لتونس مدعين انها في حاجة الى استقلالها الاقتصادي.

ونأتي الان الى موقف هؤلاء من **شكل الدولة التونسية**، وفي هذا المستوى فانهم ينحرفون ايضا عن النظرية الماركسية اللينينية ويشوهون الواقع، نافين الشكل الدكتاتوري لهذه الدولة. فكامتداد لنظرية الشقوق والاجنحة في الدولة، حاول الحزب التحريفي دائما ان يربط القمع الذي يمارسه هذا الجهاز باشخاص او بكتل اكثر منه بجوهره مؤكدا باستمرار ان هذا الجهاز يمكنه ان يتحول الى جهاز ديمقراطي في خدمة الشعب شريطة ان يشارك فيه التحريفيون بمعية الليبراليين وكل الارهاط الانتهازية الاخرى.

يؤكد الواقع منذ سنة 1956 الطابع الدكتاتوري للدولة ففي ظلها تصادر جميع الحريات الشخصية والعامة ويحتكر الحزب الدستوري كل الحياة السياسية، ويضع يده على المنظمات الجماهيرية، اما ما يسمى بالمؤسسات التمثيلية (مجلس النواب ومجالس البلدية) فهي تحت سيطرته. ويحافظ الحزب الدستوري على احتكاره للحياة السياسية بواسطة اجهزة القمع العديدة (من بوليس ومحاكم وجيش وميليشيا) التي ارتكبت جرائم دموية عديدة في حق هذا الشعب اضف الى ذلك الطابع الفردي والتحكّمي للسلطة، فبورقيبة قد نصب نفسه رئيسا مدى الحياة، وهو يجمع بين يديه كل السلطات ويتصرف في البلاد كملكية من املاكه.

وهكذا فان شكل الدولة التونسية يختلف حتى عن شكل الدولة الديمقراطية البورجوازية.

ان الشكل الدكتاتوري للدولة التونسية مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الطبقة المهيمنة في مجتمعنا. فالبورجوازية الكبيرة العميلة للامبريالية تلجأ الى هذا الشكل بهدف صيانة مصالحها ومصالح الاحتكارات الامبريالية واستغلال الطبقات الكادحة استغلالا وحشيا ونهب ثروات البلاد نهبا فظيعا. ومن الملاحظ ان الشكل الدكتاتوري هو السمة العامة لانظمة الحكم في المستعمرات الجديدة فيما يمثل الشكل الديمقراطي البورجوازي حالة خاصة وظرفية، مرتبطة بموازين القوى الطبقية في وقت من الاوقات، ويرجع سبب ذلك الى ان القاعدة المادية للديمقراطية البورجوازية في هذه البلدان ضعيفة وهامش المناورة بالنسبة للرجعية محدود.

هذه الحقائق يتجاهلها الحزب التحريفي، ومما جعله ينساق اكثر في نظرياته الانتهازية ما

تظاهر به النظام الدستوري منذ سنة 1980 من «تفتح» و«انتهاج سياسة ديمقراطية» لكن كما سبق ان بينا فلئن مثلت بعض الاجراءات التي اتخذها شروخا في سياسة النظام القمعية والتي فرضها تطور النضال الجماهيري، فانها - اي الاجراءات - لم تمس من الشكل الدكتاتوري للدولة التونسية باعتبار ان مختلف القوانين المصادرة للحريات والمؤسسات التي ترتكز عليها الدكتاتورية لم تحذف، وما تزال دار لقمان على حالها.

وحتى اذا التجأت البورجوازية التونسية تحت ضغط النضالات الشعبية وخشية من الثورة الى تقديم تنازلات والتحول نحو شكل ديمقراطي بورجوازي فاننا نعتقد ان اللجوء مجددا الى شكل الحكم الدكتاتوري يبقى واردا حالما تصبح مصالح التحالف الرجعي الامبريالي في خطر.

لقد انجر عن الموقف الانتهازي من الدولة ان ظل الحزب «الشيوعي التونسي» منذ سنة 1956 سندا للدكتاتوريةوالرجعية. وعلينا ان نفهم الاهداف التي يرمي اليها هذا الحزب من وراء موقفه هذا، فسواء تعلق الامر «بدولة البورجوازية الوطنية» او بـ «دولة البورجوازية الصغيرة» او «بدولة التحالف بين البورجوازية الجديدة والبورجوازية الصغيرة» فان هدف التحريفيين واحد وهو ايجاد مبرر لتنكرهم للثورة ولادعائهم أنها ليست ضرورية وانه يكفي التحالف مع «الشق التقدمي» في الدولة لتحقيق اهداف الطبقة العاملة، وهي كما سنرى لاحقا استراتيجية اصلاحية تهدف الى ترك الطبقة العاملة ذيلا للبورجوازية الكبيرة العميلة.

الفصل السابع

التناقضات الاساسية
والتناقض الرئيسي في المجتمع التونسي

ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتونس الذي يتميز من جهة بنهب الامبريالية لثروات شعبنا واضطهادها له، ومن جهة ثانية بالاستغلال الرأسمالي للعمال والكادحين عموما ومن جهة ثالثة بضعف التطور الرأسمالي وتواصل وجود بقايا استثمار ما قبل رأسمالي، يفرز لنا مجموعة التناقضات الاساسية التالية :

● **أولا** : التناقض بين الشعب بمجمل طبقاته وفئاته (اي العمال وشبه البروليتاريا والفلاحون والبورجوازية الصغيرة المدينية) من جهة والامبريالية (وخصوصا الامبريالية الامريكية والفرنسية) والبورجوازية الكبيرة العميلة بمختلف شرائحها (بورجوازية الدولة، البورجوازية الخاصة الكمبرادورية) من جهة ثانية.

● **ثانيا** : التناقض بين الفلاحين من جهة والبورجوازية الزراعية (الدولية والخاصة) وبقايا الاستثمار ما قبل الرأسمالي.

● **ثالثا** : التناقض بين الطبقة العاملة والبورجوازية.

هذه هي التناقضات الاساسية التي تشق المجتمع التونسي، ولكل من هذه التناقضات حله الخاص فالتناقض الاول لا يحل الا عن طريق الثورة الوطنية، والتناقض الثاني لا يحل الا عن طريق الثورة الزراعية، والتناقض الثالث لا يحل الا عن طريق الثورة الاشتراكية، ولكن لابد لنا من فرز التناقض الرئيسي من جملة التناقضات، التناقض الذي يهيمن على بقية التناقضات الاخرى، وما من شك في ان التناقض الاول بين الشعب من جهة والامبريالية وعملائها من جهة ثانية هو التناقض الرئيسي، لان الهيمنة الامبريالية في شكلها الاستعماري الجديد هي المعرقل الرئيسي لتطور مجتمعنا وهي التي تحول دون نموه بصورة طبيعية وما دامت قائمة لا يمكن حل بقية التناقضات الاخرى.

لكن لا ينبغي علينا ان نفهم من تحديد التناقض الرئيسي اهمال التناقضين الاخرين في المرحلة الراهنة، بل ينبغي فهم العلاقة بين التناقضات الثلاثة بصورة جدلية، فاذا كان حل التناقضين الاساسيين الثاني والثالث مرهونا بحل التناقض الرئيسي، فان حل هذا الاخير

بشكل سليم وجذري ولفائدة الطبقات الشعبية لن يتم الا بحل التناقضين الاخرين حلا سليما وجذريا، فقد بينت تجربة الشعوب بما فيها الشعب التونسي بان حل التناقض مع الاستعمار دون ربط ذلك بحل التناقضات الاجتماعية ليس كافيا لدحر الهيمنة الامبريالية بمختلف اشكالها وتحقيق الاستقلال الوطني الفعلي، ففي تونس مثلا عوض الاستعمار الجديد، الاستعمار القديم. كما انه ليس ضامنا لتحقيق التحرر الاجتماعي الذي تطمح له الشعوب، فالجزائر وغانا ومصر واندونيسيا مثلا تحصلت في وقت من الاوقات على استقلالها الوطني بقيادات بورجوازية، لكن الحصول على هذا الاستقلال لم ينجر عنه تحرير الفلاحين والعمال من الاضطهاد الاجتماعي بل ادى الى اعتلاء البورجوازية دفة الحكم، ولم تمض الا سنوات قلائل حتى سقط معظم هذه البلدان مجددا تحت السيطرة الامبرالية.

لذلك يتحتم ربط قضية التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي وبعبارة اخرى ينبغي صهر كل التناقضات الاساسية المذكورة في **تيار ثوري واحد** وهو ما من شانه ان يؤدي الى وضع المجتمع الونسي نهائيا على سكة القطع مع الاضطهاد الوطني والاستغلال الاجتماعي.

وهكذا فان طبيعة الثورة في المرحلة الحالية في تونس هي ثورة وطنية ديمقراطية وشعبية فهي **وطنية** لانها تهدف الى تحقيق استقلال تونس استقلالا فعليا واستعادة الشعب التونسي لكرامته المهدورة وانجاز بنائه الوطني على كل الاصعدة وهي **ديمقراطية** لانها تهدف الى تحرير الفلاحين من الاستغلال الرأسمالي وبقايا الاستثمار ما قبل الراسمالي واقامة نظام سياسي قوامه السيادة الشعبية وهي شعبية لأن قواها الاساسية متكونة من الطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة كما انها لا تهدف الى اقامة دكتاتورية برجوازية وانما تهدف الى اقامة**الدكتاتورية** الديمقراطية للعمال والفلاحين الذين يشكلون المضمون الاساسي للشعب.

لكن هذه الثورة على الرغم من طابعها البورجوازي الديمقراطي فانها ستمثل بالنسبة للطبقة العاملة مرحلة نحو الانتقال الى الاشتراكية وهي تحمل في طياتها ما يمهّد لهذا الانتقال، فضرب الراسمال الاحتكاري الاجنبي والرأسمال الكبير المحلي ونقل مراكز الانتاج الاساسية والنقل والمصارف الى ملكية دولة العمال والفلاحين لا يمثل ضربة للامبريالية وعملائها فحسب ولكنه ضربة للرأسمالية بصورة عامة وعرقلة لتطورها وهيمنتها ويفتح الباب امام تغييرات اقتصادية واجتماعية جذريةويمهّد الطريق الى الاشتراكية.

وما من شك ان عدم المساس بالملكية الصغيرة والمتوسطة التي لا علاقة لها بالرأسمال الامبريالي هو اجراء بورجوازي يبقي جزءا هاما من الاقتصاد خاضعا لقوانين الرأسمالية لكن هذا القطاع سيكون مطوقا بالقطاع الاساسي الاول الذي يراقب اهم وسائل الانتاج ومسالك التوزيع، كما ان الدكتاتورية الثورية للعمال والفلاحين بقيادة الطبقة العاملة

لاتشكل بعد دكتاتورية البروليتاريا بل تمثل تركيزا لنواة هذه الدكتاتورية، فاقامة هذا النوع من النظام يشكل في حد ذاته ضربة للبورجوازية وسدا للطرق امام هيمنتها السياسية وهو يرتقي بالطبقة العاملة تدريجيا الى قيادة المجتمع.

هذه ملامح الثورة في بلادنا وآفاقها، وشأنها شأن كل المسائل الاخرى فانها موضوع تحريف ايضا من قبل الشعبويين والتحريفيين والتروتسكيين. فالشعبويون الذين ينكرون هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي في بلادنا يحصرون التناقضات الاساسية في مجتمعنا في تناقضين فقط : التناقض بين الشعب والامبريالية والتناقض بين الفلاحين والاقطاع، وبهذه الصفة ينفون التناقض الاساسي القائم بين الطبقة العاملة والبورجوازية وينعكس تحديدهم للتناقضات الاساسية على المضمون الذي يعطونه للثورة الوطنية الديمقراطية وهو مضمون وطني بورجوازي فتراهم يثنون على التطور الرأسمالي الوطني بدعوى طبيعة المرحلة و«مواجهة الاقطاع» الخ، اضف الى ذلك انهم وعلى قاعدة نفس التعلات لا ينبسون ببنت شفة على الافاق الاشتراكية للثورة حتى لا تنزعج البورجوازية الوطنية وينعكس طرحهم هذا على الشعار العام الذي يرفعونه ويحوصلون فيه أهدافهم وهو : «ارض حرية كرامة وطنية» فهذا الشعار لئن وجدنا فيه ذكرا لهدف الاستقلال والاصلاح الزراعي للفلاحين والحرية السياسية فانه خال من كل اثر لمطالب الطبقة العاملة المدعوة الى قيادة الثورة والى اتخاذ الاجراءات الكفيلة لاعداد الانتقال الى الثورة الاشتراكية.

اما الحزب التحريفي فانه اصبح منذ مدة يرفع شعار «الثورة الديمقراطية الوطنية» بعد ان كان رافعا في الستينات شعار «التحول السلمي نحو الاشتراكية» لكن هذه الثورة ضد من ؟ ومن اجل اي هدف ؟ ومن سيقوم بها ؟ ذلك ما يكشف الطبيعة الانتهازية لهذا الحزب، فهو لا يقدم اي تحديد للتناقضات الاساسية والتناقض الرئيسي في مجتمعنا وانما يتحدث في كل مرة عن تناقض دون ضبط طبيعته ومركزه، يقول حرمل عن الثورة الوطنية الديمقراطية في كتيب «بصراحةمع محمد حرمل» : **«هي ثورة ضد الامبريالية وكلّ اشكال الهيمنة والتبعية الاقتصادية والسياسية، هي ثورة لها مضمون اجتماعي تقدمي معادي للرجعية وللرأسمالية الطفيلية والتابعة ولها كذلك مضمون سياسي ديمقراطي»**.

يكشف لنا كلام حرمل عن انتهازية الحزب «الشيوعي» فهو يتحدث بصورة عامة عن «التبعية» و«الامبريالية» ولكنه لا يتعرض الى موقع الامبريالية في بلادنا، هل هي عدو رئيسي ام لا ؟ كما انه لا يتعرض الى موقع الطبقات الرجعية المحلية التي تمثل قاعدة الهيمنة الامبريالية ولكنه يتحدث عن معاداة الرجعية بصورة عامة، ومن الطبيعي ان يفعل حرمل

ذلك اذ ان حزبه يعتبر النظام القائم نظاما وطنيا له ارتباطات مع الامبريالية وبالتالي يصبح مضمون «الثورة الوطنية الديمقراطية» لا يتجاوز حدود «ضرب تلك الروابط» و«استكمال الاستقلال الوطني» وبهذا الصدد يقول حرمل : «**جزء فقط من اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وقع تحقيقه بفضل الاستقلال السياسي واهم الاهداف لا تزال قائمة**» وينعكس هذا الطرح على مستوى الاهداف البرنامجية التي يحددها التحريفيون فليس هدفهم قلب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة راسا على عقب وتعويضها بأخرى جديدة ولكن اصلاحها لا غير، فسواء تعلق الامر بوثيقة المؤتمر الثامن او بكتيب «الحزب الشيوعي التونسي، موجز تاريخه، اهدافه، تنظيمه» فاننا لا نجد فيهما اثرا على مستوى المهمات الوطنية اي الموقف من المصالح الامبريالية الاجنبية ومن مصالح البورجوازية الكبيرة العميلة بل ان حزب حرمل يريد ان يحول بلادنا الى مستعمرة جديدة للامبريالية الاشتراكية السوفياتية تحت عنوان الدعوة الى توثيق العلاقات مع الكتلة الاشتراكية. اما بالنسبة للمسالة الزراعية فلا يتجاوز «الاصلاح الزراعي» الذي ينادي به التحريفيون «تحديد ملكية كبار الملاكين» و«ضمان الارض للذين لا ارض لهم» اي انهم لا ينوون القضاء على الملكية الكبيرة وعلى طبقة الملاكين العقاريين الكبار كما لا ينوون تأميم الارض ويكتفي التحريفيون ممثلو بيروقراطية الدولة بالدعوة على المستوى الصناعي الى «دعم القطاع العمومي» دون التساؤل بيد من سيكون هذا القطاع.

وعلى الصعيد السياسي فان النظام الذي ينادي به الحزب «الشيوعي» ليس دكتاتورية العمال والفلاحين ولكنه نظام بورجوازي تعددي يتمكن فيه هذا الحزب من منافسة الاحزاب البورجوازية الاخرى على مقاعد في البرلمان وكراسي في الحكومة، ومثل هذا النظام لا يمثل غير دكتاتورية البورجوازية.

اما التروتسكيون فانهم تبعا لمنهجهم يتنكرون لحقيقة التناقضات الواقعية في مجتمعنا ويختزلونها في تناقض واحد بين البورجوازية والبروليتاريا وشانهم شان فريق «افاق» يعتبرون ان الثورة في تونس اشتراكية او لا تكون وكما سبق أن بيّنا، فهذا الطرح سكتاري وغير ممكن التحقيق.

ملحق

نشر في هذا الملحق مقالا بعنوان «حول تحديد أسلوب الانتاج في تونس» وقد سبق أن نشر بمجلة «أطروحات» العدد السابع، جانفي ـــ فيفري 1985 وهو يعالج بعض الجوانب النظرية التي تثيرها تيارات مختلفة حول التشكيلة الاجتماعية ـــ الاقتصادية في تونس.

حول تحديد أسلوب الإنتاج في تونس

يمثل تحديد أسلوب الانتاج الاجتماعي في كل بلد قضية ذات اهمية بالغة بالنسبة لكل قوة سياسية تنتمي الى الاشتراكية العلمية وتريد بلورة برنامجها واستراتيجيتها على اسس مادية لا على اسس مثالية، ذاتية، تجر بالضرورة الى ارتكاب افظع الحماقات في السياسة.

فأسلوب الانتاج هو الذي يحدد نوعية التغييرات التي ينبغي القيام بها، كما يرشد الى الطبقة الاجتماعية الاساسية التي أوكل لها التاريخ القيام بهذه التغييرات. وقد اكد ستالين في مؤلفه : «**المادية الجدلية والمادية التاريخية**» على الاهمية التي تكتسيها دراسة القاعدة المادية للمجتمع فقال :

«**إذا أراد حزب البروليتاريا ان يكون حزبا حقيقيا فيجب عليه ان يتعلم، قبل كل شيء، علم قوانين تطور الانتاج، وقوانين التطور الاقتصادي للمجتمع.**

وبالتالي يجب على حزب البروليتاريا، لاجتناب الخطإ في السياسة، ان يستوحي، قبل كل شيء، في وضع برنامجه، كما في نشاطه العملي، قوانين تطور الانتاج وقوانين التطور الاقتصادي للمجتمع» (1)

وفي تونس اهتمت ولو بدرجات متفاوتة، كل الفرق التي تنسب نفسها الى الاشتراكية بمسألة تحديد اسلوب الانتاج الاجتماعي. غير ان اغلبية هذه الفرق ساهمت في تعتيم المسألة بشكل مضر للغاية. ويرجع سبب ذلك الى ان ايا من هذه الفرق لم يسترشد بمبادىء المادية التاريخية في تحليله لتطور المجتمع التونسي ودراسته لحالة تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج فيه، الامر الذي قادها الى اتخاذ مواقف في السياسة انتهازية، لا تستجيب لمتطلبات تغيير هذا المجتمع حسب ما تمليه قوانينه الموضوعية.

ويمكن ان نحصر اهم الاطروحات المتعلقة بطبيعة القاعدة المادية للمجتمع التونسي والتي عرفتها الساحة خلال العقدين الاخيرين في اربع، وهي اطروحة «تونس شبه الاقطاعية - شبه المستعمرة»، واطروحة «الرأسمالية الوطنية»، واطروحة «الرأسمالية التابعة» وفي هذا المقال سنحاول ان نتطرق الى الاسس النظرية للأطروحات الثلاث الاولى لندحضها ونبين ان لا علاقة لها بنظرية الاشتراكية العلمية.

1) ستالين : المادية الجدلية والمادية التاريخية. تاريخ الحزب البلشفي ص 51 الطبعة المعربة.

أطروحة «شبه ـ شبه» نفي لتطور الرأسمالية في المجتمع

ظهرت هذه الاطروحة في بداية السبعينات. وشكلت بعض الفرق اليسراوية الشعبويّة المدافع الرئيسي عنها. ويتكون المضمون الاساسي لهذه الاطروحة في نفي حامليها لتطور الرأسمالية في المجتمع التونسي، واعتبارهم ان نمط الانتاج الاقطاعي لا يزال سائدا الى جانب الهيمنة الامبريالية. وهم يبررون هذا الطرح من الزاوية النظرية بعدة مفاهيم خاطئة وملخبطة ينسبونها جزافا لماركس ولينين. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية.

1) ان الامبريالية لا تطور الرأسمالية في المستعمرات والمستعمرات الجديدة لان من صالحها الحفاظ على الهياكل الموروثة من الفترة ما قبل الرأسمالية.

2) ان القول بإمكانية تطور الرأسمالية في المستعمرات والمستعمرات الجديدة يعني الاقرار بأن الامبرياليّة تطور القوى المنتجة ومن ثمة تصبح هيمنتها على بلد من البلدان ظاهرة ايجابية. ويعد هذا سقوطا في الكاوتسكيّة.

3) إن تطور الرأسمالية لا يمكن ان يتم الا في ظل سيطرة البورجوازية الوطنية وبالتالي فإن القول بتطور الرأسمالية في تونس يعني اعتبار تحول 55 ـ 56 تحولا وطنيا قاد الى صعود البورجوازية الوطنية الى السلطة والى تطويرها للقوى المنتجة.

4) ان الاعتراف بتطور الرأسمالية في ظل الهيمنة الامبريالية يعني الاقرار بالتغير النوعي في المهمات المطروحة: **ثورة اشتراكية** بدل ثورة وطنية ديمقراطية. ويعد هذا انحرافا تروتسكيا.

هذه بصورة عامة «الحجج» النظرية الاساسية التي يعتمدها اصحاب الطرح المذكور لتبرير تحديدهم للمجتمع التونسي على انه «شبه اقطاعي ـ شبه مستعمر». وبما ان المسألة ليست مجرد رياضة فكرية، ولكنها ذات انعكاسات اكيدة على مستوى ضبط البرنامج والاستراتيجيا فإنه حري بنا ان نقف عند هذه «الحجج».

والحقيقة ان الادعاء بأن الغزو الامبريالي للبلدان المتخلفة لا ينجر عنه تطور الرأسمالية في هذه البلدان انما هو ادعاء باطل تماما من الناحية النظرية وهو يعكس نظرة سطحية ولا جدلية، لواقع الاشياء في عصر الامبريالية، كما انه يتنافى مع نظرية لينين في مؤلفه المشهور «**الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**»، حيث يقول:

«ان تصدير الرأسمالية يؤثر على تطور الرأسمالية في الجهات التي يوجه إليها مُعجّلا هذا التطور لاقصى حد، ولذا فإن هذا التصدير اذا كان بإمكانهُ ان يفضي لدرجة معينة من الركود في تطور البلدان المصدرة، فهذا لا يمكن ان يحدث الا مقابل اطراد تطور الرأسمالية سعة وعمقا في العالم بأسره» (2)

2) لينين: الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية ـ الفقرة 4: تصدير الرساميل.

ويتطرق لينين الى نفس المسألة في مؤلفه «**برنامج الثورة البروليتارية العسكري**» فيؤكد :

«**ومن خصائص الامبريالية الاساسية كونها بالضبط تعجل في تطوير الرأسمالية في اكثر البلدان تأخرا، وبالتالي توسع وتشدد النضال ضد الاضطهاد القومي، ومن هنا ينجم حتما انه لابد للامبريالية في حالات غير نادرة، ان تؤدي الى قيام حروب وطنية**». (3)

هذه شواهد من كتابات لينين بصدد المسألة المطروحة وهي كما نرى شواهد تسفه مزاعم اصحاب نظرية «الشبه ـ الشبه» الذين يحاولون دون جدوى الاستناد إليه لتبرير مواقفهم الشعبوية وليس من الصعب بتاتا استيعاب الاسباب التي جعلت لينين يصل الى مثل هذا الاستنتاج. فإذا سلمنا بأن الرأسمال الاحتكاري لا هدف له غير تكديس الارباح والمزيد منها، فمن البديهي طبعا ان ندرك ان ذلك لا يتوفر الا بتوظيف الرساميل المصدرة اولا في القطاعات التي تهمه، وهو ما ينتج عنه حتما نشوء قطاع رأسمالي صناعي او صناعي وفلاحي في البلد التابع وكذلك بالتوسيع المطرد للسوق لكي يتمكن الرأسمالي الامبريالي من تسويق بضائعه وتحقيق فائض القيمة الذي تحتوي عليه. وهذا يقود بالضرورة الى توسيع رقعة الاقتصاد النقدي وربط السكان بالسوق في البلد التابع، وما من شك في ان الرأسمال الغازي يصطدم بأشكال الانتاج التقليدية في البلدان ضحية هذا الغزو. وتفيد الوقائع انه **لا يجانب هذه الاشكال ولكنه يكسرها ويأخذ مكانها وما لم يكسره فإنه يخضعه تدريجيا لمشيئته.**

ويزداد جري الاحتكارات الامبريالية المحموم، في البلدان التابعة، وراء تحقيق الربح الاقصى، كلما تعمّق فعل قانون النقص التدريجي لنسبة الارباح في البلدان الرأسمالية، وكلما اشتدت ازماتها. وهذا من شأنه ان يقود ـ وقد قاد فعلا ـ الى مزيد تصدير الرساميل والبضائع للبلدان المولى عليها والتغلغل في اعماق اقتصادياتها وغزو مختلف قطاعاتها لاستثمارها وينجر عن ذلك حتما توسع الاستثمار الرأسمالي في هذه البلدان، الشيء الذي حدث بنسق سريع نسبيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وضمن الاستراتيجيا الاستعمارية الجديدة التي تتزعمها الامبريالية الامريكية.

وفي هذا النطاق ليس من الغريب ان نلاحظ كم ان تقسيم العمل على مستوى دولي شهد كثيرا من التعديلات خلال هذا القرن في اطار المحافظة طبعا على نفس العلاقة الكلاسيكية بين البلدان الامبريالية والبلدان المهيمن عليها (علاقة تابع بمتبوع).

ففي المجال الصناعي لم يقف تدخل الدول الامبريالية عند حدود استخراج المواد الاولية وتطوير شبكة من الطرقات والسكك الحديدية والموانىء لنقلها ولكنه تجاوز ذلك الى خلق مصانع لانجاز بعض المراحل من تصنيع تلك المواد ربحا لليد العاملة بخسة الثمن. كما اصبحت

3) لينين : برنامج الثورة البروليتارية العسكري ـ الاعمال الكاملة باللغة الفرنسية ـ الجزء 23 ـ طبعة دار التقدم ـ موسكو.

العديد من الاحتكارات تنشىء فروعا صناعية لها في البلدان المتخلفة وهي تستخدم احدث ادوات الانتاج ثم تقوم بتصدير البضاعة المنتجة (سيارات، آلات الكترونية، اقمشة وألبسة ومصنوعات غذائية. . . الخ) الى البلدان الرأسمالية نفسها وهو ما يسمح لها بتحقيق نسبة ارباح عالية ويجعل منتوجاتها، نظرا لضعف تكلفتها، منافسة لمصنوعات الشركات الاحتكارية الاخرى. وبالاضافة الى ذلك نلاحظ ان الدول والاحتكارات الامبريالية ما انفكت، منذ سنين، تدفع نحو تركيز العديد من الصناعات في البلدان التابعة بعد التخلي عنها في البلدان الرأسمالية المتقدمة لانها لم تعد تكسب نسبة رفيعة من الارباح.

وعلى المستوى الفلاحي، دفعت المنافسة بين الاحتكارات الامبريالية والحاجة الى تكديس الارباح، الى تعميق استثمار فلاحة البلدان التابعة بأحدث طرق الانتاج الرأسمالية (مع المحافظة في العديد من الاحيان على طرق استغلال ما قبل رأسمالية : عبودية او اقطاعية حسب البلد) بل واصبحت توجد شركات متعددة الجنسيات مختصة في الاستثمار الفلاحي (مثال «يونايتد فروتز» الأمريكية).

ثم انه لا ادل على توسع سوق البلدان التابعة من التطور المهول لكميات البضاعة التي تصدرها إليها البلدان الامبريالية، والتي تضاعفت عديد المرات منذ بداية القرن.

كل هذا يؤكد «**اطراد تطور الرأسمالية سعة وعمقا في العالم بأسره**» (لينين) في عصر الامبريالية، بما في ذلك في البلدان التابعة، التي اصبحت التركيبة الاقتصادية المسيطرة في العديد منها هي التركيبة الرأسمالية.

ولكن هل ان الاقرار بتطور الرأسمالية في هذه البلدان، ينتج عنه حتما القول، كما يدعي الشعبويون في بلادنا، بتطور القوى المنتجة والانقراض الكلي لانماط الانتاج ما قبل الرأسمالية وتطور الاقتصاد بشكل مطلق على اسس رأسمالية صافية. كلا وهنا يكمن خطأهم النظري الفادح ويتجلى جمودهم العقائدي.

ان شعبويينا لا يرون من تطور الرأسمالية الا شكلها المتقدم الذي ظهرت به في اوروبا وامريكا والذي اتبع حقا طريق تطور القوى المنتجة. لكن غاب عنهم ان الرأسمالية يمكنها ان تتطور في البلدان التابعة وتضرب في العمق النظم الاقتصادية التقليدية، وتصبح حتى نمط الانتاج السائد دون ان تؤدي الى تطوير القوى المنتجة والى تطور الاقتصاد بشكل منسجم ومتوازن.

يرجع سبب ذلك، وهذا ما لا يفهمه الشعبويون، الى ان هذا التطور الرأسمالي رغم حصوله لا يتم لفائدة البلد التابع بل لفائدة الدول والشركات الامبريالية، **بحيث يُضَحّي الطرف الاول بتطوره المستقل ليصبح ذيلا اقتصاديا للطرف الثاني، في نطاق التقسيم اللامتكافىء للعمل على مستوى عالمي.**

فعلى المستوى الصناعي لا تطور الامبريالية الصناعات التي يحتاجها البلد التابع لتحقيق

نموه المستقل وخاصة الصناعة الثقيلة التي تشكل العامل الاساسي لتنمية القوى المنتجة، ولكنها تطور فقط الصناعات التي تدعم النفوذ الاقتصادي والسياسي لبورجوازية الدولة الامبريالية والتي يجني منها البلد التابع التأخر لا التقدم والفقر لا الثروة.

وتندرج ضمن هذه الصناعات، الصناعات الاستخراجية التي هي صناعات نهب والصناعات الخفيفة والتركيبية. . . الخ.

اما على مستوى فلاحي فإن التطور الرأسمالي لا هدف منه سوى تطوير نهب خيرات البلد التابع. فالثروات المنتجة لا توجه لدعم نموه ولكنها تصدر في الاساس لتدعم الاحتكارات.

ثم ان المرابيح التي تحصل من الاستثمار الصناعي والفلاحي لا يعاد توظيفها في القطاعات المنتجة في البلد التابع ولكن معظمها يصدر ليوظف في الدولة الامبريالية المسيطرة او في بلد آخر يوفر نسبة ربح افضل. وحتى الجزء من الارباح الذي يبقى على عين المكان فإنه يوظف لمزيد نهب ثروات البلد الضحية، بتعاون مع الطبقات الرجعية المحلية.

اما في خصوص توسع السوق فإنه لا يتم على قاعدة تطور الآليات الاقتصادية الخاصة للبلد المولى عليه (تطور تقسيم العمل الداخلي، ونمو الانتاج المحلي، وتطور تبادل البضائع بين مختلف القطاعات) ولكن على اساس الحقن الخارجي. وتوسع السوق بهذه الصورة يقود حتما الى تعميق تخريب الانتاج المحلي الوطني وتفاقم ربط ذلك البلد بالسوق الرأسمالية العالمية.

هكذا يصبح من السهل فهم الاسباب التي تجعل من التطور الرأسمالي في البلدان التابعة امرا ممكنا دون ان يقود بالضرورة الى تطوير القوى المنتجة وعدم عرقلتها. ومثل هذا النمط من التطور لا يؤدي ايضا الى النمو المتوازن بين مختلف القطاعات الانتاجية (الصناعة / الفلاحة، الصناعة الثقيلة / الصناعة الخفيفة. . . الخ). ويرجع سبب ذلك الى تحكم الدولة الامبريالية المسيطرة في ذلك التطور الذي يتم وفق مصالحها التي تتنافى بالضرورة مع مصالح البلد التابع.

وبالنظر الى الطابع التابع للرأسمالية في البلدان المولى عليها والذي يعرقل تطور القوى المنتجة، والى انخرام التوازن في نمو مختلف القطاعات الاقتصادية، فإن سيادة نمط الانتاج الرأسمالي في هذه البلدان بصورة مطلقة، كما هو الشأن في البلدان الرأسمالية المتقدمة لا يمكن ان تتم. إذ يتواصل تواجد رواسب من انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية على الرغم من الضربات التي تتلقاها. ويبقى حجم هذه الرواسب محددا بمدى تغلغل الرأسمال الامبريالي في البلد المعني.

وعلى الصعيد الاجتماعي لا يحدث استقطاب شديد في البلدان الرأسمالية التابعة، كما هو الشأن في البلدان الرأسمالية المتقدمة: تبسط التركيبة الاجتماعية وبروز قطبين اساسيين (بورجوازية وبروليتاريا) واتجاه الفئات الوسطى نحو الاندثار، بل على العكس من ذلك يترتب عن نمط التنمية الرأسمالية التابعة سيطرة العنصر البورجوازي الصغير من حيث العدد على المجتمعات المعنية. كما ان المنتجين الصغار من فلاحين وحرفيين الذين يدمرون في الريف

والمدينة لا يتحولون بالضرورة الى بروليتاريين، اذ لا توجد صناعة متطورة لاستيعابهم كما حصل في البلدان الرأسمالية الكلاسيكية في بدايتها. اما البروليتاريا، ومهما كان التطور الكمي الذي تعرفه نتيجة لتطور العلاقات الرأسمالية فإنها تبقى تشكل اقلية في المجتمع. والبورجوازية نفسها على الرغم من تطورها على الاخص في المستعمرات الجديدة، حيث تولت، في العديد منها، مقاليد السلطة فإنها تبقى بدورها، طبقة هشة، وطفيلية الى اقصى الحدود.

لكن كل هذه الخصائص لا تغير في شيء من الطابع الرأسمالي لذلك التطور. **غير ان هذه الرأسمالية تبقى رأسمالية متخلفة** وتخلفها يكمن في هذا الخصائص نفسها (غياب صناعة ثقيلة، انخرام التوازن بين مختلف القطاعات.. الخ)**وهي محكوم عليها بأن تبقى كذلك، لانه من المستحيل ان تصبح متقدمة، طالما انها تابعة للامبريالية.**

ان الاقرار بتطور العلاقات الرأسمالية في البلدان التابعة دون ان تعرف القوى المنتجة تطورا حقيقيا، امر اصبح مفروغا منه على المستوى النظري منذ ماركس ولينين. ولقد تعرضت الاممية الثالثة ايضا الى نفس الموضوع في مؤتمرها السادس، فورد بصدد المستعمرات والبلدان التابعة ما يلي :

«ان الاستثمار الرأسمالي لكل بلد امبريالي اتبع طريق تطور القوى المنتجة. اما الاشكال الاستعمارية الخصوصية للاستغلال الرأسمالي المستعملة من قبل البورجوازية الانجليزية والفرنسية وغيرهما فإنها على العكس من ذلك تعرقل في نهاية الامر، تطور القوى المنتجة لمستعمراتها» وتضيف نفس الوثيقة :

«وكما ان «الرأسمالية الكلاسيكية» للعهد ما قبل الامبريالي تبين بشكل واضح بنهبها للمستعمرات كل الخصائص السلبية لتكسير الماضي من دون تشييد بناء يخلق اقتصادا جديدا، فإن المؤشر الذي يميز اكثر من غيره انحدار الامبريالية، طابعها الربوي والطفيلي يظهر جليا في اقتصادها الاستعماري. ان اتجاه القوى العظمى الامبريالية لاخضاع مستعمراتها لحاجيات الاقتصاد الرأسمالي المتربولي بشكل مطرد وبشكل اكثر فأكثر حصريا، يؤدي لا فقط الى تحطيم الاقتصاد التقليدي لسكان المستعمرات الاصليين، ولكن ايضا الى احداث قطيعة في التوازن بين مختلف قطاعات الانتاج ـ وفي آخر الامر الى عرقلة اصطناعية ـ لتطور القوى المنتجة للمستعمرات» (4)

وفي نفس الموضوع ورد في **«كتاب الاقتصاد السياسي»** الذي ألف تحت اشراف ستالين والذي قال عنه **«انه بالخصوص كتاب للشيوعيين في كل البلدان وللمتعاطفين معهم»** قوله ان

4) المؤتمر السادس للاممية الشيوعية الثالثة : الاطروحات حول المسعمرات وشبه المستعمرات.

الـرأسـمال المالي «بدخوله البلدان المتخلفة، يفتت اشكال الاقتصاد ما قبل الرأسمالية الحرف الصغـيرة، الاقتصـاد شبـه الطبيعي للفلاحين الصغار - ويدفع تطور العلاقات الرأسمالية - ولاستغـلال هذه البلدان يبني الامـبرياليون سككا حديدية ومؤسسات صناعية لانتاج المواد الاولية. ولكن الاستغلال الامبريالي للمستعمرات، يؤخر في نفس الوقت تقدم القوى المنتجة ويحرم هذه البلدان من تحقيق الشروط الضرورية لتطورها الاقتصادي المستقل» (5)

ان جوهر ما جاء في اطروحات الاممية الشيوعية وفي «كتاب الاقتصاد السياسي» لا ينطبق فقط على المرحلة الاستعمارية وعلى المستعمرات التي ما تزال قائمة حتى اليوم، ولكنها تنطبق ايضا على مرحلة الاستعـمار الجديد. والغريب في الامر انه يبدو ان مقولة مستعمرة جديدة ليست موجودة في قاموس الشعبويين على الرّغم مما عرفته العلاقات الرأسمالية في ظلّها من تطور وتوسّع على مستوى عالمي، بما في ذلك المستعمرات الجديدة.

هكذا ينبغي علينا ان نفهم طبيعة التطور الرأسمالي في البلدان التابعة ولا ينبغي الاعتقاد بأن مثل هذا الموقف يشكّل مروقا عن الماركسيّة اللّينينيّة وسقوطا في الكاوتسكية كما يدعي الشعبويّون.

ومن «الحجـج» التي يرددهـا هؤلاء ايضا «لتدعيم» نفيهم لامكانية تطور الرأسمالية في البلدان التابعة، اعتبارهم ان الطبقة التي تخدم اكثر من غيرها الامبريالية هي الطبقة الاقطاعية. لذلك فالامبريالية تُبقي عليها وتتحالف معها.

لاشـك ان كلاسيكيي الشيوعية وخـاصـة لينـين وستـالـين بيّنوا ان بورجوازية الدول الامبريالية التي صعدت بالامس الى السلطة في بلدانها على اساس ثورة ضد الاقطاع، اصبحت في المرحلة الاحتكارية من الرأسمالية تتخذ من الاقطاع في المستعمرات وفي البلدان التابعة حليفا لها لاضطهاد الشعوب واستغلالها ومنعها من التطور وهو ما يؤكد الطابع الرجعي على طول الخط والمعـادي لتقدم الانسانية لهذه البورجوازية. ولكن لينين وستالين اشارا ايضا الى ان السيطرة الامبريالية في هذه البلدان وما ينجر عنها من نشوء وتطور للرأسمالية، ينتج عنها حتما نشوء وتطور طبقـة بورجـوازية محلية عادة ما تتكـوّن من شريحتين : واحدة وطنية (تمثل الرأسمال الوطني) والاخرى كمبرادوية. واذا كان للشريحة الاولى بعض التناقضات مع الامبريالية (اكدت ذلك عديد التجارب : الصين وغيرها) فإن الثانية تشكل خادمتها الامينة.

ومن المـلاحظ أنّ دور البورجوازيّة الكمبرادوريّة قد تعاظم في نطاق الاستراتيجيا الاستعمارية الجـديدة إذ أصبحت تكوّن في العديد من البلدان الطبقة المسيطرة في المجتمع. ويمكن الجزم ان البورجوازية الكمبرادوية (بمختلف شرائحها : بورجوازية الدولة، البورجوازية الخاصة. . . الـخ) في ظل هذه الـظروف تخدم مصلحـة الـرأسـمال الاحتكاري اكثر مما يمكن ان يخدمه

5) «كتاب الاقتصاد السياسي» - الجزء المتعلق بالامبريالية (فقرة النظام الاستعماري للامبريالية).

الاقطاع، لان مصالحها ولدت من صلب هذا الرأسمال. وهي تبحث، شأنها شأنه، عن الربح، بينما القاعدة الاقتصادية للاقطاع سابقة للرأسمالية، وهو يبقى عدوا لدودا لوسائل الانتاج المتطورة، وهذا ما لا يخدم مصلحة التقسيم الرأسمالي للعمل.

ان الشعبويين لا يرتكبون هذا الخطأ فقط، ولكنهم يقعون في خطإ ثان عندما ينظرون الى طبقة الاقطاع في البلدان التابعة كشيء ثابت لا يتطور في ظل هيمنة **الامبريالية التي تتولى بنفسها وحسب مصالحها نحت سياسة توابعها وليس الاقطاع هو الذي يحدد سياسة الامبريالية**. فالتاريخ والواقع يثبتان ان الاقطاعي بإمكانه ان يتحول الى كمبرادور. وقاعدة هذا التحوّل هي بالضبط الرأسمال المالي الذي لا يترك الخيار لاحد. لذلك فإن الاقطاعي كثيرا ما يتحول الى مستغلّ رأسمالي ويواصل العمل في ركاب الامبريالية حتى يحافظ على مكانته الاجتماعية. والامثلة على ذلك كثيرة. ففي تونس المستعمرة تحول العديد من الاقطاعيين الى كمبرادور. وبعد صعود البورجوازية المحلية الى السلطة سنة 1956 وضربها للعديد من مواقع الاقطاع على مستوى البنيتين التحتية والفوقية كشرط ضروري لتطور مصالح الرأسمالية المحلية والعالمية (حل الاحباس، انهاء النظام الملكي، توحيد القضاء على اساس تبني معظم القوانين الوضعية الغربية. . . الخ) تحول العديد من الاقطاعيين ايضا الى كمبرادور.

والشعبويون في تونس علاوة على نفيهم امكانية تطور الرأسمالية في البلدان التابعة، ينفون قانون التطور اللامتكافىء في هذه البلدان فهم ينظرون الى المجتماعات الافريقية والآسيوية والامريكية اللاتينية على انها مجتمعات لها نفس الدرجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهم يعللون ذلك بمنطق تبسيطي سخيف وكسول. فبالنسبة لهم مادامت هذه المجتمعات، خاضعة للامبريالية وليسنا بمجتمعات رأسمالية متقدمة ولم تحصل فيها ثورات بوجوازية كما هو الشأن في فرنسا واجلترا وغيرهما، فلا يمكن لها ان تكون سوى مجتمعات شبه ـ إقطاعية ـ شبه مستعمرة. وهكذا يمكن ببساطة وضع تونس والسعودية، والبرازيل وفينزولا والهند في نفس الدرجة من التطور.

ان هذه النظرة معادية من اساسها للنظرية اللينينية حول التطور اللامتكافىء للبلدان في عصر الامبريالية. يقول لينين بهذا الصدد :

«ان الرأسمالية تتطور في مختلف البلدان بصورة غير متساوية الى اقصى حد، ولا يمكن ان يكون الامر غير ذلك في ظل نظام الانتاج البضاعي» (6)

وهذا التطور اللامتكافىء يشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهو يرتبط بالنسبة للبلدان المولى عليها بالعديد من المعطيات الخاصة : درجة تطور كل بلد قبل الغزو الامبريالي، اهميته في نطاق الاقتصاد الامبريالي، اشكال التدخل الرأسمالي،

6) لينين : المرجع 4

الامبريالية المهيمنة، نوعية التحالفات المعقودة في ظل الهيمنة الاستعمارية الجديدة. . . الخ كل هذه المعطيات لها تأثيرها على درجة تطور كل بلد مولى عليه. ونتيجة لكل هذه المعطيات فإننا نجد ضمن البلدان المولى عليها من لا يزال خاضعا للاستعمار المباشر، ومنها من يرزح تحت نير الاستعمار الجديد (وهو الاغلبية). كما نجد بلدانا لا يزال يحتل فيها الاقتصاد الاقطاعي مكانة هامة الى جانب قطاع رأسمالي وتسيطر فيها أقلية بورجوازية اقطاعية. واخرى اصبحت الرأسمالية فيها مهيمنة مع تواجد بقايا انماط انتاج ما قبل رأسمالية وهي واقعة تحت سيطرة اقلية بورجوازية كمبرادوية. كما تسيطر في بعض البلدان شرائح بورجوازية وطنية. . . الخ. وينعكس هذا التطور اللامتكافىء على المستوى السياسي : في درجة التبعية او الاستقلال عن الامبريالية، وفي نوعية نظام الحكم السياسي : ملكي اقطاعي بورجوازي، ملكي برلماني، جمهوري بورجوازي. . . الخ.

ان هذا التطور اللامتكافىء لا يشكل سمة خاصة بالبلدان التابعة، دون البلدان العربية. فالوطن العربي نفسه يخضع لفعل هذا القانون رغم الروابط القومية التي تجمع شعوبه. فالكيانات القائمة، كل منها في اطار دولة على حدة لها تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة، ليست البتة على نفس الدرجة من التطور. فالبلدان العربية فيها من عرف الاستعمار المباشر (الجزائر، تونس، المغرب. . . الخ) وفيها من لم يعرف هذا النوع من الاستعمار (السعودية. . .) وفيها من ظل في وضع شبه مستعمرة (بعض بلدان الخليج). وفيها من وقع تحت نير الاستعمار الانجليزي، كما فيها من وقع تحت نير الاستعمار الفرنسي. وقد قامت العديد من حركات التحرر الوطني في هذه البلدان اختلفت في درجات تجذرها وفي قيادتها. وفيما افضت بعض هذه الحركات الى قيام انظمة وطنية بورجوازية، أجهضت اخرى، وصعدت الى السلطة قوى سياسية مرتبطة بالامبريالية. واليوم لا تزال الفوارق قائمة بين البلدان العربية : فيها التابع للامبريالية الاميريكية وفيها التابع للامبريالية الاشتراكية السوفياتية، وفيها الواقع تحت نير اكثر من امبريالية. ومن بين هذه البلدان من هو في وضع مستعمرة جديدة، وفيها من هو في وضع مستعمرة استيطانية (فلسطين. .) بالاضافة الى الفوارق في الانظمة السياسية : ملكية، وجمهورية، وانظمة عسكرية. . . الخ.

ان كل الفوارق القائمة بين البلدان التابعة بفعل قانون التطور اللامتكافىء ليست دون تأثير على برنامج البرولتاريا والاحزاب الشيوعية وتكتيكاتها في كل بلد من هذه البلدان. لذلك يتحتم الوقوف عليها بدقة لاخذها بعين الاعتبار. اما بالنسبة للشعبويين فإنهم لا يأبهون بهذه الفوارق فكل البلدان التابعة على اختلاف انواعها (مستعمرات ومستعمرات جديدة وأشباه مستعمرات. . .) هي «شبه اقطاعية شبه مستعمرة». لذلك فهم يكتفون بلوك عدة شعارات

تصلح للاستعمال في كل بلد من البلدان المولى عليها دون ان يشعروا بالحاجة الى تحليل ملموس للواقع الملموس لاستنباط النظرية الثورية والبرامج الاستراتيجية والتكتيكات الخاصة بكل بلد بقطع النظر عن اوجه الشبه العامة.

ولا تنتهي الحماقات النظرية التي يرتكبها الشعبويون في مجال الاقتصاد السياسي عند هذا الحد ولكنها تتجاوزه. فتراهم يعتبرون احتكار ملكية الارض الاساس المادي للاقطاع. ومن البديهي بالنسبة لكلّ مطلع على تراث ماركس ولينين ان يدرك انهما لم يذكرا البتة احتكار ملكية الارض كمؤشر اقتصادي رئيسي لوجود الاقطاع، بل انهما اكدا دائما ان المحدد في فهم طبيعة الانتاج الفلاحي في بلد معين ليست مساحة الارض ولكن **طريقة استغلالها**، وهذا امر طبيعي لان احتكار ملكية الارض ليس خاصية اقطاعية فحسب وانما هو خاصية مشتركة بين كل الانماط الانتاجية القائمة على الاستغلال. يقول ماركس في هذا الصدد :

«ان احتكار الملكية العقارية هو شرط تاريخي ما قبلي، يبقى القاعدة الدائمة لنمط الانتاج الرأسمالي، شأنه شأن كل انماط الانتاج السابقة القائمة على استغلال الجماهير بهذا الشكل او ذاك» (7)

ان اعتبار احتكار ملكية الارض مؤشرا على وجود الاقتصاد الاقطاعي انما يقود حتما الى الخلط بين مختلف الانماط الانتاجية بل ويمكن بهذا المفهوم اعتبار الشركات الفلاحية الاحتكارية الكبرى التي تستحوذ على مئات الآلاف من الهكتارات شركات اقطاعية حتى ولو كانت تستعمل العمل المأجور واحدث ادوات الانتاج. ولكن ما دام احتكار ملكية الارض ليس بظاهرة خاصة بالاقطاع فما هي خصائص كل من الاستغلال الاقطاعي والرأسمالي للارض ؟

عرفت الماركسية القانون الاقتصادي لنمط الانتاج الاقطاعي على انه يتمثل في انتاج فائض منتوج لتلبية حاجيات الاقطاعيين وذلك باستغلال الفلاحين الخاضعين لهم على قاعدة تملك الاقطاعي للارض وسيطرته المحدودة على المنتجين : الفلاحون الاقنان.

فماذا يعني هذا التعريف ؟ انه يعني ان الارض تشكل في المجتمع الاقطاعي وسيلة الانتاج الاساسية وبموجب ذلك ينقسم المجتمع الى طبقتين اساسيتين : الطبقة المالكة للارض (الاقطاعيون) والفلاحون الاقنان الذين لا يملكون الارض ولكنهم يعملون في اراضي الاقطاعيين. ويتميز شكل الملكية الاقطاعية بالاضافة الى ملكية الاقطاعي للارض، بتملكه المحدود للفلاح القن، الذي لئن لم يعد بإمكانه ان يقتله، فبوسعه - اي الاقطاعي - ان يبيعه ويشتريه. وبهذه الصفة يرتبط مصير الفلاح القن بمصير الاقطاعي وبالارض.

7) ماركس : رأس المال : الكتاب الثالث. الجزء الثالث. ص 9 طبعة المنشورات الاجتماعية 1974 - باللغة الفرنسية.

ويحصل الاقطاعي على فائض المنتوج (الربع) الذي يستعمله لتلبية حاجياته باستغلال الفلاح القن ويتخذ هذا الاستغلال شكلين رئيسيين :

ـ نظام السخرة الذي ينبني على ارغام الفلاح القن على العمل في ارض السيد طيلة ايام من الاسبوع وقضاء بقية الايام في قطعة ارضه.

ـ ارغام الفلاج الاقطاعي القن على تسليم جزء من منتوجه.

وفي كلتا الحالتين يدفع الفلاح الى الاقطاعي ريعا : ففي الحالة الاولى يكون الريع عملا (السخرة) وفي الحالة الثانية عينيًا ـ وقد وجد شكل ثالث للريع ظهر مع تطور الاقتصاد البضاعي في رحم المجتمع الاقطاعي وهو الريع النقدي.

والاقتصاد الاقطاعي هو **اقتصاد طبيعي** اي ان ما ينتج ليس موجها أساسا للسوق (اي ليس موجها للتبادل) وانما هو مخصص للاستهلاك العائلي.

امـا الاستغلال الرأسمالي، فإنه يختلف اختلافا تاما عن الاستغلال الاقطاعي. وحتى يكـون كلامنا واضحا، فلنعرف اولا الاستغلال الرأسمالي عامة. وبهذا الصدد يؤكد لينين في تعريفه للرأسمالية على انها «**المرحلة العليا من الانتاج البضاعي، التي تتحول فيها قوة العمل نفسها الى بضاعة**» (8).

ويحدد ماركس القانون الاقتصادي العام للرأسمالية فيقول :

«**خلق فائض القيمة، ذلك هو القانون المطلق لهذا النمط من الانتاج**». (9)

ان هذه التحديدات واضحة، وهي ليست في حاجة الى تعليق او مزيد اطناب وتكرار. ويمكننـا على ضوء هذا التعـريف العـام للرأسمالية ان نقف على حقيقة الاستغلال الرأسمالي للارض. ففي المجتمع الرأسمالي يشكل استغلال الارض، شأنه شأن استغلال وسائل الانتاج الاخرى مصدرا لفائض القيمة والارباح. يقول ماركس بهذا الصدد :

«**اذا كان نظام الانتاج الرأسمالي بصورة عامة ينزع عن العمال ملكية وسائل عملهم، فإنه في الفـلاحـة يفترض ان العمال الفلاحيين قد وقع تجريدهم من الارض واصبحوا خاضعين لرأسمالي يمارس الفلاحة لتدر عليه بالربح**». (10)

وحتى نفـرق الاستغلال الاقطاعي للارض عن الاستغلال الرأسمالي لها فإننا نجد في التراث الماركسي الاشارة الى العديد من المؤشرات. ويؤكد لينين بخصوص هذه المؤشرات على عنصرين اساسيين وهما العمل المأجور والانتاج البضاعي. يقول لينين :

«**في دراسة تطور الرأسمالية، لابد لنا من ايلاء الاهمية القصوى الى مدى استخدام العمل المأجور. ذلك ان الرأسمالية هي ذلك الطور من الانتاج الضاعي حيث تتحول قوة العمل نفسها**

8) لينين : المرجع 2
9) ماركس : المرجع 7
10) ماركس : المرجع 7

الى سلعة» (11) ويؤكد هذه الفكرة في مؤلفه «معطيات جديدة حول تطور الرأسمالية في الولايات المتحدة الامريكية» :

«ان درجة استعمال اليد العاملة المأجورة هي بطبيعة الحال المؤشرة الاكثر مباشر عن تطور الرأسمالية» (12)

وفي خصوص الانتاج البضاعي يقول لينين :

«ان تطور الرأسمالية في الرّيف يعني قبل كل شيء المرور من الفلاحة الطبيعية الى الفلاحة البضاعية». (13) ومن جملة المؤشرات الاخرى التي يشير اليها لينين كدليل على تطور الرأسمالية في الريف، استعمال المكننة في الانتاج :

«ان الرأسمالية هي العامل الذي ادى الى استخدام الآلات في الزراعة والى توسيع هذا الاستعلال، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن استخدام الآلة في الزراعة عملية ذات طبيعة رأسمالية اي انّها تؤدي الى نشوء وتطور العلاقات الرأسمالية» (14).

وكذلك الاسمدة ونتائج الابحاث العلمية في ميدان الزراعة التي لا عهد للاقطاعي بها. ومن اليسير ان نفهم لماذا يعتبر لينين المكننة مؤشرا عن الاستغلال الرأسمالي. فاستعمالها يعني استعاضة الملاك العقاري عن خدمات الفلاح ـ القن (العمل ـ الخدمة) وتعويضه باليد العاملة المأجورة. كما ان استعمالها واستعمال الاسمدة ونتائج الابحاث العلمية، يعكس رغبة ذلك الملاك في تحقيق مرابيح اكبر، هذه المرابيح التي لا يمكن الحصول عليها الا بعد تحقيق المنتوج الزراعي في السوق. ويضيف لينين الى كل هذه المؤشرات مؤشرا آخر، ذا طبيعة اجتماعية، تمايز الفلاحين الذي هو نتيجة حتمية لدخول الرأسمالية الى الريف.

بالاستناد الى كل هذه المعطيات النظرية يمكننا ان نلاحظ بكل وضوح الفارق بين الفلاحة الاقطاعية والفلاحة الرأسمالية. وهذه المعطيات هي التي يجب ان نأخذها بعين الاعتبار عندما نتناول واقع الفلاحة في تونس وفي البلدان التابعة الاخرى حتى نقف على خصائصها.

ومن المتأكدّ ان الدارس سيجد نفسه امام العديد من التعقيدات بالنظر الى التطور المشوه لاقتصاديات هذه البلدان، ولكن لابد من الوصول الى تحديد دقيق للعلاقات الانتاجية السائدة في الريف : هل هي في الاساس علاقات رأسمالية، حتى وان كانت هنالك بقايا ما قبل رأسمالية ام هي في الاساس اقطاعية حتى ولو كانت هنالك بعض مظاهر التطور الرأسمالي. وهذا يطرح

11) لينين : تطور الرأسمالية في روسيا ـ ص 316 تعريب فواز طرابلسي ـ بيروت 1979.
12) لينين : معطيات جديدة حول تطور الرأسمالية في الولايات المتحدة الاميركية. ج 22 ـ دار التقدم ـ موسكو.
13) نفس المصدر
14) لينين : تطور الرأسمالية في روسيا ـ ص 142

علينا رأسا تحديد طبيعة الطبقة المسيطرة في الريف هل هي رأسمالية ام اقطاعية، لان هذه الطبقة هي التي تكيف العلاقات الاجتماعية فيه.

والآن وبعد ان وضحنا امكانية، بل حتمية تطور الرأسمالية في البلدان التابعة فإننا نصل الى سؤال هام. : هل الاقرار بهيمنة نمط الانتاج الرأسمالي في بلد مولى عليه يعني الاقرار بتغيير ..ـة الثورة في هذا البلد ؟ فالشعبويون لا يتوانون عن اتهام كل من يؤكد امكانية سيطرة .. سمالية في بلد تابع، على انه «تروتسكي النزعة» وانه ينظر للثورة الاشتراكية وبالتالي يقفز على مرحلة من مراحل الثورة لانه لا يمكن الحديث في نظرهم عن ثورة وطنية ديمقراطية الا اذا كان الاقطاع مسيطرا، وليس هذا الاتهام سوى شطحة طفولية تنم عن فهم جامد ومبتذل للماركسية اللينينية.

ان سيطرة الرأسمالية في بلد مولى عليه لا تغير في شيء من الطبيعة العامة للثورة فيه لكن ذلك يعني ان ليس لهذه السيطرة انعكاسات برنامجية بالنسبة للحلول التي توضع لحسم الجانب الاجتماعي من هذه الثورة، وانعكاسات ايضا في عملية انجاز التحول الى المرحلة الثانية من الثورة ذات الطابع الاشتراكي.

فالطابع الوطني للثورة في بلد رأسمالي مولى عليه يبقى قائما بل يبقى الطابع الاساسي لها لان السيطرة الامبريالية هي المعرقل الرئيسي لتطور القوى المنتجة في المجتمع، هذه القوى التي يستحيل تحريرها من دون القضاء على تلك السيطرة وتركيز اقتصاد وطني مستقل بالاعتماد على الطاقات الخلاقة للشعب وبطبيعة الحال فإن تحقيق المهمة الوطنية على اكمل وجه يتطلب ضرب القاعدة الطبقية للامبريالية في البلد المعني اي البورجوازية الكمبرادورية.

ويظل الطابع الديمقراطي لهذه الثورة قائما ايضا مع ادخال تعديلات عليه ناجمة عن سيطرة رأس المال في الريف فعندما يكون الاقطاع هو المسيطر في الريف فإن الشعار الاساسي للثورة الزراعية يكون بالضرورة «الأرض لمن يفلحها» اي يقع حسم التناقض بين الاقطاعي الذي يحتكر ملكية الارض ويجني منها الريع وبين الفلاح القن الذي يمثل المنتج المباشر والخادم الحقيقي للارض دون ان ينعم بثمرة عمله، لفائدته. اما اذا كان رأس المال (رأس المال الامبريالي ورأس المال المحلي) هو المسيطر والتمايز بين الفلاحين قد تطور الى درجة معينة، واصبح التناقض الرئيسي في الريف ليس بين الفلاح القن والاقطاعي وانما بين الرأسمال الاحتكاري الامبريالي والبورجوازية الزراعية المحلية من ناحية والعمال الفلاحين والمنتجين الصغار من ناحية ثانية فإن البرنامج الزراعي لابد ان تدخل عليه عدة تحويرات تراعي هذا الواقع.

ان شعار «الارض لمن يفلحها» يصبح في غير محله، ولا يمكن له ان يكون الشعار الرئيسي للثورة الزراعية وذلك لعدة اسباب. ففي حالة سيطرة الرأسمالية في الريف لا يمكن اعتبار المنتجين الصغار فلاحين اقنانا، لانهم يملكون قطع ارضهم وهم يستثمرونها لانفسهم وليس لفائدة الاقطاعي. كما ان انتاجهم يدخل عموما في نطاق الانتاج البضاعي الصغير، وتناقضهم

ليس مع الاقطاعي، وانما مع الرأسمال الزراعي (فردا او مجموعة، محليا او اجنبيا) فهذا الرأسمال هو سبب مآسيهم لانـه يقضي عليهم عن طريق المنـافسة والقرض والاستحواذ على جزء من منتوجهم (في حالة كراء الآلات الفلاحية) وسياسة الاسعار والخصم الذي توظفه الدولة عن المنتـوج الـزراعي، وكذلك عن طريق الضرائب المشطة. وهكذا فإن تناقض المنتج الزراعي الصغـير مع الرأسمال الزراعي يتحول الى تناقض رئيسي وعدائي. ولا يمكن للبروليتاريا ان تكسب هذا المنتج الى جانبهاالا اذا وضعت في برنامجها ضرورة **استهداف البورجوازية الزراعية ومصادرة املاكها واستهداف الشركات واصحاب رؤوس الاموال الاجنبية وتأميمها، وحماية الفـلاح الصغـير ودعمـه بالآلات والاسمـدة عن طريق دولـة العمال والفلاحين وإلغاء كل الضرائب المسلطة عليـه وتسعير انتاجه بشكل يراعي تكلفته الحقيقية وذلك من اجل تطوير القوى المنتجة في الريف.**

وهـذه الاجـراءات التي من الواجب ان تضعها البروليتاريا في برنامجها لفائدة المنتجين الصغـار لا تمثـل البتة إجراءات ذات طبيعة اشتراكية ولكنها اجراءات ذات طابع بورجوازي ديمقراطي لانها لا تمس الملكية الخاصة لهؤلاء المنتجين، بل توفر لهم التشجيعات ليستغلوا هذه الملكية لتحقيق انتاجية اكبر.

ومن المعلوم انه يوجد في الريف، في ظل هيمنة رأس المال، الى جانب المنتجين الصغار **عمّال فلاحيّون** (قارون ومياومون) وهؤلاء العمال ليس تناقضهم الرئيسي مع الاقطاعي وانما مع الرأسمالي الزراعي. لذلك يكون من باب الرجعية رفع شعار «الارض لمن يفلحها» بالنسبة لهؤلاء وارتداد بهم من وضعية عمال خلقهم نمط الانتاج الرأسمالي الى الوراء الى وضعية بورجوازيين صغار. وهذا ما يتنافى مع ابجديات الماركسية اللينينية. فحيثما تواجد العمل المأجور فإن حسم التنـاقض بينه وبين رأس المال يكون عن طريق الاجراءات الاشتراكية (مشركة الارض التي ستشكل القطاع التابع لدولة العمال والفلاحين)

اما بالنسبة للفلاحين الفقراء، الذين لا يملكون ارضا، وعددهم هام نسبياً، في الريف، وهم ضحـايا تطور نمط الانتاج الرأسمالي الذي همشهم، فإن **مطلبهم الاساسي هو الارض** لذلك يصبح تمكينهم منها امرا ضروريا ليروا في البروليتاريا قائدهم الوفي.

وفي خصوص بقايا انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية : اقطاعية، عبودية... الخ : فإن معالجتها تكون لفائدة الفلاحين المضطهدين بتمكينهم من الارض وسواء تعلّق الأمر بهذا الاجراء او الاجراء الخاص بالفلاحين الفقراء، فإن كليهما ذو طابع ديمقراطي ايضا وليس اشتراكيا، ولكنه ضروري، شأنه شأن دعم المنتج الصغير ضـد المزارع الرأسمالي ورأس المال الاحتكاري والامبريالي لما فيه من انضاج للظروف الموضوعية في الريف ودفع للقوى المنتجة.

تلك مبـادىء عامـة لمعـالجـة المسألة الزراعية في البلدان المولى عليها التي تهيمن فيها الرأسمالية وينبغي ان نضيف إليها ضرورة قيام الدولة ذات القيادة البروليتارية بكل الاعمال التي

من شأنها ان ترفع من مستوى الريف : الكهرباء، والمدارس، والمستشفيات، والطرقات. . . الخ، التي من شأنها ان تعزز تحالف العمال والفلاحين.

هكذا نرى ان التطور الرأسمالي في بلد مولى عليه لا يغير في شيء من جوهر المهمات الاساسية المطروحة، ولكن مع ذلك فإن هذا التطور يقود حتما الى تعديلات في كيفية حسم الجانب الاجتماعي من هذه المهمات المتعلق بالريف. ولكن كيف يجب ان يكون موقف البروليتاريا من هذه التعديلات ؟ هل ترفضها وتتمنّى كما يريد «الشعبويون» ان يبقى الاقطاع قائما ؟! كلا ان البروليتاريا لا تبني برنامجها على الاوهام وانما على المعطيات الموضوعية للواقع. ثم ان التعديلات البرنامجية المذكورة فيها جانب ايجابي للبروليتاريا يتمثل في ان هذه التعديلات تساعدها على تحقيق مهمات الثورة الديمقراطية الوطنية والتحول الى الاشتراكية بنسق اسرع في حين ان سيطرة الاقطاع تعقد الاوضاع اكثر وتفرض سيرورة اطول نسبيا لتحقيق التحول في الريف ثمّ إنّه على الشيوعيين ان يعيروا التطور الرأسمالي، في البلدان المهيمن عليها الاهمية اللازمة، لان من نتائجه الاجتماعية نشوء وتطور طبقة عاملة هامة نسبيا من حيث العدد. وهي ما تنفك تلعب دورا محوريا في الصراع الاجتماعي والوطني.

ومن هذه الزاوية ينبغي على الماركسيين اللينينيين ان لا يستهينوا بالتطور الرأسمالي في البلدان التابعة حتى ولو كان هذا التطور متخلفا وعليهم ان يعيروا نتائجه كامل الاهتمام سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية.

هل يمكن بعد كل هذا ان ينسب اصحاب مقولة «الشبه ـ الشبه» انفسهم الى ماركس ولينين ؟ ان ذلك الانتساب ليس في نظرنا سوى ورقة التوت التي تخفي طبيعة فكرهم المعادي للماركسية اللنينية. فهم في الحقيقة يروجون لنظريات شعبوية مثالية تجد جذورها في الفكر الماوي البورجوازي الصغير. ويندرج نفيهم لامكانية بل لحتمية التطور الرأسمالي في البلدان التابعة ضمن نفيهم للدور القيادي المنوط بعهدة الطبقة العاملة في هذه البلدان في الثورة الديمقراطية الوطنية. فهم يوكلون هذا الدور للفلاحين، للعنصر البروجوازي الصغير في المجتمع. ويتجلى هذا بشكل لا غبار عليه من خلال ترديد «الشعبويّين» للاطروحات الماوية مثل اطروحة «محاصرة الريف (الفلاحون) للمدينة» (التي تساوي البورجوازية والاقطاع في نظرهم) واطروحة «الفلاحون هم القوة الرئيسية للثورة». بل ان المتتبع لتدخلاتهم هنا وهناك لا يتوانى عن ملاحظة ان العناصر الشعبوية لا تطرح قضية، الا وكانت عبارات «اقطاع»، «فلاحون»، «ريف» تتردد وتتكرر.

أطروحة «الرأسمالية الوطنية» قاعدة المساندة المشروطة»

لا يعثر الباحث على اية دراسة نظرية كاملة وواضحة للحزب «الشيوعي» التونسي بخصوص مسألة اسلوب الانتاج الاجتماعي ببلادنا. ولكن يمكن ان نستشف موقفه من هذه المسألة من خلال بعض وثائقه ونصوصه النادرة التي اصدرها خاصة بمناسبة مؤتمراته (15)، ويمكن التأكيد انه لم يكن لهذا الحزب، منذ سنة 1956 موقف واحد هذه المسألة.

فقد اعتبر بعد 1956 ان البورجوازية الوطنية هي الماسكة بالسلطة وانها استغلت موقعها لتطوير القاعدة الاقتصادية لفائدتها (اي تطوير رأسمالية وطنية) وقد اعلن الحزب «الشيوعي» عن مساندته لها في العديد من الاجراءات التي اتخذتها خاصة منها تكوين القطاع العمومي.

وفي الستينات تبنى هذا الحزب وجهة نظر «جديدة» عملا بالاطروحات التحريفية الخرتشوفية. فقد عمّد بورجوازية الدولة التابعة التي سيطرت على السلطة «بورجوازية صغيرة»، ورأسمالية الدولة التي ركزتها، «**اقتصادا اشتراكيا**» اعتبر انه ينمو الى جانب قطاع رأسمالي يمثله الخواص.

ومنذ ان افتضح هذا الطرح على المستويين النظري والعملي، قدم طبخة جديدة، واعلن ان الرأسمالية عادت لتتطور من جديد في البلاد وتحتل مركز القيادة ومنذ ذلك الوقت والحزب «الشيوعي» يتحدث عن «السياسة الاقتصادية الرأسمالية» و «المنهج او الاتجاه الرأسمالي» و«البورجوازية الجديدة» ولئن كان يشير الى بعض مظاهر التبعية في الاقتصاد التونسي (مؤسسات قانون افريل 72 مثلا) فإن ذلك لم يمنعه ابدا من اعتبار الرأس المال المحلي وطنيا في اساسه والسلطة السياسية «وطنية»، رغم «بعض مظاهر التبعية».

ويشكل اضفاء الطابع الوطني على الرأسمالية في تونس القاعدة المادية للخط الانتهازي اليميني الذي يسلكه الحزب «الشيوعي» والذي يرتكز باستمرار على سياسية المساندة المشروطة للبورجوازية الحاكمة باعتبارها لا تزال تشكل قوة تقدمية.

وتمثل التحريفية السوفياتية الخلفية النظرية لكل اطروحات هذا الحزب. فعلى اثر الردة الخروتشوفية في الاتحاد السوفياتي التي ادخلت تحولا نوعيا على طبيعة الحزب والدولة، اعيد توطيد الرأسمالية في هذا البلد، وتحول الى امبريالية اشتراكية لها مصالح هيمنية استعمارية جديدة في العالم. ومع هذا التحول اصبح من صالح التحريفيين السوفيات ايجاد حلفاء لهم من بين

15) راجع في هذا الصدد وثيقة المؤتمر الثامن و «بصراحة مع حرمل» و «الحزب الشيوعي التونسي ـ موجز تاريخه ـ اهدافه ـ تنظيمه» ـ منشورات الحزب «الشيوعي» ـ تونس 1982.

الانظمة البورجوازية والبورجوازية الاقطاعية الّتي ظهرت على اثر الاستقلالات الشكلية التي تمت في العديد من بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في اواخر الخمسينات ومطلع الستينات وكان عليهم، لتبرير تخليهم عن الاممية البروليتارية، واخفاء مطامعهم الاستعمارية الجديدة وتقاربهم مع الانظمة الرجعية ان يبتدعوا نظريات انتهازية لمغالطة شغّالي المستعمرات الجديدة وشعوبها، فظلوا يضفون على الانظمة الرجعية في هذه البلدان صفة الوطنية والتقدمية، بل وحتى الاشتراكية، وعلى اساس ذلك دعوا الطبقة العاملة في هذه البلدان الى الوفاق مع بورجوازياتها ودعمها. وقد كرست الاحزاب الشيوعية المتذيلة للحزب الشيوعي السوفياتي تلك النظريات في بلدانها.

ان الخلط على المستوى النظري بين مفهومي الاقتصادي الوطني والاقتصاد التابع شكل حجر الزاوية لكل التنظيرات التحريفية. فقد اصبح في عرفهم الاقتصاد المحلي يساوي «الاقتصاد الوطني» غاضين الطرف عن آليات الاستعمار الجديد فالاقتصاد الوطني المستقل يعني ان هذا الاقتصاد مقام على اسس **متطلبات خدمة الوطن والشعب لا متطلبات الاقتصاد الامبريالي**. ومن مقتضيات هذا النمط من الاقتصاد، الاعتماد على القوى الذاتية في المستوى المالي والتقني لتطوير مختلف الانشطة الانتاجية وحماية هذه الانشطة من المزاحمة الأجنبية. كما يشكل تطوير صناعة وطنية ثقيلة الاساس المادي لكل اقتصاد وطني مستقل، لأن هذا النوع من الصناعة هو الذي يسمح بتطوير القوى المنتجة، بتوفير ادوات الانتاج التي يحتاجها اقتصاد البلاد والمواد الاستهلاكية للشعب، وبالتالي يسمح للبلد المعنى بأن يتحرر من ضغوطات البلدان الامبريالية وسيطرتها.

اما الاقتصاد التابع، فإنه اقتصاد يخضع في تطوره لآليات الاقتصاد الامبريالي العالمي اي انه يندرج ضمن التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل، فتحدد الشركات والدول الامبريالية اختياراته وتوجهاته على اساس حاجاتها وتجعل منه ميدانا لتوظيف رساميلها وتسويق بضائعها ومصدرا للمرابيح الطائلة الامر الذي يجعل عملية التراكم لا تتم في الاساس على عين المكان وانما في المراكز الامبريالية، لان غاية الانتاج هي التصدير ولان المرابيح والفوائض التي تحصل عليها الشركات الاحتكارية تنقل في معظمها الى هذه المراكز، وما يتبقى يوظف في انشطة تابعة وهامشية.

واذا كانت هذه العملية تتم في ظل الهيمنة الاستعمارية بصورة مباشرة، عن طريق الدولة الاستعمارية، فإنها تتم في ظل الاستعمار الجديد عن طريق الدولة الاستعمارية الجديدة وفروع الاحتكارات الامبريالية والشركات المتعددة الجنسيات.

هذا هو الفارق بين اقتصاد وطني واقتصاد تابع. وقد عرفت البلدان الرأسمالية الكلاسيكية نمط التطور الاقتصادي القومي، فكانت الثورات الديمقراطية البورجوازية التي دفعت من فوق التطور الرأسمالي فتكونت لهذه البلدان اقتصاديات قومية قائمة على صناعة ثقيلة، وسوق داخلية.

غير ان العديد من البلدان لم تعرف نفس هذا التطور فوقعت تحت الهيمنة الاستعمارية، الامر الذي أعاق تطورها، كما أعاق تطور بورجوازية وطنية قوية في هذه البلدان. وحتى الشرائح الوطنية من البورجوازية التي وصلت الى السلطة بعد حصول بلدانها على الاستقلال الوطني او نتيجة انقلابات فإنها ظلت عاجزة عن تطوير اقتصاديات وطنية، على الرغم من اتخاذها، في بعض الاحيان اجراءات معادية للامبريالية ذات اهمية (تأميمات. . . الخ) ويرجع سبب هذا العجز الى هشاشة هذه الشرائح ومحافظتها على روابطها بالنظام الرأسمالي العالمي وبالسوق الرأسمالية العالمية، وعدم اعتمادها على شعوبها. وقد بينت مختلف التجارب (في مصر، وغانا، واندونيسيا وغيرها) ان القوى الرجعية الموالية للامبريالية سرعان ما تمكنت بإعانة الامبريالية ومخابراتها من قلب الكفة لصالحها.

ولا يوجد من مثال على امكانية تطوير اقتصاد وطني مستقل في بلدان كانت مستعمرة او شبه مستعمرة على النحو الذي ذكرنا، في العصر الحالي عصر الامبريالية والثورات الاشتراكية الا مثال البلدان التي تمكنت فيها الطبقة العاملة من افتكاك السلطة. و يرجع سبب ذلك الى ان هذه الطبقة التي تهدف الى بناء الاشتراكية كنظام اقتصادي هي الطبقة الوحيدة المعادية حتى النهاية للامبريالية والطبقة ذات المصلحة الاكبر في تحقيق الاستقلال الوطني وتحرير القوى المنتجة الوطنية من اغلال السيطرة الأجنبية.

ان بناء اقتصاد وطني مستقل، استقلالا حقيقيا وفعليا قد اصبح في عصرنا الحالي رهين **قيادة الطبقة العاملة والتقدم بخطى حثيثة نحو البناء الاشتراكي**. وهذه الحقيقة تملي على هذه الطبقة ان ترسم خطها المستقل عن البورجوازية، وان تعمل من اجل تكريسه.

ان اضفاء الحزب «الشيوعي» صبغة الوطنية على اقتصاد بلد تهيمن عليه الامبريالية لهو تخل عن التحليل الماركسي على مستوى الاقتصاد السياسي وهو ما تنجر عنه حتما على المستوى السياسي مواقف انتهازية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1) التخلي فعليا عن الثورة الديمقراطية الوطنية وما تطرحه من مهمات على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2) تحويل الطبقة العاملة الى احتياطي للطبقات الرجعية المحلية وللامبريالية، بتعلة ممارسة «المساندة المشروطة» «للبورجوازية الوطنية»، او «للشق التقدمي من البورجوازية».

3) التخلي نهائيا عن هدف الاشتراكية التي لا تقتضي فقط انجاز مهمة الثورة الديمقراطية الوطنية ولكن ايضا الانتقال الى مرحلة أرقى يقضى فيها على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

أطروحة «تونس الرأسمالية»
ذات الخلفية التروتسكيّة

تواجد هذا الطرح في صلب منظمة «آفاق» في اواخر الستينات وبداية السبعينات. وبالنظرللمكانةالتي كانت لهذه المنظمة على الساحة التونسية فقد كان لطرحها تأثير هام في اوساط الشباب المثقف طوال بضع سنوات الى ان تم نقده سنة 1974، من موقع لم يخل من تأثيرات «الفكر»الماوي».

ويتلخص هذا الطرح في اعتبار اصحابه ان نمط الانتاج السائد في تونس هو الرأسمالية كما هو الحال في فرنسا او انجلترا او اي بلد رأسمالي كلاسيكي آخر، دون تقدير للطابع التبعي للرأسمالية، في بلادنا. ويؤكدون ان سيادة نمط الانتاج الرأسمالي قد تحققت على قاعدة صعود البورجوزية الوطنية الى السلطة في سنة 1956، واعلان الجمهورية سنة 1957. وهكذا فالمجتمع التونسي الرأسمالي، لا يشقه سوى تناقض واحد بين البورجوازية والبروليتاريا التي ستستكمل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية التي لم تنجزها البورجوازية، تماما كما تم في روسيا اثناء ثورة اكتوبر العظمى.

ويسحب اصحاب هذا الطرح تحديدهم لنمط الانتاج في تونس على معظم بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. وتشكل التروتسكية الخلفية النظرية لهذا الطرح.

ان حملة هذا الموقف، شأنهم شأن كل التروتسكيين يرتكبون خطأ فادحا من الزاوية النظرية عندما لا يأخذون بعين الاعتبار الدرجات المتفاوتة لتطور الرأسمالية في البلدان الرأسمالية الكلاسيكية من ناحية والبلدان التابعة بكلّ اصنافها من ناحية ثانية. **وحتى اذ اقروا بوجود تفاوت بين هذه البلدان، فإنهم يفهمونه على انه تفاوت كمي لا غير. وفي حقيقة الامر فنحن امام تفاوت ذي طبيعة نوعية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.**

نقول **تفاوتا نوعيا** لان الرأسمالية تطورت في الصنف الاول من البلدان بصورة طبيعية، اي على قاعدة تطور قوى الانتاج الوطنية وقد افرز هذا التطور انقلابا في العلاقات الانتاجية ترجم في ثورات وتحولات سياسية في البلدان المعنية، حملت البورجوازية الى السلطة السياسية فأصبح بذلك نمط الانتاج الرأسمالي سائدا على اساس قاعدة صلبة، وتدمرت امامه اشكال الانتاج القديمة. وعلى المستوى الاجتماعي برزت الطبقتان الاساسيتان المتولدتان عن هذا النمط الانتاجي وهما البورجوازية والبروليتاريا: اما التناقض الاساسي على المستوى الاقتصادي فقد اصبح يقابل بين الطابع الاجتماعي الانتاج (القوى المنتجة) والتملك الخاص لثمرة العمل (علاقات الانتاج). ومن الطبيعي ان تكون الثورة الاشتراكية التي تعني مشركة وسائل الانتاج ليحصل التطابق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج هي الحل السليم والثوري لهذا التناقض.

اما في البلدان التابعة فإن تطور القوى المنتجة لم يبلغ نفس الدرجة التي بلغها في البلدان الرأسمالية الكلاسيكية. ويرجع ذلك الى ان تلك البلدان لم تعرف نفس سيرورة التطور، بل حال فيها عدوان راس المال الاستعماري والامبريالي دون قيام ثورات بورجوازية وتطورت فيها رأسمالية مشوهة وخاضعة لمصالح بورجوازية البلد المسيطر، اضافة الى تواصل رواسب من انماط انتاج ما قبل رأسمالية تختلف اهميتها من بلد الى اخر، حسب درجة تغلغل الرأسمالية فيه، وهذه السيطرة الامبريالية التي اتخذت في معظم البلدان التابعة اليوم شكلا جديدا (الاستعمار الجديد) هي التي تمثل المعرقل الرئيسي امام تطور القوى المنتجة، امام تطور سوق وطنية مستقلة، وصناعة ثقيلة، وفلاحة عصرية. ان هذه الهيمنة التي تتم بتواطىء الطبقات الرجعية المحلية التي تساهم بدورها في عرقلة نمو القوى المنتجة في المدينة والريف، هي التي تقف حجر عثرة امام تقدم المجتمع، حتى على النمط البورجوازي الكلاسيكي، وتلك الهيمنة الامبريالية لا تضع وجها لوجه الطبقة العاملة والبورجوازية فحسب ولكنها تضع الشعب بأكمله المكون اساسا من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة الحضرية، وجها لوجه مع الامبريالية والطبقات المحلية المتحالفة معها.

وعلى هذا الاساس تصبح المهمة الرئسية التي يفرضها واقع البلدان التابعة، ليست مشركة وسائل الانتاج، وانما ضرب **السيطرة الامبريالية ـ الرجعية** على المستويين الاقتصادي السياسي لفك الاغلال التي تكبل تطور القوى المنتجة في المدينة والريف على حد السواء. وهذه المهمة تبقى في الاساس مهمة ذات طابع ديمقراطي بورجوازي، على الرغم من ان الطبقة العاملة هي المدعوة الى قيادة عملية انجازها، وعلى الرغم من ان التغييرات التي ستفسح هذه القيادة المجال امام اجرائها (تأميم المصالح الاجنبية ومصالح الطبقات الرجعية المحلية وتحويلها الى ملكية للشعب) تشكل في حد ذاتها ضربا للرأسمالية بصورة عامة وتمهيدا للانتقال نحو الاشتراكية.

ان قفز الطرح التروتسكي على الاختلاف النوعي لدرجات التطور بين البلدان التابعة والبلدان الرأسمالية الكلاسيكية يقود حتما على المستوى السياسي الى ارتكاب اخطاء جسيمة تحول دون تحقيق الطبقة العاملة لقيادة الثورة الديمقراطية الوطنية والسير بها نحو النصر. ويمكن تلخيص هذه الاخطاء الجسيمة في النقاط التالية:

1) **اهمال المسألة الوطنية**: رغم انها تشكل القضية الرئيسية في البلدان التابعة، القضية التي تعبىء الشعب بأكمله. ويفعل التروتسكيون ذلك تحت قشرة راديكالية تظهرهم في مظهر المتمسكين بالصراع الاجتماعي وبدكتاتورية البروليتاريا. ولكنهم في حقيقة الامر مناوئون لمبادىء المادية التاريخية التي تتطلب منا ان لا نغفل عن درجة تطور كل مجتمع وان نقيم حدا، في المسألة الوطنية بين النضال القومي التقدمي الذي تخوضه الشعوب والامم المظطهدة والذي يندرج ضمن «حق الشعوب في تقرير مصيرها» والصراع القومي الرجعي الذي تخوضه بورجوازيات الدول الامبريالية من اجل السيطرة والهيمنة.

ان اهمال الترسكيين للمسألة الوطنية في البلدان التابعة يجعلهم في نهاية الامر يقفون الى جانب الرجعية المعادية للوطن.

2) **نفي الطاقات الثورية لجماهير الفلاحين** التي تشكل في البلدان التابعة قوّة اجتماعية اساسية لها مصلحة في الثورة بالنظر لتعرضها لاستغلال واضطهاد شديدين من راس المال الامبريالي وراس المال المحلي، والملاكين العقاريين بورجوازيّين كانوا ام اقطاعيين ويعتبر التروتسكيون الفلاحين قوة رجعية، تشد المجتمع الى الوراء لانهم يناضلون من اجل الارض. وهذا الموقف الدغمائي الذي يستند خطأ الى ما جاء في «البيان الشيوعي» لماركس وانجلز، يخلط بين موقف الفلاحين الايديولوجي من الملكية الخاصة، وهو موقف رجعي اذا نظرنا إليه من زاوية الايديولوجيا الاشتراكية العلمية باعتباره موقفا يدافع عن هذه الملكية، وبين مطلب الارض الذي يرفعه الفلاحون في ظل مجتمع تابع ومتخلف منظور إليه من الزاوية السياسية، في ظل مرحلة الثورة الديمقراطية الوطنية. وهو مطلب من واجب حاملي الفكر الاشتراكي العلمي مساندته باعتباره في المرحلة المحددة مطلبا **تقدميا** لانه يخدم **الصراع الطبقي** والوطني في الريف (بين الفلاحين من جهة والملاكين العقاريين والامبرياليين من جهة ثانية).

والموقف التروتسكي من الفلاحين، موقف رجعي على الرغم من اتخاذه قشرة راديكالية (معاداة الملكية الخاصة والمناداة بمشركة الارض) لانه يحرم الطبقة العاملة في البلدان التابعة من حليف اساسي وأكيد في مواجهة الامبريالية والطبقات الرجعية المحلية.

3) **نفي الامكانات الثورية لشباب المدارس والكليات**، لانتمائهم الى البورجوازية الصغيرة، واعتبارهم «قوة اصلاحية» ومثل هذا الموقف يحرم الطبقة العاملة ايضا من احتياطي معطاء، اذا عرفت كيف تقوده، ويتركه فريسة للرجعية وللنزعات الفوضوية التي تعمل على ان تجعل منه احتياطيا للبورجوازية.

تلك هي الانعكاسات الخطيرة للطرح التروتسكي الذي ألحق ضررا هامّا بالحركة الماركسية في تونس و كذلك بالحركة الثورية في البلدان التابعة عموما. ومن هذه الزاوية فإن هذا الطرح غريب كل الغرابة عن الاشتراكية العلمية، شأنه شأن طرح «الشبه ـ شبه» و «الرأسمالية الوطنية».

خاتمة

ان ما يجمع بين مختلف هذه الاطروحات الثلاث على المستوى النظري هو عدم اخذها بعين الاعتبار الواقع المادي الملموس للبلدان التابعة، عدم تحليله وفق منهج مادي تاريخي **والملاحظ ان التحريفات النظرية، بالنسبة لحملة هذه الاطروحات ليست سوى وسيلة لتبرير مواقف سياسية انتهازية سواء كانت يمينية او يسراوية. ان السياسة حتى تكون سليمة لا بد لها من قاعدة نظرية سليمة.**

الفهرس

مقدمة 5

الفصل الأول :
الخصائص الأساسية لأسلوب الانتاج الرأسمالي 6

الفصل الثاني :
تونس ما قبل الاستعمار 15

الفصل الثالث :
دخول الاستعمار الى تونس
ـــ تونس المستعمرة 28

الفصل الرابع :
ظروف الانتقال الى مرحلة الاستعمار الجديد 58

الفصل الخامس :
تونس المستعمرة الجديدة 63

الفصل السادس :
استخلاصات أساسية 138

الفصل السابع :
التناقضات الأساسية
والتناقض الرئيسي في المجتمع التونسي 180

ملحق :
حول تحديد أسلوب الانتاج في تونس 185

الفهرس 206

هذا الكتاب :

ان هذا العمل الذي نقدمه اليوم الى القارىء كان أنجز خلال الاشهر الأخيرة من سنة 1984 وبداية 1985 وهو مخصص لدراسة المجتمع التونسي منذ القرن التاسع عشر بهدف استجلاء خصائصه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية في كل مرحلة من مراحل تطوره منذ ذلك التاريخ الذي ادمجت فيه تونس قسرا ضمن النظام الرأسمالي العالمي نتيجة سقوطها تحت الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

ويقدم هذا العمل للقارىء في صيغته الاصلية دون ان تكون اجريت عليه تغييرات هامة تمسّ بالمحتوى. ومن الاكيد انه بامكاننا اليوم ادخال تحسينات عليه بالنظر الى تحسن تملكنا لمعطيات المجتمع التونسي. لكن ضغط الوقت والحاح العديد من الاصدقاء يجعلنا ننشر هذا العمل كما هو ربحا للوقت واثراء للنقاش.

غير انه لابد من ابداء ملاحظة شكلية نتمنى ان ياخذها القارىء بعين الاعتبار وهي اننا اجتنبنا فيما يخص بعض الارقام والاحداث ذكر المرجع باعتبار انها معروفة ومتداولة في العديد من الوثائق والكتب والاحصائيات. وقد قمنا بذلك تخفيفا للنص مكتفين بذكر المراجع الهامة التي تخص اشياء قد تكون محل اشكال.

« المؤلف »



ISBN 9973 — 729 — 11 — 0



72، نهج القيروان — 3000 صفاقس
الهاتف : 26.447.(04)

السعر : ثلاثة دنانير